

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى شرح صدور أصفياه بعلوم كلامه المعجز القديم ، وعرف أوليائه بعارف كتابه المهيمن الكريم ، وروح أرواح أهل وداده بفوحات عرف ذكره الحكيم . والصلاة والسلام على رسوله الذى بين للناس ما نزل إليهم وهداهم إلى الصراط المستقيم ، وعلى آله وأصحابه الذين هم كالنجوم فى نيل أموره وأيامه وسننه وتبليغ دينه القويم .

أما بعد : فهذه فوائد مهمة فريدة ، ومباحث جمة مفيدة ، ومعارف راثقة عجيبة ، وعوارف رائعة غريبة ، وتحقيقات بدیعة لطيفة ، وأبحاث نفیسة شريفة ، لاستغنى عنها كل من يشتغل بعلم الحديث وكتبه ، بل لا بد منها لمن يشتغل بالجامع الصحيح للإمام الهمام أبى عيسى الترمذى رحمه الله . جمعها وحررها لإمام العصر مسند الوقت ، شيخ المعارف وإمامها ، ومن فى يديه زمامها ، المحقق المحدث الفقيه الأجل الشيخ أبو العلى محمد عبدالرحمن المباركفورى طيب الله ثراه ، وجعل الجنة مثواه . صنفاً وجعلها مقدمة لشرحه تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذى ، وهى مشتملة على باين : الباب الأول فى فوائد متعلقة بعلم الحديث وأهله وكتبه عموماً ، والباب الثانى فى فوائد متعلقة بالإمام الترمذى وجامعه خصوصاً . تقبلها الله ونفع بها المسلمين . قال :

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### الباب الأول

فما يتعلق بعلم الحديث وكتبه وأهله عموماً  
وفيه أحد وأربعون فصلاً

### الفصل الأول

فى حد علم الحديث وموضوعه وغايته

قال الكرماني فى شرح البخارى : اعلم أن علم الحديث موضوعه : ذات رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث أنه رسول الله .  
وحده : هو علم يعرف به أقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأفعاله وأحواله .  
وغايته : هو الفوز بسعادة الدارين . قال السيوطى : هذا الحد مع شموله لعلم

الاستنباط غير محرر ، ولم يزل شيخنا العلامة محي الدين الكافيحي يتمجب من قوله إن موضوع علم الحديث ذات الرسول ، ويقول هذا موضوع الطب لاموضوع الحديث . كذا في التدریب . قلت والعجب كل العجب من الكافيحي أنه كيف تعجب من قول الكرماني «إن موضوع علم الحديث ذات الرسول» وكيف قال إن هذا موضوع الطب لاموضوع الحديث ؟ ألم يعلم أن موضوع الطب هو بدن الإنسان من حيث الصحة والمرض ، لا ذات رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن قال إن ذات رسول الله صلى الله عليه وسلم من أفراد بدن الإنسان فبهذا الاعتبار صار ذاته صلى الله عليه وسلم موضوع الطب . قلنا لم يقل الكرماني إن موضوع علم الحديث ذات رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث الصحة والمرض ، بل قال موضوع علم الحديث ذات رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث أنه رسول الله . فبعد تقييده بهذه الحثية ، كيف يكون ذاته صلى الله عليه وسلم موضوع الطب ؟ والعجب من السيوطي أيضاً أنه نقل كلام شيخه الكافيحي هذا وسكت . وقال صاحب كشف الظنون : علم الحديث هو علم يعرف به أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وأحواله ، فاندرج فيه معرفة موضوعه .

وأما غايته فهي الفوز بسعادة الدارين . كذا في الفوائد الخاقانية ، وهو ينقسم : إلى العلم برواية الحديث ، وهو علم يبحث فيه عن كيفية انصال الأحاديث بالرسول عليه الصلاة والسلام من حيث أحوال رواتها ضبطاً وعدالة ، ومن حيث كيفية السند انصلاً وانقطاعاً ، وغير ذلك . وقد اشتهر بأصول الحديث .

وإلى العلم بدراية الحديث ، وهو علم باحث عن المعنى المفهوم من ألفاظ الحديث وعن المراد منها ، مبنيًا على قواعد العربية وضوابط الشريعة ، ومطابقاً لأحوال النبي صلى الله عليه وسلم .

وموضوعه: أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم من حيث دلالتها على المعنى المفهوم أو المراد .

وغايته التحلي بالآداب النبوية ، والتخلي عما يكرهه وينهاه ، ومنفعته أعظم المنافع كما لا يخفى على المتأمل .

ومبادئ العلوم العربية كلها ، ومعرفة القصص والأخبار المتعلقة بالنبي صلى الله عليه وسلم ومعرفة الأصول والفقه وغير ذلك . كذا في مفتاح السعادة انتهى مافي الكشف .

وقال الجزائري : قد قسموا علم الحديث إلى قسمين : قسم يتعلق بروايته ، وقسم يتعلق بدرايته . قال ابن الأكفاني في إرشاد القاصد :  
علم رواية الحديث علم ينقل أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله بالسمع المتصل وضبطها وتحريرها .

وعلم دراية الحديث علم يتعرف منه أنواع الرواية وأحكامها وشروط الرواة وأصناف المرويات واستخراج معانيها . قال الجزائري : والأولى تسمية هذا الفن ، أى فن مصطلح الحديث الذى سماه ابن الأكفاني بعلم دراية الحديث باسمه المعروف ، أعنى مصطلح أهل الأثر ، فإنه أدل على المقصود وليس فيه شيء من الإبهام والإيهام . وقد جرى على ذلك الحافظ ابن حجر ، فسمى رسالته المشهورة فيه « نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر » انتهى .

وذكر صاحب الحطة ص ٣٦ تعريف علم الحديث في فصلين فقال :  
الفصل الأول في علم الحديث رواية ، وهو علم يبحث فيه عن كيفية اتصال الحديث برسول الله صلى الله عليه وسلم ، من حيث الصحة والضعف ، ومن أحوال روايتها ضبطاً وعدالة ، وأحوال رجالها إجرحاً وتعديلاً ، ومن حيث كيفية السند اتصالاً وانقطاعاً ، وغير ذلك . وقد اشتهر بأصول الحديث .

وقال الباجورى فى حاشيته على الشئائل المحمدية : إنهم عرفوا علم الحديث رواية بأنه علم يشتمل على نقل ما أضيف إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، قيل أو إلى من دونه قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة . وموضوعه ذات النبى صلى الله عليه وسلم من حيث أنه نبى لا من حيث أنه إنسان مثلاً . وواضعه أصحابه أو إلى صحابى صلى الله عليه وسلم الذين تصدوا لضبط أقواله وأفعاله وتقريراته وصفاته .

وغايته الفوز بسعادة الدارين ، ومسائله قضاياها التى تذكر ضمناً كقولك قال صلى الله عليه وسلم : « إنما الأعمال بالنيات » فإنه متضمن لقضية قائلة إنما الأعمال بالنيات من أقواله صلى الله عليه وسلم . واسمه علم الحديث رواية ، ونسبته أنه من العلوم الشرعية وهى الفقه والتفسير والحديث ، وفضله أن له شرفاً عظيماً من حيث أنه تعرف به كيفية الاقتداء به صلى الله عليه وسلم ، وحكمه الوجوب العينى على من انفرد ، والكفاى على من تعدد واستمداده من أقوال النبى صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريره وهمه وأوصافه الخلقية وأخلاقه المرضية ، فهذه هى المبادئ العشرة .

الفصل الثانى فى علم الحديث دراية : وهو المراد عند الإطلاق ، وهو علم يعرف به حال الراوى والمروى من حيث القبول والرد وما يتبع ذلك ، وموضوعه الراوى والمروى من الحديث المذكورة ، وغايته معرفة ما يقبل وما يرد من ذلك ، ومسائله ما يذكر فى كتبه من المقاصد كقولك كل حديث صحيح يقبل ، وواضعه ابن شهاب الزهري فى خلافة عمر بن عبد العزيز بأمره ، وقد أمر أتباعه بعد فناء العلماء العارفين بالحديث بجمعه ، ولولاه لصاع الحديث . واسمه علم الحديث دراية ، وبقية المبادئ العشرة تعلم مما تقدم ، لأنه قد شارك فيه النوع الثانى الأول . كذا فى حاشية الباجورى . انتهى ما فى الحطة .

قلت قد ظهر من هذه العبارات أن علم الحديث يطلق على ثلاثة معان :

(الأول) أنه علم تعرف به أقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأفعاله بأحواله ، وقد قيل له العلم برواية الحديث كما في عبارة ابن الأكفاني والباجورى .

(والثانى) أنه علم يبحث فيه عن كيفية اتصال الأحاديث بالرسول صلى الله عليه وسلم من حيث أحوال رواتها ضبطاً وعدالة ، ومن حيث كيفية السند اتصالاً وانقطاعاً ، وغير ذلك . وعلم الحديث بهذا المعنى الثانى هو المعروف بعلم أصول الحديث ، وقد قيل له العلم برواية الحديث أيضاً كما في عبارة الكشف والحطة ، وقد قيل له : العلم بدراية الحديث أيضاً ، كما في عبارة ابن الأكفاني والباجورى .

(والثالث) أنه علم باحث عن المعنى المفهوم من ألفاظ الحديث وعن المراد منها مبنياً على قواعد العربية وضوابط الشريعة ، ومطابقاً لأحوال النبي صلى الله عليه وسلم كما في عبارة الكشف فاحفظ هذا . وقال العلامة الشيخ زكريا بن محمد الأنصارى فى فتح الباقي شرح ألفية العراقي : الحديث ويرادفه الخبر على الصحيح ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، قيل أو إلى صحابى أو إلى من دونه قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة ، ويعبر عن هذا بعلم الحديث رواية . ويحد بأنه علم يشتمل على نقل ذلك . وموضوعه ذات النبي صلى الله عليه وسلم من حيث أنه نبي ، وغايته الفوز بسعادة الدارين . وأما علم الحديث دراية وهو المراد عند الإطلاق كما فى النظم ، يعنى قول الناظم :

فهذه المقاصد المهمة توضح من علم الحديث رسمه

فهو علم يعرف به حال الراوى والمروى من حيث القبول والرد ، وموضوعه الراوى والمروى من حيث ذلك ، وغايته معرفة مايقبل وما يرد من ذلك ، ومسائله مايدكر فى كتبه من المقاصد ، انتهى . وقال العلامة عن الدين بن

جماعة : علم الحديث - علم بقوانين تعرف بها أحوال السند والمتن ، وقد نظمه  
الجلال السيوطي فقال :

علم الحديث ذو قوانين تحد      يدري بها أحوال متن وسند  
فذا نك الموضوع والمقصود      أن يعرف المقبول والمردود  
فائدة في حد المحدث والحافظ والمسند . قال السيوطي في التدريب : اعلم  
أن أدنى درجات الثلاثة ( من المحدث والحافظ والمسند ) المسند بكسر النون ،  
وهو من يروى الحديث بإسناده ، سواء كان عنده علم به أو ليس له إلا مجرد  
رواية . وأما المحدث فهو أرفع منه . قال الرافعي وغيره : إذا أوصى للعلماء لم  
يدخل الذين يسمعون الحديث ولا علم لهم بطرقه ولا بأسماء الرواة والمتون ، لأن  
السماع المجرد ليس بعلم . وقال التاج بن يونس في شرح التمعيز : إذا أوصى  
المحدث تناول من علم طرق إثبات الحديث وعدالة رجاله ، لأن من اقتصر على  
السماع فقط ليس بعالم ، وكذا قال السبكي في شرح المنهاج . وقال القاضي عبد  
الوهاب ذكر عيسى بن أبان عن مالك أنه قال : لا يؤخذ العلم عن أربعة ويؤخذ  
عن سواهم : لا يؤخذ عن مبتدع يدعو إلى بدعة ، ولا عن سفیه يعلن بالسفه ،  
ولا عن يكذب في أحاديث الناس وإن كان يصدق في أحاديث النبي صلى الله ،  
عليه وسلم ولا عن لا يعرف هذا الشأن . قال القاضي ففوله : ولا عن لا يعرف  
هذا الشأن مراده إذا لم يكن ممن يعرف الرجال من الرواة ، ولا يعرف هل زيد  
في الحديث شيء أو نقص . وقال الزركشي : أما الفقهاء فاسم المحدث عندهم لا يطلق  
إلا على من حفظ سند الحديث وعلم عدالة رجاله وجرحها دون المقتصر على السماع .  
وقال الشيخ تقي الدين السبكي أنه سأل الحافظ جمال الدين المزني عن حد الحفظ  
الذي إذا انتهى إليه رجل جاز أن يطلق عليه الحافظ ، قال : يرجع إلى أهل  
العرف ، فقلت : وأين ؟ أهل العرف قليل جداً . قال : أقل ما يكون أن يكون  
الرجال الذين يعرفهم ويعرف تراجعهم وأحوالهم وبلدانهم أكثر من الذين

لا يعرفهم ليكون الحكم للغالب ، فقلت له : هذا عزيز في هذا الزمان ، أدركت أنت أحداً كذلك ؟ فقال : مارأينا مثل الشيخ شرف الدين الدمياطي ، ثم قال وابن دقيق العيد كان له في هذا مشاركة جيدة ، ولكن أين السهي من الثرى . فقلت : كان يصل إلى هذا الحد . قال : ما هو إلا كان يشارك مشاركة جيدة في هذا ، أعنى في الأسانيد ، وكان في المتون أكثر لأجل الفقه والأصول .

وقال الشيخ فتح الدين بن سيد الناس : وأما الحدث في عصرنا ، فهو من اشتغل بالحديث رواية ودراية ، وجمع رواية ، واطلع على كثير من الرواة والروايات في عصره ، وتميز في ذلك حتى عرف فيه حظه ، واشتهر فيه ضبطه ، فإن توسع في ذلك حتى عرف شيوخه وشيخ شيوخه ، طبقة بعد طبقة ، بحيث يكون ما يعرفه من كل طبقة أكثر مما يحمله منها ، فهذا هو الحافظ . وأما ما يحكى عن بعض المتقدمين : كنا لانهد صاحب حديث من لم يكتب عشرين ألف حديث في الإملاء ، فذلك بحسب أزمئتهم انتهى .

وسأل شيخ الإسلام أبو الفضل ابن حجر شيخه أبا الفضل العراقي فقال : ما يقول سيدى في الحد الذى إذا بلغه الطالب في هذا الزمان استحق أن يسمى حافظاً ؟ وهل يتسامح بنقص بعض الأوصاف التى ذكرها المزنى وأبو الفتح في ذلك لنقص زمانه أم لا ؟ فأجاب : الاجتهاد في ذلك يختلف باختلاف غلبة الظن في وقت يبلوغ بعضهم للحفظ وغلبته في وقت آخر ، وباختلاف من يكون كثير المخالطة للذى يصفه بذلك . وكلام المزنى فيه ضيق بحيث لم يسم ممن رآه بهذا الوصف إلا الدمياطي ، وأما كلام أبى الفتح فهو أسهل بأن ينشط بعد معرفة شيوخه إلى شيوخ شيوخه وما فوق .

ولاشك أن جماعة من الحفاظ المتقدمين كان شيوخهم التابعين أو أتباع التابعين وشيوخ شيوخهم للصحابة أو التابعين ، فكان الأمر في هذا الزمان أسهل باعتبار تأخر الزمان ، فإن اكتفى بكون الحافظ يعرف شيوخه وشيوخ

شيوخه أو طبقة أخرى ، فهو سهل لمن جعله فيه ذلك دون غيره من حفظ  
اللتون والأسانيد ومعرفة أنواع علوم الحديث كلها ومعرفة الصحيح من السقيم  
والعمول به من غيره واختلاف العلماء واستنباط الأحكام فهو أمر ممكن بخلاف  
ما ذكر من جميع ما ذكر ، فإنه يحتاج إلى فراغ وطول عمر وانتفاء الموانع .

وقد روى عن الزهري أنه قال : لا يولد الحافظ إلا في كل أربعين سنة ،  
فإن صح كان المراد رتبة الكمال في الحفظ والإتقان ، وإن وجد في زمانه من  
يوصف بالحفظ ، وكَم من حافظ وغيره أحفظ منه . انتهى ما في التدريب مختصراً .  
وقيل الحافظ : من أحاط علمه بمائة ألف حديث .

والحجة : من أحاط علمه بثلاثمائة ألف حديث .

والحاكم : من أحاط علمه بجميع الأحاديث المروية متناً وإسناداً وجرحاً  
وتعديلاً وتاريخاً .

وذكر القاري في شرح شرح النخبة عن العلامة الجزري : أن الراوي هو  
الناقل للحديث بالإسناد ، والمحدث من تحمل الحديث رواية واعتنى به دراية ،  
والحافظ من روى ما يصل إليه ووعى ما يحتاج لديه .

## الفصل الثاني

### في فضيلة علم الحديث وأهله

اعلم أن أنف العلوم الشرعية ومفتاحها ، ومشكاة الأدلة السمعية ومصباحها ،  
وعدة المناهج اليقينية ورأسها ، ومبنى شرائع الإسلام وأساسها ، ومستند  
الروايات الفقهية كلها ، وماخذ الفنون الدينية دقها وجلها ، وأسوة جملة  
الأحكام وأسسها ، وقاعدة جميع العقائد واسطقسها ، وسماء العبادات وقطب  
مدارها ، ومركز المعاملات ومحط جارها وقارها ، هو علم الحديث الشريف  
الذي تعرف به جوامع الكلم ، وتنفجر منه ينابيع الحكم ، وتدور عليه رحي

الشرع بالأسر ، وهو ملاك كل نهى وأمر ، ولولاه لقال من شاء ، ماشاء  
وخطب الناس خطب عشواء ، وركبوا متن عمياء .

فطوبى لمن جد فيه وحصل منه على تنويه ، يملك من العلوم النواصى ،  
ويقرب من أطرافها البعيد القاصى ، ومن لم يرضع من دره ولم يخض في بحره  
ولم يقتطف من زهره ؛ ثم تعرض للكلام فى المسائل والأحكام فقد جار فيما حكم ،  
وقال على الله تعالى ما لم يعلم ، كيف وهو كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ،  
والرسول أشرف الخلق كلهم أجمعين ، وقد أوتى جوامع الكلم وسواطع  
الحكم من عند رب العالمين . فكلامه أشرف الكلم وأفضلها ، وأجمع الحكم  
وأكملها . كما قيل كلام الملوك ملك الكلام ، وهو تلو كلام الله العلام ، وثانى  
أدلة الأحكام ، فإن علوم القرآن وعقائد الإسلام بأسرها ، وأحكام الشريعة  
المطهرة بتمامها ، وقواعد الطريقة الحقّة بحذاقها ، وكذا الكشفيات والعقليات  
بنقيضها وقطميرها ، تتوقف على بيانه صلى الله عليه وسلم ، فإنها مالم توزن بهذا  
القسطاس المستقيم ، ولم تضرب على ذلك المعيار القويم ، لا يعتمد عليها ولا  
يصار إليها . فهذا العلم المنصوص والبناء المرصوص بمنزلة الصراف لجواهر العلوم  
وعقليها ونقليها ، وكالتقاد لنقود كل فنون أصليها وفرعيها ، من وجوه التفاسير  
والفقهيات ونصوص الأحكام ، وماخذ عقائد الإسلام وطرق السلوك إلى الله  
سبحانه وتعالى ذى الجلال والإكرام . فما كان منها كامل العيار فى نقد هذا  
الصراف فهو الحرى بالترويج والاشتهار ، وما كان زيفاً غير جيد عند ذاك  
النقاد فهو القمين بالرد والطرد والإنكار ، فكل قول يصدقه خبر الرسول  
فهو الأصلح للقبول . وكل مالا يساعده الحديث والقرآن فذلك فى الحقيقة  
سفسطة بلا برهان . فهى أى علوم الأحاديث مصاييح الدجى ومعالم الهدى  
وبمنزلة البدر المنير ، من اتقاد لها فقد رشد واهتدى ، وأوتى الخير الكثير ،  
ومن أعرض عنها وتولى فقد غوى وهوى وما زاد نفسه إلا التخسير فإنه صلى الله

عليه وسلم نهى وأمر وأنذر وبشر ، وضرب الأمثال وذكر . وإنها لمثل القرآن بل هي أكثر . وقد ارتبط بها أتباعه صلى الله عليه وسلم الذي هو ملاك سعادة الدارين والحياة الأبدية بلا مَن . كيف ؟ وما الحق إلا فيما قاله صلى الله عليه وسلم أو عمل به ، أو قرره أو أشار إليه ، أو تفكر فيه أو خطر بباله أو يحس في خلقه واستقام عليه .

فالعلم في الحقيقة هو علم السنة والكتاب ، والعمل العمل بهما في كل إيجاب وذهاب ، ومنزلته بين العلوم منزلة الشمس بين كواكب السماء ، ومنزلة أهله على غيرهم من العلماء منزلة الرجال على النساء ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء . فياله من علم سيط بدمه الحق والهدى ، ونيط بعنقه الفوز بالدرجات العلى . وقد كان الإمام محمد بن علي بن حسين عليه السلام يقول : إن من فقه الرجل بصيرته أو فطنته بالحديث . ولقد صدق ، فإنه لو تأمل المتأمل بالنظر العميق والفكر الدقيق ، لعلم أن لكل علم خاصية تتحصل بمزاولته للنفس الإنسانية كيفية من الكفايات الحسنة أو السيئة . وهذا علم تعطى مزاولته صاحب هذا العلم معنى الصحابية ، لأنها في الحقيقة هي الاطلاع على جزئيات أحواله صلى الله عليه وسلم ومشاهدة أوضاعه في العبادات والعادات كلها . وعند بعد الزمان يتمكن هذا المعنى بمزاولته في مدركة المزاول ، ويرسم في خياله بحيث يصير في حكم المشاهدة والعيان . وإليه أشار القائل بقوله :

أهل الحديث هم أهل النبي وإن لم يصحبوا نفسه أنفاسه صحبوا  
ويروى عن بعض العلماء أنه قال : أشد البواعث وأقوى الدواعي لى على  
تحصيل علم الحديث لفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . فالخاص أن أهل  
الحديث كثر الله تعالى سوادهم ورفع عمادهم ، لهم نسبة خاصة ومعرفة مخصوصة  
بالنبي صلى الله عليه وسلم ، لا يشاركهم فيها أحد من العالمين ، فضلا عن الناس  
أجمعين . لأنهم الذين لا يزال يجري ذكر صفاته العليا وأحواله الكريمة

وشماله الشريفة على لسانهم ولم يبرح تمثال جماله الكريم وخيال وجهه الوسيم ونور حديثه المستبين يتردد في حاق وسط جنانهم ، فملاقة باطنهم بباطنه العلى متصلة ، ونسبة ظاهرهم بظاهره النقى سلسلة . وقال الله تعالى : « يوم ندعو كل أناس بإمامهم » قال الحافظ ابن كثير في تفسيره : يخبر تبارك وتعالى عن يوم القيامة أنه يحاسب كل أمة بإمامهم ، وقد اختلفوا في ذلك فقال مجاهد وقتادة : أى نبيهم . وهذا كقوله تعالى « لكل أمة رسول فإذا جاء رسولهم قضى بينهم بالقسط » الآية . وقال بعض السلف هذا أكبر شرف لأصحاب الحديث ، لأن إمامهم النبي صلى الله عليه وسلم انتهى . وقد ورد في فضيلة علم الحديث وأهله أحاديث كثيرة ، وأنا أقتصر ههنا على ذكر خمسة :

الحديث الأول : روى الترمذى عن ابن مسعود قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهم على صلاة » . وقال هذا حديث حسن غريب ، قال القارى في المرقاة شرح المشكاة : ورواه ابن حبان في صحيحه ذكره ميرك والأحاديث في هذا الباب كثيرة ، قال ابن حبان عقب هذا الحديث في الخبر بيان صحيح على أن أولى الناس برسول الله صلى الله عليه وسلم في القيامة يكون أصحاب الحديث إذ ليس في هذه الأمة قوم أكثر صلاة عليه منهم . وقال غيره : لأنهم يصلون عليه قولاً وفعلاً انتهى . وقال الخطيب في كتابه « شرف أصحاب الحديث » : قال لنا أبو نعيم هذه منقبة شريفة تختص بها رواة الآثار ونقلتها لأنه لا يعرف العصابة من العلماء من الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما يعرف لهذه العصابة نسجاً وذكرأ . وقال أبو الين ابن عساكر : ليهن أهل الحديث هذه البشرى فقد أتم الله نعمه عليهم بهذه الفضيلة الكبرى ، فإنهم أولى الناس بنبيهم وأقربهم إن شاء الله تعالى وسيلة يوم القيامة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإنهم يخلدون ذكره في طروسهم ، ويمجدون الصلاة والتسليم عليه في معظم الأوقات ،

في مجالس مذاكراتهم ودروسهم ، فهم إن شاء الله تعالى : الفرقة الناجية ، جعلنا الله منهم وحشرنا في زميرتهم انتهى .

الحديث الثاني : روى الترمذى عن ابن مسعود قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : نضر الله امرأ سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه فرب مبلغ أوعى له من سامع » . وقال هذا حديث حسن صحيح ، وفي الباب أحاديث أخرى . قال القارى خص مبلغ الحديث كما سمعه بهذا الدعاء لأنه سعى في نضارة العلم وتجديد السنة فجازاه بالدعاء بما يناسب حاله ، وهذا يدل على شرف الحديث وفضله ودرجة طلابه ، حيث خصهم النبي صلى الله عليه وسلم بدعاء لم يشرك فيه أحد من الأمة . ولو لم يكن في طلب الحديث وحفظه وتبليغه فائدة ، سوى أن يستفيد بركة هذه الدعوة المباركة ، لكفى ذلك فائدة وغنا ، وجل في الدارين حظاً وقسماً انتهى . وقال القاضى أبو بكر بن العربي : قال علماء الحديث ما من رجل يطلب الحديث إلا كان على وجهه نضرة لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها » الحديث . قال وهذا دعاء منه عليه السلام لحلمة علمه ، ولا بد بفضل الله تعالى من نيل بركته انتهى . وإلى هذه النضرة أشار أبو العباس العزفى بقوله :

أهل الحديث عصاة الحق فازوا بدعوة سيد الخلق

فجوههم زهر منضرة لألأوها كتألق البرق

يا ليتنى معهم فيدركني ما أدركوه بها من السبق

الحديث الثالث : روى الطبرانى في الأوسط عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم ارحم خلقائى . قلنا يا رسول الله ومن خلقاؤك ؟ قال : الذين يروون أحاديثي ويعلمونها الناس » .

قال القسطلانى في مقدمة إرشاد السارى بعد ذكر هذا الحديث : ولا ريب أن أداء السنن إلى المسلمين نصيحة لهم من وظائف الأنبياء صلوات الله وسلامه

عليهم أجمعين . فمن قام بذلك كان خيفة من يبلغ عنه . وكما لا يليق بالأنبياء عليهم السلام أن يهملوا أعاديهم ولا ينصحوهم ، كذلك لا يحسن لطالب الحديث وناقل السنن أن يمنحها صديقه ويمنعها عدوه . فعلى العالم بالسنة أن يجعل أكبر همه نشر الحديث فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالتبليغ عنه حيث قال : « بلغوا عنى ولو آية » الحديث رواه البخارى . قال المظهرى : « أى بلغوا عنى أحاديثى ولو كانت قليلة » . قال البيضاوى : قال ولو آية ولم يقل ولو حديثاً ، لأن الأمر بتبليغ الحديث يفهم منه بطريق الأولوية ، فإن الآيات مع انتشارها وكثرة حملتها تكفل الله تعالى بحفظها وصونها عن الضياع والتحريف انتهى . وقال إمام الأئمة مالك رحمه الله تعالى : بلغنى أن العلماء يسألون يوم القيامة عن تبليغهم العلم كما تسأل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام . وقال سفيان الثورى : لا أعلم علماً أفضل من علم الحديث لمن أراد به وجه الله تعالى ، إن الناس يحتاجون إليه حتى فى طعامهم وشرابهم ، فهو أفضل من التطوع بالصلاة والصيام لأنه فرض كفاية انتهى .

الحديث الرابع : روى البيهقى فى المدخل عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذرى قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يحمل هذا العمل من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين » كذا فى المشكاة . قال القسطلانى بعد ذكره من حديث أسامة بن زيد . وهذا الحديث رواه من الصحابة على وابن عمرو وابن مسعود وابن عباس وجابر ابن سمرة ومعاذ وأبو هريرة رضى الله عنهم ، واورده ابن عدى من طرق كثيرة كلها ضعيفة كما صرح به الدارقطنى وأبو نعيم وابن عبد البر ؛ لكن يمكن أن يتقوى بتمدد طرق ويكون حسناً كما جزم به ابن كيكلى العلانى وفيه تخصيص حملة السنة بهذه المنقبة العلية وتعظيم لهذه الأمة الحمدية ، وبيان لجلالة قدر المحدثين وعلو مرتبتهم فى العالمين لأنهم . يحمون مشارع الشريعة

ومتون الروايات من تحريف الغالين وتأويل الجاهلين بنقل النصوص المحكمة  
لرد المتشابه إليها . وقال النووي في أول تهذيبه : هذا إخبار منه صلى الله عليه  
بصيانة هذا العلم وحفظه وعدالة ناقله ، وإن الله تعالى يوفق له في كل عصر  
خلفاء من العدول يحملونه وينفون عنه التحريف فلا يضيع . وهذا تصريح بعدالة  
حامليه في كل عصر ، وهكذا وقع والله الحمد وهو من أعلام النبوة ولا يضر كون  
بعض الفساق يعرف شيئاً من علم الحديث ، فإن الحديث إنما هو أخبار بأن  
العدول يحملونه لا أن غيرهم لا يعرف شيئاً منه انتهى . على أنه قد يقال ما يعرفه  
الفساق من العلم ليس بعلم حقيقته لعدم عملهم كما أشار إليه المولى سعد الدين  
التفتازاني في تقرير قول التلخيص : وقد ينزل العالم منزلة الجاهل . وصرح به  
الإمام الشافعي في قوله :

ولا العلم إلا مع التقى ولا العقل إلا مع الأدب

ولعمري إن هذا الشأن من أقوى أركان الدين ، وأوثق عمى اليقين ،  
لا يرغب في نشره إلا صادق تقى ، ولا يزهده إلا كل منافق شقى . قال ابن  
القطان : ليس في الدنيا مبتدع إلا وهو يبغض أهل الحديث . وقال الحاكم : لولا  
كثرة طائفة الحديث على حفظ الأسانيد ، لدرس منار الإسلام ، ولتمكن أهل  
الإلحاد والمبتدعة من وضع الأحاديث وقلب الأسانيد انتهى .

الحديث الخامس : أخرج الترمذى في باب ما جاء في أهل الشام من أبواب  
الفتن عن معاوية بن قرة عن أبيه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
إذا فسد أهل الشام فلا خير فيكم ، لا تزال طائفة من أمتي منصورين لا يضرهم  
من خذلهم حتى تقوم الساعة » . قال الترمذى هذا حديث حسن صحيح . وقال :  
قال محمد بن إسماعيل ( يعنى البخارى ) قال على بن المدينى : هم أصحاب الحديث  
انتهى . قال الإمام البخارى في صحيحه باب قول النبي صلى الله عليه وسلم :  
« لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق » وهم أهل العلم قال الحافظ في

الفتح قوله : وهم أهل العلم ، هو من كلام المصنف . وأخرج الترمذى حديث الباب ثم قال سمعت محمد بن إسماعيل يقول سمعت على بن المدينى يقول ، هم أصحاب الحديث . قال وذكر (أى البخارى) فى «كتاب خاق أفعال العباد» عقب حديث أبى سعيد فى قوله تعالى (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً) هم الطائفة المذكورة فى حديث : لا تزال طائفة من أمتى ، ثم ساقه وقال وجاء نحوه عن أبى هريرة ومعاوية وجابر وسلمة بن نفيل وقرة بن إياس انتهى . وأخرج الحاكم فى علوم الحديث بسند صحيح عن أحمد : إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدرى من هم ؟ ومن طريق يزيد بن هرون مثله انتهى ما فى الفتح .

قلت ولأهل العلم فى فضيلة الحديث وأهله أقوال كثيرة منشورة ومنظومة ؛ فمن أقوالهم المنظومة ما أنشد السيد المرتضى الحسينى لنفسه فى أماليه الشيخونية :

|                              |                               |
|------------------------------|-------------------------------|
| عليك بأصحاب الحديث فإنهم     | خيار عباد الله فى كل محفل     |
| ولا تعدون عينك عنهم فإنهم    | نجوم الهدى فى أعين المتأمل    |
| جهاذة شم سراقه فى أنى        | إلى حيهيم يوماً فبالنور يمتلئ |
| لقد شرقت شمس الهدى فى وجوههم | وقدرهم فى الناس لا زال يعتلى  |
| فله محياهم معاً ومماتهم      | لقد ظفروا إدراك مجد مؤئل      |
| وقال الإمام الشافعى مقالة    | ذبت منهم نخراً لكل نحصل       |
| أرى المرء من أهل الحديث كأنه | رأى المرء من صحب النبى المفضل |
| عليه صلاة الله ما ذر شارق    | وآل له والصحب أهل التفضل      |

ومنها ما قال السيد المرتضى الواسطى :

|                              |                               |
|------------------------------|-------------------------------|
| علم الحديث شريف ليس يدركه    | إلا الذى فارق الأوطان مغتربا  |
| وجاهد النفس فى تحصيله وفدا   | يحتاب بجرأ وفى الأوعار مضطربا |
| يلقى الشيوخ ويروى عنهم سنداً | وحافظ ماروى عنهم وما كتباً    |
| ذاك الذى فاز بالحسنى وتم له  | حظ السعادة موهوباً ومكتسباً   |

طوبى لمن كان هذا العلم صاحبه  
ومنها ما قال بعضهم وأجاد :

أصبح ما قيل بعد الذكر من خبر  
أعظم بها هادياً زكاه خالقه  
فلو تمسك خلق الله أجمعهم  
هذا هو العلم والبحر الذى سعدت  
تشقى الصدور به حقاً وخادمه  
تلقى ملائكة الرحمن أجنحة  
يستغفر الله حيثان البحار لمن  
الفضل لله هذا نور من شرقت  
صلى عليه إله العرش ما صدحت  
ومنها ما قال محمد بن محمد المدينى :

أحق أناس يستضاء بهديهم  
خلائف أصحاب الحديث ذووالحمى  
فلولاهم لم يعرف الشرع عالم  
وهل نشر الأنار قوم سوام  
فديتهم من عصبة علم الهدى  
هم القوم لايشقى لعمري جليسهم

ومنها ما قال السيد العلامة محمد بن إسماعيل الأمير اليماني رحمه الله تعالى :

سلام على أهل الحديث فإننى  
هم بذلوا فى حفظ سنة أحمد  
وأعنى بهم أسلاف سنة أحمد  
نشأت على حب الأحاديث من مهدى  
وتنقيحها من جهدهم غاية الجهد  
أولئك فى بيت القصيد هم قصدى

أولئك أمثال البخارى ومسلم وأحمد أهل الجد في العلم والجد  
بحور أحاشيم عن الجزر إنما لهم مدد يأتي من الله بالمد  
روؤا وارتووا من بحر علم محمد وليس لهم تلك المذاهب من ورد  
كفاهم كتاب الله والسنة التي

كفت قبلهم صحب الرسول ذوى المجد  
أأتم أهدي أم صحابة أحمد

وأهل الكسا هيئات ما الشوك كالورد  
وأولئك أهدي في الطريقة منكم نعم<sup>(١)</sup> قدوتى حتى أوسد في لحدى  
وشتان ما بين القلد والهدى ومن يقتدى والضد يعرف بالضد  
فمن قلد النعمان أصبح شارباً ونبذاً وفيه القول للبعض بالحد  
ومن يقتدى أضى إمام معارف وكان أونسياً في العبادة والزهد  
فمقتدياً في الحق كن لا مقلداً وخل أخا التقليد في الأسر بالقد  
وأقبح من كل ابتداع سمعته وأنكاه للقلب الموفق للرشد  
مذاهب من رام الخلاف لبعضها بعض بأنياب الأسود والأسد  
يصب عليه سوط ذم وغيبة ويحفوه من قد كان يهواه عن عمد  
ويعزى إليه كل ما لا يقوله لتنصيبه عند التهاى والنجد  
فيرميه أهل الرفض بالنصب فرية ويرميه أهل النصب بالرفض والجحد  
وليس له ذنب سوى أنه غدا يتابع قول الله في الحل والعقد  
ويتبع أقوال النبي محمد وهل غيره بالله في الشرع من يهدى  
لئن عده الجهال ذنباً فبذا به حبذا يوم انفرادى في لحدى  
علام جعلتم أيها الناس ديننا لأربعة لاشك في فضلهم عندي؟  
هم علماء الدين شرقاً ومغرباً ونور عيون الفضل والحق والزهد

(١) كذا في الأصل ، والظاهر « فهم » الخ .

ولكنهم كالتناس ليس كلامهم دليلاً ولا تقليدهم في غد يجدى  
ولا زعموا حاشاهم أن قولهم دليل فيستهدى به كل مستهدى  
بلى صرحوا أنا نقابل قولهم إذا خالف المنصوص بالقدح والرد  
ومنها ما قال أبو محمد هبة الله بن الحسن الشيرازي :

عليك بأصحاب الحديث فإنهم على منهج الدين ما زال معجماً  
وما النور إلا في الحديث وأهله إذا مادجى الليل البهيم وأظلموا  
فأعلى البرايا من إلى السنن اعتزى وأعى البرايا من إلى البدع انتمى  
ومن ترك الآثار ضلل سعيه وهل يترك الآثار من كان مسلماً  
ومنها ما قال أبو بكر بن أبي داود السجستاني :

تمسك بحبل الله واتبع الهدى ولا تك بدعياً لعلك تغلخ  
ولذ بكتاب الله والسنن التي أتت عن رسول الله تنجو وترح  
ودع عنك آراء الرجال وقولهم فقول رسول الله أذكرى وأشرح  
ولا تك في قوم تلهو بدينهم فتطعن في أهل الحديث وتقبح  
إذا ما اعتقدت الدهر يا صاح هذه

فأنت على خير تبیت وتصبح

ولله در أبي بكر حميد القرطبي فلقد أحسن وأجاد ، حيث قال :

نور الحديث مبين فادن واقتبس واحد الركاب له نحو الرضى الندس  
واطلبه بالصين فهو العلم إن رفعت أعلامه برباها يا ابن أندلس  
فلا تضع في سوى تقييد شارده عمراً يفوتك بين اللحظ والنفس  
وخل سمك عن بلوى أخى جدل شغل اللبيب به اضرب من الهوس  
ما إن سميت بأبي بكر ولا عمر ولا أتت عن أبي هر ولا أنس  
إلا هوى وخصومات ملفقة ليست برطب إذا عدت ولا ييس  
فلا يفرك من أربابها هذر أجدى وجدك منها نعمة الجرس

أعزم أذنًا صمًا إذا نطقوا      وكن إذا سألوا تعزى إلى خرس  
ما العلم إلا كتاب الله أو أثر      يحلو بنور هده كل ملتبس  
نور لمقتبس خير للمتمس      حتى لمحتس نعمى لمبتس  
فأعكف بياهما على طلابهما      تمحو العمى بهما عن كل ملتس  
ورد بقلبك عذبًا من حياضهما      تفسل بماء الهدى مافيه من دنس  
واقف النبي وأتباع النبي يكن      من هديهم أبدأ تدنو إلى قبس  
والزم مجالسهم واحفظ مجالسهم

واندب مدارسهم بالأربع الدرس      واسلك طريقهم والزم فريقهم  
تسكن رفيقهم في حضرة القدس      تلك السعادة إن تلم بساحتها  
فخط رحلك قد عوفيت من تعس

وقال بعض الأعلام غمًا على هذه القصيدة :

إن كنت تطلب علمًا جد ملتبس      وحررت إذ غمَّ عنك الرطب باليبس  
فاسمع لنصح لبيب أى محترس

نور الحديث مبين فادن واقتبس      واحد الركاب له نحو الرضى النديس  
\* \* \*

واقطع علائق من تحصيله منعت      تنظر شمس الهدى فى الأفق قد طلعت  
وحجب غيَّ ترى عن قلبك ارتفعت

فاطلبه بالصين فهو العلم إن رفعت      أعلامه برُّها يا ابن أندلس  
\* \* \*

ولازم الدرس واغنم من فوائده      لا تقنع الدهر من حلوى موائده  
واشرب فديتك علاً من موارده

ولا تضع فى سوى تقييد شارده      عمراً يفوتك بين اللحظ والنفس  
\* \* \*

دع الكلام فما فيه سوى الخطل واحذر مجالسه تحفظ من العلل  
فهو شر ابتداء جاء بالخلل

وخل سمعك عن بلوى أخى جدل شغل اللبيب بها ضرب من الهوس  
\* \* \*

الله يعلم كم قد سيق من ضرر للناس من أجله في البدو والحضر  
أقبح بها بدعة تذى إلى الشر

ما إن سمعت بأبى بكر ولا عمر ولا أتت عن أبى هر ولا أنس  
\* \* \*

وكم دماء غدت في الناس مهركة فهو الكلام بكسر ساء مخرقة  
فلا ترى فيه شمس الحق مشرقة

إلا هووى وخصومات ملفقة ليست برطب إذا عدت ولا ييس  
\* \* \*

دلاء كما جرب في الناس منتشر وكتبه بين أهل العلم تستطر  
ذر بدعة عند أهل الحق تحترق

فلا يفرك من أربابها هذر أجدى وجدك منها نعمة الجرس  
\* \* \*

نأوا عن الحق بالأوهام وانطلقوا في مهم بلقع ما فيه مرتفق  
وجادلوا بأباطيل بها مرقوا

أعزهم أذنًا صمًا إذا نطقوا وكن إذا سألوا تُعزى إلى خرس  
\* \* \*

وابعد عن الرأى بُعداً يعدك الخطر فهو السحاب ولكن ما به مطر  
الرأى أغصان سدر ما بها ثمر

ما العلم إلا كتاب الله أو أثر يحلو بنور سناه كل ملتبس  
\* \* \*

إن الحديث زلال خير منجس لم ينأ عنه سوى ذى النى والهوس  
فاعمل به لا تكن عنه بمنجس

نور لمقتبس خير للمتمس حتى لحترس نعمى لمبتس

\* \* \*

وإن الدين أصلين اعتنى بهما خير القرون وجِدُوا في أطالهما  
يا ويل من جرى على اجتنابهما

فاعكف بياهما على طالهما تمحو العى بهما عن كل ملتس

\* \* \*

ودع فريقاً جرّوا على نقاضهما ولا تملن يوماً من عراضهما  
وسرّح الطرف وارتع في رياضهما

ورد بقلبك عذباً من حياضهما تفسل بماء الهدى مافيه من دنس

\* \* \*

لا تركن لتقليد بأى زمن فذاك جهل عظيم فى الصدور كن

إن المقلد بيت العنكبوت سكن

واقف النّبى وأتباع النّبى تكن من هديهم أبداً تدنو إلى قبس

\* \* \*

شدّ الرحال إليهم كى تجالسهم واحذر فديتك يوماً أن تعاكسهم

لا تحسدنهم ولكن كن منافسهم

والزم مجالسهم واحفظ مجالسهم واندب مدارسهم بالأربع الدرس

\* \* \*

واطلب مودتهم وكن صديقهم وكن مجالسهم تشرب رحيقهم

وقرم كلهم واعرف حقوقهم

واسلك طريقهم واتبع فريقهم تكن رفيقهم فى حضرة القدس

\* \* \*

هي الشريعة فانظر في سماحتها كفيلا للنفوس باستراحتها  
في حظرها حكمة وفي إباحتها

تلك السعادة إن تعلم بسماحتها فخط رحلك قد عوفيت من تعس  
وقال بعض علماء الهند :

أياعلماء الهند طال بقاؤكم وزال بفضل الله عنكم بلاؤكم  
رجوتم بعلم العقل فوز سعادة وأخشى عليكم أن يخيب رجاؤكم  
فلا في تصانيف الأثير هداية ولا في إشارات ابن سينا شفاؤكم  
ولا طلعت شمس الهدى من مطالع فأوراقها ديجوركم لاضياؤكم  
ولا كان شرح الصدر للصدر شارحا بل ازداد منه في الصدور صداؤكم  
وبازغة لاضوء فيها إذا بدت وأظلم منها كالليالي ذكاؤكم  
وسلكم مما يفيد تسفلا ليس به نحو العلى ارتقاؤكم  
فما علمكم يوم المعاد بنافع فيا ويلتي ماذا يكون جزاؤكم  
أخذتم علوم الكفر شرعا كأنما فلاسفة اليونان هم أنبياؤكم  
مرضتم فزدم علة فوق علة تداووا بعلم الشرع فهو دواؤكم  
صحاح حديث المصطفى وحسانه شفاء عجيب فليزل منه دواؤكم

### الفصل الثالث

فيما يتعلق بتدوين الحديث

اعلم علمي الله وإياك أن أثار النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن في عصر  
النبي صلى الله عليه وسلم وعصر أصحابه وتبعهم مدونة في الجوامع ولا مرتبة لوجهين :  
أحدهما : أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك كما ثبت في صحيح  
مسلم خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن العظيم .

والثاني : سعة حفظهم وسيلان أذهانهم ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون

الكتابة ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار لما انتشر العلماء بالأمصار ، وكثر الابتداع من الخوارج والروافض ومنكرى الأقدار . فأول من جمع ذلك الربيع بن صبيح وسعيد بن أبي عروبة وغيرهما فكانوا يصنفون كل باب على حدة إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة في منتصف القرن الثاني فدوّنوا الأحكام .

فصنف الإمام مالك الموطأ وتوخى فيه القوى من حديث أهل الحجاز ، ومزجه بأقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم .

وصنف أبو محمد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج بمكة ، وأبو عمرو عبد الرحمن الأوزاعي بالشام ، وأبو عبد الله سفيان الثوري بالكوفة ، وحاد بن سلمة بن دينار بالبصرة ، وهشيم بواسط ، ومعمربالين ، وابن مبارك بخراسان ، وجريز بن عبد الحميد بالري . وكان هؤلاء في عصر واحد فلا يدرى أيهم سبق .

ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم في النسخ على منوالهم إلى أن رأى بعض الأئمة منهم أن يفرد حديث النبي صلى الله عليه وسلم خاصة وذلك على رأس المائتين فصنفوا المسانيد ، فصنف عبيد الله بن موسى العباسي مسنداً ، ثم صنف نعيم بن حماد الخزازي نزيل مصر مسنداً ، ثم اقتفى الأئمة أثرهم في ذلك . فقلّ إمام من الحفاظ إلا وصنف حديثه في المسانيد ، كالإمام أحمد بن حنبل وإسحاق ابن راهويه وعثمان بن أبي شيبة وغيرهم .

ومنهم من صنف على الأبواب والمسانيد معاً ، كأبي بكر بن شيبة ، كذا في مقدمة فتح الباري . وقال الخافظ ابن الأثير الجزري في مقدمة جامع الأصول لما انتشر الإسلام واتسعت البلاد وتفرقت الصحابة في الأفطار وكثرت الفتوح ومات معظم الصحابة وتفرق أصحابهم وأتباعهم وقل الضبط ، احتاج العلماء إلى تدوين الحديث وتقييده بالكتابة ولعمري إنها الأصل ، فإن الخطر يغفل والذهن يغبى ، والذكر يهمل والقلم يحفظ ولا ينسى . فاتمهي الأمر إلى زمان جماعة

من الأئمة مثل عبد الملك بن جريج ، ومالك بن أنس وغيرهما من كان في عصرهما .  
فدونوا الحديث حتى قيل إن أول كتاب صنف في الإسلام كتاب ابن جريج ،  
وقيل موطأ مالك . وقيل أول من صنف وبوب الربيع بن صبيح بالبصرة ، ثم  
انتشر جمع الحديث وتدوينه وسطره في الأجزاء والكتب ، وكثر ذلك وعظم  
نفعه إلى زمن الإمامين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى وأبي الحسين مسلم  
ابن الحجاج النيسابورى . فدونا كتابيهما وأثبتنا من الأحاديث ما قطعنا بصحته ،  
وثبت عندهما نقله وسميا كتابيهما الصحيح من الحديث ، وأطلقا هذا الاسم  
عليهما . وهما أول من سمي كتابه بذلك ولقد صدقا فيما قالوا وبرأ فيما زعما ، ولذلك  
رزقهما الله حسن القبول في شرق الأرض وغربها ، وبرها وبحرها ، والتصديق  
لقولهما ، والانتقياد بسماع كتابيهما ، وهو ظاهر مستغن عن البيان ، ثم ازداد  
انتشار هذا النوع من التصنيف والجمع والتأليف وتفرقت أغراض الناس  
وتنوعت مقاصدهم إلى أن انقرض ذلك العصر الذى كانا فيه ، وجماعة من العلماء  
قد جمعوا وألفوا مثل أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذى ، وأبى داود سليمان بن  
الأشعث السجستانى ، وأبى عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائى ، وغيرهم من  
العلماء الذين لا يحصون . وكان ذلك العصر خلاصة العصور في تحصيل هذا العلم  
وإليه المنتهى . ثم من بعده نقص هذا الطلب وقل ذلك الحرص وفترت تلك  
المهم . وكذلك كل نوع من العلوم والصنائع والدول وغيرها ؛ فإنه يبتدىء قليلا  
قليلا ولا يزال ينمى ويزيد ويعظم إلى أن يصل غاية هي منتهاه ، ويبلغ إلى أمد  
أقصاه . فكان غاية هذا العلم إلى زمان البخارى ومسلم ومن كان في عصرهما .  
ثم نزل وتقاصر إلى زماننا هذا ، وسيزداد تقاصر المهم قصورا انتهى .

وقال الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ بعد ذكر الطبقة الرابعة من الحفاظ :  
وفي عصر هذه الطبقة تحولت دولة الإسلام من بنى أمية إلى بنى العباس في عام  
اثنين وثلاثين ومائة ، فخرى بسبب ذلك التحول سيول من الدماء ، وذهب

تحت السيف عالم لا يمحصهم إلا الله بخراسان والعراق والجزيرة والشام . وفعلت  
العساكر الخراسانية الذين هم المسودة كل قبيح فلا حول ولا قوة إلا بالله . قال :  
وفي هذا الزمان ظهر بالبصرة عمرو بن عبيد العابد ، وواصل بن عطاء الغزال  
ودعوا الناس إلى الاعتزال والقول بالقدر . وظهر بخراسان الجهم بن صفوان  
ودعا إلى تعطيل الرب عز وجل وخلق القرآن ، وظهر بخراسان في قبالة مقاتل  
ابن سليمان المفسر وبالغ في إثبات الصفات حتى جسم . وقام على هؤلاء علماء  
التابعين وأئمة السلف ، وحذروا من بدعهم وشرع ، الكبار في تدوين السنن  
وتأليف الفروع وتصنيف العربية ثم كثر ذلك في أيام الرشيد وكثرت التصنيفات  
وأخذ حفظ العلماء ينقص ، فلما دونت الكتب اتكل عليها ، وإنما كان قبل  
ذلك علم الصحابة والتابعين في الصدور فهم كانت خزائن العلم لهم انتهى .

وقال صاحب الكشف : قال الحافظ ابن الأثير الجزري في جامع الأصول :  
وأما مبدأ جمع الحديث وتأليفه وانتشاره ، فإنه لما كان من أصول الفروض  
وجب الاعتناء به والاهتمام بضبطه وحفظه ، ولذلك يسر الله سبحانه وتعالى للعلماء  
الثقات الذين حفظوا قوانينه وأحاطوا فيه فتناقلوه كابر أعن كابر وأوصله كما سمعه  
أول إلى آخر ، وحببه الله تعالى إليهم بمحكمة حفظ دينه وحراسة شريعته ؛ فما  
زال هذا العلم من عهد الرسول عليه الصلاة والسلام أشرف العلوم وأجلها لدى  
الصحابة والتابعين وتابعي التابعين خلفاً بعد سلف لا يشرف بينهم أحد بعد  
حفظ كتاب الله سبحانه وتعالى إلا بقدر ما يحفظ منه ، ولا يعظم في النفوس  
إلا بحسب ما يسمع من الحديث عنه . فتوفرت الرغبات فيه ، فما زال لهم من  
لدى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أن انعطفت المهمة على تعلمه ، حتى لقد  
كان أحدهم يرحل المراحل ، ويقطع الفياق والمناوز ويجوب البلاد شرقاً وغرباً  
في طلب حديث واحد ليسمعه من راويه . فمنهم من يكون الباعث له على الرحلة  
طلب ذلك الحديث لذاته ، ومنهم من يقرن بتلك الرغبة سماعه من ذلك الراوي

بعينه ، إما لتقته في نفسه ، وإما لعلو إسناده . فانبعثت العزائم إلى تحصيله ، وكان اعتمادهم أولاً على الحفظ والضبط في القلوب غير ملتفتين إلى ما يكتبونه محافظة على هذا العلم كحفظهم كتاب الله سبحانه وتعالى .

فلما انتشر الإسلام واتسعت البلاد وتفرقت الصحابة في الأقطار ، ومات معظمهم ، وقل الضبط احتاج العلماء إلى تدوين الحديث وتقييده بالكتابة .

ولعمري إنها الأصل فإن الخاطر يغفل والقلم يحفظ . فأنهى الأمر إلى زمن جماعة من الأئمة مثل عبد الملك بن جريج ، ومالك بن أنس وغيرهما . فدووا الحديث حتى قيل إن أول كتاب صنف في الإسلام كتاب ابن جريج ، وقيل موطأ مالك بن أنس ، وقيل إن أول من صنف وبوب الربيع بن صبيح بالبصرة ثم انتشر جمع الحديث وتدوينه وتسطيره في الأجزاء والكتب ، وكثر ذلك وعظم نفعه إلى زمن الإمامين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري وأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري ، فدونا في كتابيهما من الأحاديث ما قطعاً بصحته ، وثبت عندهما نقله ، وسميا الصحيحان من الحديث . ولقد صدقا فيما قالا والله مجازيهما عليه ، ولذلك رزقهما الله تعالى حسن القبول شرقاً وغرباً .

ثم ازداد انتشار هذا النوع من التصنيف وكثر في الأيدي ، وتفرقت أغراض الناس وتنوعت مقاصدهم إلى أن انقرض ذلك العصر الذي قد اجتمعوا واتفقوا فيه مثل أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي ، ومثل أبي داود سليمان ابن الأشعث السجستاني ، وأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي وغيرهم ، فكان ذلك العصر خلاصة العصور في تحصيل هذا العلم وإليه المنتهى .

ثم نقص ذلك الطلب وقل الحرص وفترت الهمم ، فكذلك كل نوع من أنواع العلوم والصناعات والدول وغيرها فإنه يبتدىء قليلاً قليلاً ، ولا يزال ينمو ويزيد إلى أن يصل إلى غاية هي منتهاه ثم يعود .

وكانت غاية هذا العلم انتهت إلى البخاري ومسلم ومن كان في عصرهما ،

ثم نزل وتناصر إلى ما شاء الله ، ثم إن هذا العلم على شرفه وعلو منزلته كان علماً عزيزاً مشكلاً للفظ والمعنى . ولذلك كان الناس في تصانيفهم مختلفي الأغراض ، فمنهم من قصر همته على تدوين الحديث مطلقاً ليحفظ لفظه ويستنبط منه الحكم كما فعله عبيد الله بن موسى الضبي وأبو داود الطيالسي وغيرها أولاً وثانياً أحمد بن حنبل ومن بعده ، فإنهم أثبتوا الأحاديث من مسانيد رواتها فيذكرون مسند أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه ويثبتون فيه كل ما روي عنه ، ثم يذكرون بعده الصحابة واحداً بعد واحد على هذا النسق . ومنهم من يثبت الأحاديث في الأماكن التي هي دليل عليها ، فيضعون لكل حديث باباً يختص به ، فإن كان في معنى الصلاة ذكره في باب الصلاة ، وإن كان في معنى الزكاة ذكره فيها كما فعل مالك في الموطأ ، إلا أنه لقلة ما فيه من الأحاديث قلت أبوابه ، ثم اقتدى به من بعده ، فلما انتهى الأمر إلى زمن البخاري ومسلم وكثرت الأحاديث المودعة في كتابيهما كثرت أبوابهما واقتدى بهما من جاء بعدهما . وهذا النوع أسهل مطلباً من الأول لأن الإنسان قد يعرف المعنى الذي يطلب الحديث لأجله وإن لم يعرف راويه ، بل ربما لا يحتاج إلى معرفة راويه . فإذا أراد حديثاً يتعلق بالصلاة طلبه من كتاب الصلاة ، لأن الحديث إذا أورد في كتاب الصلاة علم الناظر أن ذلك الحديث هو دليل ذلك الحكم ، فلا يحتاج أن يفكر فيه خلاف الأول . ومنهم من استخرج أحاديث تتضمن ألفاظاً لغوية ومعاني مشككة ، فوضع لها كتاباً قصره على ذكر متن الحديث وشرح غريبه وإعرابه ومعناه ، ولم يتعرض لذكر الأحكام كما فعل أبو عبيد القاسم بن سلام وأبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة وغيرها .

ومنهم من أضاف إلى هذا الاختيار ذكر الأحكام وآراء الفقهاء مثل أبي سليمان أحمد بن محمد الخطابي في معالم السنن وأعلام السنن وغيره من العلماء ، ومنهم من قصد ذكر الغريب دون متن الحديث واستخراج الكلمات الغريبة

ودونها ورتبها وشرحها كما فعل أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي وغيره من العلماء  
ومنهم من قصد إلى استخراج أحاديث تتضمن أحكاماً شرعية غير جامعة فدونها  
وأخرج متونها وحدها كما فعله أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي في المصابيح  
وغير هؤلاء . ولما كان أولئك الأعلام هم السابقون فيه لم يأت صنيعهم  
على أكل الأوضاع فإن غرضهم كان أولاً حفظ الحديث مطاقاً وإثباته ودفع  
الكذب عنه ، والنظر في طرقه وحفظ رجاله ، وتركيتهم واعتبار أحوالهم  
والتفتيش عن أمورهم ، حتى قدحوا وجرحوا وعدلوا وأخذوا وتركوا هذا بعد  
الاحتياط والضبط والتدبر . فكان هذا مقصدهم الأكبر وغرضهم الأوفى .  
ولم يتسع الزمان لهم والعمر لأكثر من هذا الغرض الأعم ، والمهم الأعظم ،  
ولا رأوا في أيامهم أن يشتغلوا بغيره من لوازم هذا الفن التي هي كالتوابع ، بل  
ولا يجوز لهم ذلك فإن الواجب أولاً إثبات الذات ثم ترتيب الصفات . والأصل  
إنما هو عين الحديث ثم ترتيبه وتحسين وضعه ، ففعلوا ما هو الغرض المتعين  
واخترتهم المنايا قبل الفراغ والتخلي لما فعله التابعون لهم والمقتدون بهم ؛ فتمبوا  
لراحة من بعدهم . ثم جاء الخلف الصالح فأحبوا أن يظهروا تلك الفضيلة ويشيعوا  
تلك العلوم التي أفنوا أعمارهم في جمعها إما بإبداع ترتيب أو بزيادة تهذيب ، أو  
اختصار وتقريب أو استنباط حكم وشرح غريب . فمن هؤلاء المتأخرين من جمع  
بين كتب الأولين بنوع من التصرف والاختصار ، كمن جمع بين كتابي البخاري  
ومسلم مثل أبي بكر أحمد بن محمد الرماني ، وأبي مسعود إبراهيم بن محمد بن  
عبيد دمشق ، وأبي عبد الله محمد الحميدي ، فإنهم رتبوا على المسانيد دون  
الأبواب كما سبق ذكره وتلاه أبو الحسن رزين بن معاوية العبدري فجمع بين  
كتب البخاري ومسلم والموطأ لمالك وجامع الترمذي وسنن أبي داود والنسائي .  
ورتب على الأبواب ؛ إلا أن هؤلاء أودعوا متون الحديث عارية من الشرح  
وكان كتاب رزين أكبرها وأعمها حيث حوى هذه الكتب الستة التي هي أم

كتب الحديث وأشهرها بأحاديثها أخذ العلماء واستدل الفقهاء وأثبتوا الأحكام ومصنفوها أشهر علماء الحديث وأكثرهم حفظاً وإليهم المنتهى . وتلاه الإمام أبو السعادات مبارك بن محمد بن الأثير الجزري ، فجمع بين كتاب رزين وبين الأصول الستة بتهديبه وترتيب أبوابه وتسهيل مطالبه ، وشرح غريبه في جامع الأصول ، فكان أجمع ما جمع فيه .

ثم جاء الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي فجمع بين الكتب الستة والمسانيد العشرة وغيرها في جمع الجوامع ، فكان أعظم بكثير من جامع الأصول من جهة المتون ؛ إلا أنه لم يبال بما صنع فيه من جمع الأحاديث الضعيفة بل الموضوعية ، وكان أول ما بدأ به هؤلاء المتأخرون أنهم حذفوا الأسانيد اكتفاءً بذكر من روى الحديث من الصحابي إن كان خيراً ، وبذكر من يرويه عن الصحابي إن كان أثراً ، والرمز إلى المخرج ، لأن الغرض من ذكر الأسانيد كان أولاً لإثبات الحديث وتصحيحه ، وهذه كانت وظيفة الأولين ، وقد كفوا تلك المؤنة فلا حاجة بهم إلى ذكر ما فرغوا منه ، ووضعوا لأصحاب الكتب الستة علامة ورمزاً بالحروف .

فجعلوا للبخاري ( خ ) لأن نسبته إلى بلده أشهر من اسمه وكنيته ، وليس في حروف باقي الأسماء خاء . ولمسلم ( م ) لأن اسمه أشهر من نسبه وكنيته . وللمالك ( ط ) لأن اشتهار كتابه بالموطأ أكثر ، ولأن الميم أول حروف اسمه ، وقد أعطوها مسلكاً وباقي حروفه مشبهة بغيرها ، وللترمذي ( ت ) لأن اشتهاره بنسبه أكثر ، ولأبي داود ( د ) لأن كنيته أشهر من اسمه ونسبه ، والدال أشهر حروفها ، وأبعدها من الاشتباه . والنسائي ( س ) لأن نسبه أشهر من اسمه وكنيته والسين أشهر حروف نسبه .

وكذلك وضعوا لأصحاب المسانيد بالإفراد والتركيب ، كما هو مسطور في الجوامع . ثم إن أحوال نقلة الحديث في عصر الصحابة والتابعين معروفة عند

كل أهل بلدة ؛ فمنهم بالحجاز ، ومنهم بالبصرة والكوفة من العراق ، ومنهم بالشام ومصر .

وكانت طريقة أهل الحجاز في الأسانيد أعلى ممن سواهم وأمتن في الصحة ، لاشتدادهم في شروط النقل من العدالة والضبط . وسيد الطريقة الحجازية بعد السلف الإمام مالك عالم المدينة ، ثم أصحابه مثل الشافعي والعتبي وابن وهب ، ومن بعدهم الإمام أحمد بن حنبل . وكتاب مالك رحمة الله تعالى عليه الموطأ أودعه أصول الأحكام من الصحيح ، ثم أعنى الحفاظ لمعرفة طرق الأحاديث وأسانيدھا المختلفة ؛ وربما يقع إسناد الحديث من طرق متعددة عن رواة مختلفين وقد يقع الحديث أيضاً في أبواب متعددة باختلاف المعاني التي اشتمل عليها .

وجاء البخارى فخرج الأحاديث على أبوابها بجميع الطرق التي للحجازيين والعراقيين والشاميين ، واعتمد منها ما أجمعوا عليه ، وكرر الأحاديث وكرر الطرق والأسانيد في الأبواب . ثم جاء مسلم فألف مسنده وحذا فيه حذو البخارى وجمع الطرق والأسانيد وبوبه ، ومع ذلك فلم يستوعب الصحيح كله . وقد استدرك الناس عليهما في ذلك ، ثم كتب أبو داود والترمذى والنسائى في السنن فتوسعوا من الصحيح والحسن وغيرها . انتهى ما في الكشف .

وقال الجزائرى في توجيه النظر : ولما توفي النبي صلى الله عليه وسلم بادر الصحابة إلى جمع ما كتب ( أى من القرآن ) في عهده في موضع واحد وسموا ذلك المصحف ، واقتصروا على ذلك ولم يتجاوزوه إلى كتابة الحديث وجمعه في موضع واحد كما فعلوا بالقرآن ، لكن صرفوا همهم إلى نشره بطريق الرواية ، إما بنفس الألفاظ التي سمعوها منه عليه الصلاة والسلام إن بقيت في أذهانهم ، أو بما يؤدى معناها إن غابت عنهم ؛ فإن المقصود بالحديث هو المعنى ولا يتعلق في الغالب حكم بالمبنى ، بخلاف القرآن ، فإن لألفاظه مدخلاً في الإعجاز ، فلا يجوز إبدال لفظ منه بلفظ آخر ولو كان مرادفاً له ، خشية النسيان مع طول

الزمان ؛ فوجب أن يقيد بالكتابة ولا يكتفى فيه بالحفظ . قال ولم يزل أمر الحديث في عصر الصحابة وأول عصر التابعين على ما ذكرنا ، ولما أفضت الخلافة إلى من قام بحقها عمر بن عبد العزيز أمر بكتابة الحديث .

وكانت مبايعته بالخلافة في صفر سنة تسع وتسعين ووفاته لخمس بقين من رجب سنة إحدى ومائة وعاش أربعين سنة وأشهرًا ، وكان موته بالسم ، فإن بنى أمية ظهر لهم أنه إن امتدت أيامه خرج الأمر من أيديهم ولم يعهد به إلا لمن يصلح له فعاجلوه .

قال البخارى في صحيحه في كتاب العلم ، وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبى بكر بن حزم : انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه ، فإنى خفت دروس العلم وذهاب العلماء . وأبو بكر هذا كان نائب عمر بن عبد العزيز في الإمرة والقضاء على المدينة . روى عن السائب بن يزيد وعباد بن تميم وعمرو بن سليم الزرقى ، وروى عن خالته عمرة وعن خالدة ابنة أنس ولها صحبة .

قال مالك : لم يكن أحد بالمدينة عنده من علم القضاء ما كان عند أبى بكر ابن حزم . وكتب إليه عمر بن عبد العزيز أن يكتب له من العلم ما عند عمرة والقاسم فكتبه له . وأخذ عنه معمر والأوزاعى والليث ومالك وابن أبى ذئب وابن إسحاق وغيرهم ، وكانت وفاته فيما قاله الواقدى وابن سعد وجماعة سنة عشرين ومائة .

وأول من دون الحديث بأمر عمر بن عبد العزيز محمد بن مسلم بن عبيد الله ابن عبد الله بن شهاب الزهرى اللدنى ، أحد الأئمة الأعلام ، ودام أهل الحجاز والشام . قال عبد الرزاق سمعت معمرًا يقول : كنا نرى أنا قد أكثرنا عن الزهرى حتى قتل الوليد بن يزيد ، فإذا الدفاتر قد حملت على الدواب من خزائنه يقول من علم الزهرى .

ثم شاع التدوين في الطبقة التي تلى طبقة الزهري ولوقوع ذلك في كثير من البلاد وشيوعه بين الناس اعتبروه الأول ، فقالوا : كانت الأحاديث في عصر الصحابة وكبار التابعين غير مدونة ، فلما انتشرت العلماء في الأمصار وشاع الابتداع دونت ممزوجة بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين . قال : ولم يزل التأليف في الحديث متتابعاً إلى أن ظهر الإمام البخاري وبرع في علم الحديث ، فأراد أن يجرد الصحيح ويجعله في كتاب على حدة ليخلص طالب الحديث من عناء البحث والسؤال ، فألف كتابه المشهور وأورد فيه ما تبين له صحته . واقتفى أثر الإمام البخاري في ذلك الإمام مسلم بن الحجاج ، ولقب هذان الكتابان بالصحيحين ، فعظم انتفاع الناس بهما ورجعوا عند الاضطراب إليهما ؛ وألفت بعدها كتب لا تحصى ، فمن أراد البحث عنهما فليرجع إلى مظان ذكرها . انتهى ملخصاً .

## الفصل الرابع

فيما يتعلق بكتابة الحديث

قد ظنّ بعض الجهلة في هذا الزمان أن الأحاديث النبوية لم تكن مكتوبة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا في عهد الصحابة رضي الله عنهم ، وإنما كتبت وجمعت في عهد التابعين .

قلت : ظنّ بعض الجهلة هذا فاسد مبني على عدم وقوفه على حقيقة الحال ، فاعلم أن الأحاديث النبوية قد كانت تكتب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى عهد الصحابة رضي الله عنهم أيضاً ، ويدل على ما قلنا أحاديث كثيرة ، منها ما رواه أحمد في مسنده عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : « قلت : يا رسول الله ، إننا نسمع منك أحاديث لا نحفظها ، أفلا نكتبها ؟ قال : بلى فاكتبوها » . وفي رواية له : « قلت : يا رسول الله ، إنني أسمع منك أشياء

أفأكتبها؟ قال : نعم . قلت : في الغضب والرضا . قال : نعم فإنى لا أقول فيهما إلا حقاً . . وفي رواية أخرى له ولأبى داود والدارمى : كنت أكتب كل شيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهتني قريش ، الحديث . وفيه : « اكتب ، فوالذى نفسى بيده ما يخرج منه إلا الحق » .

ومنها ما رواه البخارى ومسلم وغيرهما عن أبى هريرة أن خزاعة قتلوا رجلاً من بنى ليث عام فتح مكة بقتيل منهم قتلوه ، فأخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم فركب راحلته فخطب فقال : إن الله حبس عن مكة القتلى أو القليل . الحديث . وفي آخره : فجاء رجل من أهل اليمن فقال اكتب لى يارسول الله ، فقال : « اكتبوا لأبى فلان » إلخ . قال الحافظ قوله : فجاء رجل من أهل اليمن هو أبو شاه بهاء منونة ، وسيأتى في اللقطة مسمى ، وهناك من الزيادة عن الوليد ابن مسلم ، قلت للأوزاعى : ما قوله اكتبوا لى ، قال : هذه الخطبة التى سمعها من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومنها ما رواه البخارى عن وهب بن منبه عن أخيه قال : سمعت أبا هريرة يقول : ما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثاً عنه منى إلا ما كان من عبد الله بن عمرو ، فإنه كان يكتب ولا أكتب . قال الحافظ في الفتح : هذا استدلال من أبى هريرة على ما ذكره من أكثرية ما عند عبد الله ابن عمرو - أى ابن العاص - على ما عنده . ويستفاد من ذلك أن أبا هريرة كان جازماً بأنه ليس فى الصحابة أكثر حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم منه إلا عبد الله ، مع أن الوجود المروى عن عبد الله بن عمرو أقل من الموجود المروى عن أبى هريرة بأضعاف مضاعفة .

فإن قلنا الاستثناء منقطع ، فلا إشكال ، إذ التقدير : لكن الذى كان من من عبد الله ، وهو الكتابة ، لم يكن منى ، سواء لزم منه كونه أكثر حديثاً لما تقتضيه العادة أم لا . وإن قلنا الاستثناء متصل فالسبب فيه من جهات :

(أحدها) أن عبد الله كان مشغولاً بالعبادة أكثر من اشتغاله بالتعليم فقلت الرواية عنه .

(ثانيها) أنه كان أكثر مقامه بعد فتوح الأمصار بمصر أو بالطائف ، ولم تكن الرحلة إليهما ممن يطلب العلم كالرحلة إلى المدينة ، وكان أبو هريرة متصدياً فيها للفتوى والتحديث إلى أن مات ؛ ويظهر هذا من كثرة من حل عن أبي هريرة ، فقد ذكر البخاري أنه روى عنه ثمانمائة نفس من التابعين ، ولم يقع هذا غيره .

(ثالثها) ما اختص به أبو هريرة من دعوة النبي صلى الله عليه وسلم له ، بأن لا ينسى ما يحدثه به .

(رابعها) أن عبد الله كان قد ظفر في الشام بحمل جمل من كتب أهل الكتاب ، فكان ينظر فيها ويحدث منها ، فتجنب الأخذ عنه لذلك كثير من التابعين .

ومنها ما أخرجه ابن وهب من طريق الحسن بن عمرو بن أمية قال : تحدث عند أبي هريرة بحديث ، فأخذ بيدي إلى بيته فأرانا كتباً من حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال هذا هو مكتوب عندي .

وروى الحاكم في المستدرک عن حسن بن عمرو قال : حدثت عن أبي هريرة بحديث فأنكره ، فقلت إني سمعته منك ، قال : إن كنت سمعته فإنه مكتوب عندي ، فأخذ بيدي إلى بيته فأراني كتاباً من كتبه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فوجد ذلك الحديث ، فقال : قد أخبرتك أني إن كنت حدثتك فهو مكتوب عندي .

فإن قلت قول أبي هريرة هو مكتوب عندي في هذا الحديث يخالف لقوله لا أكتب في حديث البخاري المذكور ، فكيف التوفيق ؟

قلت : قال الحافظ : لا يلزم من وجود الحديث مكتوباً عنده أن يكون

بخطه ، وقد ثبت أنه لم يكن يكتب ، فتعين أن المكتوب عنده بغير خطه .  
وقال ابن عبد البر : حديث البخارى أصح ، ويمكن الجمع بأنه لم يكن يكتب  
فى العهد النبوى ثم كتب بعده .

ومنها ما رواه البخارى والترمذى والنسائى وابن ماجه عن أبى جحيفة قال  
قلت لعلى رضى الله عنه : هل عندكم كتاب ؟ قال : لا ، إلا كتاب الله ، أو فهم  
أعطيه رجل مسلم ، أو ما فى هذه الصحيفة . قال قلت : وما فى هذه الصحيفة ؟  
قال : العقل وفكاك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر . قال الحافظ : قوله الصحيفة  
أى الورقة المكتوبة . وللنسائى من طريق الأشتري : فأخرج كتاباً من قراب  
سيفه . وقوله العقل أى الدية . قال ووقع للمصنف ومسلم من طريق يزيد التيمي  
عن على قال : ما عندنا شئ نقرأه إلا كتاب الله وهذه الصحيفة ، فإذا فيها  
للمدينة حرم الحديث . ولمسلم عن أبى الطفيل عن على : ما خصنا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بشئ لم يعم به الناس كافة إلا ما فى قراب سيفى هذا . وأخرج  
صحيفة مكتوبة فيها : « لعن الله من ذبح لغير الله » الحديث . وللنسائى من طريق  
الأشتري وغيره عن على فإذا فيها : « المؤمنون تتكافأ دماؤهم يسعى بذمتهم أدناهم »  
الحديث . ولأحمد من طريق طارق بن شهاب فيها : « فرائض الصدقة » .

والجمع بين هذه الأحاديث أن الصحيفة كانت واحدة ، وكان جميع ذلك  
مكتوباً فيها ، فنقل كل واحد من الرواة عنه ما حفظه . انتهى .

ومنها ما رواه النسائى والدارمى عن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن  
أبيه عن جده : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن ، وكان  
فى كتابه أن من اعتبط مؤمناً قتلاً فإنه قود يده إلا أن يرضى أولياء المقتول » .  
وفيه : أن الرجل يقتل بالمرأة . وفيه : فى النفس الدية مائة من الإبل ، وعلى  
أهل الذهب ألف دينار ، وفى الأنف إذا أوعب جدعه الدية مائة من الإبل .  
الحديث .

ومنها مارواه البخارى عن أنس أن أبا بكر كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين : بسم الله الرحمن الرحيم . هذه فريضة الصدقة التى فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ، والتى أمر الله بها رسوله . فمن سئلتها من المسلمين على وجهها فليعطها ، ومن سئل فوقها فلا يعط فى أربع وعشرين من الإبل فما دونها من الغنم من كل خمس شاة ، فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى . الحديث .

ومنها مارواه أحمد عن عبد الله بن عمر قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كتب الصدقة ولم يخرجها إلى عماله حتى توفى . قال فأخرجها أبو بكر من بعده فعمل بها حتى توفى ، ثم أخرجها عمر من بعده فعمل بها . قال : فلقد هلك عمر يوم هلك وإن ذلك لمقرون بوصيته ، فقال : كان فيها فى الإبل فى كل خمس شاة حتى تنتهى إلى أربع وعشرين ، فإذا بلغت إلى خمس وعشرين ففيها بنت مخاض إلى خمس وثلاثين ، الحديث .

ومنها مارواه الدارمى عن أبي قابيل عن عبد الله بن عمرو قال : بينما نحن حول رسول الله صلى الله عليه وسلم نكتب إذ سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أى المدينتين تفتح أولاً ، قسطنطينية أو رومية .

ومنها مارواه الترمذى عن أبي راشد الخبزانى قال : أتيت عبد الله بن عمرو ابن العاص فقلت له : حدثنا مما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فألقى إلى صحيفة فقال هذا ما كتب لى رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال فنظرت فيها فإذا فيها : « أن أبا بكر الصديق قال : يا رسول الله ، علمنى ما أقول إذا أصبحت وإذا أمسيت ، قال : يا أبا بكر ، قل اللهم فاطر السموات والأرض » الحديث .

ومنها ما أخرجه الدارمى عن بشير بن نهيك قال : كنت أكتب ما أسمع من أبي هريرة ، فلما أردت أن أفارقه أتيت بكتابه فقرأته عليه وقلت له : هذا ما سمعت منك ، قال نعم .

ومنها مارواه الدارمي أيضاً عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو قال : ما يرغبني في الحياة إلا الصداقة والوَهْظ ، فأما الصداقة فصحيفة كتبتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأما الوَهْظ فأرض تصدق بها عمرو بن العاص كان يقوم عليها .  
ومنها مارواه الدارمي أيضاً عن سعيد بن جبير يقول : كنت أسير مع ابن عباس في طريق مكة ليلاً ، وكان يحدثني بالحديث فأكتبه في واسطة الرحل حتى أصبح فأكتبه .

ومنها مارواه أبو داود في الدعوات عن مسلم بن الحارث بن مسلم التميمي عن أبيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثنا في سرية ، فلما بلغنا المغار استحثت فرسي فسبقت أصحابي ، وتلقاني الحى بالرين ، فقلت لهم : قولوا لا إله إلا الله تحرزوها ، فقالونها ، فلامني أصحابي فقالوا أحرمتنا الغنيمة ؟ فلما قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبروه بالذي صنعت ، فدعاني فحسن لي ما صنعت ، وقال : أما إن الله قد كتب لك من كل إنسان منهم كذا وكذا . قال عبد الرحمن : فأنا نسيت الثواب ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أما إنني سأكتب لك بالوصاة بعدى ، قال ففعل ، وختم عليه ودفعه إلى » .

فإذا عرفت هذه الأحاديث والآثار ظهر لك أن الأحاديث النبوية كانت تكتب في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وفي عهد الصحابة رضي الله عنهم أجمعين وبطل قول من زعم أنها لم تكن مكتوبة في العهد النبوي وعهد الصحابة .

فإن قلت ماوجه الجمع بين هذه الأحاديث المرفوعة والآثار ، وبين مارواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمح » .

قلت : وجه الجمع بينهما أن النهي خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيره ، والإذن في غير ذلك ؛ أو أن النهي خاص بكتابة غير القرآن مع القرآن في شيء واحد والإذن في تفريقها ؛ أو النهي متقدم والإذن ناسخ له عند الأمن

من الاتباس ، وهو أقربها ، مع أنه لا ينافيها . وقيل النهى خاص بمن خشى منه الاتكال على الكتابة دون الحفظ والإذن لمن أمن منه ذلك . ومنهم من أعل حديث أبي سعيد وقال الصواب وقفه على أبي سعيد قاله البخارى وغيره . قال العلماء : كره جماعة من الصحابة والتابعين كتابة الحديث واستحبوا أن يؤخذ عنهم حفظاً كما أخذوا حفظاً . لكن لما قصرت الهمم وخشى الأئمة ضياع العلم دونوه . وأول من دون الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة بأمر عمر ابن عبد العزيز ، ثم كثر التدوين ثم التصنيف ، وحصل بذلك خير كثير ، فله الحمد . ذكره الحافظ في الفتح .

### الفصل الخامس

في إثبات حجية الأحاديث النبوية ووجوب العمل بها بكتاب الله تعالى قال الله تعالى : ( وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب ) قال الرازي : يعنى ما أعطاكم الرسول من النىء فخذوه فهو لكم حلال ، وما نهاكم عنه أخذه فانتهوا ، واتقوا الله فى أمر النىء إن الله شديد العقاب على ما نهاكم عنه الرسول . والأجود أن تكون هذه الآية عامة فى كل ما آتى رسول الله ونهى عنه ، وأمر النىء داخل فى عمومها ، انتهى كلامه .

قلت : بل الحق والصواب أن الآية عامة فى كل شىء يأتى به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من أمر أو نهى أو قول أو فعل وإن كان السبب خاصاً فالاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، وكل شىء آتانا به من الشرع فقد أعطانا إياه وأوصله إلينا . فهذه الآية الكريمة نص صريح فى أن كل ما آتانا به رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلغه إلينا من الأوامر وغيرها ، سواء كانت مذكورة فى الكتاب أى القرآن المجيد ، أو السنة أى الأحاديث النبوية الثابتة بالحكمة

واجب علينا امتثاله والعمل به ، وكذا كل ما نهانا عنه من المنهيات والمنكرات المبينة في الكتاب أو السنة واجب علينا الاجتناب منه والابتعاد عنه .

فإن قلت : قال الله تعالى ( وما آتاكم الرسول ) ولم يقل وما آتاكم محمد فلفظ الرسول يدل على أن ما آتاكم الرسول من حيث أنه رسول الله ، فنحن مأمورون بأخذ ما أنناه رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبل الله تعالى ، أى مما أوحى الله إليه من الكتاب ، ولسنا مأمورين بأخذ ما آتانا من قبل نفسه أى مما لم يوحى إليه من الأحاديث . قلنا كل ما أنانا رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبل نفسه من أمر الدين فهو مما أوحى الله تعالى إليه كما قال تعالى : ( وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ) وقال الله تعالى : ( قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم والله غفور رحيم ) أمر الله سبحانه وتعالى في هذه الآية كل من يدعى محبته أن يتبع محمداً صلى الله عليه وسلم ، وما معنى اتباعه إلا اتباعه صلى الله عليه وسلم في جميع أقواله وأفعاله وأحواله وهديه ومجموع أقواله وأفعاله وأحواله وهديه هو المعنى بالأحاديث النبوية فثبت أن من لم يتبع الأحاديث النبوية ولم ير العمل بها واجباً فهو في دعوى محبته لله تعالى كاذب ، ومن كان في هذه الدعوى كاذباً فهو في دعوى إيمانه بالله تعالى كاذب بلا مرية . وقال الله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً ) .

قال الحافظ ابن جرير : اختلف أهل التأويل في معنى قوله ( أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ) فقال بعضهم ذلك أمر من الله باتباع سنته . وقال آخرون : ذلك أمر من الله بطاعة الرسول في حياته . والصواب من القول في ذلك أن يقال هو أمر من الله بطاعة رسوله في حياته فيما أمر ونهى ، وبعد وفاته في اتباع سنته . وذلك أن الله عم بالأمر بطاعته ولم يخص في ذلك في حال دون حال فهو على العموم حتى يخص

ذلك ما يجب التسليم له . قال وقوله : ( فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول الخ ) يعنى بذلك جل ثناؤه فإن اختلفتم أيها المؤمنون في شئ من أمر دينكم أتم فيما بينكم أو أتم وولاء أمركم فاشتجرتهم فردوه إلى الله . يعنى بذلك فارتادوا معرفة حكم ذلك الذى اشتجرتهم أنتم بينكم أو أتم وأولوا أمركم فيه من عند الله . يعنى بذلك من كتاب الله فاتبعوا ما وجدتم وأما قوله (والرسول) فإنه يقول فإن لم تجدوا إلى علم ذلك فى كتاب الله سبيلا فارتادوا معرفة ذلك أيضاً من عند الرسول إن كان حياً ، وإن كان ميتاً فمن سنته انتهى .

وقال الحافظ فى الفتح : « والنكتة فى إعادة العامل فى الرسول دون أولى الأمر مع أن المطاع فى الحقيقة هو الله تعالى كونه الذى يعرف به ما يقع به التكليف هما القرآن والسنة ، فكان التقدير أطيعوا الله فيما نص عليكم فى القرآن وأطيعوا الرسول فيما بين لكم من القرآن وما ينصه عليكم من السنة أو المعنى أطيعوا الله فيما يأمركم به من الوحي المتعبد بتلاوته ، وأطيعوا الرسول فيما يأمركم به من الوحي الذى ليس بقرآن انتهى » .

وقال الله تعالى : ( وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون ) دلت هذه الآية على أنه صلى الله عليه وسلم كان مبيناً لمجملات القرآن ومفسراً لمشكلاته وليس ببيان وتفسيره صلى الله عليه وسلم إلا فى أحاديثه فكل حديث ورد فى الصلاة فهو بيان وتفسير لقوله تعالى : ( وأقيموا الصلاة ) وكل حديث جاء فى الزكاة فهو بيان وتفسير لقوله ( وآتوا الزكاة ) وكل حديث جاء فى الصوم فهو بيان وتفسير لقوله تعالى : ( ثم أتموا الصيام إلى الليل ) وكل حديث ورد فى الحج فهو بيان وتفسير لقوله تعالى : ( وآمنوا بالحج والعمرة لله ) . وهكذا ومن المعلوم أن الأخذ ببيانه صلى الله عليه وسلم لمجملات القرآن وتفسيره لمشكلاته والعمل بمقتضاه واجب علينا . فالأحاديث النبوية بأسرها واجبة الأخذ والعمل فإنها كلها بيان وتفسير لكتاب الله تعالى .

وقال الله تعالى : ( من يطع الرسول فقد أطاع الله ) فيه أن طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم هي طاعة الله بعينها ، وفي هذا من النداء بشرف رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلو شأنه وارتفاع مرتبته ما لا يقدر قدره ولا يبلغ مداه . ووجهه أن الرسول لا يأمر إلا بما أمر الله به ولا ينهى إلا ما نهى عنه ، ولولا بيانه صلى الله عليه وآله وسلم ما كنا نعرف كل فريضة في كتاب الله كاللحج والصلاة والزكاة والصوم كيف نأتيها . وقال الحسن : جعل الله طاعة رسوله طاعته وقامت به الحجة على المسلمين . ذكره صاحب فتح البيان . وقال الحافظ ابن كثير يخبر تعالى عن عبده ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم بأن من أطاعه فقد أطاع الله ومن عصاه فقد عصى الله ، وما ذاك إلا لأنه ما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى انتهى . وفيه إشارة إلى العمل بالحديث لأن طاعة الرسول لا تتحقق إلا إذا عمل بقوله واقتدى بفعله ، وذلك لا يتأتى إلا باتباع سنته والاعتصام بحديثه . فالقرآن داع إلى العمل بالسنة أى الحديث ، كما أن السنة تدعو إلى العمل بالقرآن والاعتصام به .

وقال الله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحییکم ) .

أمر المؤمنون باستجابة الله ورسوله والأمر للوجوب والاستجابة لهما ، هي قبول ما أمروا به ونهيا عنه في الكتاب والسنة والعمل بمقتضاها ، ولا ريب أن الله ورسوله دعوا الأمة جميعها حاضرها وغائبا إلى التمسك بالثقلين « أى الكتاب والسنة » والاعتصام بهذين الأصلين النيرين .

وقال الله تعالى : ( لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضاً ، قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لوإذاً فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم ) فيه أن دعاء الرسول صلى الله عليه وسلم ليس كدعاء أحاد الأمة بل هو أعظم خطراً وأجل قدراً من دعوات سائر الخلق . فإذا دعا

أحداً تعين عليه الإجابة ولا ريب أنه صلى الله عليه وسلم قد دعا أمته إلى التمسك بكتاب الله وسنته في غير موضع منها ، فتعين على جميع الأمة أن يحبوه ولا يفعلوا عن استجابته ، ودعاؤه صلى الله عليه وآله وسلم بإيام باق إلى يوم بقاء الأحاديث في الأمهات الست وغيرها ، وبقاء القرآن في الدنيا إلى قيام الساعة ، لا يبرأ ذمة أحد من الأمة من إجابة دعوته في أى عصر وقطر عند وجود هذه الكتب بين ظهراني العلماء من سائر أصنافهم على اختلاف مذاهبهم وتباين مشاربهم ، فمن لم يجب داعى الله فهو الخامس في الدنيا والآخرة .

وقال الله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله واتقوا الله إن الله سميع عليم إلى قوله وأنتم لا تشعرون ) قال الحافظ ابن كثير في تفسيره : هذه آداب أدب الله تعالى بها عباده المؤمنين فيما يعاملون به الرسول صلى الله عليه وسلم من التوقير والاحترام والتبجيل والإعظام ، فقال تبارك وتعالى : ( يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله ) أى لا تسرعوا في الأشياء بين يديه أى قبله ، بل كونوا تبعاً له في جميع الأمور حتى يدخل في عموم هذا الأدب الشرعى حديث معاذ رضى الله عنه حيث قال له النبي صلى الله عليه وسلم حين بعثه إلى اليمن : « بم تحكم ؟ قال بكتاب الله تعالى . قال صلى الله عليه وسلم فإين لم تجد ؟ قال بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال صلى الله عليه وسلم فإن لم تجد ؟ قال رضى الله عنه أجتهد رأيي . فضرب في صدره وقال : الحمد لله الذى وفق رسول الله لما يرضى رسول الله صلى الله عليه وسلم » . وقد رواه أحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه . فالغرض منه أنه آخر رأيه ونظره واجتهاده إلى ما بعد الكتاب والسنة ، ولو قدمه قبل البحث عنهما لكان من باب التقديم بين يدي الله ورسوله . قال على بن طلحة عن ابن عباس رضى الله عنهما ( لا تقدموا بين يدي الله ورسوله ) لا تقولوا خلاف الكتاب والسنة . وقال العوفى عنه : نهوا أن يتكلموا بين يدي كلامه . وقال مجاهد : لا تفتاتوا

على رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء حتى يقضى الله تعالى على لسانه ، وقال الضحّاك : لا تقضوا أمراً دون الله ورسوله من شرائع دينكم . وقال سفيان الثوري : لا تقدموا بين يدي الله رسوله بقول ولا فعل ، انتهى .

وقال الله تعالى : ( وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ، ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً ) قال الحافظ ابن كثير : هذه الآية عامة في جميع الأمور ، وذلك أنه إذا حكم الله ورسوله بشيء فليس لأحد مخالفته ، ولا اختيار لأحد ههنا ولا رأى ولا قول ، كما قال تبارك وتعالى : ( فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسلياً ) . وفي الحديث : « والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به » ، ولهذا شدد في خلاف ذلك فقال : ( ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً ) كقوله تعالى : ( فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم انتهى ) . وقال الله تعالى : ( لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيراً ) قال الحافظ ابن كثير : هذه الآية الكريمة أصل كبير في الناسى برسول الله صلى الله عليه وسلم في أقواله وأفعاله وأحواله ، ولهذا أمر تبارك وتعالى : الناس بالناسى بالنبي صلى الله عليه وسلم يوم الأحزاب في صبره ومصابرته ومرابطته ومجاهدته وانتظاره الفرج من ربه عز وجل صلوات الله وسلامه عليه دائماً إلى يوم الدين . ولهذا قال تعالى للذين تقلقلوا وتضجعوا وتزلزلوا واضطربوا في أمرهم يوم الأحزاب ( لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ) أى هلا اقتديتم به وتأسيتم بشمائله صلى الله عليه وسلم ، انتهى .

وقال الله تعالى : ( فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسلياً ) قال الحافظ ابن كثير في تفسيره : يقسم تعالى بنفسه الكريمة المقدسة أنه لا يؤمن أحد حتى يحكم

الرسول صلى الله عليه وسلم في جميع الأمور ، فما حكم به فهو الحق الذي يجب الاتقياد له باطناً وظاهراً ، ولهذا قال لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً . أى إذا حكموك يطيعونك في بواطنهم فلا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما حكمت به وينقادون له في الظاهر والباطن فيسلموا لذلك تسامياً كلياً من غير ممانعة ولا مدافعة ولا منازعة كما ورد في الحديث : «والذى نفسى بيده لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به » انتهى . وقال الرازى في تفسيره الكبير : ظاهر الآية يدل على أنه لا يجوز تخصيص النص بالقياس لأنه يدل على أنه يجب متابعة قوله وحكمه على الإطلاق ، وأنه لا يجوز العدول منه إلى غيره ، ومثل هذه المبالغة المذكورة في هذه الآية قلما يوجد فى شيء من التكاليف وذلك يوجد تقديم عموم القرآن والخبر على حكم القياس وقوله ( ثم لا يجدوا إلى آخره ) مشعر بذلك ، لأنه متى خطر بباله قياس يفضى إلى تقيض مدلول النص فهناك يحصل الحرج فى النفس ، فبين تعالى أنه لا يكمل إيمانه إلا بعد أن لا يلتفت إلى ذلك الحرج ويسلم النص تسليماً كلياً انتهى . والآيات فى هذا المعنى كثيرة . وفيما ذكرنا كفاية لمن له دراية .

## الفصل السادس

فى أن حملة العلم فى الإسلام أكثرهم العجم

وذلك من الغريب الواقع ، لأن علماء الملة الإسلامية فى العلوم الشرعية والعقلية أكثرهم العجم إلا فى القليل النادر ، وإن كان منهم العربى فى نسبته فهو أعجمى فى لغته . والسبب فى ذلك أن الملة فى أولها لم يكن فيها علم ولا صناعة لمقتضى أحوال البداوة وإعما أحكام الشريعة كان الرجال ينقلونها فى صدورهم وقد عرفوا مأخذها من الكتاب والسنة بما تلقوه من صاحب الشرع وأصحابه والقوم يومئذ عرب لم يعرفوا أمر التعليم والتدوين ولا دعتهم إليه حاجة إلى

آخر عصر التابعين كما سبق وكانوا يسمون المختصين بحمل ذلك ونقله القراء ، فهم قراء كتاب الله سبحانه وتعالى والسنة المأثورة التي هي في غالب موارد تفسير له وشرح .

فلما بعد النقل من لدن دولة الرشيد احتيج إلى وضع التفسير القرآنية وتقييد الحديث مخافة ضياعه ، ثم احتيج إلى معرفة الأسانيد وتعديل الرواة . ثم كثر استخراج أحكام الوقعات من الكتاب والسنة وفسد مع ذلك اللسان ، فاحتيج إلى وضع القوانين النحوية ، وصارت العلوم الشرعية كلها ملكات في الاستنباط والتنظير والقياس واحتاجت إلى علوم أخرى هي وسائل لها ، كقوانين العربية وقوانين الاستنباط والقياس ، والذب عن العقائد بالأدلة ، فصارت هذه الأمور كلها علوماً محتاجة إلى التعليم ، فاندرجت في جملة الصنائع والعرب أبعد الناس عنها . فصارت العلوم لذلك حضرية والحضرم العجم أو من في معنهم ، لأن أهل الحواضر تبع للعجم في الحضارة وأحوالها من الصنائع والحرف لأنهم أقوم على ذلك للحضارة الراسخة فيهم منذ دولة الفرس .

فكان صاحب صناعة النحو سيبويه والفارسي والزجاج كلهم عجم في أنسابهم ، اكتسبوا اللسان العربي بمخالطة العرب وصيروا قوانين لمن بعدهم . وكذلك حملة الحديث وحفاظه أكثرهم عجم أو مستعجمون باللغة . وكان علماء أصول الفقه كلهم عجماً ، وكذلك حملة أهل الكلام وأكثر المفسرين ، ولم يبق بحفظ العلم وتدوينه إلا الأعاجم .

وأما العرب الذين أدركوها هذه الحضارة وخرجوا إليها عن البداوة فشفلتهم الرياسة في الدولة العباسية ، وما دفعوا إليه من القيام بالملك عن القيام بالعلم ، مع ما يلحقهم من الأنفة عن انتحال العلم لكونه من جملة الصنائع ، والرؤساء يستنكفون عن الصنائع ، وأما العلوم العقلية فلم تظهر في الملة إلا بعد أن تميز حملة

العلم ومؤلفوه ، واستقر العلم كله صناعة فاختصت بالعجم وتركها العرب فلم يحملها إلا المستعربون من العجم كذا في كشف الظنون .

وقال الحافظ ابن الصلاح في مقدمته ص ١٩٩ : روينا عن الزهرى قال : قدمت على عبد الملك بن مروان فقال من أين قدمت يا زهرى ؟ قلت : من مكة . قال فمن خلفت بها يسود أهلها ؟ قلت : عطاء بن أبى رباح . قال : فمن العرب أم من الموالى ؟ قال قلت : من الموالى . قال وبم سادهم ؟ قلت بالديانة والرواية . قال : إن أهل الديانة والرواية لينبغى أن يسودوا . قال فمن يسود أهل اليمن ؟ قال قلت : طاؤس بن كيسان ، قال : فمن العرب أم من الموالى ! قال قلت : من الموالى . قال : وبم سادهم ؟ قلت : بما سادهم به عطاء ، قال إنه لينبغى ، قال فمن يسود أهل مصر ؟ قال قلت يزيد بن أبى حبيب ؟ قال : فمن العرب أم من الموالى ؟ قال قلت : من الموالى ، قال فمن يسود أهل الشام ؟ قال قلت : مكحول . قال : فمن العرب أم من الموالى ؟ قال قلت : من الموالى عبد نوبى أعتقته امرأة من هذيل ، قال فمن يسود أهل الجزيرة ؟ قلت ميمون بن مهران ؟ قال : فمن العرب أم من الموالى ؟ قال قلت : من الموالى ، قال فمن يسود أهل خراسان ؟ قال قلت : الضحاك بن مزاحم . قال : فمن العرب أم من الموالى ؟ قال قلت : من الموالى . قال فمن يسود أهل البصرة ؟ قال قلت : الحسن بن أبى الحسن . قال : فمن العرب أم من الموالى ؟ قال قلت من الموالى ، قال : فمن يسود أهل الكوفة ؟ قال قلت إبراهيم النخعى . قال فمن العرب أم من الموالى قال قلت : من العرب ، قال : ويلك يا زهرى فرجت عنى ؛ والله ليسودن الموالى على العرب حتى يخطب لها على المنابر والعرب تحتها ، قال قلت : يا أمير المؤمنين إذا هو أمر الله ودينه ، من حفظه ساد ، ومن ضيعه سقط .

وفما نرويه عن عبد الله بن زيد بن أسلم قال : لما مات العبادلة صار الفقه في جميع الموالى إلا المدينة فإن الله حصنها بقرشى ، فكان فقيه أهل المدينة سعيد

ابن المسيب غير مدافع . قلت : وفي هذا بعض الميل ، فقد كان حينئذ من العرب غير ابن المسيب فقهاء أئمة مشاهير ، منهم الشعبي والنخعي وجميع الفقهاء السبعة الذين منهم ابن المسيب عرف إلا سليمان بن يسار والله أعلم ، انتهى .

## الفصل السابع

### في شيوع علم الحديث في أرض الهند

قال صاحب الحطة ص ٧٠ اعلم أن الهند لم يكن بها علم الحديث منذ فتحها أهل الإسلام ، بل كان غربياً كالسكريت الأحمر ، وعديماً كعقواء مغرب في الخير ، وإنما صناعة أهلها من قديم العهد والزمان فنون الفلسفة وحكمة اليونان ، والإضراب عن علوم السنة والقرآن إلا ما يذكر من الفقه على القلة . ولذلك تراهم إلى الآن عارين عن ذلك متحلين بما هنالك . وعمدة بضاعتهم اليوم هي الفقه الحنفي على طريق التقليد دون التحقيق إلا ما شاء الله تعالى في أفراد منهم . ولأجل هذا يتوارثه أولم عن آخرهم ، ويتناقله كابرهم عن كابرهم ، حتى كثرت فيهم الفتاوى والروايات ، وعمت البلوى بتعامل هذه التقليديات ، وتركت النصوص المحكمات ، وهجرت سنن سيد البريات ، ورفض عرض الفقه على الحديث وتطبيق المجتهدين بالسنن ، ودرج على ذلك زمان كثير حتى من الله تعالى على الهند بإفاضة هذا العلم على بعض علمائها ، كالشيخ عبد الحق بن سيف الدين الترك الدهلوي المتوفى سنة اثنتين وخمسين وألف وأمثالهم وهو أول من جاء به في هذا الإقليم ، وأفاضه على سكانه في أحسن تقويم ، ثم تصدى له ولده الشيخ نور الحق المتوفى سنة ثلاث وسبعين وألف ، وكذلك بعض تلامذته على القلة ومن سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها ، كما اتفق عليه أهل الملة .

وتحديث هؤلاء أهل الصلاح وإن كان على طريق الفقهاء المقلدة الصراح

دون المحدثين المبرزين المتبعين الأقصاح ، ولكن مع ذلك لا يخلو عن كثير فائدة في الدين ، وعظيم عائدة بالمسلمين ، جزاهم الله تعالى عن المسلمين خير الجزاء ، وأفاض عليهم رحمته السخاء .

ثم جاء الله سبحانه وتعالى من بعدهم بالشيخ الأجل والحديث الأكمل ناطق هذه الدورة وحكيمها ، وفائق تلك الطبقة وزعيمها ، الشيخ ولي الله بن عبد الرحيم الدهلوي المتوفى سنة ست وسبعين ومائة وألف وكذا بأولاده الأجداد ، وأولاد أولاده أولى الإرشاد ، المشمرين لنشر هذا العلم عن ساق الجد والاجتهاد ، فعاد بهم علم الحديث غصاً طرياً بعد ما كان شيئاً فرياً . وقد نفع الله بهم وبعلمهم كثيراً من عباده المؤمنين ، ونفى بسميهم المشكور من فتن الإشرار والبدع ومحدثات الأمور في الدين ما ليس بخاف على أحد من العالمين . فهؤلاء الكرام قد رجّحوا علم السنة على غيرها من العلوم ، وجعلوا الفقه كالتابع له والحكوم . وجاء تحديثهم حيث يرتضيه أهل الرواية ، ويبغيه أصحاب الدراية ، شهدت بذلك كتبهم وفتاواهم ، ونطقت به زبرهم ووصاياهم ، ومن كان يرتاب في ذلك فليرجع إلى ما هنالك ، فعلى الهند وأهلها شكرهم ما دامت الهند وأهلها :

من زار بابك لم تسبح جوارحه تروى أحاديث ما أوليت من منن قالعين عن قرة والكف عن صلة والقلب عن جابر والسمع عن حسن انتهى . وجملة الكلام أن الشاه ولي الله المحدث الدهلوي رحمه الله تعالى ، غرس في الهند شجرة علم الحديث ، فاشتدت هذه الشجرة وتمكنت وطالت أغصانها ، وعلت وتشعبت قضبانها ، وانتشرت حتى أحاطت البلاد والأمصار ، وبلغت فروعها في جميع النواحي والأقطار ، وتخرج بإفاضة علمه جماعة عظيمة قاموا لنشر علوم الدين وإشاعة السنة النبوية ، وظهر بسميهم طائفة كبيرة اجتهدوا في ترويج علوم الحديث وتبليغها ، منهم أبنائهم الكرام : الشيخ الأجل الشاه

عبد العزيز ، والشيخ العلامة الشاه عبد الغنى ، والشيخ العلامة الشاه عبد القادر والشيخ العلامة الشاه رفيع الدين . ومنهم الشيخ العلامة محمد معين صاحب دراسات اليب ، والعلامة القاضي ثناء الله صاحب التفسير المظهرى ، وغيرهم ممن لا يحصى عددهم ، وكان كل واحد منهم إمام زمانه فى غزارة العلم وملازمة التقوى ونهاية فى الورع والزهد رأساً فى التحقيق والإنقان قد أشرب فى قلوبهم حب الحديث واتباعه .

وامتاز من بينهم الشيخ الأجل مسند الوقت الفقيه المفسر المحدث الشاه عبد العزيز بمزيد الاعتناء بعلوم الحديث والقرآن وسبقهم ، وحين كان عمره سبع عشرة سنة توفى والده المعظم فانتقل إليه وظيفة التدريس والافتاء والإرشاد والهداية ، فأكب الناس عليه وصار مرجعهم فى مهمات الدين والعلوم الشرعية ، فلازم التدريس والإرشاد إلى آخر عمره ودرس من سائر العلوم سيما الحديث والتفسير فإنه أقبل عليهما بشراشره ومجامع قلبه ، واعتنى بترويضهما بما لا استطاع بيانه ، فنشأ بإفاضته العلمية كثير من العلماء العباد ، والفضلاء النقاد ، والجهابذة أولى الإصلاح والإرشاد ؛ منهم المجاهد الكبير والبطل الجليل السيد العلامة الشاه محمد إسماعيل الشهيد ابن الشاه عبد الغنى وابن بنته المحدث البارع فى الآفاق ، الشاه محمد إسحاق الدهلوى المهاجر المكي ، والشاه مخصوص الله ابن الشاه رفيع الدين ، والشاه عبد الحى البدهانوى ، والشيخ حسن على الهاشمى اللكنوى وغيرهم ، واختص من بينهم بكثرة العبادة والرياضة ومزيد الورع والتقوى ، والتبحر فى العلم والفضل ، والسعى فى الإصلاح والإرشاد وحسن الإفادة والإفاضة ابن بنته الكريمة الشيخ العلامة الشهير فى الآفاق الشاه محمد إسحاق المذكور ، فجلس بعده مجلسه ، وأفاد الناس بعلومه ، وامتته إليه رئاسة الحديث فى عصره ، وتخرجت عليه جماعة كبيرة منهم الشيخ الأجل مسند الوقت السيد محمد نذير حسين الدهلوى ، والشيخ المحدث عبد الغنى بن أبى سعيد

المجددى الدهلوى ثم المدنى ، والنواب قطب الدين مؤلف مظاهر حق ، والشاه فضل رحمن المراد أبادى ، والشيخ العلامة المحقق محمد بن ناصر الحازمى وغيرهم ، ثم إنه هاجر إلى مكة المكرمة واستخلف من هو فرد زمانه وقطب أوانه رحلة الآفاق ، شيخ العرب والعجم بالاتفاق ، المجدد على رأس المائة الثالثة عشر أعنى المحدث المفسر الفقيه شيخنا الأجل السيد محمد نذير حسين الدهلوى فى إشاعة العلوم الحديثية ، فولى التدريس والإفادة والإفتاء والوعظ والتذكير ، ودرس الكتب من جميع العلوم المتداولة ثنتى عشر سنة . ثم غلب عليه حب تدريس القرآن والحديث ، فترك اشتغاله بما سواها إلا الفقه ، فاشتغل بتدريس هذه العلوم الثلاثة إلى آخر عمره أى من سنة سبعين بعد الألف والمائتين إلى سنة عشرين بعد الألف وثلثائة ، فجميع مدة اشتغاله بتدريس هذه العلوم الثلاثة اثنتان وستون سنة ، أفاد شيخنا بعلومه ونفع بإفاضاته خلقاً كثيراً لا يحصى عددهم ، فأنارت بأنوار فيوضه البلاد ، وأضاءت بأضواء علومه الأمصار ، انتشر تلامذته فى جميع أقطاع الأرض من الهند والعرب وغيرها ، فليس من بلدة ولا قرية إلا وقد بلغ بها نفحاته المسكية ، ووصل إليها فوحاته العلمية ، سيقت إليه المطايا وشدت نحوه الرحال ليقتبس من أنوار معرفته ، ويعترف من بحار علومه ، ويتلقى من مكارم أخلاقه وشمائله ، ويستمسك بمحاسن آدابه وفضائله . فله على رقاب الناس ممن عظمته ، وأيادى جسيمة ، أفنى عمره العزيز فى إشاعة الدين ، وصرف متاعه وماله فى نشر العلوم الدينية ، وترويح السنن السنية ، لم يوجد مثله فى زمانه ، ولا بعده فى علمه وفضله ، وخلق وحلمه ، وجوده وتواضعه ، وكرمه وعفوه ، كثرة عبادته لمربه ، وخشيته له وافتقائه ، وورعه وزهده ، وجميع الخصال الحميدة ، والشيم المرضية والصفات الجميلة والسمات الحسنة ، وصنف تصانيف مفيدة تشهد له بطول الباع فى العلوم والاطلاع على الكتب ، وتدل على تبخره وسعة نظره وكثرة مطالعته وجودة حفظه ، ودقة فهمه وإصابة فكره ، حصل له من الشرف

والفضل مالم يحصل لأحد من عاصره ، وبلغ من العلى والرفعة مالم يبلغ غيره من معاصريه .

ومن سعى فى نشر علوم الحديث فى الهند واجتهد فى إشاعة السنن النبوية وإحيائها وبذل مجهوده لإعلاء الدين المستقيم ، وأفرغ جهده لإماتة المحدثات والمنكرات شيخنا المحدث المفسر الفقيه ، آية الله فى الأرض ، الشيخ حسين بن محسن الأنصارى الخرزجى السعدى البابى ، فإنه لما فرغ من تحصيل العلوم فى بلاد البين جلس مجلس الإفادة فدرس وأفاض بركاته على بلاد العرب ، ثم ارتحل فى حياة الرئيسة المكرمة النواب سكندريكم إلى بوفال عند أخيه العلامة زين العابدين قاضى بوفال ، ولقى الرئيسة المذكورة ، فأكرمت نزله وفوضت إليه دار الحديث وأمرته بتدريس علوم الحديث . فانتفع به جمع كثير من علماء تلك البلدة وغيرها ، وانتشر صيته فى بلاد الهند ، وطار ذكره فى أقطارها ، ورحل إليه طلبة الحديث من كل ناحية وتلذذ له جماعة من العلماء المشهورين بالفضل والكمال ممن لا يمكن حصرهم ، ثم بعد سنة أو سنتين من قدومه استأذن الرئيسة المذكورة فى الرجوع إلى بلدة الجديدة فأذنت له فرجع إلى وطنه ، ولما توفيت الرئيسة وتولت الحكومة بنتها الرئيسة شاهجهاريكم ، وتزوجت بالسيد العلامة صديق حسن القنوجى ، استدعت من شيخنا أن يتحول بأهله ويتخذها كالوطن ، فأجاب بدعوتها ، ونزل بوفال واستوطنها ، ولم يزل محطاً للطلاب ومنها صافياً يرده الرواد ، وينثالون إليه من كل صوب وناحية ، إلى أن توفاه الله تعالى سنة سبع وعشرين بعد الألف وثلثمائة ، رحمه الله تعالى .

## الفصل الثامن

الناس في تصانيفهم التي جمعوها مختلفو الأغراض ، فمنهم من قصر همته على تدوين الحديث مطلقاً ليحفظ لفظه وليستنبط له الحكم كما فعله عبيد الله بن موسى العبسي ، وأبو داود الطيالسي ، وغيرهما من أئمة الحديث أولاً . وثانياً الإمام أحمد بن حنبل ومن بعده ، فإنهم أثبتوا الأحاديث في مسانيد رواتها ، فيذكرون مسند أبي بكر الصديق مثلاً ، ويثبتون فيه كل ما روى عنه ، ثم يذكرون بعده الصحابة واحداً بعد واحد على هذا النسق .

ومنهم من يثبت الأحاديث في الأماكن التي هي دليل عليها ، فيضعون لكل حديث باباً يختص به ، فإن كان في معنى الصلاة ذكروا في باب الصلاة ، وإن كان في معنى الزكاة ذكروه في باب الزكاة ، كما فعله مالك بن أنس في الموطأ إلا أنه لقلة ما فيه من الأحاديث قلت أبوابه ، ثم اقتدى به من بعده . فلما انتهى الأمر إلى زمن البخاري ومسلم ، وكثرت الأحاديث المودعة في كتابيهما ، كثرت أبوابهما ، واقتدى بهما من جاء بعدهما . وهذا النوع أسهل مطلباً من الأول لوجهين :

الأول : أن الإنسان قد يعرف المعنى الذي يطلب الحديث لأجله ، وإن لم يعرف راويه ولا في مسند من هو ، بل ربما لا يحتاج إلى معرفة راويه .

والوجه الثاني : أن الحديث . . . . . إذا ورد في كتاب الصلاة علم الناظر فيه أن هذا الحديث ، هو دليل هذا الحكم من أحكام الصلاة ، فلا يحتاج أن يتفكر فيه .

ومنهم من استخرج أحاديث تتضمن ألفاظاً لنوعية ومعاني مشكلة فوضع لها كتاباً على حدة على شرح الحديث وشرح غريبه ، وإعرابه ومعناه ، ولم

يتعرض لذكر الأحكام ، كما فعله أبو عبيد القاسم بن سلام ، وعبد الله بن مسلم ابن قتيبة وغيرهما .

ومنهم من أضاف إلى هذا ذكر الأحكام وآراء الفقهاء ، مثل أبي سليمان أحمد بن محمد الخطابي وغيرهم .

ومنهم من قصد ذكر الغريب دون متن الحديث واستخرج الكلمات الغريبة ودونها ، كما فعله أبو عبيد أحمد بن محمد المروى وغيره .

ومنهم من قصد إلى استخراج أحاديث تتضمن ترغيباً وترهيباً ، وأحاديث تتضمن أحكاماً شرعية ، فدونها وأخرج متونها وحدها ، كما فعله أبو محمد الحسين ابن مسعود البغوي في كتاب المصايح .

وغير هؤلاء المذكورين من أئمة الحديث لو رمنا أن نستقصى ذكر كتبهم واختلاف أغراضهم ومقاصدهم في تصانيفهم ، طال الخطب ولم ينته إلى حد .

## الفصل التاسع

### في بيان طبقات كتب الحديث

اعلم أنه لا سبيل لنا إلى معرفة الشرائع والأحكام إلا خبر النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف المصالح فإنها قد تدرك بالتجربة والنظر الصادق والحدس ونحو ذلك ، ولا سبيل لنا إلى معرفة أخباره صلى الله عليه وسلم إلا تلقى الروايات المنتهية إليه بالاتصال والعنفنة ، سواء كانت من لفظه صلى الله عليه وسلم ، أو كانت أحاديث موقوفة قد صحت الرواية بها عن جماعة من الصحابة والتابعين ، بحيث يبعد إقدامهم على الجزم بمثله لولا النص أو الإشارة من الشارع ؛ فمثل ذلك رواية عنه صلى الله عليه وسلم دلالة ، وتلقى تلك الروايات لا سبيل إليه في يومنا هذا إلا تتبع الكتب المدونة في علم الحديث ، فإنه لا يوجد اليوم رواية يعتمد عليها غير مدونة .

وكتب الحديث على طبقات مختلفة ومنازل متباينة ، فوجب الاعتناء بمعرفة طبقات كتب الحديث ؛ فنقول هي باعتبار الصحة والشهرة على أربع طبقات ، وذلك لأن أعلى أقسام الحديث ما ثبت بالتواتر ، وأجمعت الأمة على قبوله والعمل به ، ثم ما استفاض من طرق متعددة لا يبقى معها شبهة يعتد بها ، وانفق على العمل به جمهور فقهاء الأمصار ، أو لم يختلف فيه علماء الحرمين خاصة ، فإن الحرمين محل الخلفاء الراشدين في القرون الأولى ، ومحط رحال العلماء طبقة بعد طبقة ، يبعد أن يسلموا منهم الخطأ الظاهر ، أو كان قولاً مشهوراً معمولاً به في قطر عظيم مروياً عن جماعة عظيمة من الصحابة والتابعين ، ثم ماصح أو حسن سنده وشهد به علماء الحديث ولم يكن قولاً متروكاً لم يذهب إليه أحد من الأمة . أما ما كان ضعيفاً موضوعاً أو منقطعاً أو مقلوباً في سنده أو متنه ، أو من رواية المجاهيل ، أو مخالفاً لأجمع عليه السلف طبقة بعد طبقة ، فلا سبيل إلى القول به . فالصحة أن يشترط مؤلف الكتاب على نفسه إيراد ماصح أو حسن غير مقلوب ولا شاذ ولا ضعيف إلا مع بيان حاله ، فإن إيراد الضعيف مع بيان حاله لا يقدح في الكتاب ، والشهرة أن تكون الأحاديث المذكورة فيها دائرة على السنة الحديثين قبل تدوينها وبعد تدوينها ، فيكون أئمة الحديث قبل المؤلف رووها بطرق شتى ، وأوردوها في مسانيدهم ومجاميعهم ، وبعد المؤلف اشتغلوا برواية الكتاب وحفظه وكشف مشكله ، وشرح غريبه وبيان إعرابه ، وتخريج طرق أحاديثه واستنباط فقهاء ، والفحص عن أحوال روايتها طبقة بعد طبقة إلى يومنا هذا ، حتى لا يبقى شيء مما يتعاق به غير مبحوث عنه إلا ما شاء الله . ويكون نقاد الحديث قبل المصنف وبعده واقفوه في القول بها وحكموا بصحتها ، وارتضوا رأي المصنف فيها ، وتلقوا كتابه بالمدح والثناء . ويكون أئمة الفقه لا يزالون يستنبطون عنها ، ويعتمدون عليها ويعتنون بها . ويكون العامة لا يخلون عن اعتقادها وتعظيمها .

وبالجملة فإذا اجتمعت هاتان الخصلتان كملا في كتاب كان من الطبقة الأولى ثم ونم ، وإن فقدتا رأساً لم يكن له اعتبار ، وما كان أعلى حد في الطبقة الأولى فإنه يصل إلى حد التواتر ، ومادون ذلك يصل إلى الاستفاضة ، ثم إلى الصحة القطعية ، أعنى القطع المأخوذ في علم الحديث المفيد للعمل . والطبقة الثانية إلى الاستفاضة أو الصحة القطعية أو الظنية . وهكذا ينزل الأمر . فالطبقة الأولى منحصرة بالاستقراء في ثلاثة كتب : الموطأ وصحيح البخاري وصحيح مسلم . قال الشافعي : أصح الكتب بعد كتاب الله موطأ مالك . واتفق أهل الحديث على أن جميع ما فيه صحيح على رأي مالك ومن وافقه ، وأما على رأي غيره فليس فيه مرسل ولا منقطع إلا قد اتصل السند به من طرق أخرى ، فلا جرم أنها صحيحة من هذا الوجه .

وقد صنف في زمان مالك موطآت كثيرة في تخرج أحاديثه ووصل منقطعه مثل كتاب ابن أبي ذئب وابن عيينة والثوري ومعمر وغيرهم ممن شارك مالكاً في الشيوخ ، وقد رواه عن مالك بغير واسطة أكثر من ألف رجل ، وقد ضرب الناس فيه أكباد الإبل إلى مالك من أقاصي البلاد كما كان النبي صلى الله عليه وسلم ذكره في حديثه . فمنهم المبرزون من الفقهاء كالشافعي ومحمد بن الحسن وابن وهب وابن القاسم . ومنهم نحارير الحديثين ، كيعحي بن سعيد القطان وعبدالرحمن بن مهدي وعبدالرزاق . ومنهم الملوك والأمراء ، كالرشيد وابنيه ، وقد اشتهر في عصره حتى بلغ على جميع ديار الإسلام . ثم لم يأت زمان إلا هو أكثر له شهرة وأقوى به عناية ، وعليه بنى فقهاء الأمصار مذاهبهم حتى أهل العراق في بعض أسرهم .

ولم يزل العلماء يخرجون أحاديثه ويذكرون متاعاته وشواهد ، وبشرحون غريبه ، وبضبطون مشكله ، ويبحثون عن فقهه ، وبفقدشون عن رجاله ، إلى غاية ليس بعدها غاية ، وإن شئت الحق الصراح ، فقس كتاب الموطأ بكتاب

الآثار لحمد ، والأمالى لأبى يوسف ، تجد بينهما بعد المشرقين ، فهل سمعت أحداً من المحدثين والفقهاء تعرض لها واعتنى بها .

أما الصحيحان : فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيها من المتصل المرفوع صحيح بالقطع ، وأنها متواتران إلى مصنفيهما ، وأنه كل من يهون أمرهما فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمن ، وإن شئت الحق الصراح فقسهما بكتاب ابن أبى شيبة ، وكتاب الطحاوى ومسند الخوارزمى وغيرهما ، تجد بينهما وبينهما بعد المشرقين .

وقد استدرك الحاكم عليهما أحاديث هى على شرطهما ولم يذكراهما ، وقد تتبع ما استدركه فوجده قد أصاب من وجه ولم يصب من وجه ، وذلك لأنه وجد أحاديث مروية عن رجال الشيخين بشرطهما فى الصحة والاتصال ، فاتجه استدراكه عليهما من هذا الوجه ؛ ولكن الشيخين لا يذكران إلا حديثاً قد تناظر فيه مشائخهما ، وأجمعوا على القول به والنصح له ، كما أشار مسلم حيث قال : لم أذكر ههنا إلا ما أجمعوا عليه .

وجل ما تفرد به المستدرك كالموكأ عليه ، الخفى مكانه فى زمن مشائخهما ، وإن اشتهر أمره من بعد أو ما اختلف المحدثون فى رجاله ، فالشيخان كساتذتها كانا يعتنيان بالبحث عن خصوص الأحاديث فى الوصل والانقطاع وغير ذلك ، حتى يتضح الحال . والحاكم يعتمد فى الأكثر على قواعد مخرجة من صنائعهم كقوله زيادة الثقات مقبولة ، وإذا اختلف الناس فى الوصل والإرسال والوقف والرفع وغير ذلك ، فالذى حفظ الزيادة حجة على من لم يحفظ ، والحق أنه كثيراً ما يدخل الخلل فى الحفاظ من قبل الموقوف ووصل المنقطع لاسيما عند رغبتهم فى المتصل المرفوع وتنويعهم به . فالشيخان لا يقولان بكثير مما يقوله الحاكم ، والله أعلم . وهذه الكتب الثلاثة التى اعتنى القاضى عياض فى المشارق بضبط مشكلها ورد تصحيحها .

الطبقة الثانية : كتب لم تبلغ مبلغ الموطأ والصحيحين ، ولكنها تتلوها .  
كان مصنفوها معروفين بالوثوق والعدالة والحفظ والتبحر في فنون الحديث ولم  
يرضوا في كتبهم هذه بالتساهل فيما اشترطوا على أنفسهم ، فتلقاها من بعدهم  
بالقبول ، واعتنى بها المحدثون والفقهاء طبقة بعد طبقة ، واشتهرت فيما بين  
الناس ، وتعلق بها القوم ، شرحاً لغريبها ، وفحصاً عن رجالها ، واستنباطاً  
لفقهيها ؛ وعلى تلك الأحاديث بناء عامة العلوم كسنان أبي داود وجامع الترمذي  
ومجتبى النسائي .

وهذه الكتب مع الطبقة الأولى اعتنى بأحاديثها رزين في تمزيق الصحاح ،  
وابن الأثير في جامع الأصول وكاد مسند أحمد يكون من جملة هذه الطبقة ، فإن  
الإمام أحمد جعله أصلاً يعرف به الصحيح والسقيم ، قال : ما ليس فيه فلا تقبلوه .  
والطبقة الثالثة : مسانيد وجوامع ومصنفات صنفت قبل البخاري ومسلم ،  
وفي زمانهما وبعدهما ، جمعت بين الصحيح والحسن والضعيف ، والمعروف  
والغريب ، والشاذ والمنكر ، والخطأ والصواب ، والثابت والمقلوب . ولم تشتهر  
في العلماء ذلك الاشتهار وإن زال عنها اسم النكارة المطلقة ، ولم يتداول ما تفردت  
به الفقهاء كثير تداول ، ولم يفحص عن صحتها وسقمها المحدثون كثير فحص .  
ومنه ما لم يخدمه لغوى لشرح غريب ولا فقيه بتطبيقه بمذاهب السلف ، ولا محدث  
بيبان مشكله ، ولا مؤرخ يذكر أسماء رجاله ، ولا أريد المتأخرين المتعمقين وإنما  
كل م في الأئمة المتقدمين من أهل الحديث ، فهي باقية على استنارها واختفائها  
وخولها ، كمسند أبي علي ، ومصنف عبد الرزاق ، ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة ،  
ومسند عبد بن حميد ، والطيايلى ، وكتب البيهقي والطحاوي والطبراني ، وكان  
قصدهم جمع ما وجدوه لا تاختيصه وتهذيبه وتقريبه من العمل .

والطبقة الرابعة : كتب قصد مصنفوها بعد قرون متطاولة جمع ما لم يوجد  
في الطبقتين الأوليين وكانت في الجوامع والمسانيد المختفية فنوها بأمرها وكانت  
على السنة من لم يكتب حديثه المحدثون ، ككثير من الوعاظ المتشدقين ، وأهل

الأهواء والضعفاء أو كانت من آثار الصحابة والتابعين أو من أخبار بني إسرائيل أو من كلام الحكماء والوعاظ ، خلطها الرواة بحديث النبي صلى الله عليه وسلم سهواً أو عمداً ، أو كانت من احتملات القرآن والحديث الصحيح فرواها بالمعنى قوم صالحون لا يعرفون غوامض الرواية فجعلوا المعاني أحاديث مرفوعة أو كانت معاني مفهومة من إشارات الكتاب والسنة جعلوها أحاديث مستبدة برأسها عمداً أو كانت جملا شتى في أحاديث مختلفة جعلوها حديثاً واحداً نسق واحداً . ومظنة هذه الأحاديث كتاب الضعفاء لابن حبان ، وكامل ابن عدى ، وكتب الخطيب وأبي نعيم والجوزقاني وابن عساكر وابن النجار ولديلى ، وكاد مسند الخوارزمي يكون من هذه الطبقة . وأصاح هذه الطبقة ما كان ضعيفاً محتملاً ، وأسوؤها ما كان موضوعاً أو مقلوباً شديد النكارة . وهذه الطبقة مادة كتاب الموضوعات لابن الجوزي .

هنا طبقة خامسة : منها ما اشتهر على ألسنة النحهاء والصوفية والمؤرخين ونحوهم وليس له أصل في هذه الطبقات الأربع ، ومنها مادسه الماخن في دينه ، العالم بلسانه . فأتى بإسناد قوى لا يمكن الجرح فيه ، وكلام بليغ لا يبعد صدوره عنه صلى الله عليه وسلم . فأنار في الإسلام مصيبة عظيمة ، لكن الجهابذة من أهل الحديث يوردون مثل ذلك على المتابعات والشواهد ، فتهتك الأستار ، ويظهر العوار . أما الطبقة الأولى والثانية فعليهما اعتماد الحديثين وحوم حماهما مرتفعهم ومسرهم . وأما الثالثة فلا يباشرها للعمل عليها والقول بها إلا الانفجارير والجهابذة الذين يحفظون أسماء الرجال وعلل الأحاديث . نعم ربما يؤخذ منها المتابعات والشواهد ، وقد جعل الله لكل شئ قدراً . وأما الرابعة فلا اشتغال يجمعها أو الاستنباط منها نوع تعمق من المتأخرين ، وإن شئت الحق فطوائف المبتدعين من الرافضة والمعتزلة وغيرهم ، يتمكنون بأدنى عناية أن يلخصوا منها شواهد مذاهبهم . فلا تنصار بها غير صحيح في معارك العلماء بالحديث ، والله أعلم كذا في جحة الله البالغة ص ١٠٥ للعلافة الشاء . لى الله .

وَقَالَ الشَّاهِدُ عَبْدُ الْعَزِيزِ الْمَحْدُودُ فِي رِسَالَتِهِ الْجَلَالَةِ النَّافِعَةَ الْفُظْهَ بَايَدِ الدَّانِثَةِ كَمَا كَتَبَ أَحَادِيثَ بِاعْتِبَارِ صِحَّتِهِ وَ  
 شَهْرَتِهِ وَقَبُولِ بَرَجِدِ طَبَقَةِ يَشُونَدَرٍ - وَفَرَادَا مِنْ صِحَّتِ أَنْ سَتَ كَمَا مَصْنَفُ التَّزَامِ كَمَا إِذَا أَحَادِيثَ صَحِيحَةٍ يَاحْسَنَ وَغَيْرَ آلٍ فِي رَاجِحَا  
 وَارْدُ كُنْدَ مَكْرُوفُونَ بِبَيَانِ حَالِ آتٍ مِنْ زَعْفٍ وَغَرَابَةٍ وَعِلَّتْ وَشَدَّ وَذَرَّ كَمَا إِذَا ضَعِيفٍ وَغَرِيبٍ وَمَعْلُولٍ بِبَيَانِ حَالِ آتٍ  
 قَدَحَ نَمِي كُنْدَ وَمَرَادَا مِنْ شَهْرَتِ آتِ كَمَا أَلَّ حَرِثَ طَبَقَةً بَعْدَ طَبَقَةٍ بِآلِ كِتَابِ شُغُولِ شُونَ بِطَرِيقِ رَوَايَتِ وَضَبْطِ مُشْكَلٍ وَ  
 تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ آتٍ تَابِيعِ حِيزِ زَالٍ غَيْرِ مَبِينٍ نَمَانَدَ وَمَرَادَا مِنْ قَبُولِ آتٍ سَتَ كَمَا نَقَادَ حَدِيثِ آتٍ كِتَابِ رَاثِبَاتِ كُنْدَ وَبِرَالِ  
 اعْتِرَاضِ كُنْدَ وَحُكْمِ كِتَابِ رَاذِرِ بَيَانِ حَالِ أَحَادِيثِ آتٍ كِتَابِ تَصْوِيبِ وَتَقْرِيرِ نَمَانَدَ وَفَقَهَا بِآلِ أَحَادِيثِ تَسْكَ نَمَانَدَ  
 بَعْدَ اخْتِلَافِ وَبَعْدَ انْكَارِ طَبَقَةِ أُولَى مِنْ كِتَابِ حَدِيثِ سَتَ كِتَابِ اَنْدُمُوطَا، صَحِيحِ بَخَارِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَقَاضِي عِيَاضِ كِتَابِ  
 مُشَارِقِ الْاَنْوَارِ بَرَأَ شَرْحِ اِيْنِ هَرِ سَتَ كِتَابِ مَخْصُوصِ نُوْشْتَةِ وَاِيْنِ مُشَارِقِ الْاَنْوَارِ غَيْرِ مُشَارِقِ الْاَنْوَارِ صَغَانِي سَتَ كَمَا أَحَادِيثِ  
 صَحِيحِيْنِ دَرِ آتٍ بِحَدَّثِ اَسَانَدِ وَقَصَبِ جَمْعِ نَمُودَةِ بِاَجْمَلَةِ بَرَأَ ضَبْطِ وَشَرْحِ اِيْنِ هَرِ سَتَ كِتَابِ مُشَارِقِ الْاَنْوَارِ قَاضِي عِيَاضِ كَافِي وَ  
 شَافِي اسْتِ وَنَسَبَتِ دَرِ اِيْنِ هَرِ سَتَ كِتَابِ آتٍ سَتَ كَمَا مَوْطَا كُيَا اَصْلِ وَامِ صَحِيحِيْنِ اسْتِ وَدَرِ كَمَالِ شَهْرَتِ رَسِيْدَةِ هَزَارِ كَسِ اَزْ عِلْمَانِ  
 عَصْرِ اِمَامِ مَالِكِ مَوْطَا رَا رَوَايَتِ كَرْدَةِ اَنْدَرِ مُثَلِّ شَافِعِي وَامَامِ مُحَمَّدِ وَكِيِي بنِ كِيِي مَصْمُودِي وَكِيِي بنِ كِيِي يَمِيِي وَكِيِي بنِ كِيِي وَابُو مَصْعَبٍ  
 وَقَعْنِي وَعَدَالَتِ وَضَبْطِ رَجَالِ اِيْنِ كِتَابِ جَمْعِ عَلَيْهِ اسْتِ وَدَرِ دِيْنَةِ مَكَّةَ وَعِرَاقِ وَشَآمِ وَبِيْنِ وَمَصْرَ وَمَغْرِبَ مَشْهُورِ شَدَّةَ وَبَنَلِ  
 فَهْلَانِ اِمَصَارَ بَرَأَسَتِ وَدَرِ زَمَانِ اِمَامِ مَالِكِ وَبَعْدَ اَزْ زَمَانِ اِيْشَالِ نِيْزِ عِلْمَادَرِ تَخْرِيجِ بَرِ مَوْطَا وَذَكَرِ مَتَابَعَاتِ وَشَوَاهِدِ أَحَادِيثِ  
 آتٍ سَجِي بَلِيْغِ نَمُودِنْدِ وَدَرِ شَرْحِ غَرِيبِ وَضَبْطِ مُشْكَلاتِ وَبَيَانِ فَهْمِ دَسَا رُجُوهَ بَيَانِ آتٍ قَدَرِ اِهْتِمَامِ نَمُودَةِ اَنْدَكُ زِيَادَةِ بَرِ آتٍ مَتَعَوَّرِ  
 نِيْسَتِ وَصَحِيْحِ بَخَارِي وَصَحِيْحِ مُسْلِمٍ هَرْ چِنْدَرِ رَسْبُطِ وَكَشْرَتِ أَحَادِيثِ دِهَ چِنْدَ مَوْطَا بَاشَنْدَ لِيْكِنِ طَرِيقِ رَوَايَتِ أَحَادِيثِ وَتَمِيْزِ رَجَالِ دِرَاهِ  
 اَعْتِبَارِ وَاسْتِبْطَاقِ اَمْوَطَا اَمْوَخْتَةِ اَنْدَمُوعِ هَذَا اِيْنِ هَرْ دُو كِتَابِ نِيْزِ مَخْذُومِ طَوَائِفِ اَنَامِ وَجَمِيْعِ عِلْمَانِ اِسْلَامِ اَنْدَ فَرْقَةِ مَخْرُجَاتِ بَرَأَ  
 اِيْنِهَا نُوْشْتَةِ اَنْدَرِ مُثَلِّ اِسْمَاعِيْلِي وَابُو عَوَانَةِ وَطَا لَفْ مَقْصُودِي شَرْحِ غَرِيبِ وَضَبْطِ مُشْكَلِ وَبَيَانِ فَهْمِ وَاَحْوَالِ رَوَاةِ اَنْهَاشَدَةِ اَنْدَ وَدَرِ شَهْرَتِ  
 وَتَلْقَى بِالْقَبُولِ بَدْرَجَةِ عَلِيَارِ رَسِيْدَةِ اَنْدَ صَاحِبِ جَامِعِ الْاَصُوْلِ اَزْ فَرَمِيِي نَقْلِ كَرْدَةِ اسْتِ كَمَا صَحِيْحِ بَخَارِي رَا اَزْ بَخَارِي بِلَادِ اَسْطَهْ نُوْدِ نَزَارِ  
 كَسِ سَمْعِ دَارِنْدِ خَلَصِ كَلَامِ اَنْكِهِ أَحَادِيثِ اِيْنِ هَرِ سَتَ كِتَابِ صَحِيْحِ الْاَحَادِيثِ اَنْدَكُ اِنْ لِيْكِنِ بَعْضُهُ أَحَادِيثِ اِيْنِ هَرِ سَتَ كِتَابِ صَحِيْحِ تَرَا زِ بَعْضِ  
 بَاشَنْدَ اِنْ كَرِظَرِ تَخْصِ دِيْدَةِ شَوَادِ أَحَادِيثِ مَرْفُوعَةِ مَوْطَا غَالِبًا دَرِ صَحِيْحِ بَخَارِي مَوْجُودِ اَنْدَلِ صَحِيْحِ بَخَارِي مُثَلِّ سَتَ بِرِوْطَا بِاعْتِبَارِ أَحَادِيثِ  
 مَرْفُوعَةِ اَرَسِ اَتَا صَحَابِهِ وَتَابِعِيْنِ دَرِ مَوْطَا زِيَادَةِ سَتِ اِيْنِ هَرِ سَتَ كِتَابِ رَا دَرِ طَبَقَةِ أُولَى بَايَدِ اِشْتِ وَطَبَقَةِ ثَانِيَةِ أَحَادِيثِ  
 كَمَا دَرِ اِيْنِ هَرِ سَتَ صِفْتِ بَدْرَجَةِ أَحَادِيثِ صَحِيحِيْنِ نَرَسِيْدَةِ اَنْدَ لِيْكِنِ قَرِيبِ لِيَصَحِيْحِيْنِ اَنْدَرِ اِيْنِ صِفَاتِ وَآلِ حَدِيثِ جَامِعِ تَرْمِذِي وَنَسْنِ  
 اَبُو دَاوُدَ وَنَسْنِ نَسَائِي اسْتِ كَمَا مَصْنَفَانِ اِيْنِ كِتَابِ مَشْهُورِ وَمَعْرُوفِ اَنْدَ بُو ثُوْقِ وَعَدَالَتِ وَحَفْظِ وَضَبْطِ وَتَجَرُّدِ فَنُونِ حَدِيثِ وَ  
 دَرِ اِيْنِ كِتَابِهَا بِتَاطِلِ وَتَسَامِحِ رَاضِي نَشَدَةِ اَنْدَ وَحَالِ حَدِيثِ وَعِلَّتْ اَنْدَرِ اَقْدَرِ اِمْكَانِ بَيَانِ نَمُودَةِ اَنْدَ وَهَذَا فَيَا مِيْنِ عِلْمَانِ  
 اِسْلَامِ شَهْرَتِ يَافْتَةِ اَنْدَلِ اِيْنِ شَشْ كِتَابِ رَا صَحِيْحِ سَتَ نَمَانَدَ وَابْنِ الْاَثِيْرِ جَامِعِ الْاَصُوْلِ أَحَادِيثِ اِيْنِ شَشْ كِتَابِ رَا جَمْعِ  
 نَمُودَةِ وَشَرْحِ غَرِيبِ وَضَبْطِ مُشْكَلاتِ وَاسْمَارِ رَجَالِ وَدِيْكَرِ مُتَعَلِّقَاتِ اَنْهَارِ اِيْنِ كَرْدَةِ اِيْنِ كِتَابِ جَامِعِ الْاَصُوْلِ كُيَا اَشَرْحِ اِيْنِ  
 شَشْ كِتَابِ اسْتِ چِنَا چِنْدَ مُشَارِقِ الْاَنْوَارِ اَشَرْحِ آتٍ سَتَ كِتَابِ اسْتِ وَصَاحِبِ جَامِعِ الْاَصُوْلِ ابْنِ مَاجَهْ رَا دَرِ صَحِيْحِ عَدْنَرْدَةِ

بلکہ موطرا ششم قرار داده و الحاق معہ لیکن حضرت والد ماجد قدس اللہ سرہ میفرماید کہ مسند امام احمد زہد فقیر ازین طبقہ ثانیہ است و دوی اصل است در معرفت صحیح از سقیم و بوجہ شناختہ می شود حدیثی کہ آنرا اصل ہست آنرا چہ اورا اصل نیست مگر آنکہ در مسند احمد احادیث ضعاف بسیار اند کہ حال آنہا را بیان نکرده اما ضعیفہ کہ در دست ازاں احادیث کہ متاخرین تصحیح آنہا می کنند بہتری نماید و علمائے حدیث و فقہ آنرا پیشوائے خود ساختہ اند و تحقیق رکن اعظم است در فن حدیث و ہمچنین سنن ابن ماجہ و انیز درین طبقہ میتوان شمر دہر چند بعضی احادیث آں در غایت ضعف اند و طبقہ ثالثہ احادیثی کہ جماعہ از علمائے متقدمین بر زبان بخاری و مسلم یا معاصرین آنہا یا لاحقین بآہنہا در تصانیف خود روایت کردہ اند و التزام صحت ننمودہ و کتب آنہا در شہرت و قبول در مرتبہ طبقہ اولی و ثانیہ نرسیدہ ہر چند مصنفین آں کتب موصوف بودند بہ تحریر علوم حدیث و وثوق و عدالت و ضبط احادیث صحیح و حسن و ضعیف بلکہ تہم بالوضع نیز در آں کتب یافتہ ہی شود و رجال آں کتب بعضی موصوف بعدالت اند و بعضی مستور و بعضی مجہول و اکثر آں احادیث معمول بہ نزد فقہائے اند بلکہ اجماع برخلاف آنہا منعقد گشتہ و درین کتب ہم تفاضل و تفاوت ہست بعضہا اقوی من بعض اسامی آں کتب این است مسند شافعی سنن ابن ماجہ مسند دارمی مسند ابی یعلیٰ موصلی مصنف عبدالرزاق مصنف ابوبکر بن ابی شیبہ مسند عبد بن حمید مسند ابی داؤد طحاہی سنن دارقطنی صحیح ابن جان مستدرک حاکم کتب ہیثمی کتب طحاوی تصانیف طبرانی - و طبقہ رابعہ احادیثی کہ نام و نشان آنہا در قرون سابقہ معلوم نبود و متاخرین آنرا روایت کردہ اند پس حال آنہا از دوشوق خالی نیست یا سلف تفحص کردند و آنہا را اصلی یافتہ اند تا مشغول بروایت آنہا می شدند یا یافتند و در آں قسمی و علی دیدند کہ باعث شدہ بہ آنہا را بر ترک روایت آنہا و علی کل تقدیر این احادیث اعتماد نیستند کہ در اثبات عقیدہ یا علی بآہنہا تسک کردہ شود و نعم قال بعض الشیوخ فی امثال ہذا شعر فان کنت لا تدری فتلك مصیبة + وان کنت تدری فالمصیبة اعظم

و این قسم احادیث راہ بسیار از محدثین زہدہ است و بہت کثرت طرق این احادیث کہ درین قسم کتب موجود اند مغرور شدہ حکم بتواتر آنہا ننمودہ و در مقام قطع یقین ہذاں تسک جستہ برخلاف احادیث طبقات اولی و ثانیہ و ثالثہ مذہبہ بر آورده اند و درین قسم احادیث کتب بسیار مضیف شدہ اند برخی را بشماریم کتاب الضعفاء ابن جان و تصانیف الحاکم کتاب الضعفاء للعقلی کتاب الکامل لابن عدی تصانیف ابن مردویہ تصانیف خطیب تصانیف ابن شاہین تفسیر ابن جریر فروس دیلمی بلکہ سائر تصانیف او تصانیف ابی نعیم تصانیف جوزقانی تصانیف ابن عساکر تصانیف ابوالشیخ تصانیف ابن نجار و بیشتر مسائلہ وضع احادیث در باب مناقب و مثالب و در تفسیر و بیان اسباب نزول و در باب تاریخ و ذکر احوال بنی اسرائیل و قصص انبیاء سابقین و ذکر بلدان و اطعمہ و اشربہ و حیوانات واقع شدہ و در طب و دق و عظام و دعوات و ثواب و نوافل نیز این حاوثرہ رودادہ ابن الجوزی در موضوعات خود غالب این احادیث را مجروح و مطعون ساختہ دلائل وضع و کذب آنہا را مبرہن نمودہ کتاب تنزیہ الشریعہ در دفع غایب این احادیث کافی است و اکثر مسائل ناوہ مثل اسلام البوین یا حضرت صلی اللہ علیہ وسلم و روایات مسیح الرطیلین از ابن عباس و امثال این نوادر از ہمیں کتب می برآید و ما بہ تصانیف شیخ جلال الدین سیوطی در رسائل و نوادر خود ہمیں کتابہا است و اشتغال با احادیث این کتب و استنباط احکام از انہا لاطائل می نمایند و مع ہذا

لہر کے رارغبیت تحقیق این کتب باشد میزان الضعفا ذہبی و لسان المیزان ابن حجر عسقلانی برائے احوال رجال این کتب  
یکارش می آید و برائے شرح غریب و توجیہات عبارات آن کتاب مجمع البحار شیخ محمد طاهر بوبرہ گجراتی معنی است از جمیع مؤلف

انتہی ما فی العجالة ( ولأبی محمد علی بن أحمد بن حزم الظاہری مقالة فی  
ترتیب کتب الحدیث ، جرى فیہا علی ما ظهر لہ فی ذلک ، ذکرہا فی کتابہ  
« مراتب الدیانة » وقد أورد السیوطی خلاصتها فی شرح التقریب فقال : وأما  
ابن حزم فإنه قال : أولى الكتب الصحیحان ، ثم صحیح سعید بن السکن ،  
والمتقی لابن الجارود ، والمتقی لقاسم بن أصبغ ، ثم بعد هذه الكتب کتاب أبی  
داود ، وکتاب النسائی ، ومصنف قاسم بن أصبغ ، ومصنف الطحاوی ومسانید  
أحمد ، والبزار ، وابنی أبی شیبہ أبی بکر وعثمان ، وابن راهویه والطیالسی ،  
والحسن ابن سفیان ، والمستدرک وابن سنجر و یعقوب بن شیبہ و علی بن المدینی  
وابن أبی عزرة ، وما جرى مجراها ، التي أفردت لکلام رسول الله صلى الله علیه  
وسلم صرفا ، ثم بعدها الكتب التي فیہا کلامه وکلام غیره ، ثم ما کان فیہ  
الصحیح فهو أجل مثل مصنف عبد الرزاق ، ومصنف ابن أبی شیبہ ، ومصنف  
تقی بن مخلد ، وکتاب محمد بن نصر المروزی ، وکتاب ابن المنذر ، ثم مصنف  
حماد بن سلمة ، ومصنف سعید بن منصور ، ومصنف وکیع <sup>ث</sup> ومصنف الزریابی ،  
وموطأ مالک ، وموطأ ابن أبی ذئب ، وموطأ ابن وهب ، ومسائل ابن  
حنبل ، وفقه أبی عیید ، وفقه أبی ثور وما کان من هذا النمط مشهورا کحدیث  
شعبة وسفیان واللیث والأوزاعی والحمیدی وابن مهدی ومسدد ، وما جرى  
مجراها ، فهذه طبقة موطأ مالک بعضها أجمع للصحیح منه ، وبعضها مثله ،  
وبعضها دونه .

ولقد أحصیت ما فی حدیث شعبه من الصحیح فوجدته ثمانمائة حدیث  
ونیفامسندة ومرسلا یزید علی المائتین وأحصیت ما فی موطأ مالک وما فی حدیث  
سفیان بن عیینة فوجدت فی کل واحد منهما من السند خمسمائة ونیفقا مسندا ،

وثلاثمائة مرسلًا ونيفًا . وفيه نيف وسبعون حديثًا ، قد ترك مالك نفسه العمل بها ، وفيها أحاديث ضعيفة وهاها جمهور العلماء انتهى ) .

## الفصل العاشر

في ذكر أنواع الكتب المصنفة في علم الحديث

قال العلامة الشاه عبد العزيز المحدث الدهلوي في العجالة النافعة ، ما نصه بالعربية : إن كتب الحديث لها طرق متنوعة كالجوامع ، والجامع في اصطلاح المحدثين ما يوجد فيه جميع أقسام الحديث أى أحاديث العقائد وأحاديث الأحكام وأحاديث الرقاق وأحاديث آداب الأكل والشرب ، وأحاديث السفر والقيام والقعود ، والأحاديث المتعلقة بالتفسير والتاريخ والسير ، وأحاديث الفتن ، وأحاديث المناقب والمثالب . وقد صنف أهل العلم بالحديث في كل فن من هذه الفنون الثمانية تصانيف مفرزة .

فأحاديث العقائد منها تسمى علم التوحيد ، وفيه كتاب التوحيد لأبي بكر ابن خزيمة وكتاب الأسماء والصفات للبيهقي .

وأحاديث الأحكام من كتاب الطهارة إلى كتاب الوصايا على ترتيب الفقه تسمى سننًا . والكتب المصنفة فيها أكثر من أن تحصر .

وأحاديث الرقاق تسمى علم السلوك والزهد ، وفيه كتاب الزهد للإمام أحمد وعبد الله بن المبارك وجماعة أخرى .

وأحاديث الآداب يقال لها علم الأدب ، وللبخاري كتاب مبسوط موسوم بالأدب المفرد .

والأحاديث المتعلقة بالتفسير تسمى علم التفسير ، كتفسير ابن مردويه ،

وتفسير الديلمى ، وتفسير ابن جرير ، فإنها من مشاهير تفاسير الحديث ، وكتاب الدر المنثور يجمعها كلها .

وأما أحاديث التواريخ والسير ، فهي قسمان :

قسم يتعلق بخلق السماء والأرض والحيوانات والجن والشياطين والملائكة والأنبياء الماضين والأمم السابقين ويسمى بدء الخلق .

وقسم يتعلق بوجود النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه الكرام وآله العظام من بدء ولادته إلى وفاته ويسمى سيرة ، كسيرة ابن إسحاق وسيرة ابن هشام ، وسيرة ملاعمر . والكتب المصنفة في هذا الباب أيضاً كثيرة جداً ، وكتاب روضة الأحباب للسيد جمال الدين الحدث أحسن السير ، لكن إن تيسرت نسخة صحيحة منه خالية عن الإلحاق والتحريف ، ومدارج النبوة للشيخ عبدالحق الدهلوى ، والسيرة الشامية والمواهب اللدنية من مبسوطات السير .

وأحاديث الفتن تسمى علم الفتن وفيه كتاب الفتن لنعيم بن حماد وهو طويل عريض جداً أورد فيه كل رطب ويابس ، ومصنفات أخرى للآخرين .

وأحاديث المناقب والمثالب تسمى علم المناقب ، وفيها أيضاً تصانيف عديدة متنوعة ، وقد أفرد بعض المحدثين مناقب بعضهم عن بعض ، سيما مناقب آل والأصحاب لغرض تعلق به كمناقب قريش ، ومناقب الأنصار ، ومناقب العشرة المبشرة المسماة بالرياض النضرة في مناقب العشرة المحب الطبرى ، وذخائر العقبي في مناقب ذوى القربى ، وحلبة الكميت في مناقب أهل البيت ، والديباج في مناقب الأزواج . وصنفت كتب كثيرة في مناقب الخلفاء الراشدين ، كالقول الصواب في مناقب عمر بن الخطاب ، والقول الجلى في مناقب علي . وللنسائى رسالة طويلة الذيل في مناقبه كرم الله وجهه وعليها نال الشهادة في دمشق من أيدى نواصب الشام لفرط تعصبهم وعداوتهم معه رضى الله عنه .

فالجامع ما يوجد فيه أتمودج كل فن من هذه الفنون المذكورة ، كالجامع الصحيح للبخارى ، والجامع للترمذى .

وأما صحيح مسلم فإنه وإن كانت فيه أحاديث تلك الفنون لكن ليس فيه ما يتعلق بفن التفسير والقراءة ، ولهذا لا يقال له الجامع كما يقال لأخويه .

القسم الثانى : من المصنفات فى الحديث المسانيد والسند فى اصطلاحهم ذكر الأحاديث على ترتيب الصحابة رضى الله عنهم بحيث يوافق حروف الهجاء أو يوافق السوابق الإسلامية أو يوافق شرافة النسب ، فإن جمع على حروف التهجى . فالأحاديث المروية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه تقدم ، وكذا أحاديث أسامة بن زيد وأنس بن مالك ونحوهما على أحاديث الصحابة الأخر . وإن جمع على السوابق الإسلامية فتقدم العشرة المبشرة بالجنة ، وتذكر أحاديث الخلفاء الراشدين على الترتيب ، ثم أحاديث أهل بدر وأهل الحديبية ، ثم مسلمة الفتح ، ثم أحاديث النسوة الصحابيات ، وتقدم الأزواج المطهرات على كلهن ولم تقع رواية الحديث عن البنات الطاهرات إلا القدر اليسير من سيدة النساء لأنهن متن فى حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، وماتت سيدة النساء بعده بستة أشهر ولم تجد رضى الله عنها فرصة الرواية . وإن جمع على القبائل والأنساب ، فتكتب أولاً مسانيد بنى هاشم خصوصاً الحسن والحسين وعلى المرتضى ، ثم أحاديث القبائل التى هى الأقرباء منه صلى الله عليه وسلم فى النسب ، وحينئذ تقدم مرويات عثمان ذى النورين على أحاديث أبى بكر الصديق ، وأحاديث الصديق وطلحة بن عبيد الله على أحاديث عمر بن الخطاب ، وقس البواقى على هذا .

القسم الثالث : منها المعاجم ، والمعجم فى اصطلاح المحدثين ، ما تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الشيوخ سواء يعتبر تقدم وفاة الشيخ أم توافق حروف التهجى أو الفضيلة أو التقدم فى العلم والتقوى ، ولكن الغالب هو الترتيب .

على حروف الهجاء ومن هذا القسم المعاجم الثلاثة للظريانى .  
 القسم الرابع : منها الأجزاء — والجزء فى اصطلاحهم تأليف الأحاديث  
 المروية عن رجل واحد ، سواء كان ذلك الرجل فى طبقة الصحابة أو من بعدهم ،  
 كجزء حديث أبى بكر ، وجزء حديث مالك ، وقس عليها — وهذا القسم أيضاً  
 كثير جداً . وقد يختارون من المطالب الثمانية المذكورة فى صفة الجامع مطلباً  
 جزئياً ، ويصنفون فيه مبسوطاً كما صنف أبو بكر بن أبى الدنيا فى باب النبوة  
 وذم الدنيا كتابين مبسوطين ، والآجرى فى باب رؤية الله .

وعلى هذا القياس صنف كتب كثيرة فى جزئيات تلك المطالب الثمانية ،  
 بحيث لا تطبق الطاقة البشرية إحصاءها . وللحافظ ابن حجر والحافظ السيوطى  
 يد طولى فى تأليف الرسائل .

والقسم الآخر : منها أربعون حديثاً وهو يجمع فى باب واحد ، أو أبواب  
 شتى بسند واحد أو أسانيد متعددة . وهو أيضاً كثير جداً كما يسمع ويروى .  
 فالخلاص أن أقسام التصانيف فى علم الحديث ترجع إلى هذه الأنواع الستة  
 المذكورة ، ويقال للرسائل الكتب أيضاً ، انتهى مافى العجالة معرباً .

قلت : ومن أنواع كتب الحديث المستخرجات قال العلامة الشاه عبدالعزيز  
 الدهلوى فى البستان مستخرج در اصطلاح محدثين عبارات إز كتابيت كه برأى  
 إثبات أحاديث كتاب ديكر نويسند وترتيب متون وطرق إسناد بهمال كتاب  
 را ملحوظ دارند وسند خود را بوجهى كه مصنف آل كتاب درميان نمادتا  
 شيخ آل مصنف ياشيخ الشيخ وهم جهر ابيان نمائيد و جول إز طريق ديكر نيز  
 مثل آل ثابت شود وثوق واعتماد بر روايت آل مصنف قوت كيرد ليكن  
 ايربل مستخرج راصحيح ازال نامند كه طرق ديكر در اسانيد زائد كرده وراء طرق  
 واسانيد مسلم وقدرى قليل ازمون نيز زائد كرده يس كويا كتاب مستقل  
 شنو ذهبي ازال صحيح كتابى جيدة جداً ساخته مشهورست بمنقلى الذهبي

وآل دوصدوسى حديث ست انتهى .

وقال السيوطى فى التدريب : وموضوع المستخرج كما قال العراقى ، أن يأتى المصنف إلى الكتاب فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه فى شيخه أو من فوقه . قال شيخ الإسلام : وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يوصله إلى الأقرب إلا لعذر من علو أو زيادة مهمة . قال : ولذلك يقول أبو عوانة فى مستخرجه على مسلم بمد أن يسوق طرق مسلم كلها : من هنا لخرجه . ثم يسوق أسانيد يجمع فيها مع مسلم فى من فوق ذلك وربما قال من هنا لم يخرجها . قال ولا يظن أنه يعنى البخارى ومسلماً فأنى استقرت صيغته فى ذلك فوجدته إنما يعنى مسلماً وأبا الفضل أحمد بن سلمة ، فإنه كان قرين مسلم وصنف مثل مسلم ، وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سنداً يرتضيه ، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب انتهى . والمستخرجات على الصحيحين أو على أحدهما كثيرة .

فالمستخرج على صحيح البخارى للإسماعيلى وللبرقانى ولابن أحمد الفطرى ولأبى عبد الله بن أبى ذهل ولأبى بكر بن مردويه .

والمستخرج على صحيح مسلم لأبى عوانة الأسفرائينى ، ولأبى جعفر بن حمدان ولأبى بكر محمد بن رجاء النيسابورى ، ولأبى بكر الجوزقى ولأبى حامد الشاذلى ولأبى الوليد حسان بن محمد القرشى ، ولأبى عمران موسى بن العباس الجوينى ، ولأبى نصر الطوسى ، ولأبى سعيد بن أبى عثمان الحيرى .

والمستخرج على كل منهما لأبى نعيم الأصبهاني ، وأبى عبد الله بن الأخرم ، وأبى ذر الهروى ، وأبى محمد الخلال ، وأبى على المأسرخسى ، وأبى مسعود سليمان بن إبراهيم الأصبهاني ، وأبى بكر اليزدى ولأبى بكر بن عبدان الشيرازى .  
(فائدة) اعلم أن نسخة كاملة صحيحة من كتاب المستخرج لأبى عوانة (وهو الحافظ يعقوب بن إسحاق) المذكور موجودة فى خزانة الكتب الجرمنية

مكتوبة بخط الحافظ ابن حجر العسقلاني مصححة بتصحيحه ، وأيضاً نسخة كاملة صحيحة من كتاب المستخرج لأبي نعيم الأصبهاني المذكور موجودة فيها مكتوبة بخط إبراهيم الأندي مصححة بتصحيح الحافظ السيوطي ، وأيضاً نسخة كاملة صحيحة من كتاب المستخرج لابن مندة موجودة فيها بخط عمر بن يحيى المصري مصححة بتصحيح الحافظ ابن حجر العسقلاني .

﴿ فائدة أخرى ﴾ اعلم أن هذه المستخرجات لم يلتزم فيها موافقة الصحيحين في الألفاظ لأنهم إنما يروون بالألفاظ التي وقعت لهم عن شيوخهم فحصل فيها تفاوت قليل في اللفظ وفي المعنى أقل . وكذا مارواه البيهقي في السنن والمعرفة وغيرهما والبقوى في شرح السنة وشبههما ، قائلين رواه البخاري أو مسلم لم وقع في بعضه أيضاً تفاوت في المعنى وفي الألفاظ ، فإرداهم بقولهم ذلك أنهما إنما روايا أصل الحديث دون اللفظ الذي أورده ، وحينئذ فلا يجوز لك أن تنقل من الكتب المذكورة من المستخرجات وما ذكر حديثاً وتقول فيه هو كذا في الصحيحين إلا أن تقابله بهما ، أو يقول المصنف أخرجاه بلفظه بخلاف المختصرات من الصحيحين فإنهم نقلوا فيها ألفاظهما من غير زيادة ولا تغيير ، فكذا أن تنقل منها وتعزو ذلك للصحيح ولو باللفظ .

ثم اعلم أن المستخرج لا يختص بالصحيحين ، فقد استخرج محمد بن عبد الملك ابن أيمن على سنن أبي داود وأبو علي الطوسي على الترمذي ، وأبو نعيم على التوحيد لابن خزيمة ، وأملى الحافظ أبو الفضل العراقي على المستدرک مستخرجاً لم يكمل .

ثم اعلم أن للكتب المخرجة على الصحيحين فوائد :  
منها علو الإسناد : لأن مصنف المستخرج لو روى حديثاً مثلاً من طريق البخاري لوقع انزل من الطريق الذي رواه به المستخرج .  
ومنها القوة بكثرة الطارق للترجيح عند المعارضة : ذكره ابن الصلاح

في مقدمة شرح مسلم ، وذلك بأن يضم المستخرج شخصاً آخر فأكثر مع الذي حدث مصنف الصحيح عنه ، وربما ساق له طرقاً أخرى إلى الصحابي بعد فراغه من استخراجهم كما يضع أبو عوانة .

ومنها أن يكون مصنف الصحيح روى عن اختلط ولم يبين هل سماع ذلك الحديث في هذه الرواية قبل الاختلاط أو بعده فبيئته المستخرج إما تصريحاً أو بأن يرويه عنه من طريق من لم يسمع منه إلا قبل الاختلاط .

ومنها أن يروى في الصحيح عن مدلس بالنعنة : فيرويه المستخرج بالتصريح بالسماع .

ومنها أن يروى عن مبهم : كحدثنا فلان أو رجل أو فلان وغيره ، أو غير واحد فيعيئنه المستخرج .

ومنها أن يروى عن مهمل : كمحمد بن غير ذكر ما يميزه عن غيره من المحمدين ، ويكون في مشايخ من رواة كذلك من يشاركه في الاسم فيميزه المستخرج .

قال شيخ الإسلام : وكل علة أعل بها حديث في أحد الصحيحين ، جاءت رواية المستخرج سالمة منها فهي من فوائده ، وذلك كثير جداً .

ومن أنواعها المستدركات : والمستدرك كتاب استدرك فيه ما فات من كتاب آخر على شريطته ، كمستدرك الحاكم أبي عبد الله النيسابوري ، وسيأتي الكلام عليه في موضعه مفصلاً .

ومن أنواعها كتب العلل : وهي الكتب التي يجمع فيها الأحاديث المعلولة مع بيان عللها ، ومن صنف هذا النوع الإمام مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح ، والإمام الحافظ أبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي . قال الذهبي في التذكرة : وللساجي كتاب جليل في علل الحديث يدل على تبخره في هذا الفن انتهى . ومحمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري صاحب المستدرك وأبو علي

حسن بن محمد الزجاجي ، وألف فيه ابن الجوزي . ويأتي الكلام فيما يتعلق بهذا النوع مبسوطاً في شرح العلل الصغير للترمذي .

ومن أنواعها كتب الأطراف : قال في التدريب : ومن طرق التصنيف جمعه على الأطراف ، فيذكر طرف الحديث الدال على بقيته ويجمع أسانيده إما مستوعباً أو مقيداً بكتب مخصوصة انتهى . ( ومثاله هكذا أبو بردة بن أبي موسى الأشعري عن عائشة حديث د ت سى ق أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج من الخلاء قال غفرانك . وفي الطهارة عن عمرو بن محمد الناقد عن هاشم بن القاسم ت فيه عن محمد بن إسماعيل عن مالك بن إسماعيل كلاهما عن إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة عن أبيه به وقال الترمذي حسن غريب سى في اليوم واليلة عن أحمد بن نصر النيسابوري ق في الطهارة عن أبي بكر ابن أبي شيبة كلاهما عن يحيى بن أبي بكير عن إسرائيل به . كذا في تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للحافظ المزى ) .

قلت : والكتب المصنفة في الأطراف كثيرة منها :

(الأشراف على معرفة الأطراف) للحافظ ابن عساكر ، ذكر فيه أنه جمع أطراف سنن أبي داود وجامع الترمذي والنسائي وأسانيدها ، ورتب على حروف المعجم ، ثم وصل إلى أطراف الستة للمقدسي . وقد أضاف إليها سنن ابن ماجه ، فاختر وسبر إلى أن ظهر له فيه أمارات النقص فأضاف إلى كتابه أطراف سنن ابن ماجه خشية من نقصه عنه وترك أطراف الصحيحين لتمام ما صنف فيها . قال في تذكرة النوادر ص ٤٧ نسخة من هذا الكتاب في خزانة أياصوفيه تحت رقم ٤٥٥ و ٤٥٦ انتهى .

قلت <sup>(١)</sup> : والحافظ ابن عساكر هذا هو أبو القاسم علي بن أبي محمد الحسن ابن هبة الله بن عبد الله بن الحسين الدمشقي الملقب ، ثقة الدين ، كان محدث

(١) ههنا يأنس في الأصل .

الشام في وقته ومن أعيان الفقهاء الشافعية ، غلب عليه الحديث فاشتهر به ،  
وبالغ في طلبه إلى أن جمع منه ما لم يتفق لغيره ، ورحل وطوف وجاب ، البلاد  
ولقى المشايخ ، وكان رفيق الحافظ أبي سعد عبد الكريم ابن السمعاني في  
الرحلة وكان حافظاً ديناً جمع بين المتون والأسانيد سمع ببغداد في سنة عشرين  
وخمسة من أصحاب البرمكي والتنوخى والجوهري ، ثم رجع إلى دمشق ثم  
رحل إلى خراسان ودخل نيسابور وهرات وأصبهان والجلال ، وصنف التصانيف  
المفيدة وخرج التخاريج ، وكان حسن الكلام على الأحاديث محظوظاً في الجمع  
والتأليف ، صنف التاريخ الكبير لدمشق في ثمانين مجلداً أتى فيه بالعجائب  
وهو على نسق تاريخ بغداد . قال لي شيخنا الحافظ العلامة زكي الدين أبو محمد  
عبد العظيم المنذرى حافظ مصر أدام الله به النفع وقد جرى ذكر هذا التاريخ  
وأخرج لي منه مجلداً وطال الحديث في أمره واستعظامه : ما أظن هذا الرجل  
إلا عزم على وضع هذا التاريخ من يوم عقل على نفسه وشرع في الجمع من ذلك  
الوقت ، وإلا فالعمر يقصر عن أن يجمع فيه الإنسان مثل هذا الكتاب بعد  
الاشتغال والتنبيه . ولقد قال الحق ، ومن وقف عليه عرف حقيقة هذا القول  
ومتى يتسع للإنسان الوقت حتى يضع مثله . وهذا الذي ظهر هو الذي اختاره  
وماصح له هذا إلا بعد مسودات ما يكاد ينضب حصرها . وله غيره تواليف  
حسنة وأجزاء ممتعة ، وله شعر لا بأس به فمن ذلك قوله :

|                                                                    |                          |
|--------------------------------------------------------------------|--------------------------|
| ألا إن الحديث أجل علم                                              | وأشرفه الأحاديث العوالي  |
| وأنتفع كل نوع منه عندي                                             | وأحسنه الفوائد والأمالى  |
| وأنتك لن ترى للعلم شيئاً                                           | يحققه كأفواه الرجال      |
| فكن يا صاح ذا حرص عليه                                             | وخذه عن الرجال بلا ملال  |
| ولا تأخذه عن صف فترمى                                              | من التصحيف بالداء العضال |
| وكانت ولادة الحافظ المذكور في أول الحرم سنة تسع وتسعين وأربعمائة . |                          |

وتوفي ليلة الاثنين الحادى والعشرين من رجب سنة إحدى وسبعين وخمسة بدمشق ، ودفن عند والده وأهله بمقابر باب الصغير رحمه الله تعالى .  
وصلى عليه الشيخ قطب الدين النيسابورى ، وحضر الصلاة عليه السلطان صلاح الدين ، كذا فى وفيات الأعيان .

وقال الذهبى فى التذكرة فى ترجمته : قال السمعانى أبو القاسم حافظ ثقة متقن دين خير حسن السمى جمع بين معرفة المتن والإسناد ، وكان كثير العلم غزير الفضل صحيح القراءة متنبهاً رحل وتعب وبالع فى الطلب ، وجمع ما لم يجمعه غيره وأربى على الأقران دخل نيسابور قبلى بشهر . سمعت معجمه والمجالسة للدينورى ، وكان قد شرع فى التاريخ الكبير لدمشق .

وقال أبو المواهب : ألم أر مثله ولا من اجتمع فيه من لزوم طريقة واحدة مدة أربعين سنة من لزوم الصلاة فى الصف الأول إلا من عذر ، والاعتكاف فى شهر رمضان وعشر ذى الحجة ، وعدم التطلع إلى تحصيل الأملاك وبناء الدور ، قد أسقط ذلك عن نفسه ، وأعرض عن طلب المناصب من الإمامة والخطابة ، وأبأها بعد أن عرضت عليه ، وأخذ نفسه بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لاتأخذه فى الله لومة لائم .

وقال الحافظ عبد القادر : أما رأيت حفظ من ابن عساكر . وقال ابن النجار : أبو القاسم إمام الحديث فى وقته انتهت إليه الرياسة فى الحفظ والإنقان والنقل والمعرفة التامة ، وبه ختم هذا الشأن انتهى . ومن كتب الأطراف ، الأشراف أيضاً للحافظ سراج الدين عمر بن على بن الملقن .

ومنها تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للحافظ جمال الدين أبى الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزى المتوفى سنة اثنين وأربعين وسبعائة . ( قال الذهبى فى التذكرة ) فى ترجمة الحافظ المزى : وعمل كتاب الأطراف فى بضعة وثمانين جزءاً أخرج لنفسه وأملى مجالس وأوضح مشكلات ومعضلات ماسبق إليها فى علم

الحديث ورجاله انتهى . قال المزي في خطبة الكتاب : الحمد لله رب العالمين  
ثم قال : أما بعد فإني عزمت على أن أجمع في هذا الكتاب إن شاء الله تعالى  
أطراف الكتب الستة التي هي عمدة أهل الإسلام ، وعليها مدار عامة الأحكام ،  
وهي صحيح محمد بن إسماعيل البخاري ، وصحيح مسلم بن الحجاج النيسابوري ،  
وسنن أبي داود السجستاني . . . وجامع أبي عيسى الترمذي ، وسنن أبي عبد  
الرحمن النسائي ، وسنن أبي عبد الله بن ماجه القزويني ، ومايجري مجراها في  
مقدمة كتاب مسلم ، وكتاب المراسيل لأبي داود ، وكتاب العلل للترمذي ،  
وهو الذي في آخر الجامع له وكتاب الشائل له ، وكتاب عمل يوم وليلة  
للنسائي معتمداً في عامة ذلك على كتاب أبي مسعود الدمشقي ، وكتاب خلف  
الواسطي في أحاديث الصحيحين ، وعلى كتاب أبي القاسم ابن عساكر  
في كتب السنن وما تقدم ذكره معها ، ورتبته على نحو ترتيب كتاب أبي القاسم ،  
فإنه أحسن الكل ترتيباً ، وأضفت إلى ذلك بعض ما وقع لي من الزيادات  
التي أغفلوها أو أغفلها بعضهم ، أو لم يقع له من الأحاديث ومن الكلام عليها .  
وأصلحت ما عثرت عليه في ذلك من وهم أو غلط ، وسميته ( تحفة الأشراف  
بمعرفة الأطراف ) .

ومنها : مختصر أطراف المزي للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ،  
المتوفى سنة ثمان وأربعين وسبعائة ، وللحافظ شمس الدين محمد بن علي بن الحسن  
الحسيني الدمشقي أيضاً .

ومنها : أطراف الكتب الستة للشيخ شمس الدين محمد بن طاهر بن أحمد  
المقدسي المتوفى سنة سبع وخمسمائة ، قال ابن عساكر في الأشراف : وهو أطراف  
الستة أيضاً جمع فيه أطراف السنن وأضاف إليها أطراف الصحيحين وابن ماجه  
فزهدت فيما كنت جمعته ، ثم أنى سبرته واختبرته فظهرت فيه أمارات النقص  
وألفيته مشتملاً على أوهم كثيرة وترتيبه مختل ، راعى الحروف تارة وطرحها

أخرى انتهى . ومن ثمة نلخصها الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن الحسن الحسيني الدمشقي ، ورتب أحسن ترتيب ، ومات سنة خمس وستين وسبعائة ( وشمس الدين المقدسي صاحب أطراف الكتب الستة المذكور هو أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الحافظ المعروف بابن القيسراني ، كان أحد الرحالين في طلب العلم والحديث ، سمع بالحجاز والشام ومصر والثغور والجزيرة والعراق والجلال وفارس وخوزستان وخراسان ، واستوطن همدان وكان من المشهورين بالحفظ والمعرفة بعلوم الحديث ، وله في ذلك مصنفات ومجموعات تدل على غزارة علمه وجودة معرفته وصنف تصانيف كثيرة منها : أطراف الكتب الستة وهي صحيح البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ، وأطراف الفرائب تصنيف الدارقطني ، وكتاب الأنساب في جزء لطيف وهو الذي ذيله الحافظ أبو موسى الأصبهاني وغير ذلك من الكتب ، وكانت له معرفة بعلم التصوف وأنواعه متفنناً فيه وله فيه تصنيف أيضاً ، وله شعر حسن وكتب عنه غير واحد من الحفاظ : منهم أبو موسى المذكور ، وكانت ولادته في السادس من شوال سنة ثمان وأربعين وأربعمائة ببيت المقدس ، وأول سماعه سنة ستين وأربع مائة . ودخل بغداد سنة سبع وستين وأربع مائة ، ثم رجع إلى بيت المقدس فأحرم من ثم إلى مكة ، وتوفي عند قدومه من الحج آخر حجاته يوم الجمعة لليلتين بقيتا من شهر ربيع الأول سنة سبع وخمسمائة ببغداد ، ودفن في المقبرة العتيقة بالجانب الغربي . وقيل توفي يوم الخميس لعشرين من الشهر المذكور رحمه الله تعالى ) .

ومنها إتحاف المهرة بأطراف العشرة : للحافظ ابن حجر العسقلاني ، والمراد بالعشرة الكتب الستة والمسانيد الأربعة .

ومنها أطراف المسند المقتلى بأطراف المسند الحنبلي : للحافظ ابن حجر أيضاً وهو مجلدان أفرده من كتاب إتحاف المهرة بأطراف العشرة ، وله أطراف

المختارة أيضاً ، وهذه المختارة يأتي ذكرها مع ترجمة مصنفها في الفصل الثاني والعشرين .

ومنها أطراف الصحيحين : للشيخ الحافظ الإمام أبي مسعود إبراهيم ابن محمد بن عبيد الدمشقي المتوفى سنة أربع مائة ، ولأبي محمد خلف بن محمد بن علي بن حمدون الواسطي المتوفى سنة إحدى وأربع مائة ، ذكرها الحافظ أبو القاسم ابن عساكر في أول الأشراف وقال : وكان كتاب خلف أحسنهما ترتيباً ورسمًا وأقلهما خطأ ووهماً . ولأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني المتوفى سنة سبع عشرة وخمسة مائة . وللحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة اثنين وخمسين وثمان مائة . قال الذهبي في التذكرة في ترجمة خلف بن محمد الحافظ ما لفظه : جود تصنيف أطراف الصحيحين وأفاد ونبه ، وهو أقل أوهاماً من أطراف أبي مسعود الدمشقي انتهى .

﴿ فائدة ﴾ كتاب تحفة الأشراف للحافظ المزي المذكور موجود في خزانة الكتب لخدا بنحش خان في بلدة بانسكي بور ، وكتاب الأشراف للحافظ ابن عساكر موجود في خزانة الكتب الجرمنية في مجلدين ، والمجلد الأول أطراف المسند المعتبر المذكور موجود في خزانة الكتب المحمودية بالمدينة المنورة . ومنها أطراف المختارة للحافظ ابن حجر : وهو مجلد ضخيم ذكره صاحب الكشف وغيره .

## الفصل الحادي عشر

### في ذكر الجوامع

قد عرفت فيما تقدم معنى الجوامع ومرادى بها هنا الكتب التي قصد مصنفوها جمع الأحاديث النبوية فيها مطلقاً ، أو جمع أحاديث كتب مخصوصة كالسنة أو العشرة مثلاً .

فنها جمع الجوامع لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، وهو كبير ، أوله سبحان الذي مبدىء الكواكب اللوامع الخ . ذكر فيه أنه قصد استيعاب الأحاديث النبوية وقسمه قسمين : الأول ساق فيه لفظ الحديث بنصه يذكر من خرج ومن رواه من واحد إلى عشرة أو أكثر ، يعرف منه حال الحديث مرتباً ترتيب اللغة على حروف المعجم . والثاني الأحاديث الفعلية المحضة أو المستمدة على قول وفعل أو سبب أو مراجعة ونحو ذلك ، مرتباً على مسانيد الصحابة ، قدم العشرة ثم بدأ بالباقي على حروف المعجم في الأسماء ثم بالكنى كذلك ، ثم بالمبهمات ثم بالنساء ، ثم بالمراسيل ، وطالع لأجله كتباً كثيرة . قال في الجامع الصغير : قصدت في جمع الجوامع جمع الأحاديث النبوية بأسرها . قال شارحه المناوي : هذا بحسب ما اطالع عليه المؤلف لا باعتبار ما في نفس الأمر لتعذر الإحاطة بها ، وإنافتها على ما جمعه الجامع المذكور لو تم . وقد احترمتة النية قبل إتمامه . وفي تاريخ ابن عساكر عن أحمد : صح من الحديث سبعة ألف وكسر ، وقال أبو زرعة : كان أحمد يحفظ ألف ألف حديث . وقال البخاري : أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح . وقال مسلم : صنف الصحيح من ثلثمائة ألف حديث إلى غير ذلك انتهى .

أقول هذه الأعداد المذكورة ليست على الحقيقة وإنما المراد منها معنى الكثرة فقط ، ومع ذلك لا مجال إلى دعوى الإحاطة والاستيعاب ، وإن كان من الكتاب لتعذر الوصول إلى جميع الروايات والمسموعات . ثم إن الشيخ العلامة علاء الدين علي بن حسام الدين الهندى الشهير بالمتقى ، رتب هذا الكتاب الكبير كما رتب الجامع الصغير وسماه ( كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ) . ذكر فيه أنه وقف على كثير مما دونه الأئمة من كتب الحديث فلم ير فيها أكثر جمعاً منه ، حيث جمع فيه بين أصول الستة ، وأجاد مع كثرة الجدوى ، وحسن الإفادة ، وجعله قسمين لكن كان عارياً عن فوائد جلية .

منها أنه لا يمكن كشف الحديث إلا إذا حفظ رأس الحديث إن كان قولياً ،  
واسم راويه إن كان فعلياً . ومن لا يكون كذلك يعسر عليه ذلك . فبوب أولاً  
كتاب الجامع الصغير وزوائده وسماه منهج العمال في سنن الأقوال . ثم بوب  
بقية قسم الأقوال وسماه غاية العمال في سنن الأقوال ، ثم بوب اسم الأفعال من  
جمع الجوامع وسماه مستدرك الأقوال . ثم جمع الجميع في ترتيب كترتيب جامع  
الأصول وسماه كنز العمال ، ثم انتخبه وخلصه فصار كتاباً حافلاً في أربع مجلدات  
كذا في كشف الظنون .

ومنها ( الجامع الأزهر من حديث النبي الأنور ) قال مؤلفه في خطبة هذا  
الكتاب مالفظه : ومن البواعث على تأليف هذا الكتاب أن الحافظ الكبير  
الجلال السيوطي ادعى أن جمع في ( كتابه الجامع الكبير ) الأحاديث النبوية  
مع أنه قد فاته الثلث فأكثر ، وهذا فيما وصلت إليه أيدينا بمصر وما لم يصل  
إليها منها أكثر ، وفي الأقطار الخارجة عنها من ذلك أكثر ، فاغتر بهذه  
الدعوى كثير من الأكابر ، فصار كل حديث يسأل عنه أو يريد الكشف عنه  
يراجع الجامع الكبير ، فإن لم يجده فيه غلب على ظنه أن لا وجود له ، وربما  
أجاب بأنه لأصل له ، فعظم بذلك الضرر لركون النفس إلى الثقة بزعمه  
الاستيعاب ، وتوهم أن مازاد على ذلك لا يوجد في كتاب ، فأردت التنبيه على  
مافاته في هذا المجموع ، فما كان في الجامع الكبير أكتبه بالمداد الأسود ، وما  
كان من الزيد بالمداد الأحمر أو أجعل عليه مدة حمراء . ولم أورد فيه مما في  
الكتب الستة إلا النادر لشهرتها وكثرة تداولها وسهولة الوقوف عليها .  
فعمدت إلى جمع الشوارد والاعتناء بالزوائد ، واعتمدت في بيان حال الأسانيد  
على ما حرره جدنا من قبل الأمهات ، واسطة عقد الحفاظ زين الدين العراقي ،  
وولده شيخ الإسلام ولي الدين العراقي ، والحافظ الكبير نور الدين الهيثمي .  
ومن في طبقتهم فهم المرجع في ذلك والعمدة ، وعليهم الاعتماد والعمدة .

ولما تم هذا المطلب ، على هذا النمط الأطيب ، سميته « بالجامع الأزهر من حديث النبي الأنور » إلى أن قال : وهذا أوان الشروع في المقصود ، فأقول بعون الملك المعبود ، مرتباً على حروف المعجم ، لكونه أسهل كشفاً وأقوم ، ولأن كلا من الطلاب لذلك ألف انتهى .

ومنها ( جامع الأصول لأحاديث الرسول ) لأبي السعادات مبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري الشافعي المتوفى سنة ٦٠٦ ست وستمائة . أوله : الحمد لله الذي أوضح للعالم الإسلام سبيلاً الخ . ذكر أن مبنى هذا الكتاب على ثلاثة أركان : الأول في المبادئ ، الثاني في المقاصد ، الثالث في الخواتيم . وأورد في الأول مقدمة وأربعة فصول . وذكر في المقدمة أن علوم الشريعة تنقسم إلى فرض ونفل ، والفرض فرض عين وفرض كفاية . وأن من أصول فروض الكفايات علم أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام ، وآثار أصحابه التي هي ثاني أدلة الأحكام ، وله أصول وأحكام وقواعد واصطلاحات ذكرها العلماء ، يحتاج طالبها إلى معرفتها .

كالعلم بالرجال وأساميهم وأنسابهم وأعمارهم ووقت وفاتهم .  
والعلم بصفات الرواة وشرائطهم التي يجوز معها قبول روايتهم .  
والعلم بمستند الرواة وإيرادهم بما يسموه وذكر مراتبه .  
والعلم بجواز نقل الحديث بعضه والزيادة فيه ، والإضافة إليه ما ليس منه .  
والعلم بالسند وشرائطه ، والعالي منه والنازل .  
والعلم بالمرسل وانقسامه إلى المنقطع والموقوف والمعضل .  
والعلم بالجرح والتعديل ، وبيان طبقات المجروحين .  
والعلم بأقسام الصحيح الكذب والغريب والحسن . والعلم بأخبار التواتر والآحاد والناسخ والمنسوخ وغير ذلك .  
فن أتمتها أتى دار هذا العلم من بابها .

وذكر في الفصل الأول : انتشار علم الحديث ومبدأ جمعه وتأليفه .  
وفي الفصل الثاني : اختلاف أغراض الناس ومقاصدهم في تصنيف الحديث .  
وفي الفصل الثالث : اقتداء المتأخرين بالسالفين ، وسبب اختصار كتبهم وتأليفها .

وفي الفصل الرابع : خلاصة الغرض من جمع هذا الكتاب قال : ولما وقفت على الكتب ورأيت كتاب رزين وهو أكبرها وأعمها حيث حوى الكتب الستة التي هي أم كتب الحديث وأشهرها ، فأحببت أن أشتغل بهذا الكتاب الجامع ، فلما تتبعته وجدته قد أودع أحاديث في أبواب غير تلك الأبواب أولى بها ، وذكر فيه أحاديث كثيرة ، وترك أكثر منها فجمعت بين كتابه وبين ما لم يذكر من الأصول الستة . ورأيت في كتابه أحاديث كثيرة لم أجدها في الأصول لاختلاف النسخ والطرق ، وأنه قد اعتمد في ترتيب كتابه على أبواب البخاري . فناجيتني نفسي أن أهدب كتابه ، وأرتب أبوابه ، وأضيف إليه ما أسقطه من الأصول ، وأتبعه شرح هام في الأحاديث من الغريب والإعراب والمعنى .

فشرعت لحذف الأسانيد ولم أثبت إلا اسم الصحابي الذي روى الحديث إن كان خيراً ، أو اسم من يرويه عن الصحابي إن كان أثراً ، وأفردت باباً في آخر الكتاب يتضمن أسماء المذكورين في جميع الكتاب على الحروف .  
وأما متون الحديث فلم أثبت منها إلا ما كان حديثاً أو أثراً ، وما كان من أقوال التابعين والأئمة فلم أذكره إلا نادراً ، وذكره رزين في كتابه فقه مالك ، ورجحت اختيار الأبواب على المسانيد ، وبنيت الأبواب على المعاني . فكل حديث انفرد بمعنى أثبته في باب . فإن اشتمل على أكثر أوردته في آخر الكتاب في كتاب سميته ( كتاب اللواحق ) ثم أتى عمدت إلى كل كتاب من الكتب المسماة في جميع هذا الكتاب ، وفصلته إلى أبواب وفصول لاختلاف معنى

الأحاديث . ولما كثر عدد الكتب جعلتها مرتبة على الحروف فأودعت كتاب الإيمان وكتاب الإيلاء في الألف ، ثم عمدت إلى آخر كل حرف فذكرت فيه فصلاً يستدل به على مواضع الأبواب من الكتاب . ورأيت أن أثبت أسماء رواة كل حديث أو أثر على هامش الكتاب حذاء أول الحديث ، ورقمت عن اسم كل راو علامة من أخرج ذلك الحديث من أصحاب الكتب الستة . وأما الغريب فذكرته في آخر كل حرف على ترتيب الكتب ، وذكرت الكلمات التي في المتن المحتاجة إلى الشرح ، بصورتها على هامش الكتاب ، وشرحها حذاءها انتهى ما خصصاً .

ولهذا الكتاب العظيم مختصرات ، منها :

مختصر أبي جعفر محمد المروزي الاسترابادي : وهو على النسق الذي وضع الكتاب عليه ، أتمه في ذى القعدة سنة اثنين وثمانين وستمائة ، وهو ابن تسع وستين سنة .

ومختصر شرف الدين هبة الله بن عبد الرحيم بن البازي الحموي الشافعي : المتوفى سنة ثمان وثلاثين وسبعائة ، جرده عن مازاده على الأصول من شرح الغريب والإعراب والتكرار وسماه ( تحرير الأصول ) أوله : الحمد لله رب العالمين إلخ ، ذكر فيه أن المتقدمين لما اشتغلوا بتصحيح الحديث وهو الأهم لم يأت تأليفهم على أكمل الأوضاع ، فجاء الخلف الصالح فأظهروا تلك الفضيلة ، إما بإبداع ترتيب أو بزيادة تهذيب . منهم الشيخ ابن الأثير نظر في كتاب رزين واختار له وضعاً أجاد فيه . لكن كان قصورهم الناس داعياً إلى الإعراض بجرده . ومختصر الشيخ صلاح الدين خليل بن كيكلدى الملائي الدمشقي ، ثم القديسي ، المتوفى سنة إحدى وستين وسبعائة واشتهر بتهذيب الأصول . ومختصر الشيخ عبد الرحمن بن علي الشهير بابن الربيع الشيباني البني المتوفى سنة أربع وأربعين وتسعمائة تقريباً ، وهو أحسن المختصرات ، سماه ( تيسير الوصول

(إلى جامع الأصول) أوله : الحمد لله الذى يسر الوصول إلح . وللشيخ مجد الدين أبى طاهر محمد بن يعقوب الفيروزابادى المتوفى سنة سبع عشرة وثمانمائة زوائد عليه سماه ( تسهيل طريق الوصول إلى الأحاديث الزائدة على جامع الأصول ) ألفه للناصر بن الأشرف صاحب المين . وفى غريبه كتاب لحب الدين أحمد ابن عبد الله الطبرى ، المتوفى سنة أربع وتسعين وثمانمائة . ومختصر الشيخ أحمد ابن رزق الله الأنصارى الحنفى . كذا فى كشف الظنون .

ومنها مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : للشيخ الإمام نور الدين على بن أبى بكر ابن سليمان الميمنى ، قال فى خطبته ما لفظه : وبعد فقد كنت جمعت بزوائد مسند الإمام أحمد وأبى يعلى الموصلى وأبى بكر البزار ومعاجم الطبرانى الثلاثة رضى الله تعالى عن مؤلفيهم وأرضاهم ، وجعل الجنة مثوام ، كل واحد منها فى تصنيف مستقل ما خلا المعجم الأوسط والصغير فإنهما تصنيف واحد ، فقال لى سيدى وشيخى شيخ الحفاظ بالشرق والمغرب ، ومفيد الكبار والصغار ومن دونهم ، الشيخ زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن العراقى رضى الله تعالى عنه وأرضاه ، وجعل الجنة مثوانا ومثواه : إجمع هذه التصانيف واحذف أسانيدھا لكي يجتمع أحاديث كل باب منها فى باب واحد من هذا . فلما رأيت إشارته أنى بذلك ، صرفت همتى إليه ، وسألت الله تعالى تسهيله والإعانة عليه . وأسأل الله النفع به إنه قريب مجيب انتهى كلامه .

قلت : الحافظ نور الدين على بن أبى بكر بن سليمان هذا ولد فى رجب سنة ٧٢٥ بالقاهرة ونشأ بها ، وهو مكثر سماعاً وشيوخاً ولم يكن الزين يعتمد فى شيء من أموره إلا عاياه ، وزوجه ابنته ورزق منها أولاداً عدة . وكان عجيباً فى الدين والتقوى والزهد ، والإقبال على العلم والعبادة والحجة للحديث وأهله ، وحدث بالكثير ، أخذ الناس عنه وأكثروا . مات فى سنة ٨٠٢ قال الحافظ ابن حجر : إنى تتبعته أوهامه فى مجمع الزوائد فبلغته فماتبنى فتركت التتبع .

ومنها (جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد) : للشيخ العلامة محمد ابن محمد بن سليمان بن الفاسي بن طاهر السوسي الروداني المغربي المالكي ، نزيل الحرمين الشريفين . قال في خطبته مالفظه : أما بعد ؛ فهذا جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد ؛ الأول للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري الموصلي رحمه الله ، جمع فيه ما في تجريد رزين بن معاوية للأصول الستة بإبدال ابن ماجه بالموطأ وما نقصه رزين منها ، وعزى كل حديث إلى مخرجه سوى ما زاده ، أعنى ما في تجريد رزين ولم يحده ابن الأثير في الأصول الستة فإنه يبيض له مكاناً حتى إذا عثر على مخرجه ، عزاه إليه فيه ورتبه على ترتيب بديع ، لكن لعموض دقة وضعه واتساع حجمه في جمعه ، قل أن ينتفع به إلا ذو فكرة ذاكية وحافظة واعية .

وأما الثاني : فللحافظ نور الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي رحمه الله ، جمع فيه ما في مسند الإمام أحمد وأبي يعلى الموصلي وأبي بكر البزار ومعاجم الطبراني الثلاثة من الأحاديث الزائدة على ما في الأصول الستة ، يجعل ابن ماجه ههنا دون الموطأ ، وعقب كل حديث بالكلام على رواه تعديلاً وتجيهاً ، فجاء حجمه في ست مجلدات يتنازع بجامع الأصول ، فتجشمت هذا الجمع منهما لضيق وسعى عن الإحاطة بكل ما فيهما ، فاقتضى الجمع أن أضيف إليهما سنن ابن ماجه ، لكن لكون جامع الأصول أخرجه من الستة فلم يذكر ما فيه ، وكون مجمع الزوائد أدخله فلم يذكر زوائده ، لم يحسن مني أن أضيف كله إلى الجامع أو زوائده إلى الجمع ، لأن ذلك كبير لأحدهما على خلاف مراده . فلهذا أفردت زوائده وعزوتها إليه . ولما كان اختلاف القوم في سادس الستة أهو ابن ماجه أو الموطأ أو مسند الدارمي ؟ راعيت هذا الخلاف فأضفت لذلك أيضاً زوائد الدارمي مفردة إلا أن يتفق مع ابن ماجه فأجمعهما .

وتكلمت على رجالها تجريباً وتعديلاً بما في الكاشف للذهبي وتهذيب التهذيب والتقريب للحافظ ابن حجر وغيرها .

ورتبته على ترتيب أصوله لكونه مألّف طبعي دون ترتيب الجامع ، وأينا عثرت على حديث مكرر عندهم في أبواب أثبتت في أليق تلك الأبواب به ، وحذفته في غيرها إلا لفائدة أو غفلة منى كما فعل مسلم رحمه الله . وأينا ورد في حكم أو معنى حديثان فأكثر أو روايتا حديث فأكثر ، فإنّي أقصر فيه على ما هو أكثر فائدة من تلك الأحاديث أو الروايات ، وأحذف غيره إلا إن اشتمل على زيادة فإنّي أخلص منه تلك الزيادة أو أذكر كله ، والحديث الذي تعدد من أخرجه أذكره بلفظ أحدهم وسياقه . ثم تارة أذكر من له اللفظ وتارة لا أذكره . وحيث قلت بضعف مثلاً فرادى أن في إسناد ذلك الحديث من ضعف من رواه لا أن الحديث ضعيف من كل وجه إذ كثيراً ما يكون الراوى ضعيفاً والحديث يسكتنف بما يرقيه عن الضعف ، كتعدد طرقه أو المتابعات أو الشواهد . أو قلت بلين فالمراد أن فيه من اختلف فيه أهو مقبول أو مردود ؟ أو وفيه فلان . فالمراد ذكر اسمه ليطلب في كتب الرجال لمعرفة حكمه عدالة أو جرحاً أو جهلاً . ومن لم يذكر اسمه في مجمع الزائد من خفي عليه معرفة حاله وقال فيه : وفيه من لم أعرفه . قلت أنا في عزوه لفلان بـخفاء وإن لم أذكر شيئاً بعد عزو حديث غير الجامع فذلك الحديث مقبول حسن أو صحيح رجال الصحيح أو غيرهم . وحيث قلت لأصحاب السنن فالمراد سنن أبي داود والترمذي والنسائي دون ابن ماجه لما مر . أو قلت للطبراني ، فالحديث في معاجمه الثلاثة الكبير والأوسط والصغير . وما كان من حديث في المجمع أو الدارمي أو ابن ماجه وكان بعض رواته كذاباً أو متهماً أو متروكاً أو منكراً ، فإنّي لا أخرجه لكونه في حكم العدم هنا . وإذا عبر الراوى في صيغة أدائه بنحو سمعت النبي صلى الله عليه وسلم أو قال أو عن ، قلت أنا بعد ذكر ذلك الراوى : رفعه إن كان صحابياً وأرسله

إن كان غيره ، وأكتب فوق كل راو رضى الله عنه بلا خبر ، فلا يترك القارىء قراءته ولا الناسخ ملاحظته . وما سوى ذلك مما دعت إليه حاجة الاختصار يكفى في معرفته ممارسة الكتاب إن شاء الله تعالى انتهى كلامه .

وولد مؤلف جمع الفوائد سنة تسع وثلاثين وألف وقيل سنة سبع وثلاثين بعد الألف . وتوفى يوم الأحد حادى عشر من ذى القعدة سنة ١٠٩٤ وقد طبع هذا الكتاب فى الهند فى المطبعة الخيرية الواقعة فى ميرته . وقد كتب ناشره ترجمة مؤلف هذا الكتاب فى أوله نقلا عن خلاصة الأثر فى أعيان القرن الحادى عشر وغيره .

ومنها جامع المسانيد : للحافظ عماد الدين أبى الفداء إسماعيل بن عمر ، المعروف بابن كثير الدمشقى ، المتوفى سنة أربع وتسعين وستائة ، وهو كتاب عظيم جمع فيه أحاديث الكتب العشرة فى أصول الإسلام ، أعنى الستة والمسانيد الأربعة .

ومنها ( إتحاف الخيرة بزوائد المسانيد العشرة ) : لأحمد بن أبى بكر البوصيرى المتوفى سنة ٨٤٠ ، أفرد فيه زوائد مسانيد أبى داود الطيالسى والبخارى ومسدد وابن أبى عمرو وإسحق ، بن راهويه وابن أبى شعبة وأحمد بن منيع وعبد بن حميد والحرث بن محمد بن أبى أسامة وأبى يعلى الموصلى ، أى ما زاد من أحاديثها على الكتب الستة ، وهو مرتب على مائة كتاب .

ومنها : ( بحر الأسانيد فى صحاح الأسانيد ) : للحافظ الإمام الرحال أبى محمد الحسن بن أحمد السمرقندى ، المتوفى سنة ٤٩١ ، جمع فيه مائة ألف حديث ، لو رتب وهذب لم يقع فى الإسلام مثله ، وهو ثمان مائة جزء .

## الفصل الثاني عشر

في ذكر كتب السنن وهي كثيرة

فمنها سنن الترمذى ويقال لها الجامع ويأتى ذكره مفصلاً في الباب الثانى .  
ومنها سنن أبى داود وسنن النسائى وسنن ابن ماجه : وسيأتى ذكرها .  
ومنها سنن ابن حبان الحافظ : ورتبه على بن بلبان الفارسى ترتيباً حسناً ،  
المتوفى سنة ٧٣٩ تسع وثلاثين وسبعائة .

ومنها سنن الحافظ أبى على سعيد بن عثمان بن السكن : المتوفى سنة ٣٥٣  
ثلاث وخمسين وثلثمائة .

ومنها السنن الكبيرة والصغيرة : وهما كتابان لأبى بكر أحمد بن الحسين  
ابن على الخروجرى البيهقى ، المتوفى سنة ٤٥٨ ثمان وخمسين وأربعائة ، وهما  
على ترتيب مختصر المزنى لم يصنف فى الإسلام مثلهما . روى عنه أبو القاسم  
زاهر بن طاهر بن محمد الشجاعى وغيره . وصنف الشيخ علاء الدين على بن  
عثمان المعروف بابن التركمانى الحنفى ، المتوفى سنة ٧٥٠ خمسين وسبعائة ، كتاباً  
سماه ( الجوهر النقى فى الرد على البيهقى ) فى سفر كبير أوله : الحمد لله رب  
العالمين والعاقبة للمتقين الخ ثم قال هذه فوائد عاقتها على السنن الكبيرة للبيهقى  
أكثرها اعتراضات عليه ومباحث معه الخ . ثم تلخصه زين الدين قاسم بن قطلوبغا  
الحنفى المتوفى سنة تسع وسبعين وثمانمائة وسماه ( ترجيع الجوهر النقى ) ورتبه  
على ترتيب حروف المعجم وصل فيه إلى حروف الميم .

ومنها سنن الحافظ سعيد بن منصور الخراسانى : المتوفى سنة سبع  
وعشرين ومائتين .

ومنها سنن الإمام أبى بكر محمد بن يحيى الحمداى الشافعى : المتوفى سنة  
سبع وأربعين وثلثمائة ، قال شيرويه كانت سننه لم يسبق إلى مثاها .

ومنها سنن الحافظ أحمد بن محمد بن علي الهمداني : المعروف بابن الآل .  
ومنها سنن القاضي يوسف بن يعقوب البغدادى : المتوفى سنة ثمان  
عشرة وأربعمائة .

ومنها سنن أبي مسلم إبراهيم بن عبد الله بن مسلم الكجى البصرى : المتوفى  
سنة اثنتين وتسعين ومائتين .

ومنها سنن أبي بكر أحمد بن محمد بن هانيء الأثرم .

ومنها سنن ابن الشجاع .

ومنها سنن أبي قرّة موسى بن طارق : ذكره البقاعى فى حاشية الألفية .

ومنها سنن الدارقطى : وهو الإمام الحجة أبو الحسن على بن عمر الشهير  
بالحافظ البغدادى ، المتوفى سنة خمس وثمانين وثمانمائة .

ومنها سنن الدارمى : وسيأتى ترجمته فى الباب الثانى ، وقد عد ابن الصلاح  
سنن الدارمى فى المسانيد ، ووه فى ذلك لأنه مرتب على الأبواب لاعلى المسانيد  
كذا فى شرح الألفية . قال ابن حجر : وأما كتاب السنن المسمى بمسند الدارمى  
فإنه ليس دون السنن فى المرتبة بل لو ضم إلى الخمسة لكان أولى من ابن ماجه  
فإنه أمثل منه بكثير . قال العراقى فى النكت واشتهر تسميته بالمسند كما يسمى  
البخارى كتاب المسند الجامع ، إلا أن مسند الدارمى كثير الأحاديث المرسلة  
والمنقطعة والمعضلة والمقطوعة ذكره البقاعى كذا فى الكشف ص ٤٣٣ ج ٢ .

ومنها السنن الموجودة قبل الصحيحين : منها سنن لابن جريج وسنن لابن  
إسحاق غير سيرته المشهورة ، وسنن ابن قرّة وهو الحافظ موسى بن طارق  
الزبيدى ، وعبد الرزاق بن همام الصنعائى المتوفى سنة إحدى عشرة ومائتين  
وغيرها . كذا ذكره صاحب النكت الوفية . كذا فى كشف الظنون .

قلت ومن كتب السنن ، سنن الدولابى : قال فى التذكرة ص ٢٦ ج ٢ :  
الدولابى الحافظ المتقن ، أبو جعفر محمد بن الصباح البزار مولى مزينة ، مصنف

السنن ، سمع إسماعيل بن زكريا وشريك بن عبد الله وابن أبي الزناد وإسماعيل ابن جعفر وهشيبا وغيرهم ، وعنه أحمد وابنه وإبراهيم الحربى والبخارى ومسلم وأبو داود وحديثه فى الكتب الستة وثقه أحمد وقال أبو حاتم ثقة حجة . وقال تمام حدثنا محمد بن الصباح الدولابى الثقة المأمون . وقال ابن حبان : ولد بقرية دولاب من الرى . وقال غيره كان أحمد . بن حنبل يعظمه . وقال ابن معين ثقة مأمون . وقال يعقوب بن شيبه ثقة صاحب حديث عالم بهشيم ، وقال ابن سعد مات بالكرخ فى الحرم سنة سبع وعشرين ومائتين رحمه الله تعالى ، وقال ولده أحمد عاش أبى سبعا وسبعين سنة غير شهر أو شهرين انتهى .

## الفصل الثالث عشر

فى ذكر المسانيد وهى كثيرة

فمنها مسند ابن أبى أسامة الحارث بن محمد التميمى : المتوفى سنة اثنتين وثمانين ومائتين .

ومنها مسند ابن أبى شيبه : الإمام أبى بكر عبد الله بن محمد بن أبى شيبه الواسطى الكوفى الحافظ المتوفى سنة خمس وثلاثين ومائتين وهو كتاب كبير .

ومنها مسند ابن أبى عاصم أبى بكر أحمد بن عمرو الشيبانى : المتوفى سنة ٢٨٧ سبع وثمانين ومائتين ، وهو كبير نحو خمسين ألف حديث .

ومنها مسند ابن أبى عمرو أبى عبد الله محمد بن يحيى العدنى : المتوفى سنة ٢٤٣ ثلاث وأربعين ومائتين .

ومنها مسند ابن جميع : وهو أبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى بن عبد الرحمن بن جميع الفسائى ، وقيل المسالى الحافظ الصيدانى ، ولد سنة ست وثلاثمائة بصيدا ، وتوفى سنة اثنتين وأربعمائة .

ومنها مسند ابن راهويه : للإمام الحافظ إسحاق ، المتوفى سنة ثمان  
وثلاثين ومائتين .

ومنها مسند ابن شعبة يعقوب الحافظ : وهو أبو يوسف الدوسي ، جمع  
فيه مسند العشرة ، وابن مسعود وعمار وابن عباس ، وبعض الموالى . وقيل  
إن مسند على له في خمسة مجلدات يذكر فيه الصحابي ثم يسوق ترجمته بأسانيده  
ثم يسوق أحاديثه ويذكر عليها ، ويمكن جمعه على الأبواب معللاً وهو أحسن ،  
فإنه لا يأتي فيه تكرار ، لأن النظر فيه إلى المتن لا يغير الاختلاف في صحايه  
على الراوى بخلاف الأول .

ومنها مسند أبي داود : وهو سليمان بن داود الطيالسى ، المتوفى سنة أربع  
ومائتين قيل وهو أول من صنف فى المسانيد والذى حمل قائل هذا القول تقدم  
عصره على أعصار من صنف المسانيد وظن أنه هو الذى صنفها وليس كذلك  
فإنه ليس من تصنيف أبي داود ، وإنما بعض الحفاظ الخراسانيين جمع فيه  
مارواه يوسف بن حبيب خاصة عن أبي داود . ولأبى داود من الأحاديث التى  
لم تدخل هذا المسند قدره أو أكثر كما ذكره البقاعى فى حاشية الألفية . ولأبى  
عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الأسفراينى النيسابورى المتوفى  
سنة ثلاث عشرة وثلاث مائة . ولأبى يعلى الموصلى المتوفى سنة سبع وثلاثمائة .  
قال إسماعيل بن محمد التميمى : المسانيد كلها كالأنهار ، ومسند أبى يعلى كالبحر  
فيكون مجمع الأنهار .

ومنها مسند أبى العباس السراج : محمد بن إسحاق بن إبراهيم ، الحافظ  
النيسابورى ، المتوفى سنة ٣١٣ ثلاث عشرة وثلاثمائة وهو على الأبواب ، ذكره  
ابن حجر فى المعجم .

ومنها مسند أبى هريرة : للإمام المحدث أبى إسحاق إبراهيم بن حرب  
العسكرى السمسار المتوفى سنة ٢٨٢ اثنتين وثمانين ومائتين .

ومنها مسند الإمام أبي عبد الرحمن يقي بن مخلد القرطبي الحافظ : المتوفى سنة ٧٧٢ اثنتين وسبعين وسبعمئة . قال ابن حزم : روى فيه عن ألف وثلاثمئة صحابي ونيف ، ورتبه على أبواب الفقه فهو مسند ومصنف ليس لأحد مثله انتهى .

ومنها مسند الإمام أبي محمد عبد بن حميد الكشي : المتوفى سنة ٢٤٩ تسع وأربعين ومائتين .

ومنها مسند الإمام أبي يوسف .

ومنها مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل : المتوفى سنة ٢٤١ إحدى وأربعين ومائتين ، يشتمل على ثلاثين ألف حديث في أربعة وعشرين مجلد من نسخة الوقف بالمستنصرية ، وسيأتي ذكره مفصلاً .

ومنها مسند الإمام الأعظم أبي حنيفة نعمان بن ثابت الكوفي : المتوفى سنة ١٥٠ خمسين ومائة .

ومنها مسند الإمام موسى بن جعفر الكاظم : رواه أبو نعيم الأصبهاني ، وروى عنه المسند موسى بن إبراهيم .

ومنها مسند أنس بن مالك : لأبي جعفر محمد بن الحسين بن موسى الحنيني . ومنها مسند الأوزاعي .

ومنها مسند البزار وزوائده : على مسند أحمد والكتب الستة للحافظ ابن حجر العسقلاني لخصه من تصنيف شيخه الحافظ أبي الحسن الهيثمي ، أوله : الحمد لله حمداً كثيراً إلخ . وبعد فإني لما علقت الأحاديث الزائدة على الكتب الستة في مسند الإمام أحمد من جمع شيخنا الإمام أبي الحسن الهيثمي ، ووقفت على تخريج زوائد أبي بكر البزار لأبي الحسن المذكور على الكتب الستة ، فرأيت أن أفرد من تصنيفه ما أفرد أبو بكر المذكور عن الإمام أحمد ، وفرغت منه في عشرين من شعبان سنة ٨٠٨ ثمان وثمانمئة .

ومنها : مسند حسن بن سفيان .

ومنها : مسند الخلواني .

ومنها : مسند الحميدي .

ومنها : مسند الخوارزمي : وهو الحافظ الكبير أبو بكر أحمد بن محمد البرقاني الخوارزمي المتوفى سنة خمس وعشرين وأربعمائة ضمنه ما يشتمل عليه الصحيحان .

ومنها : مسند الدارمي : وهو أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن بهرام

الدارمي السمرقندي ، المتوفى سنة ٢٥٥ خمس وخمسين ومائتين ، وقد عدّه ابن

الصلاح في المسانيد ، ووهّم في ذلك لأنه مرتّب على الأبواب لاعلى المسانيد كذا

في شرح الألفية . قال ابن حجر : وأما كتاب السنن المسمى بمسند الدارمي فإنه

ليس دون السنن في المرتبة بل لو ضم إلى الخمسة لكان أولى من ابن ماجه فإنه

أمثل منه بكثير . قال العراقي في النكت : واشتهر تسميته بالمسند كما يسمى

البخاري كتاب المسند الجامع ، إلا أن مسند الدارمي كثير الأحاديث المرسلة

والمقطعة والمعضلة والمقطوعة ذكره البقاعي .

ومنها : مسند الديلمي .

ومنها : مسند رامهرمزي .

ومنها : الروياني .

ومنها : مسند الشافعي .

ومنها : مسند الشاميين لأبي زرعة .

ومنها : مسند الشهاب .

ومنها : مسند الصحابة الذين ماتوا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لاسيوطي

ذكره في فهرست مؤلفاته .

ومنها مسند العشرة : جمعها الشيخ الإمام أبو بكر أحمد بن جعفر بن

حمدان بن مالك القطيعي .

ومنها مسند علي بن موسى الرضى : فى فضل أهل البيت .

ومنها مسند على رضى الله تعالى عنه : لأبى عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائى ، المتوفى سنة ٣٠٣ ثلاث وثلثمائة .

ومنها مسند عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه : لأبى بكر أحمد بن سلمان النجار .

ومنها مسند العنبرى : أكثر من مائتى جزء وهو أبو إسحاق إبراهيم ابن إسماعيل الطوسى محدث طوس الحافظ المتوفى سنة ٢٨٠ ثمانين ومائتين .

ومنها مسند الفردوس : لأبى نصر الديلمى اختصره الشيخ شهاب الدين أحمد بن على بن حجر العسقلانى وسماه تسديد القوس فى مختصر مسند فردوس .

ومنها مسند القاسم بن سلام البغدادى : وهو مشتمل على الغريب .

ومنها مسند القراآت : لإسماعيل بن إسحاق الأزدى المتوفى سنة ٨٢٠ عشرين وثمانمائة .

ومنها مسند القضاء .

ومنها المسند الكبير : للإمام أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى المتوفى سنة ٢٥٦ ست وخسين ومائتين ذكره النويرى .

ومنها مسند لأبى الحسن مسدد بن مسرهد : المتوفى سنة ٢٢٨ ثمان

وعشرين ومائتين ، ولأبى إسحاق إبراهيم بن سعيد الجوهري البغدادى خرج فيه مسند أبى بكر الصديق رضى الله عنه فى نيف وعشرين جزءاً .

ولهيثم بن كليب الشاشى ، ولأبى الوليد محمد بن عبد الله الأرزق .

ولأبى جعفر محمد بن خسرو البلخى الحنفى ، المتوفى سنة ٥٢٣ ثلاث وعشرين

وخمس مائة . ولأبى جعفر محمد بن مهدي المدينى ، المتوفى سنة ٢٧٢ اثنتين

وسبعين ومائتين ، وللطياسى ، ولعبد بن حميد ، المتوفى سنة تسع وأربعين

وثلاث مائة ، وللحميدى وهو الإمام أبو بكر عبد الله بن الزبيل الحميدى ،

المتوفى سنة ٢٩٥ خمس وتسعين ومائتين ، ولأبي بكر ومسنده أحد عشر جزءاً ،  
ولإبراهيم بن معقل النسفي المتوفى سنة خمس وتسعين ومائتين ، ولأبي بكر  
ابن هارون ، ولأبي علي الطوسي شيخ أبي حاتم ، وكان كتابه مخرجاً على  
كتاب الترمذي لكنه شاركه في كثير من شيوخه . وللإمام أبي إسحاق  
إبراهيم بن يوسف الهنجاوي المتوفى سنة إحدى وثلاثمائة في مائة جزء ، وللإمام  
أبي إسحاق إبراهيم بن نصر الرازي المتوفى في حدود سنة ٣٨٥ خمس وثمانين  
وثلاثمائة في نيف وثلاثين جزءاً قاله الخليل .

ومنها مسند مالك للإمام أحمد بن شعيب النسائي : المتوفى سنة ٣٠٣ ثلاث  
وثلاثمائة ، وهو المسند الصحيح على كتاب مسلم ، اختصره يعقوب بن إسحاق  
أبو عوانة الحافظ .

ومنها المسند المنتخب : لعلي بن عبد العزيز البغوي .

## الفصل الرابع عشر

في ذكر المستخرجات والمستدركات وقد عرفت معناهما فيما تقدم

فمن المستخرجات : مستخرج أبي عوانة ، الحافظ يعقوب بن إسحاق  
الإسفرايني المتوفى سنة ٣١٦ ست عشرة وثلاث مائة وهو على صحيح مسلم . قال  
ابن حجر إذا اجتمع المستخرج مع صاحب الأصل فيمن فوق شيخه ، لا يسميه  
مستخرجاً إلا إذا لم يجد طريقاً يوصله إلى شيخه . وحاصله أنه يشترط أن  
لا يصل لي بعد مع وجود السند إلى الأقرب إلا لعذر . وربما أسقط المستخرج  
أحاديث لم يجد له بها سنداً يرضيه ، وربما ذكرها من طريق غير طريق صاحب  
الكتاب . ومنها المستخرج في الحديث لأبي القاسم عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق  
ابن مندة المتوفى سنة ٤٧٠ سبعين وأربعمائة ، جمعه من كتب الناس واستخرجه

للتذكرة . ولأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني المتوفى سنة ٤٣٠ ثلاثين وأربعمائة ، وهو مستخرج على البخاري أسانيداً ومنونه ، لأنه يبحث فيه عن كل منها .

والمستخرجات كثيرة كالمستخرج على سنن أبي داود لمحمد بن عبد الملك ابن أيمن ، وعلى الترمذي لأبي علي الطوسي ، واستخرج أبو نعيم على التوحيد لابن خزيمة . قال البقاعي والمستخرج لم يلتزم الصحة وإنما جعل قصده العلو . ومن المستدركات المستدرك على الصحيحين في الحديث للشيخ الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم النيسابوري الحافظ المتوفى سنة ٤٠٥ خمس وأربع مائة زاد فيه في عدد الحديث الصحيح على مافي الصحيحين مما رآه على شرط الشيخين ، وقد خرجا عن رواته في كتابيهما ، أو على شرط واحد منهما وما أداه اجتهاده إلى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحد منهما ، وهو واسع الخطو في شرط الصحيح ، متساهل في التقاطه كما ذكره ابن الصلاح . قال السمعاني في الأنساب وكان فيه تشيع . وذكر أبو بكر الخطيب عن أبي إسحاق الأرموي أنه جمع أحاديث زعم أنها صحاح على شرط البخاري ومسلم ، يلزمها إخراجها في صحيحيهما ؛ منها حديث الطير ، وحديث من كنت مولاه ، فأنكر عليه أصحاب الحديث ذلك ولم يلتفتوا إلى قوله انتهى . قال البلقيني : وفيه ضعيف وموضوع أيضاً . وقد بين ذلك الحافظ الذهبي وجمع منه جزءاً من الموضوعات يقارب مائة حديث . قال ابن حجر وإنما وقع للحاكم التساهل لأنه سود الكتاب لينقحه فأعجلته المنية ولم يتيسر له تحريره وتنقيحه ، ثم قال إني وجدت في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرك ، إلى هنا انتهى إملاء الحاكم . قال : وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ عنه إلا بطريق الإجازة والتساهل في القدر الممل قليل بالنسبة إلى ما بعده ، كذا في حاشية الألفية للبقاعي .

واختصره شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي المتوفى سنة ٨٤٨ ثمان وأربعين وثمان مائة ونبه على تساهله وتصحيحه ، واعترض على الأصل سراج الدين عمر بن علي المعروف بابن الملحق الشافعي المتوفى سنة ٨٤٠ أربع وثمان مائة ، وعليه توضيح المدرك على المستدرك لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١ إحدى عشرة وتسع مائة ذكر في فهرست مؤلفاته في فن الحديث أنه كتب منه اليسير وانتقى الأصل في مجلد .

ومنها المستدرك عليهما : أي على البخاري ومسلم لأبي ذر الهروي الحافظ عبد بن أحمد بن محمد المالكي المتوفى سنة ٤٣٤ أربع وثلاثين وأربع مائة .

## الفصل الخامس عشر

### في ذكر المسلسلات

قال في التدريب ص ١٩٤ : المسلسل وهو ما تتابع رجال إسناده واحداً فواحداً على صفة واحدة أو حالة واحدة ، الرواة تارة ، والرواية تارة أخرى . وصفات الرواة وأحوالهم أيضاً ، إما أقوال أو أفعال أوها معاً ، وصفات الرواية إما أن تتعلق بصيغ الأداء أو بزمناها أو مكانها . وله أنواع كثيرة غيرها . فالمسلسل بأحوال الرواة الفعلية كمسلسل التشبيك باليد وهو حديث أبي هريرة : « شبك بيدي أبو القاسم صلى الله عليه وسلم وقال خلق الله الأرض يوم السبت الحديث . فقد تسلسل لنا تشبيك كل واحد من رواة بيده من رواه عنه والعد فيها . وهو حديث اللهم صل على محمد إلى آخره . مسلسل بعد الكلمات الخمس في يد كل راو ، وكذلك المسلسل بالمصافحة والأخذ باليد ، ووضع اليد على رأس الراوي . والمسلسل بأحوالهم القولية كحديث معاذ بن جبل : « أن النبي صلى الله عليه وسلم : قال له : يا معاذ إني أحبك فقل في دبر كل صلاة ، اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك . تسلسل لنا بقول كل من رواه وأنا أحبك

فقل . والمسلسل بهما معاً حديث أنس قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره حلوه وصره . وقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم على لحيته وقال : آمنت بالقدر خيره وشره حلوه وصره » وكذا كل راو من رواه . والمسلسل بصفاتهم القولية كالمسلسل بقراءة سورة الصف ونحوه . قال المراقى وصفات الرواة القولية وأحوالهم القولية متقاربة بل متماثلة . والمسلسل بصفاتهم الفعلية كاتفاق أسماء الرواة كالمسلسل بالحمدين أو صفاتهم أو نسبتهم فالثاني كأحاديث روينها كل رجالها دمشقيون أو مصريون أو كوفيون أو عراقيون .

والأول كمسلسل الفقهاء مطاقاً أو الشافعيين أو الحفاظ أو النحاة أو الكتاب أو الشعراء أو المعمرين . وصفات الرواية المتعلقة بصيغ الأداء كالمسلسل بسمعت فلاناً أو أخبرنا فلان أو أخبرنا فلان والله . أو أشهد بالله سمعت فلاناً يقول ذلك كل راو منهم . والمتعلقة بالزمان كالمسلسل بروايته يوم العيد وقص الأظفار يوم الخميس ونحو ذلك . وبالمكان كالمسلسل بإجابة الدعاء في الملتزم ، وقد جمعت كتاباً فيما وقع في سماعاتي من المسلسلات بأسانيدھا وجمع الناس في ذلك كثيراً وأفضله ما دل على الاتصال في السماع وعدم التدليس ومن فوائده اشتماله على زيادة الضبط من الرواة ، ولما يسلم عن خلل في التسلسل وقد ينقطع تسلسله في وسطه أو أوله أو آخره كمسلسل أول حديث سمعته وهو حديث عبد الله بن عمرو : الراحون يرحمهم الرحمن ، فإنه انتهى فيه التسلسل إلى عمرو بن دينار وانقطع في سماع عمرو من أبي قابوس ، وسماع أبي قابوس من عبد الله بن عمرو وفي سماع عبد الله من النبي صلى الله عليه وسلم على ما هو الصحيح فيه . وقد رواه بعضهم كامل السلسلة فوهم فيه .

﴿ فائدة ﴾ قال شيخ الإسلام : من أصح مسلسل يروى في الدنيا ، المسلسل بقراءة سورة الصف . قلت : والمسلسل بالحفاظ والفقهاء أيضاً ، بل ذكر في شرح

في شرح النخبة أن المسلسل بالحفاظ مما يفيد العلم القطعي انتهى مافي التدريب .  
وقال الحافظ في شرح النخبة : وإن اتفق الرواة في إسناد من الأسانيد  
في صيغ الأداء كسمعت فلاناً قال سمعت فلاناً أو حدثنا فلان قال حدثنا فلان  
وغير ذلك من الصيغ أو غيرها من الحالات القولية كسمعت فلاناً يقول :  
أشهد بالله لقد حدثني فلان إلى آخره أو الفعلية كقوله : دخلنا على فلان فأطعمنا  
تمرّاً إلى آخره ، أو القولية والفعلية معاً كقوله : حدثني فلان وهو آخذ بلحيته  
قال آمنت بالقدر إلى آخره فهو المسلسل وهو من صفات الإسناد ، وقد يقع  
التسلسل في معظم الإسناد ، كحديث المسلسل بالأولية ، فإن السلسلة ينتهي فيه  
إلى سفيان بن عيينة فقط ، ومن رواه مسلسلاً إلى منتهاه فقد وهم انتهى .  
والكتب المصنفة في المسلسلات كثيرة .

فمنها مسلسلات الإبراهيمي في الحديث للشيخ أبي محمد عبد الله بن عطاء  
الله الإبراهيمي .

ومنها مسلسلات ابن أبي عصرون وأبي القاسم عبد العزيز بن بندار الشيرازي .  
ومنها مسلسلات بحرف العين المنتقاة من مسند الدارمي ذكر في أسماء  
رواتها حرف العين .

ومنها مسلسلات الديباجي وهو أبو علي حسين بن عبد الله بن عبد العزيز  
النهرى البلنسي المتوفى سنة ٦٦٩ تسع وستين وست مائة .

ومنها مسلسلات العلائي وهو صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي  
أولها المسلسل بالأولية الخ ، وتوفى سنة ٦٩٤ أربع وتسعين وست مائة .

ومنها المسلسلات الكبرى وهي خمسة وثمانون حديثاً لجلال الدين عبد  
الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١ إحدى عشرة وتسع مائة .

ومنها مسلسلات بأولية كاد لأبي الفتح الميذومي محمد بن محمد المصري  
المتوفى سنة ٧٥٤ أربع وخمسين وسبعمائة .

ومنها مسلسل مازلت بالأشواق وهو حديث مازال بالأشواق إلى الديك الأبيض الخ .

قلت قد حدثني شيخنا العلامة محمد بن عبدالعزيز المدعو بشيخ محمد الهاشمي الجعفري بالحديث المسلسل بالأولية من لفظه ، وهو أول حديث سمعته منه قال : حدثني مسند الوقت العلامة أبو الفضل عبد الحق الحمدي بالحديث المسلسل بالأولية من لفظه وهو أول حديث سمعته منه قال حدثني إمام المحدثين القاضي محمد بن علي الشوكاني رحمه الله تعالى ، عن شيخه السيد عبد القادر بن أحمد وهو عن شيخه محمد حياة السندي ، وهو عن الشيخ سالم بن الشيخ عبد الله ابن سالم البصري المكي عن أبيه عن الشيخ محمد بن علاء الدين البابلي البصري عن الشهاب أحمد بن محمد بن الشاذلي ، عن يوسف بن زكريا الأنصاري عن إبراهيم بن علي بن أحمد القلقشندي ، عن أحمد بن محمد بن المقدسي عن محمد ابن محمد بن إبراهيم الميذومي ، عن عبد اللطيف بن عبد المنعم الخراي ، عن أبي الفرج ابن الجوزي عن إسماعيل بن أبي صالح النيسابوري ، عن أبيه عن محمد بن محمش الزيادي ، عن أبي حامد محمد بن محمد البزاز عن عبد الرحمن ابن بشر بن الحكم النيسابوري ، عن سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن أبي قابوس مولى عبد الله بن عمرو بن العاص عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : الراحمون يرحمهم الرحمن تبارك وتعالى ، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء . وكل من هؤلاء يقول هو أول حديث سمعته من شيخه إلى سفيان بن عيينة رضي الله عنهم أجمعين والحمد لله رب العالمين . ثم كتب بعد ما حدثني هذا الحديث بخطه الشريف هكذا قلت قد سمع مني أولا هذا الحديث المسلسل بالأولية المولوى عبد الرحمن ابن الحافظ عبد الرحيم من أهل مباركبور فأجزته أن يرويه عنى بالشروط المعتبرة عند مهرة هذا الفن ، وأوصيه بتقوى الله في السر والعلن ،

وعدم القول بالرأى فى معنى الحديث ، واتباع السلف الصالح فى فهم مراده .  
وأسأل الله أن يوفقه لذلك ويحتم لى وله بخير ، وكتبه محمد بن عبد العزيز المدعو  
بشيخ محمد بخطه فى سنة ١٣١٣ من الهجرة انتهى . وقد طبع شيخنا العلامة  
الحديث المسلسل بالأولية هذا بإسناده وسماء المكلل بالأولية فى المسلسل بالأولية.

## الفصل السادس عشر

فى ذكر المعاجم وهو جمع المعجم ، وقد عرفت معناه فيما تقدم قال صاحب  
كشف الظنون : المعجم الكبير والصغير والأوسط فى الحديث للإمام أبى القاسم  
سليمان بن أحمد الطبرانى الحافظ المتوفى سنة ٣٦٠ ستين وثلاث مائة رتب فى  
الكبير الصحابة على الحروف ، وهو مشتمل على نحو خمسمائة وعشرين ألف  
حديث ، ورتب فى الأوسط والصغير شيوخه على الحروف أيضاً . ثم رتب  
الكبير الأمير علاء الدين على بن بلبان الفارسى ترتيباً حسناً ، وتوفى سنة ٧٣١  
إحدى وثلاثين وسبعمائة . وقد أشار إلى القطب الحلبي بترتيبه فرتب جميعه  
أوأكثره . ولأبى سعد عبد الكريم بن محمد السمعانى كتاب التحجير فى  
المعجم الكبير .

ومنها المعجم الكبير والصغير والأوسط فى قرآت القرآن وأسمائه ؛ لأبى  
بكر محمد بن الحسن المعروف بالنقاش الموصلى المتوفى سنة ٣٥١ إحدى  
وخمسين وثلاثمائة .

ومنها المعجم الكبير والصغير : للحافظ أبى عبد الله محمد بن أحمد الذهبى  
المتوفى سنة ٧٤٨ ثمان وأربعين وسبع مائة .

ومنها معجم لابن جميع ولابن قانع ولأبى بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلى  
ذكره ابن حجر فى مجمع المؤسس .

ومنها معجم ما استعجم : للعلامة أبى عبيدالكبرى ذكره فى صرح البحرين .

ومنها المعجم المترجم : تخريج الشيخ الإمام الحاكم زكى الدين أبى محمد عبد العظيم بن عبد القوى المنذرى انتهى ما فى الكشف . فائدة . . . . . (١)

## الفصل السابع عشر

### فى ذكر كتب الأمالى

قال صاحب كشف الظنون : الأمالى هو جمع الإملاء ، وهو أن يقعد عالم وحوله تلامذته بالحابر والقراطيس فيتكلم العالم بما فتح الله سبحانه وتعالى عليه من العلم ويكتبه التلامذة فيصير كتاباً ويسمونه الإملاء والأمالى . وكذلك كان السلف من الفقهاء والمحدثين وأهل العربية وغيرها فى علومهم فأندرست لذهاب العلم والعلماء وإلى الله المصير ، وعلماء الشافعية يسمون مثله التعليق انتهى .

قلت وكتب الأمالى فى الحديث كثيرة فمنها : —

أمالى ابن حجر : أحد بن على بن حجر المسقلانى الحافظ المتوفى سنة ٨٥٢ اثنتين وخمسين وثمانمائة أكثرها حديث أملاء بمدينة حلب .

ومنها أمالى ابن شمعون ؛ هو أبو الحسين محمد بن أحمد أملاء ، فى الحديث ورتب على أجزاء .

ومنها أمالى ابن عساكر فى الحديث : وهو أبو القاسم على بن الحسين ابن هبة الله الدمشقى صاحب التاريخ الكبير المتوفى سنة ٥٧١ إحدى وسبعين وخمس مائة .

ومنها أمالى أبى بكر يوسف بن القاسم بن يوسف بن فارس القاضى فيه أيضاً .

ومنها أمالى أبى جعفر محمد بن القاسم البخترى فى الحديث .

ومنها أمالى أبى طاهر محمد بن محمد بن نمش الزيدى فى الحديث .

ومنها أمالى أبى طاهر الخالص فى الحديث .

---

(١) هنا يباشر فى الأصل .

ومنها أمالى أبى عبد الله حسين بن هارون بن جعفر الضبي فى الحديث .

ومنها أمالى أبى عثمان إسماعيل بن محمد بن أحمد الأصفهانى الحافظ فى الحديث .

ومنها أمالى أبى الفضل محمد بن ناصر السلاوى وهى فى الحديث أيضاً .

ومنها أمالى أبى القاسم ابن بشران وهى فى الحديث .

ومنها أمالى أبى القاسم عبيد الله بن محمد بن إسحاق بن حبابة البزار

فى الحديث أيضاً .

ومنها أمالى الجوهري فى الحديث : هو أبو محمد الحسن بن على الحافظ .

ومنها أمالى الزعفرانى فى الحديث هو الإمام أبو عبد الله حسن بن أحمد

قال الذهبى رأيت مجلداً من أماليه من سنة سبع وستمائة وسنة تسع وثمانين وخمسة .

ومنها الأمالى الشارحة على مفردات الفاتحة : للإمام أبى القاسم عبد الكريم

ابن محمد الرافعى الشافعى المتوفى سنة ٦٢٣ ثلاث وعشرين وستمائة ، وهو ثلاثون

مجلساً أملاها أحاديث بأسانيدھا عن أشياخه على سورة الفاتحة وتكلم عليها .

ومنها أمالى القاضى المارستانى فى الحديث : هو أبو بكر محمد بن عبد الباقي .

ومنها أمالى القضاعى فى الحديث : هو أبو عبد الله محمد بن سلامة الشافعى

المتوفى سنة ٤٥٤ أربع وخمسين وأربعمائة .

ومنها أمالى المنذرى فى الحديث .

ومنها أمالى نظام الملك فى الحديث : هو أبو على الحسين بن على بن إسحاق .

ومنها أمالى النقاش فى الحديث : هو أبو سعيد .

ومنها أمالى بولى الدين أبى زرعة : أحمد بن عبد الرحيم العراقى الحافظ

المتوفى سنة ٨٢٦ ست وعشرين وثمانمائة ، وهو فى الحديث .

قال ابن الصلاح فى مقدمته : يستحب للمحدث العارف عقد مجلس لإملاء

الحديث ، فإنه من أعلى مراتب الرواية والسماع فيه أحسن وجوه التحمل وأقواها ، وليتخذ مستملياً يبلغ عنه إذا كثر الجمع ، فذلك دأب أكابر المحدثين المتصدين أمثال ذلك . ومن يروى عنه ذلك مالك وشعبة ووكيع وأبو عاصم وي زيد بن هارون في عدد كثير من أعلام السالفين ، وليمكن مستمليه محصلاً مستيقظاً كيلا يقع في مثل ما روينا أن يزيد بن هارون سئل عن حديث فقال حدثنا به عدة ، فصاح به مستمليه : يا أبا خالد عدة ابن من ؟ فقال له : عدة ابن فقدتك . وليستمل على موضع مرتفع من كرسى أو نحوه ، فإن لم يجد استملى قائماً ، وعليه أن يتبع لفظ الحديث فيؤديه على وجهه من غير خلاف . والفائدة في استملاء المستملى توصل من يسمع لفظ الملى على بعد منه إلى تفهمه وتحقيقه بإبلاغ المستملى ، وأما من لم يسمع إلا لفظ المستملى فليس يستفيد بذلك جواز روايته لذلك عن الملى مطلقاً من غير بيان الحال فيه ، وفي هذا كلام قد تقدم في النوع الرابع والعشرين . ويستحب افتتاح المجلس بقراءة قارىء بشيء من القرآن العظيم ، فإذا فرغ استنصت المستملى أهل المجلس إن كان فيه لفظ ثم يبسم ويحمد الله تبارك وتعالى ويصلى على رسوله صلى الله عليه وسلم ( إلى أن قال ) : وكان من عادة غير واحد من المذكورين ختم الإملاء بشيء من الحكايات والنوادر والإنشادات بأسانيدھا وذلك حسن ؛ انتهى كلام ابن الصلاح .

﴿ فائدة ﴾ لا بأس علينا أن نذكر ههنا بعض مجالس الإملاء التي عقدت في ذلك الزمان ليظهر شدة اعتناء الناس من أهل العلم وغيرهم بها ، وكثرة رغبتهم في حضورها ، والحرص على سماع الحديث فيها ، قال الذهبي في التذكرة في ترجمة الحافظ أبي مسلم إبراهيم بن عبد الله بن مسلم الكجى البصرى صاحب كتاب السنن ، قال أحمد بن جعفر الختلى : لما قدم الكجى بغداد أُملى في رحبة غسان ، فكان في مجلسه سبعة مستمليين يبلغ كل واحد منهم الآخر ، ويكتفب الناس عنه قياماً ، ثم مسح الرحبة وحسب من حضر بالحبرة ، فبلغ ذلك نيفاً

وأربعين ألف محبرة سوى النظارة ، هذه حكاية ثابتة رواها الخطيب في تاريخه عن بشر الفاتني أنه سمع الختلي يقولها .

وقال في ترجمة الحافظ الفريابي أبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض عن أبي حفص الزيات ، قال : لما ورد الفريابي إلى بغداد استقبل بالطيارات واليارب<sup>(١)</sup> ، ثم أوعده له الناس إلى شارع المنار ليسمعوا منه ، فحز من حضر مجلسه لسماع الحديث فقليل كانوا نحو ثلاثين ألفاً وكان المستملون ثلثمائة وستة عشر . قال أبو الفضل الزهرى : لما سمعت من الفريابي كان في مجلسه من أصحاب المحابر من يكتب نحو عشرة آلاف إنسان ما بقي منهم غيرى ، هذا سوى من لا يكتب ، قال الذهبي : وسماعه منه في سنة ثمان وتسعين ومائتين ، قال ابن عدى : كنا نشهد مجلس الفريابي وفيه عشرة آلاف أو أكثر ، وقال في ترجمة الحافظ عاصم بن على بن عاصم بن صهيب الواسطي التيمي : قدم بغداد وأملى بها وتزاحوا عليه . قال أبو الحسين بن المبارك : كان مجلسه يحزر بأكثر من مائة ألف إنسان وكان يستملى عليه هرون مكحلة .

قال عمر بن حفص السدوسي : وجه المعتصم من يحزر مجلس شيخنا عاصم رجة النخل وكان يجلس على سطح وينتشر الخلق حتى سمعته يوماً يقول : حدثنا الليث بن سعد وهم يستعيدونه فأعاده أربع عشرة مرة والناس يسمعون . وكان هرون يركب نخلة معوجة يستملى فحزر المجلس بعشرين ومائة ألف انتهى . وقال الحافظ في تهذيب التهذيب : قال العجلي : شهدت مجلس عاصم بن على فحزروا من شاهده ذلك اليوم ستين ومائة ألف انتهى . وقال الذهبي في ترجمة الحاملي القاضي أبي عبد الله الحسين بن إسماعيل بن محمد الضبي البغدادى : قال أبو بكر الداودى : كان يحضر مجلس الحاملي عشرة آلاف رجل انتهى . ( وقال في ترجمة الحافظ سليمان بن حرب الواشحي الأزدي البصرى قاضى مكة

قال أبو حاتم : إمام لا يدلس ، ويتكلم في الرجال والفقهاء ، وليس هو بدون عفان ، وقد ظهر من حديثه نحو عشرة آلاف حديث ، ومارأيت في يده كتاباً قط . حضرت مجلسه ببغداد فحزر بأربعين ألفاً . بنى له شبه منبر بجانب قصر المأمون فصعدته وحضر المأمون والأمراء فأرسل المأمون سيرساف وبقى يكتب مايلي انتهى . وقال في ترجمته : كان الحديث الحافظ أبي زكريا يحيى بن محمد الذهلي النيسابوري . قال الحاكم : كان إمام نيسابور في الفتيا والرياسة وابن إمامها سمعت ابن هانيء يقول : حضرنا الإملاء عند يحيى بن محمد في رمضان ، وقتل في شوال سنة سبع وستين ومائتين فرفضت مجالس الحديث وخبيت المخابر حتى لم يقدر أحد يمشي بمحبرة ولا كراس ، ودام ذلك إلى سنة سبعين فاحتال أبو عثمان سعيد بن إسماعيل الزاهد في ورود السري بن خزيمة ، وعقد مجالس الإملاء وعلق المحبرة بيده ، واجتمع عليه خلق عظيم انتهى . ويأتى ذكر مجلس الإملاء الذي عقده الإمام البخاري ببغداد في ترجمته في الفصل العشرين ) .

## الفصل الثامن عشر

### في ذكر كتب الحديث

التي صنف في أبواب خاصة ويقال لها الأجزاء

قال السيوطي في التدریب : ويجمعون الأبواب بأن يفرد كل باب على حدة بالتصنيف ، كروية الله تعالى أفردة الآجری ، ورفع اليدين في الصلاة والقراءة خلف الإمام أفردهما البخاري . والنية أفردة ابن أبي الدنيا . والقضاء باليمين والشاهد أفردة الدارقطني . والقنوت أفردة ابن منده . والبسلة أفردة ابن عبد البر وغيره ، انتهى . ويقال لهذه التصنيفات أجزاء . وقد ذكر صاحب كشف الظنون في باب الجيم أجزاء كثيرة لأئمة الحديث .

فمنها جزء ابن نجيد ، وجزء ابن بشران هو أبو الحسين علي بن محمد بن عبد الله المعدل ، وجزء ابن بوش هو محمد بن إبراهيم السراج ، وجزء ابن ديزيل هو إبراهيم بن الحسين الكسائي فيه حديث الإفك ، وجزء ابن راهويه هو الإمام إسحاق ، وجزء ابن مخلد محمد العطار ، وجزء ابن منده هو أبو جعفر محمد ابن منده ، وجزء أبي بكر محمد بن القاسم بن أبي الهيثم الأنباري ، ومنها منتقاه الكبير والصغير ، وجزء أبي الحسن محمد بن علي بن محمد الأزدي من حديث مالك بن أنس ، وجزء أبي الحسن علي بن محمد بن عبيد رواية الحامل عنده ، وجزء أبي الحسن بن زرقويه ، وجزء أبي الحسن محمد بن حامد بن السري وهو مترجم بكتاب السنة ، وجزء أبي زرعة عبد الرحمن بن عمرو الضبي وهو مترجم بكتاب العلل ، وجزء أبي سعيد إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ، وجزء أبي عبد الله أحمد بن الحسن الصوفي عن يحيى بن معين ، وجزء أبي مسلم إبراهيم بن عبد الله البصري عن أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن المثنى ابن أنس بن مالك ، وجزء أبي معاوية الضرير ، وجزء أبي يعلى أحمد بن علي ابن المثنى التميمي ، وجزء إسماعيل بن إسحاق القاضي جمعه من حديث أيوب السخيتاني ، وجزء البغوي هو أبو القاسم ، وجزء بكار بن قتيبة بن عبد الله وغير ذلك . انتهى ما في الكشف ملخصاً .

### الفصل التاسع عشر

في ذكر الكتب المصنفة في الأربعينات في الحديث

اعلم أنه قد ورد من طرق كثيرة بروايات متنوعة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من حفظ على أمتي أربعين حديثاً في أمر دينها بعنه الله تعالى يوم القيامة في زمرة الفقهاء والعلماء » . واتفقوا على أنه حديث ضعيف ، وإن كثرت طرقه . وقد صنف العلماء في هذا الباب ما لا يحصى من المصنفات ،

واختلفت مقاصدهم في تأليفها وجمعها وترتيبها . فمنهم من اعتمد على ذكر أحاديث التوحيد وإثبات الصفات ، ومنهم من قصد ذكر أحاديث الأحكام ، ومنهم من اقتصر على ما يتعلق بالعبادات ، ومنهم من اختار حديث المواعظ والرقائق ، ومنهم من قصد إخراج ماصح سنده وسلم من الطعن ، ومنهم من قصد ماعلا إسناده ، ومنهم من أحب تخريج ماطال متنه وظهر لسامعه حين يسمعه حسنه ، إلى غير ذلك . وسمى كل واحد منهم كتابه بكتاب الأربعين . كذا في الكشف .

قلت وقال الإمام أحمد : هذا متن مشهور فيما بين الناس ، وليس له إسناد صحيح . ذكره صاحب المشكاة . وقال الحافظ في التلخيص ص ٢٦٩ : حديث من حفظ على أمتي أربعين حديثا كتب فقيها ، (رواه) الحسن بن سفيان في مسنده وفي أربعينه من حديث ابن عباس . وروى من رواية ثلاثة عشر من الصحابة أخرجهما ابن الجوزي في العلل المتناهية وبين ضعفها كلها ، وأفرد ابن المنذرى الكلام عليه في جزء مفرد . وقد تلخصت القول فيه في المجلس السادس عشر من الإملاء ، ثم جمعت طرقه في جزء ليس فيها طريق تسلم من علة قاذحة . انتهى كلام الحافظ .

وقال القارى في المرقاة قال النووى : طرقه كلها ضعيفة . وقال الحافظ بن حجر جمعت طرقه كلها في جزء ليس فيها طريق تسلم من علة قاذحة ، قال ابن حجر المكي : ولذا قال النووى : واتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف وإن كثرت طرقه ، وقد اتفق الحفاظ على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال انتهى . وأنت خير بأن قضية مامهدوه في فن الحديث أن الحكم عليه بالضعف إنما هو بالنظر اسكل طريق على حدته . وأما بالنظر إلى مجموع طرقه فحسن لغيره . فيرتقى عن درجة الضعف إلى درجة الحسن ، انتهى ما في المرقاة .

قلت في تخرج الهداية للزيلعي ص ١٨٩ ج ١ : وكم من حديث كثرت رواته وتعددت طرقه وهو حديث ضعيف كحديث الطير ، وحديث الحاجم والمججوم ، وحديث من كنت مولاه فعلى مولاه . بل قد لا يزيد الحديث كثرة الطرق إلا ضعفاً انتهى . وفي تدريب الراوي : إذا روى الحديث من وجوه ضعيفة لا يلزم أن يحصل من مجموعها أنه حسن بل ما كان ضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين زال بمجيئه من وجه آخر ، وعرفنا بذلك أنه قد حفظه ولم يختل في ضبطه ، وصار الحديث حسناً بذلك انتهى . وقد ذكر صاحب كشف الظنون في باب الألف أربعين كثرته ، وفي باب الشين شروحه ، من شاء الوقوف عليها فليراجعه . قال في ذكر الأربعين للنووي ما لفظه : أربعين النووي وهو الإمام محدث الشام محيي الدين يحيى بن شرف الدين النووي الشافعي المتوفى سنة ست وسبعين وستمائة قال فيه : ومن العلماء من جمع الأربعين في أصول الدين ، وبعضهم في الفروع ، وبعضهم في الجهاد وبعضهم في الزهد ، وبعضهم في الآداب ، وبعضهم في الخطب ، وكلها مقاصد صالحة . وقد رأيت جمع أربعين من هذا كله وهي أربعون حديثاً مشتملة على جميع ذلك وكل حديث منها قاعدة عظيمة من قواعد الدين ، وقد وصفه العلماء بأن مدار الإسلام عليه وهو نصف الإسلام أو ثلثه ونحو ذلك . والتزم فيه أن تكون صحيحة معظمها من صحيح البخاري ومسلم محدوفة الأسانيد ، ثم أتبعها بباب في ضبط خفي ألفاظها . أوله الحمد لله رب العالمين قيوم السموات والأرضين إلخ . وقد اعتنى العلماء بشرحه وحفظه فكثرت شروحه منها :

شرح الإمام الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد المعروف بابن رجب : البغدادى الحنبلى المتوفى سنة خمس وتسعين وسبعائة وهو شرح كبير سماه ( جامع العلوم والحكم في شرح أربعين حديثاً من جوامع الكلم ) أوله الحمد لله الذى أكمل لنا الدين إلخ . قال وقد جمع العلماء جموعاً من كلمات النبي صلى الله

عليه وسلم الجامعة كآبن السنن فى الإيجاز ، والقضائى فى الشهاب . وأملى الحافظ أبو عمرو بن الصلاح مجلساً سماه (الاحاديث الكليلة ) يقال إن مدار الدين عليها وما كان فى معناها من الكلمات الوجيزة الجامعة ، فاشتمل مجلسه هذا على تسعة وعشرين حديثاً . ثم إن النووى أخذ هذه الأحاديث وزاد عليها تمام اثنين وأربعين حديثاً وسماه بأربعين ، فاشتهرت ونفع الله سبحانه وتعالى بها ببركة نية جامعها انتهى .

وشرح نجم الدين سليمان بن عبد القوى الطوفى الحنبلى : المتوفى سنة ٧١٠ عشرة وسبعائة ، وتاج الدين عمر بن على الفاكهى المتوفى سنة إحدى وثلاثين وسبعائة ، وجمال الدين يوسف بن الحسن بن محمود السرائى الأصل التبريزى المتوفى سنة أربع وثمانائة ، والشيخ الإمام أبى العباس أحمد بن فرج الأشبلى المتوفى سنة تسع وتسعين وستائة ، وأبى حفص عمر البليسى الشافعى فرغ منه فى ربيع الآخر سنة خمس وخمسين وثمانائة . وسماه (فيض المعين) وبرهان الدين إبراهيم بن أحمد الخجندى الحنفى المدنى المتوفى سنة إحدى وخمسين وثمانائة .

والشهاب أحمد بن محمد بن أبى بكر الشيرازى السكارزوى : شرحها ممزوجاً وسماه (هادياً للمسترشدين ) أوله الحمد لله الذى صحح بصحاح حديث من لا ينطق إلخ . والشيخ زين الدين سريحا بن محمد الملطى المتوفى سنة ثمان وثمانين وسبعائة وسماه ( نثر فوائد الربيعين المنوية فى نشر فوائد الأربعين النووية ) أربعة أجزاء والشيخ ولى الدين سماه ( الجواهر البهية ) والحافظ مسعود بن منصور الأمير بن سيف الدين عبد الله العلوى أيضاً شرحه ممزوجاً وسماه (الكافى ) أوله الحمد لله الذى نور بسبحات أنواره إلخ . ومعين بن صفى شرحه بالقول شرحاً صغيراً أوله الحمد لله والمئة على أن أنم علينا النعمة إلخ . وشرح العلامة مصلح الدين محمد السعدى العبادى اللارى المتوفى سنة تسع وسبعين وتسائة ، وهو أفضل مادونوا فى بيانها . والحق أنه بالنسبة إليه سائر الشروح

كالأبدان الخالية عن الأرواح أوله أحسن حديث ينطق به الناطقون بالحق المبين الخ . ألفه للوزير علي باشا وشرح الإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي المتوفى سنة ثلاث وسبعين وتسعمائة وهو ممزوج اسمه (فتح المبين) أوله الحمد لله الذي وفق طائفة من علماء كل عصر الخ . وشرح نور الدين محمد ابن عبدالله الأبحي المسمى (بسراج الطالبين ومنهاج العابدين) وهو شرح فارسي في مجلد أوله الحمد لله بجميع محامده على جميع نعمه الخ . وشرح منلا على القاري المكي الهروي الحنفي المتوفى سنة أربع وأربعين وألف ، شرحاً لطيفاً جامعاً أنواع الفوائد وأظفه أنه فاق الجميع ، وشرح آخر ممزوج أيضاً أوله الحمد لله رافع أعلام الملة الزهراء الخ . وتخرجه للإمام شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة اثنين وخمسين وثمانمائة خرج به بالأسانيد العالية . وعن شرح الشيخ سراج الدين عمر بن علي بن الملقن الشافعي المتوفى سنة أربع وثمانمائة انتهى .

## الفصل العشرون

في ذكر الكتب الستة المعروفة بالصحاح الستة

وفيه وصلان الأول في ذكرها إجمالاً والثاني في ذكرها وذكر اسم تراجم مصنفها تفصيلاً .

الوصل الأول : اعلم أن أهل العلم قد دونوا في الحديث على اختلاف أغراضهم ومقاصدهم كتباً كثيرة بحيث لا يحصى عددها ، لكن الكتب الستة المعروفة بالصحاح الستة أعنى صحيح البخاري ، وصحيح مسلم ، وسنن أبي داود ، وجامع الترمذي ، وسنن النسائي ، وسنن ابن ماجه ، اشتهرت غاية الاشتهار واختيرت للقراءة والإقراء ، والسماع والإسماع ، وذلك لما فيها من الفوائد ما ليس في غيرها . قال أبو جعفر بن الزبير : أول ما أرشد إليه ما اتفق المسلمون على اعتماده

وذلك الكتب الخمسة ، والموطأ الذي تقدمها وضعاً ولم يتأخر عنها رتبة ، وقد اختلفت مقاصدهم فيها ، وللصحيحين فيها شغوف ، وللبخارى لمن أراد التفقه مقاصد جليلة ، ولأبي داود في حصر أحاديث الأحكام واستيعابها ما ليس لغيره ، وللترمذى في فنون الصناعة الحديثية ما لم يشاركه غيره ، وقد سلك النسائى أغصن تلك المسالك وأجلها ؛ انتهى .

قال الحافظ ابن حجر : وأول من أضاف ابن ماجه إلى الخمسة الفضل بن طاهر حيث أدرجه معها في أطرافه ، وكذا في شروط الأئمة الستة ، ثم الحافظ عبد الغنى في كتاب ( الإكمال في أسماء الرجال ) الذى هذبه الحافظ المزي وقدموه على الموطأ لكثرة زوائد على الخمسة ، بخلاف الموطأ ، وهو كما قاله ابن الأثير كتاب مفيد قوى التبويب فى الفقه لكن فيه أحاديث ضعيفة جداً بل منكورة بل نقل عن الحافظ المزي : أن الغالب فيما انفرد به الضعف ولذا لم يصفه غير واحد إلى الخمسة ، بل جعلوا السادس الموطأ ، منهم رزين والمجد بن الأثير . وقال الحافظ : وينبغى أن يجعل مسند الدارمى سادساً للخمسة بدله ، فإنه قليل الرجال الضعفاء ، نادر الأحاديث المنكرة والشاذة ، وإن كان فيه أحاديث مرسله وموقوفة فهو مع ذلك أولى منه ؛ انتهى .

وقال القارى فى المرقاة شرح المشكاة ص ٢٣ ج ١ : إذا قالوا الكتب الخمسة أو الأصول الخمسة فهى : البخارى ومسلم وسنن أبى داود وجامع الترمذى ومجتبى النسائى ؛ انتهى .

الوصل الثانى : فى ذكر الكتب الستة وذكر تراجم مصنفها تفصيلاً .  
أما صحيح البخارى وصحيح مسلم فقال الإمام النووى فى مقدمة شرح صحيح مسلم : اتفق العلماء رحمهم الله تعالى على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخارى ومسلم وتلقتهما الأمة بالقبول ، وكتاب البخارى أصحها صحيحاً وأكثرها فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة ، وقد صح أن مسلماً كان

ممن يستفيد من البخارى ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث . وهذا الذى ذكرناه من ترجيح كتاب البخارى هو المذهب المختار الذى قاله الجهابير وأهل الإتقان والحدق والفوص على أمرار الحديث . وقال أبو على الحسين ابن على النيسابورى الحافظ شيخ الحاكم أبى عبد الله بن البيع : كتاب مسلم أصح ؛ ووافقه بعض شيوخ المغرب ، والصحيح الأول ؛ انتهى .

وقال الحافظ ابن الصلاح في علوم الحديث : أول من صنف في الصحيح البخارى أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفى مولاهم ، وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابورى القشبرى من أنفسهم . ومسلم مع أنه أخذ عن البخارى واستفاد منه يشاركه في أكثر شيوخته ، وكتابها أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز . وأما ماروبنا عن الشافعى رضى الله عنه من أنه قال : ما أعلم في الأرض كتاباً في العلم أكثر صواباً من كتاب مالك . ومنهم من رواه بغير هذا اللفظ فإنما قال ذلك قبل وجود كتابى البخارى ومسلم . ثم إن كتاب البخارى أصح الكتابين صحيحاً وأكثرهما فوائد . وأما ماروبنا عن أبى على الحافظ النيسابورى أستاذ الحاكم أبى عبد الله الحافظ من أنه قال : ماتحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم بن الحجاج ، وقول من فضل من شيوخ المغرب كتاب مسلم على كتاب البخارى : إن كان المراد به أن كتاب مسلم يترجح بأنه لم يمازجه غير الصحيح ، فإنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث الصحيح مسروداً غير ممزوج بمثل ما في كتاب البخارى في تراجم أبوابه من الأشياء التى لم يسندها على الوصف المشروط في الصحيح . فهذا لا بأس به وليس يلزم منه أن كتاب مسلم أرجح فيما يرجع إلى نفس الصحيح على كتاب البخارى ، وإن كان المراد به أن كتاب مسلم أصح صحيحاً فهذا مردود على من يقوله ؛ انتهى .

﴿ تنبيه ﴾ قال الشيخ أبو محمد عبد الله بن أبى حمزة : قال لى من لقيت من العارفين عن لقيه من السادة المقر لهم بالفضل أن صحيح البخارى ما قرئ في

شدة الإفرجت ، ولاركب به في مركب الإنجت<sup>(١)</sup> . قال وكان مجاب الدعوة وقد دعا لقاريه .

(١) فيما نقل عن الشيخ أبي محمد عبد الله بن أبي جرة - الذي ورد التنبيه عن مقاله - نظر، حيث ذكر فيما نقله عن لقيه من « العارفين » ... أن صحيح البخارى « ما قرىء في شدة الإفرجت ، ولاركب به في مركب الإنجت » ، وأنه « يستقى به الغمام » ، وأن الكثيرين من المشايخ والعلماء الثقات قرأوه « لخصول المرادات ، وكفاية المهمات ، وقضاء الحاجات ، ورفع البليات ، وكشف الكربات ، وشفاء المرضى ، وعند المضايق والشدائد ، فحصل مرادهم .. ووجوده كالترياق مجرباً .. إلخ .

ونحن نرى خلاف ذلك ... نرى أن شفاء المرضى ، ودفع الشدائد ، ونجاة المراكب عن فيها .. ليست من وظائف صحيح البخارى ولادواعى وجوده أو قراءته . فإن وجوده بالمراكب لا يمنعها من الفرق ، ووجوده في البيوت لا يمنعها من الحريق .. والوقائع الدالة على ذلك لا تحصى تقلاً وعقلاً ... ولأنه لو صح مقاله الشيخ ابن أبي جرة لكان المصحف - كتاب الله - أولى بهذه الخصائص منه .. بل بأكثر منها .. ولا جدال في ذلك .. وإن استعظمه المستعظمون .. إنما الحرص على صحيح البخارى وموالاة قراءته فلعمل بما فيه من فرائض الدين ونوافله .. اتباعاً لتبينا الكريم وتأسياً به .. صلوات الله عليه وسلامه .

والذى نحن به موقنون ؟ أن من ينجى المراكب في البر والبحر ، ويشفي المرضى في الليل والنهار ، ويكشف الكربات ، ويغيث المضطرين .. ليس إلا الله سبحانه .. القريب المحيب .. يحض فضله ومشيتته وحده .. واستجابة لمن دعاه من الصالحين بقلب سليم ولسان مبين .

قضاء الحاجات ، وكشف الكربات ، ونجاة المراكب .. ليست لذن لوجود صحيح البخارى أو سواه في البيت أو المركب .. ولا تعليق المحجب والتأتم في الأغناق والآباط .. إنما هي مقادير تجري وفق مشيئة الله سبحانه بعد الأخذ بالأسباب الصحيحة المعلومة للناس .

والأسباب الصحيحة تدبير حسن بما كان في الطوق ، ولجوء صحيح صادق إلى الله الذى « له دعوة الحق » .

أما اللجوء إلى سواه من كتاب أو حجاب .. أو ولى أو ضريح أو شجر أو حجر .. واعتقاد السر والبركة والتفم فيه .. فلعمري لأنه عين الضلال ونهاية الحسار .

في هذه الكلمات التى جرت بها المقادير من قبض وبسط ، وصحة ومرض ، وهدى وضلال ، وسعادة وشقاء ، وموت وحياة ، وإخصاب وعقم .. تبطل حيلة الإنسان وتنفذ قدرته ، برغم ما يتوهمه المتوهمون ، ويدعيه المبطلون .

من ذا الذى يعصمكم من الله إن أراد بكم سوءاً ؟ ؟ كتاب أو حجاب أو ضريح ؟ ؟ الجواب الحاسم القاطع علمه الله تعالى لأكرم عباده عليه ، وأتقاهم له ، وأخوفهم منه ، قال : « قل : لن يجيرني من الله أحد .. إلخ » . وقوله : « قل : أرايتم إن أهلكنى الله ومن معى .. =

== فن يجبر الكافرين من عذاب أليم ؟ « أو قوله عنه صلى الله عليه وسلم : « ولو تقول عنايا بعض الأفاويل ، لأخذنا منه باليمين ، ثم لقطعنا منه الوتين ، فما منكم من أحد عنه حاجزين » . أو قوله تعالى : « ولولا أن ثبتناك لقد كدت تركن إليهم شيئاً قليلاً ؛ إذن لأذقناك ضعف الحياة وضعف المات .. ثم لا تجد لك علينا نصيراً » .

أو قوله تعالى : « قل لا أملك لنفسي نفعا ولا ضرا .. إلا ما شاء الله .. إلخ » .

أو قوله : « قل إني لا أملك لكم ضرا ولا رشداً .. إلخ » .

أو قوله : « وإن يمسسك الله بضر فلا كاشف له إلا هو .. إلخ » .

ماذا تعني هذه الآيات ، وهي متعلقة بالرسول ذاته ؟ وماذا يراد بها من آثار في نفس المسلم .. لأنها تعني شيئاً هاماً جداً .. دقيقاً جداً .. جليلاً جداً .. ضرورياً جداً .. بدونه لا يكون المرء مؤمناً أبداً .. فأى خطر لها بعد هذا ؟

لأنها تعني أن القوة كلها لله .. والقدرة كلها لله .. والجبروت كله لله .. الجبروت المطلق غير المحدود .. والكبرياء المطلقة غير المحدودة .. له تعالى

لكن الناس - ومعهم بعض «العلماء» - ما قدروا الله حق قدره .. على حين أن الأرض ( بمن عليها من خلق وأنبياء وأولياء وكتب وحجب وتأمم ) قبضته يوم القيامة .. والسموات ( بمن فيها من خلق وملائكة وشموس وكواكب وأقار ) مطويات بيمينه .. فأى جبروت هذا ؟؟ ولكنهم الناس !! ما قدروا الله حق قدره .. ولا رجوا له وقاراً .. وهو الذى له الخلق والأمر .. وله وحده منزلة الإله ، المعبود الحق .. النافع الضار ..

على حين أن لاتبى منزلة العبد البشر ، الطامع في رحمة ربه ، الشديد الخوف من غضبه وبضئه .. كذا للأنبيا جميعاً والأولياء جميعاً منزلة عبودية لا تعدو أبداً طور الإنسان في ضعفه وعجزه وافتقاره إلى فضل ربه وإلى إحسانه وولايته .

العجب مع هذا ؛ بل أشد العجب - من أناس بل وعلماء - يرجون النفع والضر ، والبركة والمدد ، والنجاة والنعم .. من الأضرحة وساكنتها ، يتمسكون بنجاسها وخشبها ثم يطوفون بها ويسعون إليها ويندرون لها ، يرجونها ويخافونها .. ونسوا أن الأنبياء ، والأولياء ، والشهداء ، والملائكة ، وملوك الأرض والجبابرة ، ومعهم كل الخلائق .. من الأزل للأبد .. سوف يفتنون .. يفرقون فرقا ، ويخشعون خشوعاً ، ويرهقون رهقاً ، بعيد تصوره ، يهون بجانب الموت من خشية الله ..

« إن كل من في السموات ، والأرض .. إلا آتى الرحمن .. عبداً .. »

هذه الآيات مقصود منها الإعلام الصحيح بالفرق الشاسع بين قدرة الله الأكبر .. وبين ضعف نبيه بإزائه ، وافتقاره إلى إحسانه ، وشدة خوفه صلى الله عليه وسلم منه تعالى ، وطمعه في رحمته ... ! فكيف بغيره من البشر والخلوقات !

إذ لا كان هذا شأن الله سبحانه - وله المثل الأعلى - مع صفوة خلقه ، وأكرمهم عليه = ( ٨ - مقدمة تحفة الأحوذى ( ١ ) )

وقال الحافظ عماد الدين بن كثير : وكتاب البخارى الصحيح يستقى بقرائه النعم ، وأجمع على قبوله وصحة ما فيه أهل الإسلام .  
وقال الشيخ عبد الحق الدهلوى فى أشعة اللمعات : قرأ كثير من المشائخ والعلماء الثقات صحيح البخارى لحصول المراتد وكفاية المهمات وقضاء الحاجات ودفع البليات وكشف الكربات ، وصحة الأمراض وشفاء المرضى ، وعند المضائق والشدائد فحصل مرادهم وفازوا بمقاصدهم ، ووجدوه كالترىاق مجرباً ، وقد بلغ هذا المعنى عند علماء الحديث مرتبة الشهرة والاستفاضة .

ونقل السيد جمال الدين المحدث عن إستاذه السيد أصيل الدين أنه قال : قرأت صحيح البخارى نحو عشرين ومائة مرة فى الوقائع والمهمات لنفسى وللناس

= وأحبهم إليه ، وأعبدتهم له ، وأخوفهم منه .. لا يجابهى فى الحق أدنى غابة .. ولا يدع وعيده - بأقصى الوعيد - لخطرات الهفوات ..  
فكيف .. يا للناس .. بسواه ؟ ؟ كيف تقوم الدنيا وتقع للأضرحة والمشاهد والقبور ! كيف يعتقد الضر والنعم فى ساكنيها ؟ كيف يرجى ويخاف ميت أو حجاب أو كتاب ؟  
إذا كان هذا شأن الله العظيم من نبيه خير البشر ، وسيد ولد آدم ، وغفر الإنسانية الذى مازاد عن كونه عبد .. عبد خلقه الله من تراب وآثره على الناس بالوحي .. عبد شديد الخوف من ربه العزيز الجبار المتكبر .. عبد شديد العجز أمام إرادة خالقه القوى المتين ، الكبير المتعال .. عبد لا يملك لنفسه نفعا ولا ضرا .. ولا موتا ولا حياة .. ولا يملك لسواه .. كذلك لن ينجيه من الله أحد ، لأن مسه الله بضر أو بهلاك .. فكيف بباقي البشر وسائر المخلوقات ؟ وماذا بقى للضرب والميت ؟ والحجاب والكتاب من سر وبركة وتصرف فى السكون ؟ بعد هذا البيان .. طبعاً لا شيء على الإطلاق .

لهذا نذهب - بكل الاطمئنان - إلى القول بأن وجود صحيح البخارى أو سواءه فى مركب لا ينجيها من الفرق ، والحريق ، وأن قراءته لقضاء الحاجات ، ودفع البليات ، وكشف الكربات ، وشفاء المرضى .. إلخ ، ليس هو الترياق .. !

هذه لفظة عابرة ، رجونا بها تصحيح خطأ شائع ، من قصور فى الإدراك ، لتصح عقيدة الكثيرين فى الله تعالى .. الذى له دعوة الحق .. وإليه يرجع الأمر كله .  
وإن صدق التوجه إلى الله ، وحسن التوكل عليه وحده ، وإحسان العقيدة فيه سبحانه ، وإخلاص العبادة له ، والأخذ بالأسباب ، مع اتباع سنة النبي الكريم صلوات الله عليه لهى البركة كلها ، والنجاح والفلاح فى الدنيا والآخرة .. وهذا هو الترياق الذى افتقدوه .

الآخرين فبأى نية قرأته حصل المقصود وكفى المطلوب انتهى مترجماً بالعربية .  
قلت : قد أجاز كثير من أهل العلم في هذا الزمان قراءة صحيح البخارى  
وختمه لشفاء الأمراض ودفع المصائب وحصول المقاصد ، فيجتمعون ويقرأ  
بعضهم الجزء الأول منه مثلاً وبعضهم الجزء الثانى ، وبعضهم الثالث ، وهكذا  
فيجتمعونه باجتماعهم ثم يدعون الله تعالى لشفاء مرضاهم أو لدفع مصائبهم  
أو لحصول مقاصدهم . واستدلوا على ذلك بأن قراءته بتمامه رقية لشفاء المرضى  
ودفع المصائب وحصول المقاصد . والرقية بما ليس فيه شرك ولا كلمة لا يفهم  
معناها جائزة بالاتفاق .

فإن قيل كيف علموا أن قراءته بتمامه رقية ولم يثبت كونه رقية لا بالكتاب  
ولا بالسنة ولا بالإجماع ؟ يقال كون شيء من الآيات القرآنية أو ذكر أو دعاء  
من الأذكار والأدعية المأثورة رقية لشيء من الأمراض ، وجواز الاسترقاء به  
لا يتوقف على ثبوت كونه رقية من الكتاب والسنة ، فقد روى البخارى في  
صحيحه عن أبى سعيد قال : « انطلق نفر من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم  
في سفرة سافروها حتى نزلوا على حى من أحياء العرب فاستضافوهم . فأبوا أن  
يضيفوهم ، فلذغ سيد ذلك الحى فسمعوا بكل شيء — لا ينفعه شيء ، الحديث .  
وفيه : فقال وما يدريك أنها رقية ؟ » . قال الحافظ فى الفتح : وزاد سليمان بن قتة  
فى روايته بعد قوله « وما يدريك أنها رقية » قلت ألقى فى روعى . والدارقطنى  
من هذا الوجه : « فقلت يارسول الله شيء ألقى فى روعى » . وهو ظاهر فى أنه  
لم يكن عنده علم متقدم بمشروعية الرقى بالفاتحة . ولهذا قال له أصحابه لما رجع :  
ما كنت تحسن رقية . كما وقع فى رواية معبد بن سيرين انتهى .

أما الإمام البخارى فهو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفى  
أبو عبد الله البخارى جبل الحفظ وإمام الدنيا فى ثقة الحديث من الحادية عشرة .  
قاله الحافظ فى التقريب . وقال فى تهذيب التهذيب : روى عن عبيد الله بن

موسى ، ومحمد بن عبد الله الأنصارى ، وعفان ، وأبى عاصم النبيل ، ومكى بن إبراهيم ، وأبى المغيرة ، وأبى مسهر ، وأحمد بن خالد الوهبي ، وخلق كثير سواهم ممن سمع من التابعين فمن بعدهم إلى أن كتب عن أقرانه وعن تلامذته . روى عنه الترمذى فى الجامع كثيراً ومسلم فى غير الجامع ، وروى النسائى فى الصيام عن محمد بن إسماعيل عن حفص بن عمر بن الحارث عن حماد حديثاً هكذا وقع غير منسوب فى عامة الروايات عنه وفى أصل الصورى الذى كتبه عن ابن النحاس عن حمزة عن النسائى حدثنا محمد بن إسماعيل ، وهو أبو بكر الطهراي . ووقع فى رواية ابن السنن وحده عن النسائى : حدثنا محمد بن إسماعيل البخارى وقد روى النسائى الكثير عن محمد بن إسماعيل بن إبراهيم وهو ابن عليّة ، وهو يشارك البخارى فى كثير من شيوخه . وروى فى كتاب الكنى عن عبد الله ابن أحمد بن عبد السلام الخفاف عن البخارى عدة أحاديث ، فهذه قرينة ظاهرة فى أنه لم يلق البخارى . وروى عن البخارى أيضاً أبو زرعة ، وأبو حاتم وإبراهيم الحربى وابن أبى الدنيا وخلق كثير ، قال بكير بن نعيم سمعت الحسن ابن الحسين الزرار ببخارى يقول : رأيت محمد بن إسماعيل شيخاً نحيف الجسم ليس بالطويل ولا بالقصير ، ولد فى شوال سنة ١٩٤ وتوفى يوم السبت لفرقة شوال سنة ٢٥٦ عاش اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً انتهى .

وقال الذهبى فى تذكرة الحفاظ : وأول سماعه للحديث سنة خمس ومائتين ، وحفظ تصانيف ابن المبارك وهو صبي ، وهو نشأ يتيماً ورحل مع أمه وأخيه سنة عشرة ومائتين بعد أن سمع مرويات بلده من محمد بن سلام ، والمسندى ، ومحمد بن يوسف البيكندى ، وسمع ببلخ من مكى بن إبراهيم وبيغداد من عفان وبمكة من المقرئ وبالْبصرة من أبى عاصم الأنصارى ، وبالكوفة من عبيد الله ابن موسى ، وبالشام من أبى المغيرة والفرياني ، وبعسقلان من آدم ، وبحمص من أبى اليمان ، وبدمشق من أبى مسهر شيئا ، وصنف وحدث وما فى وجهه

شعرة . وكان رأساً في الذكاء ، رأساً في العلم ، رأساً في الورع والعبادة .  
حدث عنه الترمذى ، ومحمد بن نصر المروزى الفقيه ، وصالح بن محمد جزرة ،  
ومطين ، وابن خزيمة ، وأبو قريش محمد بن جمعة ، وابن صاعد وابن أبى داود ،  
وأبو عبد الله الفربرى ، وأبو حامد بن الشرقى ، ومنصور بن محمد البزدوى ،  
وأبو عبد الله الحاملى ، وخلق كثير . وكان شيخاً نحيفاً ليس بطويل ولا قصير ،  
إلى السمرة كان يقول : لما طعنت فى ثمان عشرة سنة جعلت أصنف قضايا  
الصحابة والتابعين وأقاولهم فى أيام عبيد الله بن موسى ، وحينئذ صنف التاريخ  
عند قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى الليالى المقمرة .

وعن البخارى قال : كتبت عن أكثر من ألف رجل ، ومن مناقبه قال  
وراه محمد بن أبى حاتم : سمعت حاشد بن إسماعيل وآخر يقولان :

كان البخارى يختلف معنا إلى السماع وهو غلام فلا يكتب ، حتى أتى على  
ذلك أياماً فكنا نقول له ، فقال : إنكما قد أكثرتما على فأعرضا على ما كتبتما ،  
فأخرجنا إليه ما كان عندنا ، فزاد على خمسة عشر ألف حديث فقرأها كلها  
عن ظهر قلب حتى جعلنا نحكم كتبنا من حفظه . ثم قال أترون أنى أختلف  
هدراً وأضيع أيامى ؟ فعرفنا أنه لا يتقدمه أحد . وقال محمد بن حمويه : سمعت  
البخارى يقول أحفظ مائة ألف حديث صحيح ، وأحفظ مائتى ألف حديث غير  
صحيح . قال الذهبى قد أفردت مناقب هذا الإمام فى جزء ضخم فيها العجب .  
وقال القاضى ابن خلـكان : رحل فى طلب الحديث إلى أكثر محدثى الأمصار  
وكتب بخراسان والجبـال ومدن العراق والحجاز والشام ومصر . وقدم بغداد  
 واجتمع إليه أهلها واعترفوا بفضلـه وشهدوا بتفردـه فى علم الرواة والدراية .

وحكى أبو عبد الله الحميدى فى كتاب جذوة المقتبس والخطيب فى تاريخ  
بغداد : أن البخارى لما قدم بغداد سمع به أصحاب الحديث فاجتمعوا وعمدوا إلى  
مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدـها ، وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر ،

ودفعوا إلى عشرة أنفس إلى كل رجل عشرة أحاديث ، وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يلقوا ذلك على البخارى ، وأخذوا الموعد له يجلس فحضر المجلس جماعة من أصحاب الحديث من الغرباء من أهل خراسان وغيرها من البغداديين ، فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب إليه واحد من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث فقال البخارى لأعرفه فسأله عن آخر فقال لأعرفه . فما زال يأتى عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ من عشرته والبخارى يقول لأعرفه . فكان الفقهاء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون : الرجل فهم ومن كان منهم ضد ذلك يقضى على البخارى بالعجز والتقصير وقلة الفهم ، ثم انتدب رجل آخر من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة ، فقال البخارى لأعرفه فسأله عن الآخر فقال : لأعرفه . فلم يزل يلقى عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ من عشرته . والبخارى يقول لأعرفه . ثم انتدب الثالث والرابع إلى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة ، والبخارى لا يزيد على قوله لأعرفه ، فلما علم البخارى أنهم فرغوا ، التفت إلى الأول منهم فقال : أما حديثك الأول فهو كذا ، وحديثك الثانى فهو كذا والثالث والرابع على الولاء حتى أنى على تمام العشرة فرد كل متن إلى إسناده وكل إسناد إلى متنه وفعل الآخرين كذلك ورد متون الأحاديث كلها إلى أسانيدها وأسانيدها ، إلى متونها . فأقر له الناس بالحفظ وأذعنوا له بالفضل انتهى .

قلت ذكر الحافظ هذه الحكاية بسنده في مقدمة الفتح ثم قال : هنا يخضع للبخارى في العجب من رده الخطأ إلى الصواب فإنه كان حافظاً ، بل العجب من حفظه الخطأ على ترتيب ما ألقوه عليه من مرة واحدة ، وروينا عن أبى بكر الكلودانى قال : مارأيت مثل محمد بن إسماعيل ، كان يأخذ الكتاب من العلم فيطلع عليه اطلاعة فيحفظ عامة طرق الأحاديث ، وقد سبق ما جكاه عن محمد حاشد بن إسماعيل في أيام طلبهم بالبصرة معه . وكونه كان يحفظ ما سمع

ولا يكتب . وقال أبو الأزهر : كان بسمرقند أربعمائة محدث فجمعوا وأحبوا أن يغالطوا محمد بن إسماعيل فأدخلوا إسناد الشام في إسناد العراق ، وإسناد العراق في إسناد الشام ، وإسناد الحرم في إسناد اليمن . فما استطاعوا مع ذلك أن يتعلقوا عليه بسقطة .

وقال غنجار في تاريخه : سمعت أبا القاسم منصور بن إسحاق بن إبراهيم الأسدي يقول : سمعت أبا محمد عبدالله بن محمد بن إبراهيم يقول : سمعت يوسف بن موسى المروزي يقول : كنت بالبصرة في جامعها إذ سمعت منادياً ينادي يا أهل العلم لقد قدم محمد بن إسماعيل البخاري ، فقاموا إليه وكنت معهم ، فرأينا رجلاً شاباً ليس في لحيته بياض فصلى خلف الأسطوانة ، فلما فرغ أحد قوا به وسأله أن يعقد لهم مجلساً للإملاء فأجابهم إلى ذلك ، فقام المنادي ثانياً في جامع البصرة فقال : يا أهل العلم لقد قدم محمد بن إسماعيل البخاري فسألناه أن يعقد مجلس الإملاء فأجاب أنه يجلس غداً في موضع كذا ، فلما كان بالغد حضر المحدثون والحفاظ والفقهاء والنظارة حتى اجتمع قريب من كذا كذا ألف نفس ، فجلس أبو عبد الله الإملاء ، فقال قبل أن يأخذ في الإملاء : يا أهل البصرة أنا شاب وقد سألتهموني أن أحدثكم وسأحدثكم بأحاديث عن أهل بلدكم تستفيدونها — يعني ليست عندكم — قال فتعجب الناس من قوله ، فأخذ في الإملاء فقال : حدثنا عبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبي رواد العتكي بلديكم ، قال حدثنا أبي عن شعبة عن منصور وغيره عن سالم بن أبي الجعد عن أنس بن مالك : أن أعرابياً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يارسول الله : الرجل يحب القوم الحديث . ثم قال : هذا ليس عندكم عن منصور إنما هو عندكم عن غير منصور . قال يوسف بن موسى : فأملى عليهم مجلساً من هذا النسق ، يقول في كل حديث : روى فلان هذا الحديث عندكم كذا ، فأما من رواية فلان يعني التي يسوقها فليست عندكم انتهى .

وقال القاضي ابن خلـكان : وكانت ولادته يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة . وقال أبو يعلى الخليلي في كتاب الإرشاد : إن ولادته كانت لاثنتي عشرة خلت من الشهر المذكور ، وتوفى ليلة السبت بعد صلاة العشاء وكانت ليلة عيد الفطر ، ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر سنة ست وخمسين ومائتين بخرتنك ، رحمه الله تعالى . وكان خالد بن أحمد بن خالد الذهلي أمير خراسان ، قد أخرجه من بخارى إلى خرتنك ثم حج خالد المذكور فوصل إلى بغداد فحبسه الموفق بن المتوكل أخو المعتمد الخليفة فمات في حبسه .

وقد اختلف في اسم جده فقيل إنه يرذبه ، بفتح الياء المثناة من تحتها وسكون الراء وكسر الذال المعجمة وبعدها باء موحدة ثم هاء ساكنة . وقال أبو نصر بن ماكولاه في كتاب الإكمال : هو يزدزبه ، بدال وزاى وباء معجمة بواحدة . وقال غيره : كان هذا الجد مجوسياً مات على دينه ، وأول من أسلم منهم المغيرة ، ووجدته في موضع آخر عوض يرذبه الأحنف ، ولعل يرذبه كان أحنف الرجل . والبخارى بضم الباء الموحدة وفتح الخاء المعجمة وبعد الألف راء هذه النسبة إلى بخارى ، وهى من أعظم مدن ماوراء النهر بينها وبين سمرقند مسافة ثمانية أيام . وخرتنك بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء وفتح التاء المثناة من فوقها وسكون النون وبعدها كاف ، وهى قرية من قرى سمرقند ، ونسبة البخارى إلى سعيد بن جعفر الجعفي والى خراسان ، وكان له عليهم الولاء فنسبوا إليه انتهى .

وأما الإمام مسلم : فهو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابورى صاحب الصحيح أحد الأئمة الحفاظ وأعلام المحدثين ، رحل إلى الحجاز والعراق والشام ومصر ، وسمع يحيى بن يحيى النيسابورى ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وعبد الله بن مسلمة القعنبي وغيرهم ، وقدم

بغداد غير مرة فروى عنه أهلها ، وآخر قدومه إليها في سنة تسع وخمسين ومائتين . وروى عنه الترمذى وكان من الثقات . وقال محمد الماسرجسى سمعت مسلم بن الحجاج يقول : صنف هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة . وقال الحافظ أبو على النيسابورى : ماتحت أديم السماء أصبح من كتاب مسلم في علم الحديث . وقال الخطيب البغدادي : كان مسلم يناضل عن البخارى حتى أوحش ما بينه وبين محمد بن يحيى الذهلى بسببه . وقال أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ : لما استوطن البخارى نيسابور ، أكثر مسلم من الاختلاف إليه فلما وقع بين محمد بن يحيى والبخارى ما وقع في مسألة اللفظ ونادى عليه ومنع الناس من الاختلاف إليه حتى هجر وخرج من نيسابور في تلك الحنة قطعه أكثر الناس غير مسلم ، فإنه لم يتخلف عن زيارته ، فأنهى إلى محمد بن يحيى أن مسلم بن الحجاج على مذهبه قديماً وحديثاً ، وأنه عوتب على ذلك بالحجاز والعراق ولم يرجع عنه ، فلما كان يوم مجلس محمد بن يحيى قال في آخر مجلسه : إلا من قال باللفظ فلا يحل أن يحضر مجلسنا . فأخذ مسلم الرداء فوق عمامته وقام على رؤوس الناس وخرج من مجلسه ، وجمع كل ما كتب منه وبعث به على ظهر حال إلى باب محمد بن يحيى ، فاستحكت بذلك الوحشة ، وتخلف عنه وعن زيارته . قاله القاضى ابن خلكان .

وقال الحافظ في تهذيب التهذيب : روى عن القعنبي ، وأحمد بن يونس ، وإسماعيل بن أبى أويس ، وداود بن عمرو الضبى ويحيى بن يحيى النيسابورى ، والهيثم بن خارجة ، وسعيد بن منصور ، وشيبان بن فروخ ، وخلق كثير . روى عنه الترمذى حديثاً واحداً عن يحيى بن يحيى عن أبى معاوية عن محمد بن عمرو عن أبى سلمة وعن أبى هريرة حديث : أحصوا هلال شعبان لرمضان . ماله في جامع الترمذى غيره ، وأبو الفضل أحمد بن سلمة ، وإبراهيم بن

أبي طالب . وأبو عمرو الخفاف ، وحسين بن محمد القبانى ، وأبو عمرو المستملى وصالح بن محمد الحافظ وآخرون .

قال أبو عمرو المستملى : أُملى علينا إسحاق بن منصور سنة إحدى وخمسين ومسلم ينتحب عليه وأنا أستملى ، فنظر إسحاق بن منصور إلى مسلم فقال : لن نعدم الخير ما أبقاك الله للمسلمين . وقال الحاكم سمعت أبا الفضل محمد بن إبراهيم سمعت أحمد بن سلمة يقول : عقد لمسلم مجلس المذاكرة ، فذكر له حديث فلم يعرفه ، فانصرف إلى منزله وقدمت له سلة فيها تمر ، فكان يطلب الحديث ويأخذ تمر تمر ، فأصبح وقد فنى التمر ووجد الحديث .

زاد غيره : فكان ذلك سبب موته . وقال : حصل لمسلم فى كتابه حظ عظيم مفرط لم يحصل لأحد مثله ، بحيث أن بعض الناس كان يفضل على صحيح محمد بن إسماعيل ، وذلك لما اختص به من جمع الطرق ، وجودة السياق ، والحفاظ على أداء الألفاظ كما هى من غير تقطيع ولا رواية بمعنى . وقد نسج على منواله خلق من النيسابوريين فلم يبلغوا شأوه ، وحفظت منهم أكثر من عشرين إماماً ممن صنف المستخرج على مسلم فسبحان المعطى الوهاب .

وله من التصنيف غير الجامع ، كتاب الانتفاع بجلود السباع ، والطبقات مختصر ، والكنى كذلك . ومسند حديث مالك ، وذكره الحاكم فى المستدرک فى كتاب الجنائز استطراداً ، وقيل إنه صنف مسنداً كبيراً على الصحابة لم ينته . قال الحاكم كان تام القامة أبيض الرأس واللحية ، يرخى طرف عمامته بين كتفيه . قال فيه شيخه محمد بن عبد الوهاب الفراء ، كان مسلم من علماء الناس وأوعية العلم ماعلمته إلا خيراً ، وكان بزازاً ، وكان أبوه الحجاج من المشيخة . وقال ابن الأخرم : إنما خرجت مدينتنا هذه من رجال الحديث ثلاثة محمد بن يحيى وإبراهيم بن أبى طالب ومسلماً . وقال ابن عقدة : قلما يقع الغلط لمسلم فى الرجال لأنه كتب الحديث على وجهه . وقال أبو بكر الجارودى : حدثنا مسلم

ابن الحجاج وكان من أوعية العلم . وقال مسلمة بن قاسم : ثقة جليل القدر من الأئمة . وقال ابن أبي حاتم : كتبت عنه وكان ثقة من الحفاظ له معرفة بالحديث وسئل أبي عنه فقال صدوق . وقال بندار الحفاظ أربعة : أبو زرعة ومحمد بن إسماعيل والدارمي ومسلم انتهى .

وقال ابن خلكان : وتوفي مسلم عشية يوم الأحد ودفن بنصر آباد ظاهر نيسابور يوم الاثنين لخمس . وقيل است بقين من شهر رجب الفرد سنة إحدى وستين ومائتين بنيسابور وعمره خمس وخمسون سنة ، هكذا وجدته في بعض الكتب ولم أر أحداً من الحفاظ ضبط مولده ولا تقدير عمره . وأجمعوا على أنه ولد بعد المائتين وكان شيخنا تقي الدين أبو عمرو عثمان المعروف بابن الصلاح يذكر مولده : وغالب ظني أنه قال سنة اثنتين ومائتين ثم كشفت ما قاله ابن صلاح الدين فإذا هو في سنة ست ومائتين . نقل ذلك من كتاب علماء الأمصار تصنيف الحاكم أبي عبد الله بن البيع النيسابوري الحفاظ . ووقفت على الكتاب الذي نقل منه وملكت النسخة التي نقل منها أيضاً وكانت ملكه وبيعت في تركته ووصلت وملكتها ؛ وصورة ما قاله بأن مسلم بن الحجاج توفي بنيسابور لخمس بقين من شهر رجب الفرد سنة إحدى وستين ومائتين وهو ابن خمس وخمسين فتكون ولادته في سنة ست ومائتين انتهى .

وأما جامع الترمذي فسيأتي ذكره مع ترجمة الإمام الترمذي في الباب الثاني . وأما سنن أبي داود فقال هو : كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسمائة ألف حديث انتخبت ما ضمنته وجمعت في كتابي هذا أربعة آلاف حديث وثمانمائة حديث من الصحيح وما يشبهه ويقاربه . ويكفي الإنسان لدينه من ذلك أربعة أحاديث :

أحدهم → إنما الأعمال بالنيات .

والثاني — من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه .

والثالث — لا يكون المؤمن مؤمناً حتى يرضى لأخيه ما يرضاه لنفسه .

الرابع — الحلال بين والحرام بين وبين ذلك مشتبهات الحديث .

كذا في مفاتيح الدجى شرح مصابيح الهدى . قال الشاه عبيد العزيز الدهلوى : ومعنى الكفاية أنه بعد معرفة القواعد الكلية للشريعة ومشهوراتها لا تبقى حاجة إلى مجتهد ومرشد في جزئيات الوقائع .

لأن الحديث الأول يكفي لتصحيح العبادات .

والثاني لمحافظة أوقات العمر العزيز .

والثالث لمراعاة حقوق الجيران والأقارب وأهل التعارف والمعاملة .

والرابع لدفع الشك والتردد الذى يحصل باختلاف العلماء أو اختلاف الأدلة .

فهذه الأحاديث الأربعة عند الرجل العاقل كالشيخ والأستاذ انتهى .

قال ابن السبكى فى طبقاته : وهى من دواوين الإسلام والفقهاء لا يتحاشون

من إطلاق لفظ الصحيح عليها وعلى سنن الترمذى انتهى . وروى الحافظ

أبو طاهر السلفى بسنده إلى حسن بن محمد بن إبراهيم أنه قال : رأيت رسول الله

صلى الله عليه وسلم فى المنام يقول من أراد أن يستمسك بالسنن فليقرأ سنن أبى

داود . وروى عن يحيى بن زكريا بن يحيى الساجى أنه قال ، أصل الإسلام كتاب

الله سبحانه وتعالى ، وعماده سنن أبى داود . وقال ابن الأعرابى : إن حصل

لأحد علم كتاب الله وسنن أبى داود يكفيه ذلك فى مقدمات الدين . ولهذا مثلوا

فى كتب الأصول لبضاعة الاجتهاد فى علم الحديث بسنن أبى داود . وهو لما

جمع كتاب السنن قديماً عرضه على الإمام أحمد بن حنبل فاستجاده واستحسنه .

وقال الحافظ أبو بكر الخطيب : كتاب السنن لأبى داود كتاب شريف

لم يصنف فى علم الدين كتاب مثله ، وقد رزق القبول من كافة الناس وطبقات

الفقهاء على اختلاف مذاهبهم ، وعليه معمول أهل العراق ومصر وبلاد المغرب

وكثير من أقطار الأرض ؛ فكان تصنيف علماء الحديث قبل أبى داود الجوامع

والمسانيد ونحوها فيجمع تلك الكتب إلى ما فيها من السنن والأحكام أخباراً وقصصاً ومواعظ وأدباً . فأما السنن المحضة فلم يقصد أحد جمعها واستيفاءها على حسب ما اتفق لأبي داود . كذلك حل هذا الكتاب عند أئمة الحديث وعلماء الأثر محل العجب فضربت فيه أكباد الإبل ودامت إليه الرحل .

قال ابن الإعرابي : لو أن رجلاً لم يكن عنده من العلم إلا المصحف ثم كتاب أبي داود لم يحتج معهما إلى شيء من العلم . قال الخطابي : وهذا كما قال لاشك فيه ، فقد جمع في كتابه هذا من الحديث في أصول العلم وأمهات السنن وأحكام الفقه ما لم يعلم متقدماً سبقه إليه ولا متأخراً لحقه فيه .

قال النووي في القطعة التي كتبها من شرح سنن أبي داود ينبغي للمتشاغل بالفقه وغيره الاعتبار بسنن أبي داود بمعرفته التامة ، فإن معظم أحاديث الأحكام التي يحتاج بها فيه مع سهولة تناوله وتلخيص أحاديثه وبراعة مصنفه واعتنائه بتهديبه .

وقال إبراهيم الحربي : لما صنف أبو داود كتاب السنن ألين لأبي داود الحديث كما ألين لداود الحديدي . وحكى أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده الحافظ : أن شرط أبي داود والنسائي أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم إذا صح الحديث باتصال السند من غير قطع ولا إرسال . وقال الخطابي : كتاب أبي داود جامع لنوع الصحيح والحسن وأما السقيم فعلى طبقات ؛ شرها للموضوع ثم المقلوب ثم المجهول . وكتاب أبي داود خلا منها ، برىء من جملة وجهها . ويحكي عنه أنه قال : ما ذكرت في كتابي حديثاً أجمع الناس على تركه . وقال الحافظ أبو جعفر بن الزبير في برناجه : روى هذا الكتاب عن أبي داود ممن اتصلت أسانيدنا به أربعة رجال .

أبو بكر بن محمد بن بكر بن عبد الرزاق التمار البصري المعروف بابن داسة بفتح السين وتخفيفها ، نص عليه القاضي أبو محمد بن حوطة الله ، وألفيته

في أصل القاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي المالكي من كتاب الغنية مشدداً ، وكذا وجدته في بعضها ما قيده عن شيخنا أبي الحسن الغافقي شكلاً من غير تفصيل .

وأبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر المعروف بابن الأعرابي .

وأبو علي محمد بن أحمد بن عمرو اللولوي البصري .

وأبو عيسى إسحاق بن موسى بن سعيد الرملي وراق أبي داود ولم يتشعب طرقة كما انفق في الصحيحين إلا أن رواية ابن الأعرابي يسقط منها كتاب الفن والملاحم والخروف والخاتم ونحو النصف من كتاب اللباس ، وفاته أيضاً من كتاب الوضوء والصلاة والنكاح أوراق كثيرة ، ورواية ابن داسة أكمل الروايات ، ورواية الرملي تقاربها ، ورواية اللولوي من أصح الروايات لأنها من آخر ما أملى أبو داود وعليها مات .

وقال الشاه عبد العزيز الدهلوي : رواية اللولوي مشهورة في المشرق ، ورواية ابن داسة مروجة في المغرب ، وأحدهما يقارب الآخر وإنما الاختلاف بينهما بالتقديم والتأخير دون الزيادة والنقصان ، بخلاف رواية ابن الأعرابي فإن نقصانها بين بالنسبة إلى هاتين النسختين انتهى .

ولسنن أبي داود شروح عديدة :

فنها معالم السنن : للإمام الخطابي وخلصه الحافظ شهاب الدين أبو محمود أحمد بن محمد بن إبراهيم المقدسي ، المتوفى سنة تسع وستين وسبعائة ، وسماه مجالة العالم من كتاب المعالم .

ومنها شرح الإمام النووي لكنه لم يتم .

ومنها شرح الحافظ ابن القيم : ذكر فيه أن الحافظ زكي الدين المنذري قد أحسن في اختصاره فهدبته نحو ما هذب هو به الأصل ؛ وزدت عليه من الكلام على علل سكنت عنها إذ لم يكملها ، وتصحيح أحاديثه والكلام على متون

مشكله لم يفتح معضها ، وبسط الكلام على مواضع لعل الناظر لا يجد . في كتاب سواه .

ومنها شرح سراج الدين عمر بن علي بن المللقن ؛ شرح زوائده على صحيحين في مجلدين .

ومنها شرح الشيخ شهاب الدين أحمد بن الحسين الرملي المقدسي الشافعي ، المتوفى سنة أربع وأربعين وثمانمائة .

ومنها شرح الشيخ قطب الدين أبي بكر بن أحمد اليميني الشافعي المتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة في أربع مجلدات كبار .

ومنها شرح الإمام ولي الدين أبي زرعة أحمد بن الحافظ أبي الفضل زين الدين العراقي المتوفى سنة ست وعشرين وثمانمائة : وهو شرح مبسوط لم يؤلف مثله ، كتب منه من أوله إلى سجود السهو في سبع مجلدات ، وكتب مجلداً فيه الصيام والحج والجهاد ، ولو كمل لجاء في أكثر من أربعين مجلداً .

ومنها شرح الحافظ علاء الدين مغلطائي بن قليج ، المتوفى سنة اثنتين وستين وسبعائة ولم يكمله .

ومنها شرح الشيخ شهاب الدين أبي محمد أحمد بن محمد بن إبراهيم بن هلال المقدسي ؛ من أصحاب المزي ، المتوفى بالقدس سنة خمس وستين وسبعائة ، وسماه ( انتحاء السنن واقتفاء السنن ) أوله الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى الخ .

ومنها شرح الحافظ شهاب بن رسلان : وهو شرح حافل ينقل فيه عن شيخه الحافظ ابن حجر . حكى صاحب غاية المقصود عن الشيخ العلامة حسين يابن محسن الأنصاري اليماني أنه رأى شرح ابن رسلان في بعض بلاد العرب ، وأنه في ثمان مجلدات كبار .

ومنها شرح العيني : صاحب عمدة القاري شرح قطعة من السنن .

ومنها شرح الحافظ السيوطي : وسماه مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود .

ومنها شرح أبي الحسن السندی ابن عبد الهادی المدنی المتوفى سنة تسع وثلاثين ومائة وألف ، وهو شرح لطيف بالقول سماه (فتح الودود على سنن أبي داود) .

وأما أبو داود : فهو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران الأزدي السجستاني الإمام الحافظ العلم ، أحد حفاظ الحديث وعلاه ، وفي الدرجة العليا من النسك والصلاح وعلم الفقه والورع والإتقان ، أحد من رحل وطوف البلاد وجمع وصنف وسمع بخراسان والعراق والجزيرة والشام والحجاز ومصر . ولد سنة اثنتين ومائتين ، وقدم بغداد مراراً ثم نزل إلى البصرة وسكنها وأخذ الحديث عن أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وقتيبة بن سعيد ، وعثمان بن أبي شيبة ، وعبد الله بن مسleme ، ومسدد بن مسرهد ، وموسى بن إسماعيل ، والحسن بن عمرو السدوسي ، وعمرو بن مرزوق ، وعبد الله بن محمد النفيلي ، ومحمد بن بشار ، وزهير بن حرب ، وعبيد الله بن عمر بن ميسرة ، وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن الثني ، ومحمد بن العلاء ، وغير هؤلاء من أئمة الحديث ممن لا يحصى كثرة . قال المنذرى : قال أحمد بن محمد بن ياسر الهروي : سليمان بن الأشعث السجزي كان أحد حفاظ الإسلام لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلمه وعلاه وسنده ، في أعلى درجة النسك والعفاف والصلاح والورع من فرسان الحديث . وقال أحمد بن محمد ابن الليث : جاء سهل بن عبد الله التستري إلى أبي داود السجستاني فقيل : يا أبا داود هذا سهل بن عبد الله جاءك زائراً . قال فرحب به وأجلسه . فقال له سهل : يا أبا داود لى إليك حاجة . قال وما هى ؟ قال حتى تقول قد قضيتها مع الإمكان . قال : قد قضيتها مع الإمكان . قال أخرج إلى لسانك الذى حدث به أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أقبله . قال فأخرج إليه لسانه فقبله انتهى . كذا فى مقدمة (غاية المقصود حل سنن أبي داود) وقال الحافظ الذهبي

في التذكرة في ترجمته : حدث عنه الترمذی ، والنسائی ، وابنه أبو بكر بن أبي داود ، وأبو عوانة ، وأبو بشر الدولابي ، وعلى بن الحسن بن العبد ، وأبو أسامة محمد بن عبد الملك ، وأبو سعيد بن الأعرابي ، وأبو علي اللؤلؤي ، وأبو بكر بن داسة ، وأبو سالم محمد بن سعيد الجلودي ، وأبو عمرو أحمد بن علي .  
فهؤلاء السبعة رووا عنه سننه . وحدث أيضاً عنه محمد بن يحيى الصولي ، وأبو بكر النجاد ، ومحمد بن أحمد بن يعقوب المنقري وغيرهم . وكتب عنه شيخه أحمد بن حنبل حديث العتيرة وأراه كتابه فاستحسنه . وقال محمد بن إسحاق الصاغاني : لين لأبي داود الحديث كما لين لداود الحديد ، وكذلك إبراهيم الحربي ، انتهى ما في التذكرة .

وقال في مقدمة غاية المقصود : قال أبو سليمان وحدثني عبد الله بن محمد السبكي ، قال حدثني أبو بكر بن جابر خادم أبي داود قال : كنت معه ببغداد فصلينا المغرب إذ قرع الباب ففتحته فإذا خادم يقول : هذا الأمير أبو أحمد الموفق يستأذن ، فدخلت إلى أبي داود فأخبرته بمكانه ، فأذن له فدخل وقعد ، ثم أقبل عليه أبو داود وقال : ما جاء بالأمير في مثل هذا الوقت ؟ قال : خلال ثلاث ، قال : وما هي ؟ قال تنتقل إلى البصرة فتتخذها وطفاً لترحل إليك طلثة العلم من أقطار الأرض . قال : هذه واحدة هات الثانية . قال : تزوي لأولادي كتاب السنن . قال : نعم هات الثالثة . فقال : تفرد لهم الرواية ، فإن أولاد الخلفاء لا يقعدون مع العامة . فقال : أما هذه فلا سبيل إليها فإن الناس شريفهم ووضيعهم في العلم سواء . قال ابن جابر فكانوا يحضرون بعد ذلك ويقعدون ويضرب بينهم وبين الناس ستر ، فيسمعون مع العامة انتهى .

وفي الإكمال قال أبو بكر الخلال : أبو داود هو الإمام المقدم في زمانه ، رجل لم يسبقه إلى معرفته بتخريج العلوم وبصره بمواضعه أحد في زمانه انتهى .

وقال ابن حبان : أبو داود أحد أئمة الدنيا ، فقهياً وعلماء وحفظاً ونسكاً وورعاً وإتقاناً انتهى .

وقال الحافظ موسى بن هارون : خلق أبو داود في الدنيا للحديث والآخرة للجنة ومارأيت أفضل منه . توفي في البصرة يوم الجمعة مقتصد شوال سنة خمس وسبعين ومائتين ودفن بها ، وسجستانى بكسر السين المهملة والجيم وسكون السين الثانية ، منسوب إلى سجستان ، الإقليم المعروف بين خراسان وكرمان ، وقيل هو منسوب إلى سجستان أو سجستانة قرية بالبصرة ، والأول أكثر وأشهر . ويقال في النسبة إلى سجستان سجزى أيضاً ، وقد نسب إليها أبو داود وغيره كذلك ، وهو عجيب التغير في النسب ، قاله المنذرى وابن خلكان . وأخذ الحديث عنه ابنه أبو بكر عبد الله بن أبي داود وكان من أكابر الحفاظ ببغداد عالماً متفقاً عليه إمام ابن إمام ، وشارك أباه في شيوخه بمصر والشام ، وسمع ببغداد وخراسان وأصبهان وشيراز وتوفي سنة ست عشرة وثلاثمائة .

واحتج به ممن صنف الصحيح أبو علي الحافظ النيسابورى وابن حمزة الأصبهاني ، وأخذ عنه الحافظ أبو عبد الرحمن النسائي صاحب السنن المشهورة ، وعبد الرحمن النيسابورى ، وأحمد بن محمد اللؤلؤ ، وأبو عيسى الترمذى . وروى عنه السنن ابن داسة واللؤلؤى ، وابن الأعرابي ، وأبو عيسى الرملى ، وروى عنه أحمد بن حنبل فرد حديث . وكان أبو داود يفتخر بذلك وأبو الحسن علي بن عبد ، وروى عنه خلق سواهم وعرض كتابه السنن على أحمد بن حنبل فاستجاده واستحسنه . وأنشد الإمام الحافظ أبو طاهر السلفى في حقه :

لأن الحديث وعلمه بكماله      لإمام أهليه إلى داود  
مثل الذى لأن الحديد وسبكه      لنبي أهل زمانه داود

وأما سنن النسائي المسمى بالهجتي أو المجتني - فقال السيد جمال الدين : صنف في أول الأمر كتاباً يقال له السنن الكبير للنسائي ، وهو كتاب جليل لم يكتب

مثله في جمع طرق الحديث وبيان مخرجه ، وبعده اختصره وسماه بالمجتبى بالنون .  
وسبب اختصاره أن أحداً من أسراء زمانه سألته أن جميع أحاديث كتابك صحيح ؟  
فقال في جوابه لا ، فأمره الأمير بتجريد الصحاح وكتابة صحيح مجرد فانتخب  
منه المجتبى ، وكل حديث تكلم في إسناده أسقطه منه ، فإذا أطلق المحدثون  
بقولهم رواه النسائي ، فإدهم هذا المختصر المسمى بالمجتبى لا الكتاب الكبير ،  
كذا في المرقاة . وقال ابن الأثير : وسأله بعض الأمراء عن كتابه السنن الكبرى  
أكله صحيح ؟ فقال لا ، قال فاكتمب لنا الصحيح منه مجرداً . فصنع المجتبى من  
السنن ونخلص منها الصغيرة وترك كل حديث أورده في الكبيرة مما تكلم في  
إسناده بالتعالييل رواه ابن عساكر . وسماه المجتبى بالنون أو الباء الموحدة والمعنى  
قريب ، والأشهر هو الأخير ، وإذا أطلق أهل الحديث على أن النسائي روى  
حديثاً فإنما يريدون المجتبى لا السنن الكبرى ، وهي إحدى الكتب الستة .  
قال الحافظ أبو علي : للنسائي شرط في الرجال أشد من شرط مسلم . وكذلك  
الحاكم والخطيب كانا يقولان إنه صحيح ، وإن له شرطاً في الرجال أشد من شرط  
مسلم ، لكن قولهم غير مسلم .

قال البقاعي في شرح الألفية عن ابن كثير : إن في النسائي رجالاً مجهولين  
إما عيناً أو حالاً ، وفيهم المجروح ، وفيه أحاديث ضعيفة ومعللة ومنكرة .  
وقال الشوكاني : وله مصنفات كثيرة في الحديث والعلل منها السنن ، وهي  
أقل السنن الأربع بعد الصحيح حديثاً ضعيفاً . قال الذهبي والتاج السبكي : إن  
النسائي أحفظ من مسلم صاحب الصحيح . وذكر في كشف الظنون من  
شروحه شرح الشيخ سراج الدين عمر بن علي بن الملقن الشافعي زوائده على  
الأربعة ، أعني الصحيحين ، وأبي داود والترمذي في مجلد ، وتوفي سنة أربع  
وثمانمائة . وعلى السنن تعليقة لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي  
المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة . وللشيخ أبي الحسن السندی أيضاً تعليقة

بالقول ، لكنها أبسط من تعليقة السيوطى بالقول .

وأما النسائى مصنف هذا الكتاب فهو أحمد بن شعيب بن علي بن سنان ابن بحر بن دينار أبو عبد الرحمن النسائى القاضى الحافظ سمع من خلائق لا يحصون . وروى القراءة عن أحمد بن نصر النيسابورى ، وأبى شعيب السوسى وعنه ابنه عبد الكريم ، وأبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق بن السنى وأبو علي الحسن بن الخضر الأسيوطى والحسن بن رشيق العسكرى وأبو القاسم حمزة بن محمد بن علي الكنانى الحافظ ، وأبو الحسن محمد بن عبد الله بن زكريا ابن حبويه ، ومحمد بن معاوية بن الأحرر ومحمد بن قاسم الاندرلسى ، وعلي بن أبى جعفر الطحاوى ، وأبو بكر أحمد بن محمد المهندس . هؤلاء رواة كتاب السنن عنه ، وأبو بشر اللؤلؤى وهو من أقرانه وأبو عوانة فى صحيحه ، وأبو جعفر الطحاوى ، وأبو بكر بن الخلد الفقيه ، وأبو جعفر العقيلى ، وأبو علي بن هارون ، وأبو علي النيسابورى الحافظ ، وأم لا يحصون .

قال ابن عدى سمعت منصوراً الفقيه وأحمد بن محمد بن سلامة الطحاوى يقولان : أبو عبد الرحمن إمام من أئمة المسلمين . وقال محمد بن سعد البارودى : ذكرت النسائى لقاسم الطرز فقال : هو إمام أو يستحق أن يكون إماماً . وقال أبو علي النيسابورى سألت النسائى وكان من أئمة المسلمين ما تقول فى نفيه ؟ وقال فى موضع آخر : أنا النسائى الإمام فى الحديث بلا مدافعة . وقال فى موضع آخر : رأيت من أئمة الحديث أربعة فى وطنى وأسفارى ، اثنان بنيسابور محمد بن إسحاق ، وإبراهيم بن أبى طالب ، والنسائى بمصر ، وعبدان بالأهواز . وقال مأمون المصرى : خرجنا إلى طرسوس فاجتمع من الحفاظ عبد الله بن أحمد ، ومروان ، وأبو الأذان وكيلجة وغيرهم فكتبوا كلهم بانتخاب النسائى . وقال أبو الحسين بن المظفر : سمعت مشائخنا بمصر يمتدحون لأبى عبد الرحمن النسائى بالانتماء والإمامة ، ويصفون من اجتهاده فى العبادة بالليل والنهار ، ومواظبته على الحج

والجهاد ، وإقامته السنن المأثورة ، واحترازه عن مجالس السلطان ، وإن ذلك لم يزل دأبه إلى أن استشهد .

وقال الحاكم : سمعت علي بن عمر الحافظ غير مرة يقول : أبو عبد الرحمن مقدم على كل من يذكر بهذا العلم من أهل عصره . وقال مرة سمعت علي بن عمر يقول : النسائي أفقه مشايخ مصر في عصره وأعرفهم بالصحيح والسقيم ، وأعلم بالرجال فلما بلغ هذا المبلغ حسدوه ، نخرج إلى الرملة ، فستل عن فضائل معاوية فأمسك عنه ، فضربوه في الجامع ، فقال أخرجوني إلى مكة فأخرجوه وهو غليل وتوفي مقتولاً شهيداً . وقال الدارقطني أيضاً سمعت أبا طالب الحافظ يقول : من يصبر على ما يصبر عليه أبو عبد الرحمن ؟ كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة فما حدث بها ، وكان لا يرى أن يحدث بحديث ابن لهيعة . وقال الدارقطني : كان أبو بكر بن الحداد اللقيط كثير الحديث ولم يحدث عن أحد غير أبي عبد الرحمن النسائي قط ، وقال رضيته به حجة يني وبين الله تعالى . وقال أبو بكر المأموني : سأله عن تصنيفه كتاب الخصائص فقال : دخلت دمشق والمتحرف بها عن علي كثير . وصنف كتاب الخصائص رجاء أن يهديهم الله ، ثم صنف بعد ذلك كتاب فضائل الصحابة وقرأها على الناس وقيل له وأنا حاضر : ألا تخرج فضائل معاوية ؟ فقال أي شيء أخرج ؟ اللهم لا تشبع بطنه ، وسكت وسكت السائل . وقال النسائي يشبه أن يكون مولدى في سنة ( ٢١٥ ) لأن رحلتى الأولى إلى قتيبة كانت في سنة ( ٣٥ )<sup>(١)</sup> أقمت عنده سنة وشهرين . وقال ابن يونس قدم مصر قديماً وكتب بها وكتب عنه وكان إماماً في الحديث ثقة ثبتاً حافظاً وكان خروجه من مصر في ذى القعدة سنة ( ٣٠٢ ) وتوفي بفلسطين يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت

---

(١) قال الذهبي في ترجمة النسائي : رحل إلى قتيبة وله خمس عشرة سنة سنة ثلاثين ، فقال أقمت عنده سنة وشهرين .

من صفر سنة (٣٠٣) . قال الحافظ قال الذهبي في مختصره : عاش ثمانياً وثمانين سنة وكأنه بناه على ما تقدم من مولده فهو تقريب ؛ كذا في تهذيب التهذيب .  
 ﴿ فائدة ﴾ قال القاضي ابن خلكان : ونسبته إلى نساء بفتح النون وفتح السين المهملة وبعدها همزة ، وهي مدينة بخراسان خرج منها جماعة من الأعيان انتهى . وقال القارى في المرقاة : النسائي بفتح النون والمد كما في جامع الأصول واقتصر عليه المصنف بالقصر كما في طبقات الفقهاء نسبة إلى بلد بخراسان قريب من مرو انتهى . وقال صاحب مجمع البحار في المغنى : النسائي بنون مفتوحة وخفة سين مهملة ومد وهمزة نسبة إلى نساء مدينة بخراسان انتهى .

قلت النسائي بالمد والنسائي بالقصر كلاهما صحيح فإن الظاهر أن مدينة نساء التي هي بخراسان يقال لها نساء ونسأ بالوجهين والله تعالى أعلم .

وأما سنن ابن ماجه فهو سادس الصحاح الستة . قال الذهبي في تذكرة الحفاظ عن ابن ماجه قال : عرضت هذه السنن على أبي زرعة فنظر فيه وقال : أظن إن وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع أو أكثرها . ثم قال : لعله لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما في إسناده ضعف . قال سنن أبي عبد الله كتاب حسن لولا ما كدر من أحاديث واهية ليست بالكثيرة ، وعدد كتب سننه اثنان وثلاثون كتاباً . قال أبو الحسن القطان صاحب ابن ماجه : في السنن ألف وخمسمائة باب وجملة ما فيها أربعة آلاف حديث انتهى ما في التذكرة . وقال ابن الأثير : كتابه كتاب مفيد قوى النفع في الفقه لكن فيه أحاديث ضعيفة جداً بل منكورة حتى نقل عن الحافظ المزى أن الغالب فيما تفرد به الضعف ولذا لم يصفه غير واحد إلى الخمسة بل جعلوا السادس الموطأ . وفيه عدة أحاديث ثلاثيات من طريق جبارة بن المفلس ، وفيه حديث في فضل قزوين منكر بل موضوع ولذا طعنوا فيه وفي مصنفه ، وواضعه رجل اسمه ميسرة .

قال صاحب كشف الظنون : شرح قطعة منها في خمس مجلدات الحافظ علاء

الدين مغلطاي ابن قايج ، المتوفى سنة ٧٦٢ اثنتين وستين وسبعمائة . وللجلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ إحدى عشرة وتسعمائة تماماً سماه « مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه » أوله الحمد لله ذى الجلال والإكرام . وشرحها الحافظ برهان الدين إبراهيم ابن محمد الحلبي سبط ابن العجمي المتوفى سنة ٨٤١ إحدى وأربعين وثمانمائة . وشرحها الشيخ كمال الدين بن موسى الدميري الشافعي المتوفى سنة ٨٠٨ ثمان وثمانمائة في نحو خمس مجلدات سماه « الديباجة » مات قبل تحريره . وشرح الشيخ سراج الدين عمر بن علي بن الملقن الشافعي المتوفى سنة ٨٠٤ أربع وثمانمائة زوآئده على الحمسة ؛ أعنى الصحيحين وأبى داود والترمذى والنسائى فى ثمان مجلدات ، سماه ما تمس إليه الحاجة على سنن ابن ماجه ، وألحق فى خطبته بيان من وافقه من باقى الأئمة الستة مع ضبط المشكل من الأسماء والسكنى ، وما يحتاج إليه من الفرائب مما لم يوافق الباقين . ابتدأه فى ذى القعدة سنة ثمانمائة وفرغ فى شوال من السنة التى تليها ، وشرحه الشيخ أبو الحسن السندى ابن عبد الهادى المدنى المتوفى سنة ١١٣٩ تسع وثلاثين ومائة وألف . وهو شرح لطيف بالقول انتهى .

قلت وشرحه الشيخ الصالح التقي عبد الغنى ابن الشيخ أبى سعيد المجددى الدهلوى نزيل المدينة المنورة على صاحبها الصلاة والتحية ، وسماه إنجاح الحاجة وأنى قد طالعت النصف الثانى من شرح المغلطاي وهو موجود فى خزانة الكتب لحداء بخش خان فى بانسكى بور ، وشرحه العلامة أبو البقاء الدينيرى صاحب حياة الحيوان . قال الشوكانى فى البدر الطالع : محمد بن موسى بن عيسى بن السكّال أبو البقاء الدميرى الأصل القاهرى الشافعى ولد فى أوائل سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة تقريباً كما كتب ذلك بخطه ، ونشأ بالقاهرة فتكسب بالخطاطة ثم أقبل على العلم فقرأ على التقي السبكى ، وأبى الفضل النويرى ، والجمال الإسفوى ، وأبن الملقن والبلقيني ، وأخذ الأدب عن القيراطى ، والعربية وغيرها عن

البهاء بن عقيل ، وسمع من جماعة وبرع في التفسير والحديث ، والفقه وأصوله والعربية والأدب وغير ذلك . وتصدى للإقراء والإفتاء وصنف مصنفات جيدة منها شرح سنن ابن ماجه في نحو خمس مجلدات سماه الديباجه ، مات قبل تبييضه وشرح المنهاج في أربع مجلدات « سماه النجم الوهاج » لخصه من شرح السبكي والإسنوى وغيرهما ، وزاد على ذلك زوائد نفيسة ونظم في الفقه أرجوزة مفيدة وله تذكرة حسنة . ومن مصنفاته حياة الحيوان الكتاب المشهور الكثير الفوائد مع كثرة ما فيه من المناكير ، واختصر شرح الصفدى للامية العجم ، وأفتى بمكة ، ودرس بها في أيام مجاورته ، ومات في ثالث جمادى الأولى سنة ثمان وثمانمائة انتهى .

وأما ابن ماجه فهو أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه الربعى بالولاء ، القزوينى الحافظ المشهور . كان إماماً في الحديث عارفاً بعلومه وجميع ما يتعلق به ارتحل إلى العراق والبصرة والكوفة وبغداد ومكة والشام ومصر والرى لكتب الحديث ، وله تفسير القرآن الكريم وتاريخ مليح وكتابه في الحديث أحد الصحاح الستة . وكانت ولادته سنة ٢٠٩ تسع ومائتين وتوفى يوم الاثنين ودفن يوم الثلاثاء ثمان بقين من شهر رمضان سنة ثلاث وسبعين ومائتين رحمه الله تعالى وصلى عليه أخوه أبو بكر وتولى دفنه أخواه أبو بكر وعبد الله وابنه عبد الله ، وواجه بفتح الميم والجيم وبينهما ألف وفي الآخر هاء ساكنة . والربعى بفتح الراء والباء الموحدة وبعدها عين مهملة ، هذه النسبة إلى ربيعة ، وهى اسم لعدة قبائل لا أدرى إلى أيها ينسب المذكور . والقزوينى بفتح القاف وسكون الزاى وكسر الواو وسكون الياء المثناة من تحتها وبعدها نون ، هذه النسبة إلى قزوين ، وهى من أشهر مدن عراق العجم ، خرج منها جماعة من العلماء . قاله القاضى ابن خلكان . وقال الذهبى في التذكرة : قال أبو يعلى الخليلي :

ابن ماجه ثقة كبير متفق عليه محتج به ، له معرفة وحفظ ، ارتحل إلى العراقين ومكة والشام ومصر . انتهى .

﴿ تنبيه ﴾ اختلف في ماجه ، فقيل إنه لقب والد محمد بن يزيد ، وقيل إنه اسم أمه . قال القارى في المرقاة في شرح قول صاحب المشكاة : وأبى عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزوينى ما لفظه : يثبت ألف ابن خطأ ، فإنه بدل من ابن يزيد ، ففى القاموس ماجه لقب والد محمد بن يزيد صاحب السنن لا جده . وفى شرح الأربعين : إن ماجه اسم أمه . انتهى . وقال صاحب الحطة . والصحيح أن ماجه اسم أمه ، وعلى كلا القولين يكتب الألف على لفظ ابن فى الرسم ليعلم أنه وصف لمحمد لا لمبايله ، فهو مثل عبد الله بن مالك بن بحينة . وإسماعيل ابن إبراهيم بن عليه . وفى إنجاح الحاجة : ماجه على ما ذكر المجد فى القاموس والنووى فى تهذيب الأسماء لقب والده لا جده ، انتهى . والصحيح هو الأول ، انتهى ما فى الحطة .

## الفصل الحادى والعشرون

فى بيان أن الأحاديث الصحاح

ليست كلها متساوية فى الصحة بل بعضها أعلى من بعض

قال الشيخ عبد الحق الدهلوى فى مقدمة شرح المشكاة : اعلم أن الذى تقرر عند جمهور المحدثين أن صحيح البخارى مقدم على سائر الكتب المصنفة حتى قالوا . أصح الكتب بعد كتاب الله صحيح البخارى ، وبعض المغاربة رجحوا صحيح مسلم على صحيح البخارى . والجمهور يقولون إن هذا فيما يرجع إلى حسن البيان وجودة الوضع والترتيب ، ورعاية دقائق الإشارات ومحاسن النكات فى الأسانيد . وهذا خارج عن المبحث والكلام فى الصحة والقوة وما يتعلق بها ، وليس كتاب يساوى صحيح البخارى فى هذا الباب . دليل كمال الصفات التى

اعتبرت في الصحة في رجاله ، وبعضهم توقف في ترجيح أحدهما على الآخر ، والحق هو الأول . والحديث الذي اتفق البخارى ومسلم على تخريجه يسمى متفقاً عليه . وقال الشيخ : بشرط أن يكون عن صحابي واحد ، وقالوا بمجموع الأحاديث المتفق عليها ألفان وثلاثمائة وستة وعشرون . وبالجملة ما اتفق عليه الشيخان مقدم على غيره ، ثم ما تفرد به البخارى ، ثم ما تفرد به مسلم ، ثم ما كان على شرط البخارى ومسلم ، ثم ما هو على شرط البخارى ، ثم ما هو على شرط مسلم ، ثم ما هو رواه من غيرهم من الأئمة الذين التزموا الصحة وصححوه . فالأقسام سبعة والمراد بشرط البخارى ومسلم أن يكون الرجال متصفين بالصفات التى يتصف بها رجال البخارى ومسلم من الضبط والعدالة وعدم الشذوذ والنكارة والغفلة . وقيل المراد بشرط البخارى ومسلم رجالها أنفسهم . انتهى .

وقال الحافظ في شرح النخبة : ويتفاوت رتبة - أى رتب الصحيح - بسبب تفاوت هذه الأوصاف المقتضية للتصحيح في القوة ، فإنها لما كانت مفيدة لأغلبية الظن الذى عليه مدار الصحة ، اقتضت أن يكون لها درجات بعضها فوق بعض بحسب الأمور المقوية ، وإذا كان كذلك فما يكون رواته في الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر الصفات التى توجب الترجيح كان أصح مما دونه ، ( إلى أن قال ) فالصفات التى تدور عليها الصحة في كتاب البخارى أتم منها في كتاب مسلم وأشد ، وشرطه فيها أقوى وأسد .

أما رجحانه من حيث الاتصال فلا شرطه أن يكون الراوى قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة . واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة وألزم البخارى بأنه يحتاج أن لا يقبل العنقة أصلاً ، وما ألزمه به ليس بلازم لأن الراوى إذا ثبت له اللقاء مرة ، لا يجرى في روايته احتمال أن لا يكون قد سمع ، لأنه يلزم من جريانه أن يكون مدلساً . والمسألة مفروضة في غير المدلس .

وأما رجحانه من حيث العدالة والضبط فلأن الرجال الذين تكلم فيهم من

رجال مسلم أكثر عدداً من الرجال الذين تكلم فيهم من رجال البخارى ، مع أن البخارى لم يكثر من إخراج حديثهم ، بل غالبهم من شيوخه الذين أخذ عنهم ومارس حديثهم بخلاف مسلم فى الأمرين .

وأما رجحانه من حيث عدم الشذوذ والإعلال فلأن ما انتقد على البخارى من الأحاديث أقل عدداً مما انتقد على مسلم . هذا مع اتفاق العلماء على أن البخارى كان أجل من مسلم فى العلوم وأعرف منه بصناعة الحديث ، وأن مسلماً تلميذه وخريجيه ، ولم يزل يستفيد منه ويتبع آثاره ، حتى قال الدارقطنى : لولا البخارى لما راح مسلم ولا جاء . ومن ثم أى ومن هذه الجهة ، وهى أرجحية شرط البخارى على غيره قدم صحيح البخارى على غيره من الكتب المصنفة فى الحديث ، ثم صحيح مسلم لمشاركته للبخارى فى اتفاق العلماء على تلقى كتابه بالقبول أيضاً سوى ما علل ، ثم يقدم فى الأرجحية من حيث الأصحية ما وافقه شرطهما ، لأن المراد به رواتهما مع باقى شروط الصحيح . ورواتهما قد حصل الاتفاق على القول بتعديلهما بطريق الزوم ، فهم مقدمون على غيرهم فى رواياتهم وهذا أصل لا يخرج عنه إلا بدليل .

فإن كان الخبر على شرطهما معاً كان دون ما أخرجه مسلم أو مثله ، وإن كان على شرط أحدهما فيقدم شرط البخارى وحده على شرط مسلم وحده تبعاً لأصل كل منهما . فخرج لنا من هذا ستة أقسام يتفاوت درجاتها فى الصحة ، وثم قسم سابع وهو ما ليس على شرطها اجتماعاً وانفراداً . وهذا التفاوت إنما هو بالنظر إلى الحيفية المذكورة ، انتهى . فظهر من هذا أن مراتب الصحيح متفاوتة وأن الترجيح لصحيح البخارى حاصل على سائر الكتب الحديثية عند جمهور العلماء من المحدثين والفقهاء . وخالف هذا القول الجميع عليه الشيخ ابن الهمام وقلده فى ذلك الشيخ عبد الحق الدهلوى . ورد عليهما الشيخ العلامة محمد الملقب بالمعين فى دراساته رداً حسناً وأبطل قولهما إبطالاً بالفا حيث قال :

الدراسة الحادية عشر في إبطال قول من يدعى مساواة حديث غير الصحيحين  
بحديثهما في الصحة ، قال كمال الدين بن المهام في التحرير : كون ما في الصحيحين  
راجحاً على ما روى برجالهما في غيرهما ، أو على ما تحقق فيه شرطهما بعد إمامة  
الخروج تحكم . زاد في فتح القدير : تحكم لا يجوز التقليد فيه ، إذ الأهمية ليست  
إلا لاشتمال رواتهما على الشروط التي اعتبرها . فإذا فرض وجود تلك الشروط  
في رواية حديث في غير الكتابين فلا يكون الحكم إلا بأهمية ما في الكتابين  
غير التحكم ، ثم حكمهما أو أحدهما بأن الراوى المعين مجتمع فيه تلك الشروط ،  
ليس مما يقطع فيه بمطابقة الواقع ، فيجوز كون الواقع خلافه . وقد أخرج مسلم  
في كتابه عن كثير ممن لم يسلم من غوائل الجرح . وكذا في البخارى جماعة  
تسلك فيهم ؛ فدار الأمر في الرواة على اجتهد العلماء فيهم في الشروط ، حتى  
إن من اعتبر شرطاً وألغاه الآخر يكون ما رواه الآخر مما ليس فيه ذلك الشرط  
عنده مكافئاً لمعارضة المشتغل على ذلك الشرط . وكذلك في من ضعف راوياً  
وثقه آخر . نعم تسكن نفس غير المجتهد ، ومن لم يختبر أمر الراوى بنفسه إلى  
ما اجتمع عليه . أما المجتهد في اعتبار الشروط وعدمه والذي اختبر الراوى  
فلا يرجع إلا إلى رأى نفسه ، انتهى .

أقول وبالله التوفيق ، ومنه السداد وإليه التبرى وعليه الاعتماد : يريد بهذا  
الكلام الانقذاح فيما تمألت عليه كلمة المحدثين سلفاً وخلفاً والفقهاء المتقدمين  
 والمتأخرين إلا الشيخ المذكور ومن تبعه من تلامذته وبعض الحنفية المتأخرين  
 من الترتيب المشهور بين صحاح الأحاديث ، وأنها خمسة أقسام أعلاها ما اتفق  
 عليه البخارى ومسلم ، ثم ما انفرد به البخارى ، ثم ما انفرد به مسلم ، ثم صحيح  
 على شرطهما ولم يخرجهما واحد منهما ، ثم صحيح على شرط البخارى ، ثم صحيح  
 على شرط مسلم ، ثم صحيح عند غيرهما مستوفاً فيه الشروط المعتبرة في الصحة .  
 وغرضه من ذلك كما قال الشيخ الدهلوى في مقدمة شرح سفر السعادة ،

بعد ما مشى ممشاه ورضى بما ارتضاه ، تأييد مصادمة الفقهاء الحنفية بالحدثين ، ومعارضتهم بإيام . قال الشيخ الدهلوى : ومجال مقال الفقهاء فيما قرره الحدثون واسع . وقال مشيراً إلى كلام ابن الهمام السابق : وهذا نافع مفيد فى غرضنا من شرح هذا الكتاب - يعنى السفر - وهو تأييد المذهب الحنفى . وهذا صريح فى إقرارهم بأن تأييده مذهب الحنفية إنما يتأتى بصيرورة الصحيحين كغيرهما من الصحاح بإبطال الخصوصية منهما صحة وثقة ، وأن محاولة الانتداح المذكور فى الترتيب المتقدم إنما هو لكون هذا المذهب فى الأغلب على خلاف ما فى الصحيحين . هذا ما حاولوا وأرادوا ، ولكن الله سبحانه وتعالى ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن . وإنزال العالى من علوه لما كان أحد القدحين . ليتهم لم يقدموا على القدح فى منيع مرتبة الصحيحين ورفيع قدرهما وكونهما أصح كتاب فى الصحيح المجرد تحت أديم السماء . وأنهما أصح الكتب بعد القرآن العزيز بإجماع من عاينه التعويل فى هذا العلم الشريف قاطبة فى كل عصر ، وإجماع كل فقيه مخالف وموفق على ما لا يوجد ، مثل ذلك الإجماع على فضل أبى حنيفة على الفقهاء الثلاثة من المعاند والمخالف ، مع دعوى ذلك عن أكثر أهل المذهب .

ومن ثبوت الأهمية لهذين السفرين المباركين لا يلزم خلاف الحديث الصحيح القادح على أبى حنيفة فيما خالف أحاديثهما على ما ستعرف إن شاء الله تعالى حتى يلجأهم ذلك إلى الوقعة فيهما بإبطال ما به اختصاصاً ، وصاروا قريير عين من أقر الله عينه . وبعد سلامة صاحب المذهب عن الطعن أية مبالاة من وهن الروايات المخالفة بأحاديثهما وتركها ، لما صح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على أن النصف البطل القائل بصريح الحق وطريقه إذا رأى تمام الحجة على إمامه فى شيء يهلك عقدة تقليده له فيه ، وليس تمام الحجة عليه من الطعن فى شيء ، وهذا أبو جعفر الطحاوى مع مبالفته المفرطة فى نصرة المذهب يقول إذا تمت الحجة على أبى حنيفة تراه فى آثار المعانى كيف يأتى بكلام جديد حتى يقول فى بعض المواضع فما

قال أبو حنيفة باطل . وأمثال ذلك مما لا يرتضيه كل مقلد متعصب . ولنشتغل بما أردنا الإفصاح عنه مما ظهر علينا بحمد الله سبحانه في إبطال قول المبتطل لمنيع منزلتهما في تجريد الصحيح ، والله الحجة البالغة .

فاعلم واستمع وأنت تنفض يدك عن لوث التقاليد والتزايق ، وتمسح عينيك عن قذى العصبوبة في نظرك إلى شواهد ذروة التحقيق ، أن الخذاق الكبراء من هذا الفن تكلموا في تعيين شروط الشيخين في الصحيحين ، على اختلاف كثير لم يقض وطراً عن تعيين تلك الشروط . وآلت كلمتهم إلى أن شرطهما فيهما بذل جهدهم في التيقظ من كل وجه في الأسانيد والمتون من حيث ما أمكن لهم من صرف مجهودهما في كونهما سلطاني سلاطين الصنعة . ولما لم يَبْقَ ريب بإجماع العلماء في تقديم البخاري على مسلم ، ثم مسلم على أهل عصره ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والعلل ، فإنهم لا يختلفون أن ابن المديني كان أعلم أقرانه بعلل الحديث ، وعنه أخذ البخاري ذلك . ومع ذلك كان ابن المديني إذا بلغه عن البخاري شيء يقول مارأي مثل نفسه . وعرض مسلم كتابه على أبي زرعة الرازي فما أشار أن له علة تركه . قاله شيخ الإسلام في مقدمة شرح البخاري : لم يبق سبيل إلى ضبط ما راعياه واحتاطاه على مبلغ كالمها وخبرتهما في دقائق التصحيح والعلل في كتابيهما . وقد ثبت أنهما أخرجاهما عن ألوف من الصحاح الثابتة عندهما ، حتى قال البخاري : أحفظ مائة ألف حديث صحيح ، ومائتي ألف حديث غير صحيح . وقال مسلم : ليس كل شيء عندي من الصحيح وضعته ههنا ، إنما وضعت ما أجمعوا عليه . فدققا النظر في الصحيح عندهما وأخرج منهما اللب وكل مابه وقع التدقيق ، فهو شرطهما ، فلا يعرف شرطهما إلا بتصريحهما ولم يصرحا . فلا محيص إلى الفوز بشرطهما إلا الإخراج عن رجالهما بأعيانهم . ولهذا قال الإمام النووي

وغيره ممن نظر فيما فصلنا لك : إن المراد بقولهم على شرط الشيخين أن يكون رجال إسناده في كتابيهما .

وعلى النووى كلامه هذا بقوله : لأنه ليس لهما شرط في كتابيهما ولا في غيرها ؛ انتهى . يعنى لم يصرحا به ولم يوجد بالإجماع في عصرهما ولا فيما بعد ذلك مثلهما في هذا الفن وإمامته ، فلا سبيل إلى إتيان مثل شروطهما في حداقتهما من غير الرواية عن رجالهما بالأعيان ، وذلك أيضاً برواية غيرهما عنهم لا يوجب المساواة بهما ، ولا يزول به خصوص أصحيهما بالنسبة إلى غيرهما ، وذلك من وجوه :

الوجه الأول : أن الشيخين لا يكتفيان في التصحيح بمجرد حال الراوى في العدالة والانصال من غير نظر إلى غيره ، بل ينظران في حاله مع من روى عنه في كثرة ملازمته له أو قلتها ، أو كونه من بلده ممارساً لحديثه ، أو غريباً من بلد من أخذ عنه .

الوجه الثانى : وهو أدق من الأول ؛ أنهما يرويان عن أناس ثقات ضعفوا في أناس مخصوصين من غير حديث الذين ضعفوا فيهم ، فيجىء عنهم حديث غير من ضعفوا فيه رجال كلهم في الكتابين أو فى أحدهما ، فنسبة أنه على شرطهما أو أحدهما غلط ، كأن يقال فى هيثم عن الزهرى ، وكل من هيثم والزهرى أخرجاه فهو على شرطهما ، فيقال بل ليس على شرط واحد منهما لأنهما إنما أخرجاه لهما من غير حديث الزهرى ، فإنه يعنى هيثما ضعف فيه لأنه كان دخل عليه فأخذ عنه عشرين حديثاً ، فلقبه صاحب له وهو راجع عنه فسأله روايتهما ، وكان ثم ربح شديدة ، فذهبت بالأوراق من يده ، فلقبه الرجل فصار هيثم يحدث بما علق منها بذهنه ، ولم يكن أتقن حفظها ، فومى في أشياء منها ضعف فى الزهرى بسببها . وكذا همام ضعيف فى ابن جريج ، مع أن كلا منهما أخرجاه له ، لكن لم يخرجاه عن ابن جريج شيئاً . ولهذا قال ابن الصلاح

في شرح مسلم : من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في صحيحه بأنه من شرط الصحيح فقد غفل وأخطأ ، بل ذلك يتوقف على النظر في كيفية رواية مسلم عنه ، وعلى أى وجه اعتمد عليه .

الوجه الثالث : من روى إسناداً بلفظه من رجالها ، كسماك عن ابن عباس فسماك على شرط مسلم فقط ، وعكرمة انفرد به البخارى ، فالحق فيه أنه ليس على شرط واحد منهما .

الوجه الرابع : قد يروى عن رجالها أو أحدهما في حالة اختلاطهم التي ماروياً عنهم إلا قبلها كأحمد بن عبد الرحمن بن أخى عبد الله بن وهب اختلط بعد الحسين ومائتين بعد خروج مسلم من مصر ، وإنما أخذ عنه قبل ذلك .

الوجه الخامس : أخرج مسلم عن بعض الضعفاء ، ولا يضره ذلك فإنه يذكر أولاً الحديث بأسانيد نظيفة ويجعله أصلاً ثم يتبعه بإسناد أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد والمبالغة ، فمن أتى بسند فيه هؤلاء فقد أتى على رجال مسلم بعينه وليس على شرط مسلم .

الوجه السادس : ربما يدخل مسلم من حديث غير الإثبات مارواه الثقات عن شيوخهم إلا أنه بسند نازل فيعمد إلى رواية غيرهم للارتفاع ولا يضره كروايته عن أسباط بن نصر ، وقطن وأحمد بن عيسى المصرى . ولما لامة أبو زرعة على روايته عن هؤلاء قال له : إنما أدخلت من حديثهم مارواه الثقات عن شيوخهم إلا أنه ربما وقع إلى « عنهم » بارتفاع ، ويكون عندي برواية أوثق منهم بنزول . فاقصر على ذلك ، وليس من الحوامل على ذلك علو السند وحده بل ربما يوجد محاسن كثيرة في إسناد فيه مبهم ، كمروان في بعض أسانيد البخارى فيعمدون إلى ذكر الحديث بذلك السند بعد الوقوف عليه من طريق آخر عندهم . ومما يحمل على ذلك إلزام من يعتقد شخصاً وقع في رجال السند فيسرد الحاذق الخبير ذلك الإسناد حين البحث مع من يحسن

الظن إليه . ومن هذا القبيل رواية علي بن حسين بن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهم عن مروان بن الحكم مع ماله من موبات الأعمال وشنائع الأفعال . فقد من لا خبرة عنده مروان من مشائخه ، وهذا والله لجفاء عظيم ليؤاخذ الله سبحانه به الجاني .

والحاصل أن الحذاق ربما يروون عن رجال ليسوا على باله ، ولا يضرهم ذلك بما رزقوا من البصارة في أمرهم على ما رواه النووى عن سفيان أنه كان يقول : حدثني فلان وهو كذاب . فقليل له : أنت تروى عنه وتقول هو كذاب ؟ قال : إني أعرف كذبه من صدقه . وهذا الذي بسطنا لك يعطيك أن رواية غير الشيخين عن رجال الشيخين لا يوجب مساواة مرويه بمرويهما .

وقد أطل صاحب الدراسات هاهنا الكلام في عدة أوراق وأجاد فيه ، ثم قال ما لفظه : قال ( أى ابن الممام ) رحمه الله تعالى تحكم لا يجوز فيه التقليد إذ الأهمية ليست إلا لاشتغال رواتهما إلخ . أقول قد مر الجواب عن ذلك مامر ، وعرفت إن شاء الله تعالى وهو غير بعيد فراجع . قال فإذا افرض وجود تلك الشروط في رواية حديث في غير الكتابين إلخ . أقول فرض وجود تلك الشروط في حديث غيرهما مسلم ؛ إذ لم يعم دليل على الامتناع العقلي ، وليس لإثباته محمول ، لكن لا يلزم من تسليم فرض الوجود نفس ذلك الوجود ، وإنما الكلام في وجود الشروط وانتفاء ذلك في الغير قد بينا دليله ، فلا معنى لكون رجحان مافى الصحيحين تحكما . قال ثم حكمهما أو أحدهما بأن الراوى المعين المجتمع فيه تلك الشروط ليس مما يقطع فيه بمطابقة الواقع ، فيجوز كون الواقع خلافه .

أقول رجحان مافى الصحيحين في الصحة على غيرهما وهو المتنازع فيه ، لا يتوقف على القطع المذكور وإنما يكتفى فيه غلبة الظن بدليل يورث ذلك ، وقد حكم الحفاظ المتقنون طبقة بعد طبقة حتى لم يشذ منهم واحد بأن الشروط ( ١٠ - مقدمة تحفة الأحوفى ١ )

التي توجد في رواتهما لا توجد في غيرهم ، وليس حكمهم هذا بمجرد حسن الظن إليهما إجمالا من غير فحص بليغ عن أحوال الرواة في كمال حذاقة الحفاظ في فن الجرح والتعديل ومعرفة الأحوال ، مما يتعجب الناظر في كتب ذلك الفن من جملة الفنون الحديثة . فما زال إلا عن علم تفصيلي عن طريق تعيين لحصوله ، ولولا ذلك لما وقع الانتقاد من رواتهما على من وقع ، ومثل هذا عن كل حافظ في الأمة ، بل وعن كل فقيه موافق ومخالف أيضا إلا عن ابن الهمام وتوابعه ، لو لم يورث غلبة الظن ، ولم يبق دليلا على أرجحية مافي الكتابين على غيرها لم يثبت في الشريعة المطهرة كثير مما ثبت من الظن الغالب ، بل لا يثبت أبدا حديث صحيح ، فإن صحة الحديث بمعنى الظن الغالب في صدق صدوره عن النبي صلى الله عليه وسلم في غير الصحيحين ، فإنها فيهما بمعنى القطع عند المحققين . فإن لم يثبت الظن الغالب بإجماع الحفاظ ، فلأن لا يثبت بحكم الخرج الواحد الإمام في الفن بصحة سند ، كبن خزيمة مثلا أولى ، وهذه مفسدة يتعوذ منها إلى الله سبحانه ، فإنها تنسد باب إثبات الصحة في كلام الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأية مفسدة أعظم ؟ فإذا ثبتت غلبة الظن للقريب من القطع بوجود شروط فيهما لا توجد في غيرها إجمالا ، وإن لم يحصل ذلك تفصيلا في كل شرط ادعاه بعض المشائخ وجوده فيهما من غير تصريح من الشيخين ، ثبت الرجحان المطلوب في أغلب أحاديث الكتابين إلا الأحرف اليسيرة التي عددناها فيما تقدم فلا تأييد لقوله .

وقد أخرج مسلم الخ لما أراد تأييده من إثبات التحكم في الحكم برجحان مافي الصحيحين على أنه قد مر من حكم ذلك المنتقد ، وأنه مما تعقب الانتقاد فيه وأثبت وجود الشرائط فيها بحكم الجم الفغير من العلماء ، بل كلهم غير قائل منهم حكموا بذلك من غير بصيرة . وقد تقرر عند من غلب عليه فن الحديث من الحنفية أن التعديل متى غلب على الجرح جعل الجرح كأن لم يكن . صرح

بذلك الخوارزمي في مقدمة مسند أبي حنيفة ، قال : فدار الأمر في الرواة على اجتهاد العلماء فيهم في الشروط الخ .

أقول إن أراد بهذا التفرع تفرع دوران كون الرواة مجتمعاً فيهم الشروط على حكمهم ، ويسكون تفرعه على قوله ، فإذا فرض وجود تلك الشروط الخ وإن كان خلاف الظاهر بالسباق والسياق ، فالحكم بهذا الدوران مسلم ، لكن حصل العلم بوقوع الاجتهاد ووجدان الشروط في الصحيحين على ما لم يوجد في غيره ، فالرجحان ثابت بدليله . وإن أراد بهذا التفرع تفرع دوران أمر الرواة في وجود شرط دون شرط على حكمهم ، ويكون تفرعه على قوله ، ثم حكمهما أو أحدهما الخ على ما هو الظاهر بل المتعين بدليل السياق ، وهو قوله : حتى إن من اعتبر شرطاً وألغاه الآخر يكون مارواه الآخر مما ليس فيه ذلك الشرط مكافئاً لمعارضة المشتغل على ذلك الشرط . وكذا فيمن ضعف راوياً ووثقه آخر انتهى . فهو وإن سلمنا صحته من حيث أن باختلاف الاشتراط والإلغاء في شرط يكون الحكم عند كل من المشتراط والمثني على ما بين من الكفاية للمعارضة ، لكن لا نسلم أن ذلك مما يثبت التحكم في رجحان الكتابين ، وذلك لأنه ليس الكلام في الترجيح عند المشتراط والمثني وحدهما ، بل الكلام في الترجيح من الحفاظ الناظرين في شرائط المخرج ، بل وفي ترجيح الفقهاء المستدلين على دعاويهم بأحاديث الصحيحين وأحاديث غيرهما . ولهذا قال ابن المهام في مبحث الترجيح في كتابه ( التحرير ) في عدم مابه ترجيح الحديث وكالمنسوب إلى كتاب عرف بالصحة على ما لم يلتزمها انتهى .

قال الشارح : أي كترجح المروي في كتاب عرف بالصحة كالصحيحين على منسوب إلى كتاب لم يلتزم الصحة قال : فلو أبدى سنداً اعتبر الأصحية انتهى . قال الشارح : أي أظهر من يلتزم الصحة سنداً لذلك المروي ، اعتبر الأصحية بينهما طريقاً فأيهما فاز بها فاز بالتقديم انتهى .

وهو صريح في أن الترجيح المتنازع فيه هو ترجيح الناظرين في أحاديث كتب الحديث من الحفاظ والفقهاء ، لا الترجيح الواقع بين الخرج المشترط لشرط ، وبين الآخر الملقى لذلك الشرط ، وإذا كان كذلك كان الأصحية والرجحان عند الحفاظ والفقهاء بل كل عاقل ، لما ضيق في شرائطه ودقق فيها .

فروى مسلم حيث ألقى اللقاء بعد المعاصرة ، لا يساوى مروى البخارى مع شرائطه اللقاء بل الرواية أيضاً . فلو صح عنفة المعاصر عند مسلم وحده لمعارضة ما في البخارى مما فيه الرواية عن ذلك المعاصر ، فهو ما لم يقبله الحفاظ والفقهاء قاطبة ، ولا يقبله أيضاً كل ذى بجة صادقة . ولهذا قدم صحيح البخارى على صحيح مسلم . هذا حال صحيح مسلم ، فما ظنك من <sup>(١)</sup> لم يتضيق على نفسه تضيقه في صحيحه بالنسبة إلى صحيح البخارى ، فهذا الكلام من شيخ الحنفية وإمامهم في تحكم القول برجحان الصحيحين من المحدثين والحفاظ مما يتعجب منه والله تعالى أعلم .

قال : نعم تسكن نفس غير المجتهد ومن لم يختبر أمر الراوى بنفسه إلى ما اجتمع عليه الأكثر ، وأما المجتهد في اعتبار الشرط الخ أقول : لا نسلم أن المختبر المتحنن لخال الراوى ليس ممن تسكن نفسه إلى ما اجتمع عليه الأكثر لا يحكم على ما حكموا عليه من اجتماع الأمة على عدالة رواة الصحيحين ، ولا يرجع إلا إلى ما اختبره بنفسه ، فيقدم حديث الراوى الذى اختبره بنفسه على حديث الراوى المجتهد على اختبارهما وامتحنانه ألوف من جهابذة فن الجرح والتعديل ، لأن اختبار الواحد وإن كان إماماً في الفن ، لا يعدل اختبار آلاف من أئمة ، وليس من ضرورة اختباره بنفسه أن لا يرى لاختبار الأمة فضلاً على اختباره ، وهذا ظاهر لا ستره به . فاختبر في ترجيح ما اجتمع عليه الأكثر كالعامة الغير المختبر ، فكل من علم أن حفاظ الأمة اختبروا أمر رواة الصحيحين وامتحنوهم ، يرجح حديثهما على حديث غيرهما ، وإن اختبر فيه أمر رواته

بنفسه ، فرجحان الصحيحين عنده متحتم من غير تحكم .  
وأما المجتهد في اعتبار الشرط وعدمه فيلزم عليه رجحان ما هو أضيـق  
شرطاً في الواقع ، لكونه أحوط وأقرب إلى الصدق والصواب . وليس كتاب  
أضيـق في الشروط على وجه الأرض من الصحيحين ، فإن أنصف المجتهد في  
الشروط لا يرجع إلى رأى نفسه بإلغاء الشروط إلى ما هو أكثر شروطاً  
وأضيـق ، فيقبل حديثه ويقدمه على حديث ليس فيه تلك الشروط . وإن ألغاهـا  
باجتهاده ورأيه فيها ، وأيضاً ما اجتهد الشيخان فيه من الشروط ورأياه ، رآه  
أكثر المجتهدين في الشروط ، فيتقوى لاحالة عند الملغى رأيهما . كما أن مجتهداً  
في فرع إذا رأى مائة مجتهد يقولون بخلافه يتقوى عنده القول المخالف له إن  
أنصف ، فإن لكثرة الظنون تأثيراً في الإصابة بصريح النص من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم . فرجحان الصحيحين على غيرها ليس بتحكم عند من يلغى  
كثيراً مما اشترطاً أيضاً . انتهى ما في الدراسات .

وقال العلامة سلام الله الحنفى في مقدمة المحلى شرح الموطأ بعد نقل كلام  
ابن الهمام المذكور ما لفظه : ويمكن أن يحاب بأن للشيخين مزية على غيرها في  
معرفة علل الحديث وملازمة الرواة لمن رووا عنه وعدمها ، وكونهم من بلد  
واحد أو بلدين . فقد يكون حديث رجال كلهم في الكتابين أو أحدهما مع  
كونه ضعيفاً ، فقد يكون الراوى ثقة مع كونه ضعيفاً في الرواية عن أناس  
ثقاة مخصوصين . مثاله من هشيم<sup>(١)</sup> والزهرى أخرجه من أن هشياً ضعيف  
في الزهرى ، لأنه كان رحل إليه فأخذ عنه عشرين حديثاً ، فهبت ريح شديدة  
فذهبت بالأوراق ، فصار هشيم يحدث مما علق منها بذهنه ولم يكن أتقن حفظها  
فوم في أشياء منها ، وضعف في الزهرى بسببها . وكذا همام ضعيف في ابن جريج  
مع أن كلا منهما أخرجاه لكن لم يخرجاه عن ابن جريج شيئاً . انتهى كلامه .

(١) لعله عن هشيم عن الزهرى أخرجاه مع أن هشياً الخ .

## الفصل الثاني والعشرون

في ذكر الكتب الصحاح التي هي غير الصحاح الستة ، وهي عدة كتب . ومنها :

صحيح ابن خزيمة : وهو الحافظ الكبير إمام الأئمة شيخ الإسلام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري . قال الذهبي في التذكرة : ولد سنة ٢٢٣ ثلاث وعشرين ومائتين ، وعنى بهذا الشأن في الحداثة ، وسمع من إسحاق بن راهويه ومحمد بن حميد ، ولم يحدث عنهما لصغره ، ونقص إتقانه إذ ذاك . وسمع من محمود بن غيلان ، وعتبة بن عبدالله اليمامي الروزي ، ومحمد بن أبان المستملي ، وإسحاق بن موسى الخطمي وعلي بن حجر ، وأحمد بن منيع ، وأبي قدامة السرخسي ، وبشر بن معاذ ، وأبي كريب ، وعبد الجبار بن العلاء وطبقتهم ، فأكثر وجوده وصف واشتهر اسمه ، وانتهت إليه الإمامة والحفظ في عصره بخراسان .

حدث عنه الشيخان خارج صحيحهما ، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم أحد شيوخه ، وأحمد بن المبارك المستملي ، وإبراهيم بن أبي طالب ، وأبو علي النيسابوري ، وإسحاق بن سعيد النسري ، وأبو عمرو بن حمدان ، وأبو حامد أحمد بن محمد بن بالويه ، وأبو بكر أحمد بن مهران المقرئ ، ومحمد بن أحمد بن بصير ، وحفيده محمد بن الفضل بن محمد ، وخلق لا يحصون . قال أبو عثمان الخيري حدثنا ابن خزيمة قال : كنت إذا أردت أن أصنف الشيء دخلت في الصلاة مستخيراً حتى يقع لي فيها ، ثم قال أبو عثمان الزاهد : إن الله يرفع البلاء عن أهل نيسابور وابن خزيمة . وقال أبو بكر محمد بن جعفر : سمعت ابن خزيمة وسئل من أين أوتيت هذا العلم ؟ فقال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ماء زمزم لما شرب له » ، وإني لما شربت ماء زمزم سألت الله علماً نافعاً .

وقال أبو على النيسابوري ، كان ابن خزيمة يحفظ الفقهيات من حديثه كما يحفظ القارئ السورة . قال الذهبي : هذا الإمام كان فريد عصره ، فأخبرني الحسن ابن علي ، أنبأنا ابن الليثي ، أنبأنا أبو الوقت ، أنبأنا أبو إسماعيل الأنصاري أنبأنا عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن محمد بن صالح ، أنبأنا أبي ، أخبرنا أبو حاتم محمد ابن حبان التميمي قال : ما رأيت على وجه الأرض من يحسن صناعة السنن ، ويحفظ ألقاظها الصحاح وزياداتها ، حتى كأن السنن بين عينيه ، إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة فقط .

وقال الحاكم في كتاب علوم الحديث : فضائل ابن خزيمة مجموعة عندي في أوراق كثيرة ، ومصنفاته تزيد على مائة وأربعين كتاباً سوى المسائل ، والمسائل المصنفة مائة جزء ، وله فقه حديث بريرة في ثلاثة أجزاء . قال الذهبي : قد استوعب الحاكم سيرة ابن خزيمة وأحواله . وساق : أنه عمل دعوة عديمة النظير في بستان خرج إليه ، يمر في أسواق نيسابور ويعزم على الناس ، ويأدرون معه فرحين مسرورين ، حاملين ما أمكنهم من الشواء والحلوى والطيبات حتى لم يتركوا في المدينة شيئاً من ذلك ، واجتمع عالم لا يحصون ، وهذه دعوة لم يتهياً مثلها إلا لسلطان . وكانت وفاته في ثاني ذي القعدة سنة ٣١١ إحدى عشرة وثلاثمائة ، وهو في تسع وثمانين سنة .

ومنها صحيح ابن حبان : وهو الحافظ العلامة أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ التميمي البستي صاحب التصانيف ، سمع الحسين بن إدريس الهروي ، وأبا خليفة الجعي ، وأبا عبد الرحمن النسائي ، وعمران بن موسى بن مجاشع ، والحسن بن سفيان ، وأبا يعلى الموصلي ، وأحمد بن الحسن الصوفي ، وجعفر بن أحمد الدمشقي ، وأبا بكر بن خزيمة وأبماً لا يحصون من مصر إلى خراسان . حدث عنه الحاكم ، ومنصور ، وعبد الله الخالدي ، وأبو معاذ عبد الرحمن بن محمد بن رزق الله ، وأبو الحسن محمد بن أحمد بن

عبدون الروزني ، ومحمد بن أحمد بن منصور البوقاني ، وخلق . قال أبو سعد الإدريسي : كان على قضاء سمرقند زماناً ، وكان من فقهاء الدين وحفاظ الآثار ، عالماً بالطب والنجوم وفنون العلم . صنف المسند الصحيح والتاريخ ، وكتاب الضعفاء ، وفقه الناس ، بسمرقند .

وقال الحاكم : كان ابن حبان من أوعية العلم في الفقه واللغة والحديث والوعظ ، ومن عقلاء الرجال . قدم نيسابور فسمع من عبد الله بن شيرويه وغيره ، ورحل إلى بخارى فلقى عمر بن محمد بن بجير ، ثم ورد نيسابور سنة أربع وثلاثين وسار إلى قضاء نسا ، ثم انصرف إلينا سنة سبع فأقام بنيسابور وبني الخانقاه ، وقرأ عليه جملة من مصنفاته ، ثم خرج من نيسابور إلى وطنه سجستان عام أربعين ، وكانت الرحلة إليه لسماع كتبه . وقال الخطيب : كان ثقة نبيلاً فهِمًا . قال الذهبي : مات أبو حاتم بن حبان في شوال سنة ٣٥٤ أربع وخمسين وثلاثمائة وهو في عشر<sup>(١)</sup> المائتين .

ومنها صحيح أبي عوانة : وهو الحافظ الثقة الكبير يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الإسفرائيني النيسابوري الأصل ، صاحب الصحيح للمسند المخرج على صحيح مسلم ، وله فيه زيادات عدة . طوف الدنيا وعنى بهذا الشأن ، وسمع يونس بن عبد الأعلى ، وأحمد بن الأزهر ، والزعفراني ، وعلي بن حرب ، وعمر بن شبة ، ومحمد بن يحيى الذهلي ، وعلي بن أشكاب وطبقته ومن بعدهم . حدث عنه الحافظ أحمد بن علي الرازي ، وأبو علي النيسابوري ، ويحيى بن منصور القاضي ، وابن عدي ، والطبراني ، والإمام علي ، وحسينك ، وخلق ، وولده أبو مصعب محمد ، وابن ابن أخيه ، وأبو نعيم عبد الملك بن الحسن الإسفرائيني خاتمة أصحابه . قال الحاكم : أبو عوانة من علماء الحديث وأثبتهم ، سمعت

---

(١) كذا في الأصل . قال في هامش التذكرة ( ص ١٣٢ ج ٣ طبع ثاني ) : لعله في عشر المائتين .

ابنه محمداً يقول : إنه توفي سنة ٣١٦ (ست عشرة وثلاثمائة) . وقال غيره :  
قبر أبي عوانة عليه مشهد مبني بأسفرائين يزار<sup>(١)</sup> ، وهو بداخل المدينة .  
وكان أول من أدخل كتب الشافعي ومذهبه إلى أسفرائين ، أخذ ذلك عن  
الربيع والمزني ، وهو ثقة جليل .

ومنها صحيح<sup>(٢)</sup> ابن السكن : وهو الحافظ أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد  
ابن السكن البغدادى نزيل مصر ، ولد سنة ١٩٤ أربع وتسعين ومائة ، سمع  
أبا القاسم البغوى ، وسعيد بن عبد العزيز الحلبي ، ومحمد بن محمد بن بدر الباهلي ،  
وأبا عمرو الجرائي ، ومحمد بن يوسف الفريسي ، وابن جوصا ، وطبقتهم من  
جيحون إلى النيل . وعنى بهذا الشأن وجمع وصنف وبعد صيته ، روى عنه  
أبو عبد الله بن منده ، وعبد الغنى بن سعيد ، وعلي بن محمد الدقاق ، وعبد الله  
ابن محمد بن أسد القرطبي ، وأبو عبد الله محمد بن يحيى بن مفرج ، وأبو جعفر  
ابن عون الله وآخرون ، ووقع كتابه الصحيح المنتقى إلى أهل أندلس . توفي  
في الحرم سنة ٣٥٣ (ثلاث وخمسين وثلاثمائة) .

ومنها صحيح الإسماعيلي : وهو الإمام الحافظ الثبت شيخ الإسلام أبو بكر  
أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس الإسماعيلي الجرجاني ، كبير الشافعية  
بناحيته . ولد سنة ٢٧٧ (سبع وسبعين ومائتين) ، وسمع سنة تسع وثمانين

(١) القبور المباح زيارتها في الشرع هي قبور الموتى في الجبانات العامة ؛ للعترة والعبرة  
كما الصادقة ، كما تذكر الآخرة . أما اتخاذ قبور الصالحين عيداً ومزاراً بعد البناء عليهم وتخصيصها  
وزخرفتها ، والاحتفال بها ، وشد الرحال إليها .. فكل ذلك نهى عنه الشرع وشدد في الهيء ؛  
نهى عن الدعاء والاستغاثة والتبرك بعن فيها ، وكذا عن النذر لهم أو اعتقاد النفع وأنسرفهم .  
ذلك أن قبور الصالحين وتعظيمها كانت في جميع حقب التاريخ وفي أعقاب جميع النبوات  
سبباً مباشراً في شرك المشركين وضلال الضالين . . . (المصحح)

(٢) ويقال له الصحيح المنتقى كما في التذكرة ، ويقال له أيضاً : الصحاح المأثورة عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في الكشف ص ٧٦ ج ٢

وبعدها من إبراهيم بن زهير الحلواني ، وحزرة بن محمد الكاتب ، ويوسف بن يعقوب القاضي ، وأحمد بن محمد بن مسروق ، ومحمد بن يحيى الروزي ، والحسن ابن علويه ، وجمفر بن محمد الفريابي ، ومحمد بن عبد الله الحضرمي ، وابن أبي شيبه ، وأبي خليفة الجحى ، وبهلول بن إسحاق الأنباري ، وعبدان ، وأبي يعلى ، وابن خزيمة ، وخلق . وله معجم مروي ، وصنف الصحيح وأشياء كثيرة من جملتها مسند عمر رضى الله عنه ، هذبه في مجلدين .

قال الذهبي : طالعه وعلقت منه ، وابتهرت بحفظ هذا الإمام ، وجزمت بأن المتأخرين على إياس من أن يلحقوا المتقدمين في الحفظ والمعرفة . حدث عنه الحاكم ، والبرقاني ، وحزرة السهمي ، وأبو القاسم العبدري ، والحسين بن محمد الباساني ، وأبو الحسن محمد بن علي الطبري ، والحافظ أبو بكر محمد بن إدريس الجرجرائي ، وعبد الواحد ابن منير المعدل ، وسبط الإسماعيلي أبو عمرو عبد الرحمن بن محمد الفارسي ، وخلق سوام . قال حمزة : وسمعت أبا محمد الحسن ابن علي الحافظ بالبصرة يقول : كان الواجب للشيخ أبي بكر أن يصف لنفسه شيئاً ويختار ويحتهد ، فإنه كان يقدر عليه لكثرة ما كان كتب ولغزارة علمه وفهمه وجلالته ، وما كان ينبغي له أن يتقيد بكتاب محمد بن إسماعيل ، فإنه أجل من أن يبيع غيره ، أو كما قال . قال الحاكم : كان الإسماعيلي واحد عصره وشيخ المحدثين والفقهاء ، وأجلهم في الرياسة والروعة والسخاء . ولا خلاف بين علماء الفريقين وعقلاهم فيه . قال الذهبي : قد جمع مع إمامته في علم الحديث والفقہ رفعة الإسناد والتفرد ببلاد المعجم . وقال حمزة : مات في رجب في غرته من سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة عن أربع وتسعين سنة .

﴿ فائدة ﴾ اعلم أن نسخة قلمية من صحيح ابن خزيمة موجودة في خزانة الكتب الجرمنية ، وعلى هامشها حواش للحافظ ابن حجر مفيدة نافعة ، والمجلدان الأخيران منها سالمان عن النقص ، والمجلد الأول منها ناقص ، ونسخة

قلمية صحيحة كاملة من كتاب صحيح ابن حبان أيضاً موجودة فيها مكتوبة بخط الحافظ ابن حجر ، وله على هامشها أيضاً حواش مفيدة . والمجلد الأول من هذا الكتاب موجود في خزانة الكتب الحمودية بالمدينة المنورة ، ونسخة قلمية كاملة صحيحة من كتاب صحيح أبي عوانة موجودة في خزانة الكتب الجرمنية مكتوبة بخط يحيى بن نعيم الأنصارى ، ونسخة صحيحة قلمية نفيسة من هذا الكتاب موجودة في خزانة الكتب للعلامة أبي الطيب شمس الحق العظيم أبادى مصنف « غاية المقصود وعون العبود » رحمه الله تعالى وغفر له . وقد نقلت من هذه النسخة المباركة بعض الروايات في رسالتي « المقالة الحسنی في سنية المصاحفة باليد اليمنی » . ونسخة قلمية من كتاب صحيح ابن السكن موجودة فيها أيضاً مكتوبة بخط الحافظ السيوطی . ونسخة قلمية صحيحة من كتاب صحيح الإسماعيلي موجودة فيها أيضاً مكتوبة بخط الحافظ ابن حجر .

ومنها صحيح المستدرک للحاکم : وهو الحافظ الكبير إمام المحدثين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع ، صاحب التصانيف . ولد سنة ٣٢١ ( إحدى وعشرين وثلاثمائة ) في ربيع الأول . طلب الحديث من الصفر باعتهاء أبيه وخاله ، فسمع سنة ثلاثين ورحل إلى العراق وهو ابن عشرين ، وحج ، ثم جال في خراسان وما وراء النهر ، فسمع بالبلاد من ألفي شيخ أو نحو ذلك . وقد رأى أبوه مسلماً روى عن أبيه ، ومحمد بن علي بن عمر المذكور ، وأبي العباس الأصم ، وأبي جعفر محمد بن صالح بن هاني ، ومحمد بن عبد الله الصفار ، وأبي عبد الله بن الأخرم وأبي العباس بن محبوب ، وأبي حامد بن حيويه ، والحسن بن يعقوب البخاري وأبي النصر محمد بن محمد بن يوسف ، وأبي الوليد حسان بن محمد ، وأبي عمرو ابن السماك ، وأبي بكر النجاد ، وابن درستويه ، وأبي سهل بن زياد ، وعبد الرحمن بن حمدان الجلاب ، وعلي بن محمد بن عقبة الشيباني ، وأبي علي الحافظ

وانتفع بصحبته ، وما زال يسمع حتى سمع من أصحابه . حدث عنه الدارقطني ، وأبو الفتح بن أبي الفوارس ، وأبو العلاء الواسطي ، ومحمد بن أحمد بن يعقوب ، وأبو ذر المروزي ، وأبو يعلى الخليلي ، وأبو بكر البيهقي ، وأبو القاسم القشيري ، وأبو صالح المؤذن ، والزي عبد الحميد البحيري ، وعثمان بن محمد الحمي ، وأبو بكر أحمد بن علي بن خلف الشيرازي .

قال الخطيب أبو بكر : أبو عبد الله الحاكم كان ثقة يميل إلى التشيع ، فحدثني إبراهيم بن محمد الأرموي وكان صالحاً عالماً قال : جمع الحاكم أحاديث وزعم أنها صحاح على شرط البخاري ومسلم . منها حديث الطير . ومن كنت مولاه فعلي مولاه . فأنكرها عليه أصحاب الحديث فلم يلتفتوا إلى قوله . قال الحسن بن أحمد السمرقندي الحافظ : سمعت أبا عبد الرحمن الشاذلي صاحب الحاكم يقول : كنا في مجلس السيد أبي الحسن ، فسئل أبو عبد الله الحاكم عن حديث الطير فقال : لا يصح ، ولو صح لما كان أحد أفضل من علي رضي الله عنه بعد النبي صلى الله عليه وسلم .

قال الذهبي : ثم تغير رأي الحاكم وأخرج حديث الطير في مستدركه . ولاريب أن في المستدرك أحاديث كثيرة ليست على شرط الصحة ، بل فيه أحاديث موضوعة شأن المستدرك بإخراجها فيه . وأما حديث الطير فله طرق كثيرة جداً أفردتها بمصنف ومجموعها يوجب أن يكون الحديث له أصل . وأما حديث من كنت مولاه فله طرق جيدة ، وقد أفردت ذلك أيضاً .

قال عبد الله الفافر بن إسماعيل : أبو عبد الله الحاكم هو إمام أهل الحديث في عصره ، العارف به حق معرفته . وقرأ على قراء زمانه وتفق على أبي الوليد وأبي سهل الأستاذ ، واختص بصحبة إمام وقته أبي بكر الضبي ، فكان يراجع في السؤال والجرح والتعديل والعلل . وذاكر مثل الجماعي وأبي علي الماسرجسي ، واتفق له من التصانيف ما لعله يبلغ قريباً من ألف جزء مع تخريج

الصحيحين وتاريخ نيسابور ، وكتاب منكي الأخبار والمدخل إلى علم الصحيح  
وكتاب الإكليل وفضائل الشافعي وغير ذلك . قال الحافظ أبو حازم العبدري  
سمعت الحاكم يقول : وكان إمام أهل الحديث في عصره يقول : شربت ماء  
زمزم وسألت الله أن يرزقني حسن التصنيف . قال الحافظ أبو موسى : كان  
الحاكم دخل الحمام واغتسل وخرج ، فقال آه ، فقبض روحه ، وهو متزر ، لم  
يلبس قميصه بعد ، وصلى عليه القاضي أبو بكر الخيري . توفي الحاكم في صفر  
سنة ٤٠٥ ( خمس وأربعمائة ) .

قلت : تساهل الحاكم في تصحيح الحديث مشهور ، كما أن تساهل ابن  
الجوزي في تضعيف الحديث مشهور . قال السيوطي في أول تعقباته على  
موضوعات ابن الجوزي : إن كتاب الموضوعات جمع الإمام أبي الفرج بن  
الجوزي ، قد نبه الحفاظ قديماً وحديثاً على أن فيه تساهلاً كثيراً ، وأحاديث  
ليست بموضوعة ، بل هي من وادي الضعيف . وفيه أحاديث حسان وأخرى  
صحاح ، بل وفيه حديث من صحيح مسلم نبه عليه الحافظ أبو الفضل بن حجر .  
ووجدت فيه حديثاً من صحيح البخاري من رواية حماد بن شاکر ، وآخرته  
من البخاري من رواية صحابي غير الذي أورده عنه . وقد قال شيخ الإسلام  
ابن حجر : إن تساهله ( أي تساهل ابن الجوزي ) وتساهل الحاكم في المستدرک  
أعدم النفع بكتابيهما ؛ إذ مامن حديث فيهما إلا ويمكن أنه مما وقع فيه التساهل  
فلذلك وجب على الناقد الاعتناء بما ينقله منهما من غير تقليد لهما .

وقد اعتنى الحافظ الذهبي بالمستدرک فاختصره معلقاً أسانيده ، وأقره على  
مالا كلام فيه . وتعقب ما فيه الكلام ، ووجد بعض الحفاظ منه مائة حديث  
موضوعة في جزء . وأما موضوعات ابن الجوزي فلم أقف على من اعتنى بشأنها  
فاختصرتها معلقاً أسانيدها ، وتعقب منها كثيراً على وجه الاختصار على نحو  
ما صنع الذهبي في المستدرک ، ثم جمعت كتاباً حافظاً في الأحاديث المتعقبة خاصة

بسطت فيه الكلام على كل حديث حديث ، مع ذكر طرقها وشواهدا ، وما وقفت عليه من كلام الحفاظ عليها ، وما عثرت أنا عليه في ضمن المطالعة من من المتابعات ونحو ذلك . غير أن المهم عن الاعتناء بتحصيله قواصر ، وأهل هذا الفن كانوا في الصدر الأول قليلا ، فما ظنك بهم في هذا العصر الدابر ، فأردت أن أخلص الكتاب المذكور في تأليف وجيز ، أقصر منه على إيراد الحديث على طريقة الأطراف ، وأعقبه بذكر من أعله ، ثم أردفه برده إما بتوثيقه أو ذكر متابعه أو شاهده ، وأنبه على من خرج من الأئمة المعتبرة في شيء من كتبه الجليل انتهى .

وقال في آخر :

|                               |                                 |
|-------------------------------|---------------------------------|
| أبو الفرج الجوزي ألف مجمعا    | تضمنه الموضوع فانسع الوادي      |
| وهذا كتابي فيه حررت جملة      | ثلاثا وستين منه تحرير نقاد      |
| حديث رواه مسلم ثم آخر         | رواه البخاري في رواية حماد      |
| وفي مسند فوق الثلاثين ثم في   | كتاب أبي داود تسع بتمداد        |
| ثلاثون عند الترمذي ولابن ماجه | ه مثلها عشرة لدى النسائي الساد  |
| وستون في المستدرک مع تداخل    | مرات ولم أقصد بمد بفقراد        |
| مجموع ما فيه من الكتب التي    | نرى مائة مع نحو ثلاثون بأحاد    |
| كذافي مما أخرج الدارمي والبخ  | ارى في غير الصحيح بإسناد        |
| وما أخرج البستي وابن خزيمة    | مع البيهقي والدارقطني وأنداد    |
| فدونك تأليفاً وجيزاً محرراً   | إذا أبهم الداجي به يهتدى البادي |
| ويا طالما أنعمت فكراً ومقالة  | وأشغلت أوقاتي ببحث وإجهد        |
| ونقبت عن طرق الأحاديث دائماً  | وأعملت لإعمال الحمد بإسعاد      |
| ولم أك ذا كل على الناس آخذاً  | كلامهم من غير ود ولا عادى       |
| ولا ظفرت عيني بما أفتدى به    | فأرتاح بما أجتنيه بأكداد        |

فيارب فاجعله لوجهك مخلصاً      فأت مراحمي منك أطلب إرشاد  
وكل علم ابني أن يراد به ولي      خسيصة قدر ذات هم وإنفاد  
ومن كان ذا حظ عظيم يكن إلى      جناب العلي القدسي يحذو به الحادي  
اتقى .

وروى الخطيب وغيره عن أبي أويس ، واسمه عبد الله بن أويس عن العلاء .  
ابن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أم  
الناس جهر بيسم الله الرحمن الرحيم . قال الزيلعي في نصب الراية بعد ذكر هذا  
الحديث ، والكلام على إسناده ما حفظه ، ومجرد الكلام في الرجل لا يسقط  
حديثه ، ولو اعتبرنا ذلك لذهب معظم السنة إذ لم يسلم من كلام الناس إلا من  
عصمه الله ، بل خرج في الصحيح خلاق ممن تكلم فيهم ، ومنهم جعفر بن سليمان  
الضبي ، والحارث بن عبد الأيادي ، وأيمن بن نابل الحبشي ، وخالد بن مخلد  
القطواني ، وسويد بن سعيد الحدثاني ، ويونس بن أبي إسحاق السبيعي وغيرهم  
ولكن صاحباً الصحيح رحمهما الله إذا أخرجنا لمن تكلم فيه فإنهم ينطقون  
من حديثه ما توسع عليه وظهرت شواهد ، وعلم أن له أصلاً . ولا يروون  
ما تفرد به سيما إذا خالفه الثقات . كما أخرج مسلم لأبي أويس حديث : « قسمت  
الصلاة بيني وبين عبيد » لأنه لم يتفرد به ، بل رواه غيره من الأئمة كمالك  
وشعيب وابن عيينة . فصار حديثه متابعة ، وهذه العلة راجت على كثير من  
استدرك على الصحيحين فتساهلوا في استدراكهم . ومن أكثرهم تساهلاً الحاكم  
أبو عبد الله في كتابه المستدرك فإنه يقول : هذا حديث على شرط الشيخين  
أو أحدهما ، وفيه هذه العلة ، إذ لا يلزم من كون الراوي محتجاً به في الصحيح  
أنه إذا وجد في أي حديث كان ذلك الحديث على شرطه لما بيناه بل الحاكم  
كثيراً ما يجهل إلى حديث لم يخرج الغالب رواه في الصحيح ، كحديث روى  
عن عكرمة عن ابن عباس فيقول فيه : هذا حديث على شرط البخاري . يعني

لكون البخارى أخرج لمكرمة وهذا أيضاً تساهل . وكثيراً ما يخرج حديثاً بعض رجاله للبخارى وبعضهم لمسلم فيقول : هذا على شرط الشيخين . وهذا أيضاً تساهل ، وربما جاء إلى حديث فيه رجل قد أخرج له صاحبنا الصحيح عن شيخ معين لضبطه حديثه وخصوصيته به ، ولم يخرج حديثه عن غيره لضعفه فيه ، أو لعدم ضبطه حديثه ، أو لكونه غير مشهور بالرواية عنه ، أو لغير ذلك ، فيخرجه هو عن غير ذلك الشيخ ثم يقول هذا على شرط الشيخين ، أو البخارى أو مسلم . وهذا أيضاً تساهل ، لأن صاحبنا الصحيح لم يحتج به إلا في شيخ معين لافى غيره . فلا يكون على شرطهما ، وهذا كما خرج البخارى ومسلم حديث خالد بن مخلد القطواني عن سليمان بن بلال وغيره ، ولم يخرج حديثه عن عبد الله بن المثنى ، فإن خالداً غير معروف بالرواية عن ابن المثنى ، فإذا قال قائل في حديث يرويه خالد بن مخلد عن ابن المثنى هذا على شرط البخارى ومسلم ، كان متساهلاً . وكثيراً ما يجيء إلى حديث فيه رجل ضعيف أو متهم بالكذب وغالب رجاله رجال الصحيح فيقول : هذا على شرط الشيخين أو البخارى أو مسلم ، وهذا أيضاً تساهل فاحش ، ومن تأمل كتابه المستدرك تبين له ما ذكرناه . انتهى كلام الزيلعي .

قال الجزائري : قد اختلف في حكم ما انفرد الحاكم بتصحيحه ، فقال ابن الصلاح : الأولى أن نتوسط في أمره فنقول : ما حكم بتصحيحه ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة إن لم يكن من قبيل الصحيح ، فهو من قبيل الحسن يحتاج به ويعمل به إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه . ويقاربه في حكمه صحيح أبي حاتم ابن حبان البستي انتهى . وظاهر هذا الكلام أن ما انفرد بتصحيحه ولم يكن لغيره فيه حكم أن يجعل دائراً بين الصحيح والحسن احتياطاً . وقد ظن بعضهم أن كلامه يدل على أنه يحكم عليه بالحسن فقط ، فنسب إليه التحكم في هذا الحكم .

وقال كثير من المحدثين : إن ما انفرد الحاكم بتصحيحه يبحث عنه ويحكم عليه بما يقضى به حاله من الصحة أو الحسن أو الضعف ، والذي حمل ابن الصلاح على ما قال ، هو ما ذهب إليه من أن أمر التصحيح قد انقطع ولم يبق له أهل ، والتصحيح أنه لم ينقطع ، وأنه سائغ لمن كملت عنده أدواته وكان قادراً عليه . انتهى .

ومن الكتب الصحاح « المختارة » للحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسى الحنبلى ، التزم فيه الصحة ، فصحيح فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها . قال ابن كثير : وهذا الكتاب لم يتم ، وكان بعض الحفاظ من مشايخنا يرجحه على مستدرك الحاكم . كذا فى الشواذ الفياح ذكره صاحب الكشف .

وضياء الدين المقدسى هذا هو الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد السعدى المقدسى ، ثم الدمشقى الصالحى الحنبلى صاحب التصانيف النافعة ، ولد سنة تسع وستين وخمسمائة ، وأجاز له السلفى وشهده ، وسمع من أبى المعالى بن صابر ، وأبى الجحد البانياسى ، وأحمد بن المواربى ، وعمر بن على الجوبى ، ويحيى الثقفى وطبقته بدمشق ، وأبى القاسم البوصيرى وطبقته بمصر ، والمبارك ابن اللطوس ، وابن الجوزى وطبقتهما ببغداد ، وأبى جعفر الصيدلانى وطبقته بأصبهان ، وعبد الباقي بن عثمان بهمدان ، والمؤيد الطوسى وطبقته بنيسابور ، وعبد المعز بن محمد الزار بهرة ، وأبى مظفر بن السمعانى بمرور . ورحل مرتين إلى أصفهان وسمع بها مالا يوصف كثرة ، وحصل أصولاً كثيرة ، ونسخ وصنف وصحح ولين وجرح وعدل ، وكان المرجوع إليه فى هذا الشأن . قال تلميذه عمر ابن الحاجب : شيخنا أبو عبد الله شيخ وقته ونسيج وحده علماً وحفظاً وثقةً وديناً من العلماء الربانيين ، وهو أكثر من أن يدخل عليه مثل . كان شديد التحرى فى الرواية ، مجتهداً فى العبادة ، كثير الذكر ، منقطعاً متواضعاً ، سهل العارية . رأيت جماعة من المحدثين ذكروه فأطنبوا فى فقره ومدحوه بالحفظ ( ١١ - مقدمة تحفة الأحوزى ١ )

والزهد . سألت الزكي البرزالي عنه فقال : ثقة جبل حافظ دين . قال ابن النجار : حافظ متقن حجة عالم بالرجال ، ورع تقى مارأيت مثله في نباهته وعفته وحسن طريقته . وقال الشرف بن النابلسي : مارأيت مثل شيخنا الضياء . ذكره الذهبي في التذكرة وقال : قد استوفيت سيرته وتواليفه في التاريخ الكبير . عاش أربعاً وسبعين سنة ، وتوفي إلى رضوان الله تعالى في جمادى الآخرة سنة ثلاث وأربعين وستمائة . انتهى .

﴿ فائدة ﴾ اعلم أن نسخة قلمية من كتاب المختارة للحافظ ضياء الدين المقدسي هذا موجودة في خزانة الكتب الجرمنية ، مكتوبة بخط الحافظ ابن كثير . ونسخة صحيحة قلمية من كتاب صحيح المستدرک للحاكم موجودة فيها ، مكتوبة بخط الحافظ الذهبي ، وعلى هامش هذه النسخة تلخيص الحافظ الذهبي بخطه أيضاً . ونسخة قلمية من كتاب تلخيص المستدرک للذهبي أيضاً موجودة فيها . ونسخة قلمية من المستدرک . ونسخة قلمية من تلخيص الذهبي موجودة أيضاً في خزانة الكتب الحمودية بالمدينة المنورة . وقد طبع الآن المستدرک مع تلخيص الذهبي في مطبعة دائرة المعارف ببلاة حيدر آباد الدکن .

## الفصل الثالث والعشرون

في ذكر كتب الأحاديث المعزوة إلى الأئمة الأربعة

الذين هم أصحاب المذاهب المتبوعة وذكر تراجمهم

قال صاحب كشف الظنون : مسند الإمام الأعظم أبي حنيفة نعمان بن ثابت الكوفي المتوفى سنة ١٥٠ خمسين ومائة ، رواه حسن بن زياد اللؤلؤي ، ورتب للسند المذكور الشيخ قاسم بن قطلوبغا الحنفي برواية الحارثي على أبواب الفقه ، وله عليه الأمالي في مجلدين ، ومختصر السند المسمى بالمتعمد لجمال الدين محمود بن أحمد القونوي الدمشقي المتوفى سنة ٧٧٠ سبعين وسبعمائة ، ثم شرحه وسماه

المسند ، وجمع زوائده أبو المؤيد محمد بن محمود الخوارزمي المتوفى سنة ٦٦٥  
خمس وستين وستمائة . أوله : الحمد لله الذي سقانا بطوله من أصفى شرائع  
الشرائع . إلخ . قال : وقد سمعت في الشام عن بعض أهلين بمقداره ما ينقصه  
ويستصغره ويستعظم غيره ، وينسبه إلى قلة رواية الحديث ، ويستدل على ذلك  
بمسند الشافعي وموطأ مالك . وزعم أنه ليس لأبي حنيفة مسند ، وكان لا يروى  
إلا عدة أحاديث ، فلحقتني حمية دينية ، فأردت أن أجمع بين خمسة عشر من  
مسانيده التي جمعها له فحول علماء الحديث : —

الأول : الإمام الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثي  
البخاري المعروف بعبد الله الأستاذ .

الثاني : الإمام الحافظ أبو القاسم طلحة بن محمد بن جعفر الشاهد العدل .

الثالث : الإمام أبو الحسن محمد بن المطهر بن موسى بن عيسى بن محمد .

الرابع : الإمام الحافظ أبو نعيم الأصبهاني الشافعي .

الخامس : الشيخ أبو بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد الأنصاري .

السادس : الإمام أبو أحمد عبد الله بن عدى الجرجاني .

السابع : الإمام الحافظ عمر بن حسن الشيباني .

الثامن : أبو بكر أحمد بن محمد بن خالد الكلاعي .

التاسع : الإمام أبو يوسف القاضي يعقوب بن إبراهيم الأنصاري ،

والمروى عنه يسمى بنسخة أبي يوسف .

العاشر : الإمام محمد بن حسن الشيباني ، والمروى عنه يسمى بنسخة محمد .

الحادي عشر : ابنه الإمام حماد ، ورواه عن أبي حنيفة .

الثاني عشر : الإمام محمد أيضاً ، وروى معظمه عن التابعين ، وما رواه

يسمى الآثار .

الثالث عشر : الإمام الحافظ أبو القاسم عبد الله بن أبي العوام السعدي .

الرابع عشر : الإمام الحافظ أبو عبد الله حسين بن محمد بن خسرو البلخي المتوفى سنة ٥٢٣ ثلاث وعشرين وخمسمائة ، وقد خرجته تحريماً حسناً ولم يحدث إلا باليسير ، وهو في مجلدين .

الخامس عشر : الإمام الماوردي .

فجمعتها على ترتيب أبواب الفقه بحذف المعاد وترك تكرير الإسناد ، واختصره الإمام شرف الدين إسماعيل بن عيسى بن دولة الأوغاني المكي ، وسماه « اختيار اعتماد المسانيد في اختصار أسماء بعض رجال الأسانيد » وتوفى سنة ٨٩٢ اثنين وتسعين وثمانمائة ، ذكر فيه نبذة من مناقب الإمام ، واختصره أيضاً الإمام أبو البقاء أحمد بن أبي الضياء محمد القرشي العدوي المالكي . أوله : الحمد لله رب العالمين . إلخ . فهذا مختصر مسند الإمام الأعظم الذي جمعه الإمام أبو المؤيد الخوارزمي ، حذف الأسانيد منه وما كان مكرراً عنه ، وسميته « المسند في مختصر المسند » واختصره محمد بن عباد الخلال في المتوفى سنة ٦٥٢ اثنتين وخمسين وستمائة وسماه « مقصد المسند » واختصره أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الحنفي ، وجمع زوائده أيضاً حافظ الدين محمد بن محمد الكردي المعروف بابن البزار المتوفى سنة ٨٢٧ سبع وعشرين وثمانمائة ، وشرحه جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ إحدى عشرة وتسعمائة ، سماه « التعليقة المنيفة على مسند أبي حنيفة » واختصره بعضهم ، أوله : الحمد لله الذي أكمل ديننا . إلخ . قال لما رأى المسند الكبير لأبي المؤيد الخوارزمي ووجده مطولاً بالأسانيد فحذفه ، ثم وجد مختصرين من المسند الكبير ، أحدهما للإمام جمال الدين محمود بن أبي العباس القنوي ، والثاني للإمام أبي البقاء بن أحمد الضياء المكي ، ورأى أن الأول ماوفي المقصود ، والثاني أتى به لكفه ما حذف الحديث المكرر . انتهى .

وقال العلامة الشاه عبد العزيز المحدث الدهلوي في البستان مالفظة :

﴿فائدة﴾ مهمه باید دانست که از تصانیف ائمه اربع رحمهم الله در علم حدیث اصر و زرد دست مردم غیر از موطأ موجود نیست و مسانید ائمه دیگر که در عالم مشهور است خود ایشال به تصنیف آل نپرداخته اند بلکه دیگران بعد ایشال آمده مرویات را جمع نموده اند و مسند فلانی مسمی کرده و بر هر عاقل پوشیده نمی ماند که مرویات شخص از هر رطب و یابس مجموع و مخلوط می باشد تا وقتی که خود آل شخص که اعتقاد بزرگی و فضیلت او داریم آل مخلوط را متمیز نه کنند و بارها بنظر امعان و تعمق مطالعه ننمایند و شاگردان خود را تعلیم نکنند محل اعتقاد چه قسم تواند بود و تفصیل ایل دجمال آنکه مسند حضرت امام اعظم که بالفعل مشهورست تألیف قاضی القضاة ابو المؤید محمد ابن محمود ابن محمد الخوازمی ست که در سن ششصد و بنقاد و جار آنرا رائج ساخته مسانید امام اعظم را که علمائی سابق پرواچه بودند دریل مسند جمع کرده بزعم خود بیهج چیز را از مرویات امام اعظم ترک نه کرده و قبل از وی بر چند مسانید بسیار برائی مرویات امام اعظم ساخت بودند چنانچه خودش در خطبه ایل مسند نام آنها و مصنفین آنها و سند خود بآن مصنفین بیان نموده اما بیشتر رائج و مشهور دو مسند بود تا حال موجود و متداول ست اول مسند حافظ الحدیث محمد بن یعقوب الحارثی دوم مسند حافظ الوقت حسین بن محمد بن خسرو رحمة الله علیه چنانچه اجازت ایل بر سه مسند براقم الحروف نیز از شیوخ خود رسیده بس ایل مسند را نسبت بحضرت امام اعظم کردن ازال باب ست که مسند ابی بکر را مثلاً از مسند امام احمد نسبت بحضرت ابو بکر صدیق نمائیم و از تصانیف ایشال انکاریم و آل مغلطه یدش نیست انتهى .

قال فی تهذیب التهذیب : النعمان بن ثابت التیمی أبو حنیفة السکونی مولی بنی تیم الله بن ثعلبة ، وقیل إنه من أبناء فارس ، رأی أنسا ، وروی عن عطاء ابن ابی رباح ، وعاصم بن ابی اللجود ، وعلقمة بن مرثد ، وحماد بن ابی سلیمان

والحكم بن عتيبة ، وسلمة بن كهيل ، وأبي جعفر محمد بن علي ، وعلي بن الأقر ،  
وزياد بن علاقة ، وسعيد بن مسروق الثوري ، وعدى بن ثابت الأنصاري ،  
وعطية بن سعد العوفي ، وأبي سفيان السعدي ، وعبد الكريم أبي أمية ، ويحيى  
ابن سعيد الأنصاري ، وهشام بن عمرو في آخرين . وعنه ابنه حماد وإبراهيم  
ابن طهمان ، وحمزة بن حبيب الزيات ، وزفر بن الهذيل ، وأبو يوسف القاضي ،  
وأبو يحيى الحناني ، وعيسى بن يونس ، ووکیع ويزيد بن زريع ، وأسد بن  
عمرو البجلي ، وحكام بن يعلى بن سلم الرازي ، وخارجة بن مصعب ،  
وعبد الحميد بن أبي رواد ، وعلي بن مسهر ، ومحمد بن بشر العبدي ،  
وعبد الرزاق ومحمد بن الحسن الشيباني ، ومصعب بن المقدام ويحيى بن يمان ،  
وأبو عصمة نوح بن أبي سریم ، وأبو عبد الرحمن المقرئ ، وأبو نعيم وأبو  
عاصم وآخرون .

قال المعجلي : أبو حنيفة كوفي تميمي ، من رهط حمزة الزيات ، كان خزازاً  
يبيع الخبز ويروي عن إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة قال : نحن ما أبناء فارس  
الأحرار . ولد جدي النعمان سنة ثمانين ، وذهب جدي ثابت إلى علي وهو  
صغير فدعاه بالبركة فيه وفي ذريته . وقال محمد بن سعد العوفي : سمعت ابن  
معين يقول : كان أبو حنيفة ثقة لا يحدث بالحديث إلا بما يحفظه ، ولا يحدث  
بما لا يحفظ . وقال صالح بن محمد الأسدي عن ابن معين : كان أبو حنيفة ثقة في  
الحديث . وقال أبو وهب محمد بن مزاحم : سمعت ابن المبارك يقول : أفقه الناس  
أبو حنيفة . ما رأيت في الفقه مثله . وقال أيضاً : لولا أن الله تعالى أغاثني  
بأبي حنيفة وسفيان كنت كسائر الناس . وقال ابن أبي خيثمة حدثنا سليمان  
ابن أبي شيخ قال : كان أبو حنيفة ورعاً سخيّاً . وعن ابن عيسى بن الطباع  
سمعت روح بن عبادة يقول : كنت عند ابن جريج سنة خمسين ومائة فأنام موت  
أبي حنيفة فاسترجع وتوجع وقال أي علم ذهب .

وقال أبو نعيم : كان أبو حنيفة صاحب غوص في المسائل . وقال أحمد بن علي بن سعيد القاضي سمعت يحيى بن معين يقول : سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول : لا نكذب الله ما سمعنا أحسن من رأى أبي حنيفة وقد أخذنا بأكثر أقواله . وقال الربيع وحرمله : سمعنا الشافعي يقول : الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة . ويروى عن أبي يوسف قال : بينما أنا أمشي مع أبي حنيفة إذ سمعت رجلاً يقول لرجل : هذا أبو حنيفة لا ينام الليل ، فقال أبو حنيفة : لا يتحدث عني بما لم أفعل ، وكان يحيى الليل ، يعني بعد ذلك . وقال إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة عن أبيه قال : لما مات أبي سألنا الحسن بن عمارة أن يتولى غسله ففعل ، فلما غسله قال : رحمك الله تعالى وغفر لك ، لم تفرط منذ ثلاثين سنة ، ولم تتوسد يمينك بالليل منذ أربعين سنة ، وقد أتعت من بعدك ، وفضحت القراء . وقال علي بن معبد : حدثنا عبيد الله بن عمرو الرقي قال : كلم ابن هبيرة أبا حنيفة أن يلي قضاء الكوفة ، فأبى عليه ، فضربه مائة سوط وعشرة أسواط وهو على الامتناع ، فلما رأى ذلك خلى سبيله .

وقال ابن أبي داود عن نصر بن علي : سمعت ابن داود - يعني الخريبي - يقول : الناس في أبي حنيفة حاسد وجاهل . وقال أحمد بن عبدة قاضي الري عن أبيه : كنا عند ابن عائشة فذكر حديثاً لأبي حنيفة ثم قال : أما إنكم لو رأيتموه لأردتموه ، فما مثله ومثلكم إلا كما قيل :

أقلوا عليهم ويلكم لا أبا لكم من اللوم أو سدوا المكان الذي سدوا

وقال الصفاني عن ابن معين : سمعت عبيد بن أبي قره يقول : سمعت يحيى ابن الضريس يقول : شهدت سفيان وأتاه رجل فقال : ما تنقم على أبي حنيفة ؟ قال وماله ، قال سمعته يقول : آخذ بكتاب الله ، فإن لم أجد فبسنة رسول الله ، فإن لم أجد فبقول الصحابة ، آخذ بقول من شئت منهم ولا أخرج عن قولهم إلى قول غيرهم . فإذا انتهى الأمر إلى إبراهيم والشعبي وابن سيرين وعطاء ،

فقوم اجتهدوا ، فأجتهد كما اجتهدوا . قال أبو نعيم وجماعة : مات سنة خمسين ومائة . وقال أبو بكر بن أبي خيثمة عن ابن معين : مات سنة إحدى وخمسين . له في كتاب الترمذى من رواية عبد الحميد الحمانى عنه قال : مارأيت أكذب من جابر الجعفى ولا أفضل من عطاء بن أبى رباح . وفى كتاب النسائى حديثه عن ابن أبى ذر عن ابن عباس قال : ليس على من أنى بهيمة حد .

قلت : وفى رواية أبى على الأسيوطى والمغاربة عن النسائى قال حدثنا على ابن حجر حدثنا عيسى هو ابن يونس عن النعمان عن عاصم ، فذكره ولم ينسب النعمان وفى رواية ابن الأحرر - يعنى أباحنيفة - أورد عقيب حديث الدراوردي عن عمرو عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً : من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقبلوا الفاعل والمفعول به ، الحديث . وليس هذا الحديث فى رواية حمزة بن السنن ولا ابن حيوة عن النسائى وقد تابع النعمان عليه عن عاصم سفيان الثورى . ومناقب الإمام أبى حنيفة كثيرة جداً ، فرضى الله تعالى عنه ، وأسكنه الفردوس آمين . انتهى .

وقال الذهبى فى التذكرة : رأى أنس بن مالك غير مرة لما قدم عليهم السكوفة . ورواه ابن سعد عن سيف بن جابر أنه سمع أباحنيفة يقوله . وتفقه به زفر بن الهذيل ، وداود الطائى ، والقاضى أبو يوسف ، ومحمد بن الحسن ، وأسد ابن عمرو ، والحسن بن زياد اللؤلؤى ، ونوح الجامع ، وأبو مطيع الباغى ، وعدة . وكان قد تفقه بمجاد بن أبى سليمان وغيره . كان إماماً ورعاً عالماً عاملاً متعبداً كبير الشأن ، لا يقبل جوائز السلطان ، بل يتجر ويتكسب . قال ضران ابن مرد : سئل يزيد بن هارون أيما أفقه الثورى أو أبو حنيفة ؟ فقال أبو حنيفة أفقه ، وسفيان أحفظ للحديث . وقال يزيد : مارأيت أحداً أروع ولا أعدل من أبى حنيفة . وروى أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز عن يحيى بن معين قال : لا بأس به ، لم يكن يتهم ، ولقد ضربه يزيد بن عمر بن هبيرة على القضاء

فأبى أن يكون قاضياً . انتهى .

قال ابن خلدون : اعلم أن الأئمة المجتهدين تفاوتوا في الإكثار من هذه الصناعة والإقلال . فأبو حنيفة يقال بلغت روايته إلى سبعة عشر حديثاً أو نحوها ، ومالك إنما صح عنده ما في كتاب الموطأ وغايتها ثلاثمائة حديث . ونحوها ، وأحمد ابن حنبل في مسنده خمسون ألف حديث ، ولكل ما أداه ما اجتهداه في ذلك . وقد تقول بعض المبغضين المتعسفين إلى أن منهم من كان قليل البضاعة في الحديث ، فلهذا قلت روايته ، ولا سبيل إلى هذا المعتقد في كبار الأئمة ، لأن الشريعة إنما تؤخذ من الكتاب والسنة ، ومن كان قليل البضاعة من الحديث فيتعين عليه طلبه وروايته والجد والتشmir في ذلك ، ليأخذ الدين عن أصول صحيحة ، ويتلقى الأحكام عن صاحبها المبلغ لها ؛ وإنما قلل منهم من قلل الرواية لأجل المطاعن التي تعترضه فيها ، والعلل التي تعترض في طرقها ، سيما والجرح مقدم عند الأكثر ، فيؤديه الاجتهاد إلى ترك الأخذ بما يعرض مثل ذلك فيه من الأحاديث وطرق الأسانيد . ويكثر ذلك فتقل روايته لضعف في الطرق . هذا مع أن أهل الحجاز أكثر رواية للحديث من أهل العراق لأن المدينة دار الهجرة وماوى الصعابة ، ومن انتقل منهم إلى العراق كان شغافهم بالجهاد أكثر .

والإمام أبو حنيفة إنما قلت روايته لما شدد في شروط الرواية والتحمل وضعف رواية الحديث اليقيني إذا عارضها الفعل النفسى ، وقلت من أجلها روايته فقل حديثه لا أنه ترك رواية الحديث متعمداً فخاشه من ذلك .

ويدل على أنه من كبار المجتهدين في علم الحديث اعتماد مذهبه بينهم ، والتعويل عليه ، واعتباره رداً وقبولاً . وأما غيره من الحديثين وهم الجمهور ، فتوسعوا في الشروط وكثر حديثهم ، والسكل عن اجتهاد . وقد توسع أصحابه من بعده في الشروط وكثرت رواياتهم . وروى الطحاوى فأكثر وكتب مسنده وهو جليل القدر ، إلا أنه لا يعدل الصحيحين ، لأن الشروط التي

اعتمدها البخارى ومسلم فى كتابيهما مجمع عليها بين الأمة كما قالوه . وشروط الطحاوى غير متفق عليها كالرواية عن المستور الحال وغيره ، فلذا قدم الصحيحان بل وكتب السنن المرفوعة عليه لتأخر شرطه عن شروطهم ، ومن أجل هذا قيل فى الصحيحين بالإجماع على قبولها من جهة الإجماع على صحة ما فيهما من الشروط المتفق عليها ، فلا تأخذك ريبة فى ذلك ، فالقوم أحق الناس بالظن الجليل بهم ، والتماس الخارج الصحيحة لهم . والله سبحانه وتعالى أعلم بحقائق الأمور . انتهى كلام ابن خلدون .

وقال الجلال السيوطى : وقفت على فتيا رفعت إلى الحافظ الولى العراقى صورتها : هل روى أبو حنيفة عن أحد من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم وهل يعد فى التابعين أم لا ؟ فأجاب بما نصه : الإمام أبو حنيفة لم تصح روايته عن أحد من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم ، وقد رأى أنس بن مالك ، فمن يكتفى فى التابعى بمجرد رؤية الصحابة يجعله تابعياً ، ومن لا يكتفى بذلك لا يعده تابعياً . ورفع هذا السؤال إلى الحافظ ابن حجر العسقلانى فأجاب بما نصه : أدرك الإمام أبو حنيفة جماعة من الصحابة لأنه ولد بالكوفة سنة ثمانين من الهجرة ، وبها يومئذ من الصحابة عبد الله بن أبى أوفى ، فإنه مات بعد ذلك بالاتفاق ، وبالبصرة يومئذ أنس بن مالك ، ومات سنة تسعين أو بعدها . وقد أورد ابن سعد بسند لا بأس به : أن أبا حنيفة رأى أنساً وكان غير هذين من الصحابة أحياء فى البلاد . وقد جمع بعضهم جزءاً فيما ورد من رواية أبى حنيفة عن الصحابة ، لكن لا يخلو إسناده من ضعف ؛ والمعتمد على إدراكه ماتقدم ، وعلى رؤيته لبعض الصحابة ما أورده ابن سعد فى الطبقات ، فهو بهذا الاعتبار من طبقة التابعين ، ولم يثبت ذلك لأحد من أئمة الأمصار المعاصرين له ، كالأوزاعى بالشام ، والحادين بالبصرة ، والثورى بالكوفة ، ومالك بالمدينة ، ومسلم بن خالد الزنجى بمكة ، والليث بن سعد بمصر . انتهى .

وقال السخاوى فى شرحه لألفية العراقى : المعتمد أنه لارواية له عن أحد من الصحابة لصغره فى زمن إدراكه إياهم . انتهى . وقال ابن حجر المكي فى شرح المشكاة : أخذ الفقه عن حماد بن أبى سليمان وأدرك أربعة من الصحابة ، بل ثمانية ، منهم أنس ، وعبد الله بن أبى أوفى ، وسهل بن سعد ، وأبو الطفيل انتهى . قيل : ولم يلق أحداً منهم . قلت : لكن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، والمثبت مقدم على النافى . انتهى . وقال ابن خلكان : أدرك أبو حنيفة أربعة من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ، وهم : أنس بن مالك ، وعبد الله ابن أبى أوفى بالكوفة ، وسهل بن سعد الساعدى بالمدينة ، وأبو الطفيل عامر ابن وائلة بمكة ، ولم يلق أحداً منهم ولا أخذ عنه ، وأصحابه يقولون لقي جماعة من الصحابة وروى عنهم ، ولم يثبت ذلك عند أهل النقل . انتهى .

وقال النووى فى تهذيب الأسماء : قال الشيخ أبو إسحاق فى الطبقات : هو النعمان بن ثابت بن زوطى بن ماه ، مولى تيم الله بن نعلبة ، ولد سنة ثمانين من الهجرة وتوفى ببغداد سنة خمسين ومائة وهو ابن سبعين سنة . أخذ الفقه عن حماد بن أبى سليمان ، وكان فى زمنه أربعة من الصحابة : أنس بن مالك ، وعبد الله بن أبى أوفى ، وسهل بن سعد ، وأبو الطفيل ، ولم يأخذ عن أحد منهم . انتهى .

وقال الحافظ فى التقریب : النعمان بن ثابت الكوفى أبو حنيفة الإمام ، يقال أصله من فارس ، ويقال مولى بنى تميم ، فقيه مشهور من السادسة . انتهى . وقال الحافظ فى أول التقریب : السادسة طبقته ... وعاصر الخامسة لكن لم يثبت لم لقاء أحد من الصحابة كابن جريج . انتهى . فظهر من كلام هؤلاء العلماء المحققين المعتبرين أن الإمام أبا حنيفة لم يلق أحداً من الصحابة ولا أخذ عن أحد منهم .

وللإمام مالك فى الحديث كتاب مشهور بالموطأ . قال السيوطى فى تنوير

الحوالك : قال القاضي أبو بكر بن العربي في شرح الترمذى : الموطأ هو الأصل الأول واللباب ، وكتاب البخارى هو الأصل الثانى فى هذا الباب ، وعليهما بنى الجميع كمسلم والترمذى . وذكر ابن الهباب أن مالكاً روى مائة ألف حديث جمع منه فى الموطأ عشرة آلاف ، ثم لم يزل يعرضها على الكتاب والسنة ويختبرها بالآثار والأخبار حتى رجعت إلى خمسمائة . وقال السكيا الهرامسى فى تعليقه فى الأصول : إن موطأ مالك كان اشتمل على تسعة آلاف حديث ، ثم لم يزل يلتقى حتى رجع إلى سبعمائة .

وأخرج أبو الحسن بن فهر فى فضائل مالك عن عتيق بن يعقوب قال : وضع مالك على نحو من عشرة آلاف حديث ، فلم يزل ينظر فيه فى كل سنة ويسقط منه حتىبقى هذا . وأخرج ابن عبد البر عن عمر بن عبد الواحد صاحب الأوزاعى قال : عرضنا على مالك الموطأ فى أربعين يوماً ، فقال : كتاب ألفته فى أربعين سنة أخذتموه فى أربعين يوماً ؟ ما أقبل ماتفقهم فيه . وقال أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الكنانى الأصفهاني : قلت لأبى حاتم الرازى : لم سعى موطأ مالك بالموطأ ؟ فقال : شئ قد صنفه ووطأه للعاس حتى قيل موطأ مالك كما قيل جامع سفيان . وقال أبو الحسن بن فهر : أخبرنا أحمد بن إبراهيم بن فراس ، سمعت أبى يقول ، سمعت على بن أحمد الخليلجى يقول ، سمعت بعض المشايخ يقول قال مالك : عرضت كتابى هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة ، فكلهم واطأنى ، فسميته الموطأ . قال ابن فهر : لم يسبق مالكاً أحد على هذه التسمية ، فإن من ألف فى زمانه سعى بعضهم بالجامع ، وبعضهم بالمصنف ، وبعضهم بالمؤلف . والموطأ الممهد المنقح .

وأخرج ابن عبد البر عن الفضل بن محمد بن حرب المدنى قال : أول من عمل كتاباً بالمدينة على معنى الموطأ من ذكر ما اجتمع عليه أهل المدينة عبد العزيز ابن عبد الله بن أبى سلمة الماجشون ، وعمل ذلك كتاباً بغير حديث ، فأتى به

مالك فنظر فيه فقال: ما أحسن ما عمل هذا، ولو كنت أنا الذي عملت ابتدأت بالآثار، ثم شددت ذلك بالكلام. ثم إنه عزم على تصنيف الموطأ فصنفه، فعمل من كان بالمدينة يومئذ من العلماء الموطآت، ففعل للمالك: شغلت نفسك بعمل هذا الكتاب وقد شركت فيه الناس وعملوا أمثاله، فقال: ائتوني بما عملوا به، فأتى، فنظر في ذلك ثم نبذه وقال: لتعلمن إنه لا يرتفع إلا ما أريد به وجه الله. قال فكأما ألقيت تلك الكتب في الآبار.

وقال الشافعي: ما على ظهر الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك، أخرجه ابن فهر من طريق يونس بن عبد الأعلى عنه. وفي لفظ ما وضع على الأرض كتاب هو أقرب إلى القرآن من كتاب مالك. وفي لفظ: ما في الأرض بمد كتاب الله أكثر ثواباً من موطأ مالك. وفي لفظ: ما بعد كتاب الله أنفع من الموطأ. وقال الحافظ مغلطائي: أول من صنف الصحيح مالك. وقال في كشف الظنون: الموطأ للإمام مالك بن أنس الحميري الأصبحي المدني إمام دار الهجرة، المتوفى سنة ١٧٩ (تسع وسبعين ومائة)، وهو كتاب قديم مبارك، شرحه أبو محمد عبد الله بن محمد النحوي البطليوسي المتوفى سنة ٥٢١ (إحدى وعشرين وخمسة مائة)، وأبو مروان بن عبد الملك بن حبيب المالكي المتوفى سنة ٢٣٩ (تسع وثلاثين ومائتين)، والشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، وسماه «كشف المغطا في شرح الموطأ»، وله تنوير الحوالك على موطأ الإمام مالك، وجرّد أحاديثه في كتاب أيضاً، وله كتاب آخر وهو المسمى بإسماعيل المبطا في رجال الموطأ، وتوفى سنة ٩١١ (إحدى عشرة وتسعمائة). وصنف الحافظ أبو عمر بن عبد البر يوسف بن عبد الله القرطبي كتاباً سماه «التغطا بحديث الموطأ»، وتوفى سنة ٤٦٣ (ثلاث وستين وأربعمائة). وله كتاب التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. قال ابن حزم: وهو كتاب في الفقه والحديث ولا أعلم نظيره، واختصره وسماه الاستذكار، واختصره

أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي المتوفى سنة ٤٧٤ (أربع وسبعين وأربعمائة) سمى المتقى . والشيخ زين الدين عمر بن أحمد الشجاع الحلبي ، انتقاء أيضاً . وابن رَشِيق القيرواني المتوفى سنة ٤٥٦ (ست وخمسين وأربعمائة) . ولإبراهيم ابن محمد الأسلي المتوفى سنة ٧٨٤ (أربع وثمانين وسبعمائة) موطأ أضعاف موطأ مالك ، وشرح موطأ الإمام مالك القاضي الحافظ أبو بكر محمد بن العربي المغربي المتوفى سنة ٥٤٦ (ست وأربعين وخمسمائة) وسمى القبس . قال القاضي أبو بكر فيه : هذا أول كتاب ألف في شرائع الإسلام وهو آخره ، لأنه لم يؤلف مثله ، إذ بناه مالك رحمه الله على تمهيد الأصول للفروع ، ونبه فيه على معظم أصول الفقه التي يرجع إليها في مسائله وفروعه ، وانتخبه الإمام الخطابي أبو سليمان أحمد بن محمد البستي المتوفى سنة ٣٨٨ (ثمان وثمانين وثلثمائة) ، وخلصه أبو الحسن علي بن محمد بن خلف القابسي ، وهو المشهور بملخص الموطأ ، مشتمل على خمسمائة وعشرين حديثاً متصل الإسناد ، واقتصر على رواية أبي عبد الله عبد الرحمن بن القاسم المصري من رواية أبي سعيد سحنون بن سعيد عنه قال : وهي عندي آثر الروايات بالتقديم ، لأن ابن القاسم امتاز بالاختصاص في حجة مالك مع طولها ، وحسن العناية بمتابعته مع ما كان فيه من الفهم والعلم والورع ، وسلامته من التكثر في النقل عن غير مالك . إلخ .

قال أبو القاسم بن محمد بن حسين الشافعي : الموطآت المعروفة عن مالك أحد عشر معناها متقارب ، والمستعمل منها أربعة : موطأ يحيى بن يحيى ، وموطأ ابن بكير ، وموطأ أبي مصعب ، وهو أبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري ، وموطأ ابن وهب ، ثم ضعف الاستعمال إلا في موطأ يحيى ثم في موطأ ابن بكير . وفي تقديم الأبواب وتأخيرها اختلاف في النسخ ، وأكثر ما يوجد فيها ترتيب الباجي ، وهو أن يعقب الصلاة بالجنائز ، ثم الزكاة ، ثم الصيام ، ثم اتفقت النسخ إلى الحج ، ثم اختلفت بعد ذلك .

وروى أبو نعيم في الحلية عن مالك بن أنس أنه قال : شاورني هارون الرشيد في أن يعلق الموطأ في الكعبة ويحمل الناس على ما فيه ، فقلت : لا تفعل فإن أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اختلفوا في الفروع وتفرقوا في البلدان وكل مصيب ، فقال : وفقك الله تعالى يا أبا عبد الله .

وروى ابن سعد في الطبقات عن مالك بن أنس قال : لما حج المنصور قال لي : قد عزمت على أن آمر بكتبك هذه التي وضعتها فتنسخ ، ثم أبعث إلى كل مصر من أمصار المسلمين منها نسخة وآمرهم أن يعملوا بما فيها ولا يتعدوه إلى غيره ، فقلت : يا أمير المؤمنين لا تفعل هذا ، فإن الناس قد سبقت إليهم أقاويل ، وسمعوا أحاديث ، ورووا روايات ، وأخذ كل قوم بما سبق إليهم ودانوا به ، فدع الناس وما اختار أهل كل بلد منهم لأنفسهم . كذا في عقود الجمان . وشرحه - أعني موطأ مالك - خاتمة المحدثين محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن علوان الزرقاني المصري المالكي المتوفى سنة اثنتين وعشرين ومائة . وألف شرحاً بسيطاً في ثلاث مجلدات . انتهى ما في الكشف .

وقال القاضي عياض في المدارك : لم يعتن بكتاب من كتب الحديث والعلم اعتناء الناس بالموطأ . وقال ابن فرحون : أما من اعتنى بالكلام على حديثه ورجاله والتصنيف في ذلك ، فعدد كثير من المالكيين وغيرهم ، وعد القاضي منهم نحواً من تسعين رجلاً . انتهى . وذكر السيوطي في تنوير الحوالك وابن فرحون أسماء كثير ممن شرح الموطأ .

قلت : وقد شرح موطأ الإمام مالك الشيخ سلام الله الحنفي ، من أولاد الشيخ عبد الحق المحدث الدهلوي ، سماه الحلي بأسرار الموطأ . وللعلامة الشيخ الأجل الشاه ولي الله المحدث الدهلوي على موطأ الإمام مالك شرحان :

أحدهما بالفارسية سماه المصنف : جرد فيه الأحاديث والآثار ، وحذف أقوال مالك وبعض بلاغاته ، وتكلم فيه ككلام المجتهدين .

وثانیهما بالعربیة ، وسماء المسوی : اکتفی فیہ علی ذکر اختلاف المذاهب  
وعلی قدر من شرح الغریب وغیره مما لا بد منه .

وأما الإمام مالک : فهو ابن أنس بن مالک بن أبی عامر بن عمرو بن  
الحارث الحافظ ، فقیه الأمة شیخ الإسلام ، أبو عبد الله الأصبحی المدني الفقیه  
إمام دار الهجرة . وهم حلفاء عثمان بن عبد الله التیمی أخی طلحة رضی الله عنهما  
حدث عن نافع ، والمقبری ، ونعیم الجمر ، والزهری ، وعامر بن عبد الله بن  
الزیر ، وابن المنکدر ، وعبد الله بن دینار ، وخلق کثیر . حدث عنه أم  
لا یکادون یحصون ، منهم ابن المبارک ، والقطان ، وابن مهدی ، وابن وهب ،  
وابن القاسم ، والقعنبي ، وعبد الله بن یوسف ، وسعید بن منصور ، ویحیی بن  
یحیی النیسابوری ، ویحیی بن یحیی الأندلسی ، ویحیی بن بکیر ، وقتيبة ،  
وأبو مصعب الزیري ، وخاتمة أصحابه أبو حذافة السهمی .

وقد رأى مالک عطاء بن أبی رباح لما قدم المدينة .

قال عبد الله بن أحمد قلت لأبی : من أثبت أصحاب الزهری ؟ قال : مالک  
أثبت فی کل شیء . وقال عبد الرزاق فی حدیث : « یوشک الناس أن یضربوا  
أکباد الإبل فی طلب العلم فلا یجدون عالماً أعلم من عالم المدينة » ، فکنا نرى  
أنه مالک . وكان عبد الرحمن بن مهدی لا یقدم علی مالک أحداً .

وقال الشافعی : إذا ذکر العلماء فاللک النجم . قال ابن مهدی : مالک  
أفقه من الحکم وحاد . وقال الشافعی : لولا مالک وابن عیینة لذهب علم الحجاز  
وقال ابن وهب : لولا مالک واللیث لضللنا . وقال شعبة : قدمت المدينة  
بعد موت نافع بسنة فإذا للمالک حلقة ، قال أبو مصعب سمعت مالکاً یقول :  
ما أفیت حتی شهد لی سبعون أنى أهل لذلك . وقال أشهب : کان مالک إذا  
اعتم جعل منها تحت ذقنه ویسدل طرفها بین کتفیه . وقال مصعب : کان مالک  
یلبس الثیاب العذنیة الجیاد ویطیب . وقال القعنبي : کفت عند ابن عیینة

فبلغه نعى مالك فحزن ، وقال : ماترك على ظهر الأرض مثله . قال عبد الرحمن ابن واقد : قد رأيت باب مالك بالمدينة كأنه باب الأمير . وقال ابن معين : مالك أحب إلى في نافع من أيوب وعبيد الله . وقال وهيب : إمام أهل الحديث مالك . قال أحمد بن الخليل ، سمعت إسحاق بن إبراهيم يقول : إذا اجتمع الثوري ومالك والأوزاعي على أمر فهو سنة ، وإن لم يكن فيه نص .

قال أحمد بن حنبل أخبرنا شريح بن النعمان عن عبد الله بن نافع قال : قال مالك رحمه الله : الله في السماء ، وعلمه في كل مكان . وصح أيضاً عن مالك أنه قال : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة .

وروى سعيد بن أبي مسريم ، عن أشهب بن عبد العزيز قال : رأيت أبا حنيفة بين يدي مالك كالصبي بين يدي أبيه . قال الذهبي : فهذا يدل على حسن أدب أبي حنيفة وتواضعه مع كونه أسن من مالك بثلاث عشر سنة .

قال إسماعيل القاضي ، حدثنا أبو مصعب ، سمعت مالكا يقول : دخلت على أبي جعفر أمير المؤمنين وهو على فراشه وإذا جاء صبي يخرج ثم يرجع ، فقال لي : أتدري من هذا ؟ فقلت : لا ، قال ابني ، وإنما يفزع من هيبتك . ثم سألتني عن أشياء منها حلال ومنها حرام ، ثم قال لي : أنت والله أعقل الناس وأعلم الناس ، قلت لا والله يا أمير المؤمنين ، قال بلى ، ولست أكنك تكتم لئن بقيت لأكتبن قولك كما يكتب ، ولأبعثن به إلى الآفاق فأحلقهم عليه .

قال الحاكم : أخبرنا علي بن عيسى الحيري أخبرنا أبو عبد الله محمد بن إبراهيم العبدى ، أخبرنا بقتيبة ، سمعت معن بن عيسى يقول : قدم هارون أمير المؤمنين المدينة ليحجج ومعه أبو يوسف ، فأتى مالك أمير المؤمنين فقر به وأكرمه ، فلما جلس أقبل عليه أبو يوسف ، فسأله عن مسألة فلم يجبه ، ثم عاد فسأله فلم يجبه ، قال أمير المؤمنين : يا أبا عبد الله هذا قاضينا يعقوب يسألك ، فأقبل عليه مالك :

فقال : يا هذا إذا رأيتني جلست لأهل الباطل فتعال أجبك معهم ، كذا في التذكرة . وقال ابن خلكان : كان مالك إذا أراد أن يحدث تواضعاً وجلس على صدر فراشه وسرح لحيته ، وتمكن في جلوسه بوقار وهيبة ، ثم حدث ، فقيل له في ذلك فقال : أحب أن أعظم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحدث به إلا متمكناً على طهارة . وكان يكره أن يحدث على الطريق أو قائماً أو مستعجلاً ويقول : أحب أن أنفهم ما أحدث به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان لا يركب في المدينة مع ضعفه وكبر سنه ، ويقول : لا أركب في مدينة فيها جنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مدفونة . وقال الشافعي : قال لي محمد بن الحسن : أيهما أعلم صاحبنا أم صاحبكم ؟ يعني أبا حنيفة ومالكاً رضي الله عنهما ، قال قلت : على الإنصاف ؟ قال نعم . قال قلت ناشدتك الله من أعلم بالقرآن صاحبنا أم صاحبكم ، قال : اللهم صاحبكم ، قال قلت : ناشدتك الله من أعلم بالسنة صاحبنا أم صاحبكم ؟ قال : اللهم صاحبكم ، قال قلت : ناشدتك الله من أعلم بأقوال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المتقدمين صاحبنا أم صاحبكم ؟ قال : اللهم صاحبكم ، قال الشافعي : فلم يبق إلا القياس ، والقياس لا يكون إلا على هذه الأشياء ، فعلى أي شيء نقيس انتهى .

قال عبد الله بن المبارك : كفت عند مالك وهو يحدثنا بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلدغته عقرب ست عشرة مرة ، وهو يتغير لونه ويصفر وجهه ولا يقطع الحديث ، فلما تفرق الناس عنه قلت له : لقد رأيت اليوم منك عجيباً ، فقال : صبرت إجلالاً لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال الذهبي : عاش ستاً وثمانين سنة ، وقيل ولد سنة ست وتسعين . وقال أبو داود : سنة اثنتين وتسعين . وأما يحيى بن بكير فقال سمعته يقول : ولدت سنة ثلاث وتسعين ، فهذا أصح الأقوال . وأما وفاته فقال أبو مصعب : لعشر مضت لربيع الأول ، وكذلك قال ابن وهب . وقال ابن سحنون : في حادي عشر ربيع

الأول ، وكذلك قال ابن أبي أويس في بكرة أربعة عشرة منه . وقال مصعب الزبيري : في صفر ، وكلهم قالوا في سنة تسعة وسبعين ومائة .

ومسند الإمام الشافعي : رتبته الأمير سنجر بن عبد الله علم الدين الجاولي ، وشرحه جماعة ، منهما : أبو السعادات المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري ، المتوفى سنة ست وستائة ، وسماه كتاب الشافعي العيني في شرح مسند الشافعي ، وهو في خمسة مجلدات ، وانتخبه الشيخ زين الدين عمر بن أحمد الشماخ الحلبي ، وسماه المنتخب المرضى من مسند الشافعي . وجمع مسنده أبو عبد الله بن يعقوب بن يوسف الأصب الشافعي ، المتوفى سنة ست وأربعين ومائتين وشرحه الإمام أبو القاسم عبد الكريم بن محمد القزويني الرافي عقيب الشرح الكبير ، وابتدأ في رجب سنة اثنتي عشرة وستائة وهو في مجلدين ، وتوفى سنة ثلاث وعشرين وستائة . وصنف السيوطي كتاباً سماه أيضاً الشافعي العيني على مسند الشافعي . وتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة ، كذا في كشف الظنون .

وقال الشاه عبد العزيز المحدث الدهلوي في البستان مسند حضرت إمام شافعي عبارت ست از احاديث مرفوعة كه إمام شافعي آنرا به حضور شاگردان خود بسند بيان می فرمود وروایت می نمود وآنچه ازیر احاديث در مسموعات أبو العباس محمد بن يعقوب الأصب ازربيع بن سليمان در ضمن كتاب اللام ومبسوط واقع شده آنرا يك جا جمع نموده مسند إمام شافعي نام کرده وربيع بن سليمان بی واسطه شاكر دامام شافعي ست وهمه احاديث را از امام شافعي شنیده گرجيار حديث از جزو اول كه بواسطه بويطي از امام شافعي روايت می كند وجامع وملقط آل احاديث شخصی از نيشابور ست كه اورا ابو جعفر محمد بن طركونيد واز ابواب ام ومبسوط آل احاديث را التقاط کرده جد انوشته وجول اين همه بفرموده أبو العباس اصم بود مؤلف مسند شافعي أوا انكارند وبعضی كونيده كه خود بو العباس انتخاب آل حديث کرده ست

محمد بن مطر كاتب محض بود حال آل مسندنه برسانید ترتیب یافته است و نه بر ابواب بلکه کیف ما اتفق النقاط نموده جدا نوشته است و لهذا تکرار بسیار در اکثر مواضع در آل یافته می شود انتهى .

وقال السيوطى فى التدريب ص ٥٧ : مسند الشافعى ليس من تصنيفه وإنما لقطه بعض الحفاظ النيسابوريين من مسموع الأصم من الأم وسمعه عليه ، فإنه كان سمع الأم أو غالبها على الربيع عن الشافعى . وعمره كان آخر من روى عنه وحصل له صمم ، وكان فى السماع عليه مشقة انتهى .

وأما ترجمة الإمام الشافعى : فهو أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس ابن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف بن قصى بن كلاب القرشى المطلبى المسمى ، نسيب رسول الله صلى الله عليه وسلم وناصر سنته . ولد سنة خمسين ومائة بفترة ، فحمل إلى مكة لما فطم فنشأ بها ، وأقبل على العلوم فتفقه بمسلم الزنجى وغيره . حدث عن عمه محمد بن على ، وعبد العزيز الماجشون ، ومالك الإمام وإسماعيل بن جعفر ، وإبراهيم بن أبي يحيى وخلق . وعنه أحمد والحميدى وأبو عبيد والبويطى وأبو ثور والربيع المرادى والزعفرانى وأم سواهم ، وكان من أحذق قریش بالرى كان يصيب من العشرة عشرة . وكان أولاً قد برع فى ذلك وفى الشعر واللغة وأيام العرب ثم أقبل على الفقه والحديث ، وجوّد القرآن على إسماعيل بن قسطنطين مقرأ مكة ، وكان يحتم فى رمضان ستين مرة ثم حفظ الموطأ وعرضه على مالك وأذن له مسلم بن خالد بالفتوى وهو ابن عشرين سنة أو دونها . وكتب عن محمد بن الحسن الفقيه وقرىختى ؛ روى ذلك ابن أبى حاتم عن الربيع عنه ، وكان مع فرط ذكائه وسيلان ذهنه يستعمل اللبان ليقوى حفظه فأعقبه رعى الدم سنة .

قال إسحاق بن راهويه : قال لى أحمد بن حنبل بمكة : تعال حتى أريك رجلاً لم تر عيناك مثله ، فأقامنى على الشافعى .

وقال أبو ثور : ما رأيت مثل الشافعي ولا رأى هو مثل نفسه .

وقال حرملة : سمعت الشافعي يقول : سميت ببغداد ناصر الحديث .  
ووثقه أحمد وغيره .

وقال ابن معين : ليس به بأس ، قال الفضل بن زياد : سمعت أحمد بن حنبل يقول : ما أحد مس محبرة ولا قلماً إلا وللشافعي في عنقه منة .

وقال ابن راهويه : الشافعي إمام ، ما أحد تكلم بالرأى إلا والشافعي أكثرهم أتباعاً وأقلهم خطأ .

وقال أبو داود : ما أعلم للشافعي حديثاً خطأ .

وقال أبو حاتم : صدوق ، وصح عن الشافعي أنه قال : إذا صح الحديث فاضربوا بقولي الحائط .

وقال الربيع سمعته يقول : إذا رويت حديثاً صحيحاً فلم آخذ به فأشهدكم أن عقلي قد ذهب . توفي أول شعبان سنة أربع ومائتين بمصر ، وكان قد انتقل إليها سنة تسع وتسعين ومائة رضي الله عنه ، كذا في التذكرة .

وقال الحافظ : قال أبو نعيم عبد الملك بن محمد في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « اللهم اهد قريشاً فإن عالمها يملأ طباق الأرض علماً » الحديث . قال في هذا

الحديث علامة بينة للميزان ؛ المراد بذلك رجل من علماء هذه الأمة من قريش ظهر علمه وانتشر في البلاد ، وهذه صفة لانعلها قد أحاطت إلا بالشافعي ، إذ

كان كل واحد من قريش من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وإن كان علمه قد

ظهر وانتشر فإنه لم يبلغ مبلغاً يقع تأويل كل هذه الرواية عليه ، إذ كان لكل

واحد منهم تنف وقطع من العلم ومسائل ، وليس في كل بلد من بلاد المسلمين

مدرس ومفت ومصنف يصنف على مذهب قرشي إلا على مذهب الشافعي ،

فلم أنه يعنيه لا غيره .

وقال أبو سعيد الغريابي : قال أحمد بن حنبل : إن الله يقيض للناس في كل

رأس مائة سنة من يعلمهم السنن ، وينفى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الكذب ، فنظرنا فإذا فى رأس المائة عمر بن عبد العزيز ، وفى رأس المائتين الشافعى .

وقال المزنى : سمعت الشافعى يقول : حفظت القرآن وأنا ابن سبع سنين ، وحفظت الموطأ وأنا ابن عشر ، وقال الباغندى : حدثنى الربيع بن سليمان الجيزى ، حدثنا الحميدى ، سمعت مسلم بن خالد وصرا على الشافعى وهو يفتى وهو ابن خمس عشرة سنة ، فقال له : افت ، فقد آن لك أن تفتى . ورواه غيره عن الربيع قال ، سمعت الحميدى يقول ، قال مسلم فذكره ، وهو الصواب انتهى .

ومسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل : يشتمل على ثلاثين ألف حديث فى أربعة وعشرين مجلداً من نسخة الوقف بالمستنصرية ، وهو كتاب جليل من جملة أصول الإسلام ، وقد وقع له فيه ما ينوف عن ثلاثمائة حديث ثلاثية الإسناد .

ذكروا أن أحمد بن حنبل شرط فيه أن لا يخرج إلا حديثاً صحيحاً عنده . قال أبو موسى المدينى : لكن يقال أن فيه أحاديث موضوعة كما ذكره البقاعى ، وزوائده لولده عبد الله وجمع غريبه أبو عمر محمد بن عبد الواحد المعروف بفلام ثعلب فى كتاب ، وتوفى سنة ٣٤٥ خمس وأربعين وثلاثمائة ، واختصره الشيخ الإمام سراج الدين عمر بن على المعروف بابن الملقن الشافعى ، المتوفى سنة ٨٠٥ خمس وثمانمائة وعليه تعليقة للسيوطى فى إعرابه سماها عقود الزبرجد . وقد شرح المسند أبو الحسن بن عبد الهادى السندى نزىل المدينة المنورة ، المتوفى سنة ١١٣٩ تسع وثلاثين ومائة وألف شرحاً كبيراً نجواً من خمسين كراسة كبار واختصره الشيخ زين الدين عمر بن أحمد الشماع الحلبي وسماه « در المقتد من مسند أحمد » كذا فى كشف الظنون . وقال العلامة الشاه عبد العزيز الحدث الدهوى فى البستان : مسند حضرت أمام أحمد بن حنبل سهر جند تصنيف وتسويد خود آل أمام على مقام ست ليكن دروى زيادات بسيار از يسر ايشان عبد الله

ست و بعض از زیادات از ابو بکر قطیعی که راوی آل کتاب از سیرایشان است نیزست و آل کتاب مستطاب مشتمل است بر مهترده مسند اول مسند عشرة مبشره ست و ما معه دوم مسند اهل بیت نبوی عایهم السلام سیوم مسند ابن مسعود چهارم مسند ابن عمر بنجم مسند عبد الله بن عمرو بن العاص و ابی رمثه ششم مسند حضرت عباس و سیران بزرگوار ایشان ، مقم مسند عبد الله بن عباس یهشتم مسند ابی هریره نهم مسند انس بن مالک خادم رسول الله صلی الله علیه وسلم دهم مسند ابی سعید خدری یازدهم مسند جابر بن عبد الله أنصاری دوازدهم مسند مکیان سیزدهم مسند مدنیان چهاردهم مسند کوفیان پانزدهم مسند بصریان شانزدهم مسند شامیان مهفدم مسند أنصار سردهم مسند عائشة مع مسند النساء و تمام کتاب برابر یککصد و مفتاد و دوجز و تقسیم نموده اند و صاحب این تجزیه حسن بن علی مذهب ست که از قطیعی روایت آل کتاب می کند و امام أحمد این کتاب به طریق بیاض جمع می کرد و ترتیب و تهذیب او ازال امام بوقوع نیامده بلکه بعد از وی یسراً و عبد الله به ترتیب آل برداخته لیکن در اینجا خطاهای بسیار کرده مدنیان را در شامیان درج کرده و بالعکس جنابجه حفاظ متقین بران ترتیب کرده اند و بعض از محدثان اصفهان آنرا بترتیب ابواب مرتب کرده اند اما آل نسخه دیده نشده و حافظ ناصر الدین بن زریق آنرا بر ابواب مرتب ساخته بود لیکن آل نسخه سم در حادثه تیمور که بر دمشق واقع شده مفقود گشت و حافظ ابو بکر محب الدین آنرا بر معجم حروف ترتیب داده لیکن در اسمائی مقلین فقط و حافظ ابو الحسن هیشمی احادی را که در مسند امام أحمد زائد بر احادیث صحاح سته است جدا کرده بر ابواب مرتب ساخته و مسند امام أحمد مشهور آنست که در اصل سی هزار حدیث است و باز یادات سیرایشان عبد الله جهل هزار حدیث اما بعض از محدثین از بعض ثقات و شیوخ خود نقل کرده اند که همگی سی

هزار حديث ست والله أعلم ويمكن ست تطبيق باسقاط مسكرر و شمار آن يس هرد وقول صحيح باشند انتهى .

قال النووى فى التقریب : وأما مسند الإمام أحمد بن حنبل وأبى داود الطيالسى وغيرهما من المسانيد فلا تلتحق بالأصول الخمسة وما أشبهها فى الاحتجاج بها والركون إلى ما فيها . قال السيوطى فى التدريب : اعترض على التمثيل بمسند أحمد بأنه شرط فى مسنده الصحيح . قال العراقى : ولانسلم ذلك ، والذى رواه عنه أبو موسى المدينى أنه سئل عن حديث فقال انظروه ، فإن كان فى المسند ، وإلا فليس بحجة ، فهذا ليس بصريح فى أن كل ما فيه حجة بل ما ليس فيه ليس بحجة ، قال على : إن ثم أحاديث صحيحة مخرجة فى الصحيحين وليست فيه : منها حديث عائشة فى قصة أم زرع ، قال : وأما وجود الضعيف فيه فهو محقق بل فيه أحاديث موضوعة جمعتها فى جزء . ولعبس الله ابنه فيه زيادات فيها الضعيف والموضوع انتهى . وقد ألف شيخ الإسلام ( يعنى الحافظ ابن حجر ) كتاباً فى رد ذلك سماه « القول المسدد فى الذب عن المسند » قال فى خطبته : فقد ذكرت فى هذه الأوراق ما حضرنى من الكلام على الأحاديث التى زعم بعض أهل الحديث أنها موضوعة وهى فى مسند أحمد ذباً عن هذا التصنيف العظيم ، الذى تلقته الأمة بالقبول والتكریم ، وجعله إمامهم حجة يرجع إليه ويعول عند الاختلاف عليه ثم سرد الأحاديث التى جمعها العراقى وهى تسعة وأضاف إليها خمسة عشر حديثاً أوردها ابن الجوزى فى الموضوعات وهى فيه ، وأجاب عنها حديثاً حديثاً .

قلت : وقد فاته أحاديث آخر أوردها ابن الجوزى وهى فيه ، وجمعتها فى جزء سميته الذيل المهد مع الذب عنها وعدتها أربعة عشر حديثاً . وقال شيخ الإسلام فى كتابه « تعجيل المنفعة فى رجال الأربعة » ليس فى المسند حديث لأصل له إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة ، منها حديث عبد الرحمن بن عوف أنه

يدخل الجنة زحفاً قال والاعتذار عنه أنه مما أمر أحمد بالضرب عليه فترك سهواً أو ضرب وكتب من تحت الضرب وقال في كتابه تجريد زوائد مسند البزار : إذا كان الحديث في مسند أحمد لم يعز إلى غيره من المسانيد . وقال التيمي : في زوائد المسند مسند أحمد أصح صحيحاً من غيره . وقال ابن كثير : لا يوازي مسند أحمد كتاب مسند في كثرته وحسن سياقاته وقد فاته أحاديث كثيرة جداً ، بل قيل إنه لم يقع له جماعة من الصحابة الذين في الصحيحين قريباً من مائتين . وقال الحسيني في كتابه : « التذكرة في رجال العشرة » عدة أحاديث المسند أربعون ألفاً بالمكرر انتهى . وقال الحافظ في تعجيل المنفعة قال الحسيني في خطبه التذكرة مرغباً في كتابه : ذكرت رجال الأئمة الأربعة المقتدى بهم لأن عمدتهم في الاستدلال لهم لمذاهبهم في الغالب على مارووه في مسانيدهم بأسانيدهم فإن الموطن للمالك هو مذهبه الذي يدين الله به أتباعه ويقلدونه ، مع أنه لم يرو فيه إلا الصحيح عنده . وكذلك مسند الشافعي موضوع لأدلته على ماصح عنده من مروياته . وكذلك مسند أبي حنيفة ، وأمامسند أحمد فإنه أعم من ذلك كله وأشمل . انتهى كلامه وفيه مناقشات .

الأولى : ليس الأمر عند المالكية كما ذكر بل اعتمادهم في الأحكام والفتوى على مارواه أبو القاسم عن مالك سواء وافق ما في الموطن أم لا . وقد جمع بعض المغاربة كتاباً فيما خالف فيه المالكية نصوص الموطن ، كالرفع عند الركوع والاعتدال .

الثانية : قوله إن مالكا لم يخرج في كتابه إلا ماصح عنده في مقام المنع ، وبيان ذلك يعرف من أمعن النظر في كتابه .

الثالثة : مانسبه لمسند الشافعي ليس الأمر فيه كذلك ، بل الأحاديث المذكورة فيه منها ما يستدل به لمذهبه ومنها ما يورده مستدلاً لغيره ويوهيه ثم إن الشافعي لم يعمل في هذا المسند وإنما التقطه بعض التيسابوريين من الأم وغيرها من

مسموعات أبي العباس الأصم التي كان انفرد بروايتها عن الربيع وبقي من حديث الشافعي شيء كثير لم يقع في هذا المسند ، ويكفي في الدلالة على ذلك قول إمام الأئمة أبي بكر بن خزيمة إنه لا يعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم سنة لم يودعها الشافعي كتابه وكمن سنة وردت عنه صلى الله عليه وسلم لا توجد في هذا المسند ، ولم يرتب الذي جمع حديث الشافعي أحاديثه المذكورة لأعلى المسانيد ولا على الأبواب وهو قصور شديد فإنه اكتفى بالتقاطها من كتب الأم وغيرها كيف ما اتفق ، ولذلك وقع فيها تكرار في كثير من المواضع ، ومن أراد الوقوف على حديث الشافعي فعليه بكتاب معرفة السنن والآثار للبيهقي ، فإنه تتبع فلم يترك له في تصانيفه القديمة والجديدة حديثاً إلا ذكره وأورده مرتباً على أبواب الأحكام ، فلو كان الحسيني اعتبر ما فيه لكان أولى .

الرابعة : قوله وكذلك مسند أبي حنيفة توهم أنه جمع أبي حنيفة وليس كذلك ، والموجود من حديث أبي حنيفة مفرداً إنما هو كتاب الآثار التي رواها محمد بن الحسن عنه ويوجد في تصانيف محمد بن الحسن وأبي يوسف قبله من حديث أبي حنيفة أشياء أخرى . وقد اعتنى الحافظ أبو محمد الحارثي وكان بعد الثلاثمائة بحديث أبي حنيفة فجمعه في مجلد ورتبه على شيوخ أبي حنيفة . وكذلك خرج المرفوع منه الحافظ أبو بكر بن المقرئ وتصنيفه أصغر من تصنيف الحارثي ونظيره مسند أبي حنيفة للحافظ أبي الحسين ابن المظفر . وأما الذي اعتمده الحسيني على تخريج رجاله فهو ابن خسر و كما قدمت وهو متأخر ، وفي كتابه زيادات على ما في كتابي الحارثي وابن المقرئ انتهى .

## الفصل الرابع والعشرون

### في ذكر كتب الحديث

التي صنفها الأئمة الحنفية وذكر تراجمهم وهي قليلة

فنها كتاب «الآثار» للإمام محمد بن الحسن وهو مختصر على ترتيب الفقه ذكر فيه ما روى فيه عن أبي حنيفة من الآثار وعليه شرح للحافظ الطحاوي الحنفي ، والإمام محمد هذا هو أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني بالولاء الفقيه الحنفي أصله من قرية على باب دمشق في وسط الغوطة اسمه حرستا ، وقدم أبوه من الشام إلى العراق وأقام بواسط فولد له بها محمد المذكور ونشأ بالكوفة فطلب الحديث ولقي جماعة من أعلام الأئمة وحضر مجلس أبي حنيفة سنين . ثم تفقه على أبي يوسف صاحب أبي حنيفة وصنف الكتب الكثيرة النادرة منها الجامع الكبير والجامع الصغير وغيرها وله في مصنفاته المسائل المشككة خصوصاً المتعلقة بالعربية ، ونشر علم أبي حنيفة وكان من أفصح الناس ، وكان إذا تكلم خيل إلى سامعه أن القرآن نزل بلغته ، ولما دخل الإمام الشافعي رضى الله عنه بغداد كان بها وجرى بينهما مجالس ومسائل بحضرة هارون الرشيد . وقال الشافعي : مارأيت أحداً يسأل عن مسألة فيها نظر إلا تبينت الكراهة في وجهه ، إلا محمد بن الحسن . وقال أيضاً حملت من علم محمد بن الحسن وقر بعير . وروى عن الشافعي أنه قال : مارأيت سميماً ذكياً إلا محمد بن الحسن . وكان الرشيد قد ولاه قضاء الرقة ثم عزله عنها ، وقدم بغداد وحكى محمد بن الحسن قال : أتوا أبا حنيفة في امرأة ماتت وفي جوفها ولد يتحرك فأصرهم فشقوا جوفها واستخرجوا الولد وكان غلاماً فعاش حتى طلب العلم ، وكان يتردد إلى مجلس محمد بن الحسن وسمى ابن أبي حنيفة ، ولم يزل محمد بن الحسن ملازماً للرشيد حتى خرج إلى الري خرجته الأولى ، فخرج معه ومات برنوبه قرية من قرى الري في سنة تسع

وثمانين ومائة ومولده سنة خمس وثلاثين ، وقيل إحدى وثلاثين ، وقيل اثنتين  
 وثلاثين ومائة كذا في وفيات الأعيان للقاضي ابن خلكان . وقال الذهبي في  
 الميزان : محمد بن الحسن الشيباني أبو عبد الله أحد الفقهاء لينة النسائي وغيره  
 من قبل حفظه ، يروى عن مالك بن أنس وغيره ، وكان من محور العلم والفقه  
 قوياً في مالك انتهى . وقال الحافظ في لسان الميزان : هو محمد بن الحسن بن فرقد  
 الشيباني مولاهم الفقيه أبو عبد الله ، ولد بواسط ونشأ بالكوفة وتفقه على أبي  
 حنيفة رحمة الله عليه ، وسمع الحديث من الثوري ومسعر وعمر بن ذر ومالك بن  
 مغول والأوزاعي ومالك بن أنس وزمعة بن صالح وجماعة . وعنه الشافعي وأبو  
 سليمان الجوزجاني وأبو عبيد بن سلام وهشام وعبيد الله الرازي وعلي بن مسلم  
 الطوسي وغيرهم . ولى القضاء أيام الرشيد ، قال ابن سعد : كان أبوه في جند أهل  
 الشام قد قدم واسط فولد محمد بها سنة اثنتين وثلاثين ومائة . قال ابن عبد الحكم  
 سمعت الشافعي يقول : قال محمد بن الحسن : أمت على باب مالك ثلاث سنين  
 وسمعت من لفظه أكثر من سبع مائة حديث . وقال ابن المنذر : سمعت المزني  
 يقول : سمعت الشافعي يقول ما رأيت سميئاً أخف روحاً من محمد بن الحسن ،  
 وما رأيت أفصح منه . وقال عباس الدوري عن ابن معين : كتبت الجامع  
 الصغير عن محمد بن الحسن . وقال الربيع : سمعت الشافعي يقول حملت عن  
 محمد وقر بعير كتباً . ونقل ابن عدي عن إسحاق بن راهويه سمعت يحيى بن آدم  
 يقول : كان شريك لا يجوز شهادة المرجئة ، فشهد عنده محمد بن الحسن فرد  
 شهادته : فقيل له في ذلك فقال : أنا لا أجيز من يقول الصلاة ليس من الإيمان .  
 ومن طريق أبي نعيم قال قال أبو يوسف : محمد بن الحسن يكذب على . قال ابن  
 عدي : ومحمد لم تكن له عناية بالحديث وقد استغنى أهل الحديث عن تخريج  
 حديثه . وقال أبو إسماعيل الترمذي سمعت أحمد بن حنبل يقول : كان محمد بن  
 الحسن في الأول يذهب مذهب جهم . وقال حنبل بن إسحاق عن أحمد : كان

أبو يوسف مضعفاً في الحديث ، وأما محمد بن الحسن وشيخه فكانا مخالفين للأثر . وقال سعيد بن عمرو البردعي سمعت أبا زرعة الرازي يقول : كان محمد ابن الحسن جهماً وكذا شيخه وكان أبو يوسف بعيداً من التجهم . قال زكريا الساجي : كان مرجئاً . وقال محمد بن سعد الصوفي : سمعت يحيى بن معين يرميه بالكذب . وقال الأحوص بن الفضل الملائي عن أبيه : حسن الأولوى ومحمد ابن الحسن ضعيفان ، وكذا قال معاوية بن صالح عن ابن معين ، وقال ابن أبي مريم : عنه ليس بشيء ولا يكتب حديثه . وقال عمرو بن علي : ضعيف . وقال أبو داود : لا يستحق الترك . وقال عبد الله بن علي المديني عن أبيه : صدوق . وقال ثعلب : توفي الكسائي ومحمد بن الحسن في يوم واحد ، فقال الناس : دفن اليوم اللغة والفقه . وذكره العقيلي في الضعفاء . انتهى كلام الحافظ .

ومنها « شرح معاني الآثار » للطحاوي الحنفي ، وهو أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي ، ولد سنة ثمان وعشرين ومائتين ، وتوفي سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة ، ذكر فيه أنه سأل بعض أصحابه تأليفاً في الآثار الماثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأحكام التي يتوهم أهل الإلحاد والزندقة أن بعضها ينقض بعضها لقلة علمهم بناسخها ومنسوخها وجعله أبواباً ، فذكر في كل منها ما فيه من الناسخ والمنسوخ وتأويل العلماء وإقامة الحجة على الصحيح .

ولأبي الحسين محمد بن محمد الباهلي المتوفى سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة ، ولأبي محمد بدر الدين محمود بن محمد العيني المتوفى سنة خمس وخمسين وثمانمائة شرح على شرح الآثار للطحاوي . وللشيخ قاسم بن قطلوبغا الحنفي كتاب في رجاله سماه « الإيثار برجال معاني الآثار » وتوفي سنة تسع وسبعين وثمانمائة . قال الاتقاني في صوم الهداية عند مسألة قضاء المريض حين ساق الخلاف عن الطحاوي فيها راداً على المشايخ باعتماد قوله ، فأقول : لا معنى لإنكارهم على أبي جعفر ، لأنه مؤتمن لامتهم ، مع غزارة علمه واجتهاده وورعه وتقدمه في معرفة

المذاهب وغيرها ولأنه رأى ما ذكره في الخلاف إنما هو بعد ثبوته عنده بوجهه  
فإنكارهم عليه بعد تأخر زمانهم بكثير لا يجدى نفعا في ذلك لعدم بلوغهم إياه  
فإن شككت في أمر أبي جعفر فانظر في كتاب شرح معاني الآثار هل ترى  
له نظيراً في سائر المذاهب فضلاً عن مذهبنا هذا؟ وقال البيهقي في كتاب المعرفة  
في أواخر باب مولد الشافعي قبيل باب ما يكون به الطهارة من الماء : وحين  
شرعت في هذا الكتاب بعث إلى بعض إخواني من أهل العلم بالحديث بكتاب  
لأبي جعفر الطحاوي وشكاً فيما كتبه إليّ ما رأى فيه من تضعيف أخبار صحيحة  
عند الحفاظ حين خالفها رأيه وتصحيح أخبار ضعيفة عندهم حين وافقها رأيه  
وسألني أن أجيب عما احتج به فيما حكم . فاستخرت الله تعالى في النظر فيه وإضافة  
الجواب عنه إلى ما خرجت في هذا الكتاب من كلام الشافعي عن ما احتج به  
أو رده من الأخبار جواباً عن أكثر ما تكلف به هذا الشيخ من تسوية الأخبار  
على مذهبه ، وتضعيف ما لا حيلة له فيه بما لا يضمف به ، والاحتجاج بما هو  
ضعيف عنده غيره الخ ؛ هذا لعمري تحامل ظاهر من هذا الإمام في شأن هذا  
الأستاذ الذي اعتمده أكابر المشائخ كذا في كشف الظنون . وقال الذهبي في  
تذكرة الحفاظ : الطحاوي الإمام العلامة الحافظ صاحب التصانيف البديعة أبو  
جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي الحجري المصري الطحاوي الحنفي  
وطحا من قرى مصر سمع هارون بن سعيد الأيلي وعبد الغنى بن رفاعة ويونس  
ابن عبد الأعلى وعيسى بن مثروود ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم وبحر بن  
نصر وطبقتهم . روى عنه أحمد بن القاسم الخشاب وأبو الحسن محمد بن أحمد  
الأخميمي ويوسف الميانجي وأبو بكر بن القريء والطبراني وأحمد بن عبد الوارث  
الزجاج وعبد العزيز بن محمد الجوهرى قاضى الصعيد ومحمد بن بكر بن مطروح  
وآخرون . خرج إلى الشام سنة ثمان وستين ومائتين ، فتفقه بالقاضى أبى حازم  
وبغيره . قال ابن يونس : ولد سنة سبع وثلاثين ومائتين ، وكان ثقة ثبتاً فقيهاً

عاقلاً لم يخلف مثله . قال أبو إسحاق الشيرازي في الطبقات : انتهت إلى أبي جعفر  
رياسة أبي حنيفة بمصر أخذ العلم عن أبي جعفر بن أبي عمران وأبي حازم القاضي  
وغيرهما وكان أولاً شافعيّاً يقرأ على المزني فقال والله لا جاء منك شيء ، فغضب  
من ذلك وانتقل إلى ابن أبي عمران فلما صنف مختصره فقال رحم الله أبا إبراهيم  
لو كان حياً لكفر عن يمينه . قال الذهبي : صنف أبو جعفر في اختلاف العلماء  
وفي الشروط وفي أحكام القرآن العظيم وكتاب معاني الآثار وهو ابن أخت  
المزني ، وأما ابن أبي عمران الحنفي فكان قاضياً الديار المصرية بعد القاضي بكار .  
قال ابن يونس : مات أبو جعفر في مستهل ذي القعدة سنة إحدى وعشرين  
وثلاثمائة عن بضع وثمانين سنة انتهى .

﴿قائده﴾ قال العلامة الشاه عبدالعزيز الدهلوي في بستان الحديثين : بايد دانست  
كه مختصر طحاوي دلالت مي كند كه وي مجتهد منتسب بود ومحض مقلد  
مذهب حنفي نه بود زیرا كه درال مختصر جيزها اختيار كرده كه مخالف مذهب  
أبو حنيفة است رحمه الله تعالى عليه ولهذا آل مختصر درقنهای این مذهب كه  
محض مقلد اندجندال شيوع بيدانه كرده وقال في دراسات اللبيب للطحاوي  
مع تصديه مذهب أبي حنيفة وتخرج متمسكه من المرفوع والموقوف : أنه إذا  
خالف قوله الحديث يفرع ويقول فبطل قول أبي حنيفة ومن يرى قولاً من  
أقوال أحد كائناً من كان باطلا يرى العمل به حراماً انتهى<sup>(١)</sup> .

## الفصل الخامس والعشرون

في علم أسماء الرجال

اعلم أن علم أسماء رجال الأحاديث نصف علم الحديث كما صرح به العراقي في  
شرح الألفية عن علي بن المديني فإنه سند ومتن والسند عبارة عن الرواة فمعرفة

(١) مهنا يباشر في الأصل .

أحوالها نصف العلم على مالا يخفى والكتب المصنفة فيه على أنواع .  
منها : المؤلفات والمختلف كجماعة كالدارقطني والخطيب البغدادي وابن  
ماكولا وابن نقطة ، ومن التأخرين الذهبي والمزني وابن حجر وغيرهم .  
ومنها : الأسماء المجردة عن الألقاب والكنى معاً صنف فيه الإمام مسلم وعلى  
ابن المديني والنسائي وأبو بشر الدولابي وابن عبد البر ، لكن أحسنها ترتيباً  
كتاب الإمام أبي عبد الله الحاكم ، وللذهبي المقتنى في سرد الكنى .  
ومنها القاب ، صنف فيه أبو بكر الشيرازي وأبو الفضل الفكي ، سماه  
« منتهى السكال » وابن الجوزي .

ومنها : المتشابه صنف فيه الخطيب كتاباً سماه « تلخيص المتشابه » ثم  
ذيله بما فاتة .

ومنها : الأسماء المجردة عن الألقاب والكنى صنف فيه أيضاً غير واحد :  
فمنهم من جمع التراجم مطلقاً كابن سعد في الطبقات ، وابن أبي خيثمة أحمد بن  
زهير ، والإمام أبي عبد الله البخاري في تاريخهما . ومنهم من جمع الثقات كابن  
حبان وابن شاهين ومنهم من جمع الضعفاء كابن عدى . ومنهم من جمع كليهما  
جرحاً وتعديلاً ومنهم من جمع رجال البخاري وغيره من أصحاب الكتب الستة  
والسنن على ما بين في هذا المحل .

أسماء رجال صحيح البخاري - مجلد للشيخ أبي نصر أحمد بن محمد الكلاباذي  
البخاري . المتوفى سنة ثمان وتسعين وثلثمائة .

أسماء رجال صحيح مسلم - للشيخ الإمام أبي بكر أحمد بن علي بن محمد  
المعروف بابن منجويه الأصفهاني ، المتوفى سنة ثمان وعشرين وأربعمائة .

أسماء رجال الصحيحين - للإمام الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر بن علي  
ابن أحمد المقدسي ، المتوفى سنة سبع وخمسمائة ، جمع فيه بين كتاب أبي نصر وابن  
منجويه وأحسن في ترتيبه على الحروف ، واستدرك عليهما وجمع بينهما أيضاً

الشيخ أبو القاسم هبة الله بن الحسن الطبري المعروف باللالكاكي ، المتوفى سنة ثمان عشرة وأربعمائة .

أسماء رجال سنن أبي داود لأبي علي حسين بن محمد الجياني الفسائي الحافظ المتوفى سنة ثمان وتسعين وأربعمائة .

أسماء رجال الكتب الستة - للحافظ ابن النجار محمد بن محمود بن الحسن ابن هبة الله صاحب ذيل تاريخ بغداد للخطيب ، المتوفى سنة ثلاث وأربعين وستمائة سماء الكمال ، وللشيخ سراج الدين عمر بن علي المعروف بابن الملقن المتوفى سنة أربع وثمانمائة ؛ قاله صاحب كشف الظنون في باب الألف . وقال في باب الكاف « الكمال في معرفة الرجال » للشيخ الإمام محب الدين بن البنجار محمد ابن محمود البغدادي ، المتوفى سنة اثنتين وأربعين وستمائة . وللحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الجماعلي الحنبلي المتوفى سنة ستمائة . وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ جمال الدين يوسف بن الزكي المزني ، المتوفى سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة وهو كتاب كبير لم يؤلف مثله ولا يظن أن يستطاع . قيل إنه لم يكمله وكله علاء الدين مغلطاي بن قليج المتوفى سنة اثنتين وستين وسبعمائة في ثلاثة عشر مجلدًا ثم لخصه واختصره الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي المتوفى سنة ثمان وأربعين وسبعمائة وأبو بكر بن أبي الجهد الحنبلي المتوفى سنة أربع وثمانمائة وشمس الدين محمد بن علي الدمشقي الحافظ ، المتوفى سنة خمس وستين وسبعمائة وأضاف إليه مافي الموطأ . وأبو العباس أحمد بن سعد العسكري المتوفى سنة خمسين وسبعمائة وعليه زوائد للسيوطي ، وإكمال التهذيب للسراج عمر بن علي بن الملقن . ومختصر التهذيب للحافظ الأندلسي صاحب العمدة في مختصر الأطراف ، ومختصره أيضاً للقاضي تقي الدين أبي بكر أحمد بن شهبة الدمشقي المتوفى سنة إحدى وخمسين وثمانمائة . ومختصر تهذيب الكمال للحافظ شهاب ( ١٣ ) — مقدمة تحفة الأحوذى ( ١ )

الدين أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة وهو كبير في ستة مجلدات انتهى .

قلت : قال الحافظ في خطبة تهذيب التهذيب : أما بعد فإن كتاب الكمال في أسماء الرجال الذي ألفه الحافظ الكبير أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد ابن سرور المقدسي وهذبه الحافظ الشهير أبو الحجاج يوسف بن الزكي المزي من أجل المصنفات في معرفة حملة الآثار وضعاً وأعظم المؤلفات في بصائر ذوى الألباب وقعاً ؛ ولا سيما التهذيب فهو الذي وفق بين اسم الكتاب ومسماه وأنف بين لفظه ومعناه بيد أنه أطال وأطاب ، ووجد مكان القول ذاسعة فقال وأصاب ، ولكن قصرت المهم عن تحصيله لطوله ، فاقصر بعض الناس على الكشف من الكاشف الذي اختصره منه الحافظ أبو عبد الله الذهبي ولما نظرت في هذه الكتب وجدت تراجم الكاشف إنما هي كالعنوان تشوق النفوس إلى الاطلاع على ما وراءه ، ثم رأيت للذهبي كتاباً سماه تهذيب التهذيب أطال فيه العبارة ولم يعد مافي التهذيب غالباً وإن زاد . ففي بعض الأحيان وفيات بالظن والتخمين أو مناقب لبعض المترجمين مع إهمال كثير من التوثيق والتجريح الذين عليهما مدار التضعيف والتصحيح . هذا وفي التهذيب عدد من الأسماء لم يعرف الشيخ بشيء من أحوالهم بل لا يزيد على قوله روى عن فلان روى عنه فلان أخرج له فلان . وهذا لا يروى الغلة ولا يشفى الغلة فاستخرت الله تعالى في اختصار التهذيب على طريقة أرجو الله أن تكون مستقيمة ، وهو أنني اقتصر على ما يفيد الجرح والتعديل خاصة ، وأحذف منه ما أطال به الكتاب من الأحاديث التي يخرجها من مروياته العالية من المواقفات والأبدال وغير ذلك من أنواع العلو ، فإن ذلك بالمعاجم والمشيخات أشبه منه بموضوع الكتاب وإن كان لا يلحق المؤلف من ذلك عاب ، حاشا وكلا ، بل هو والله العديم النظير المطلع النحرير لكن العمر يسير والزمان قصير ، فخذت هذا جملة وهو نحو ثلث الكتاب انتهى بقدر الحاجة .

قال صاحب الكشف ص ٣٣١ ج ٢ : وللهذيب مختصرات منها الكاشف للذهبي ، وذيله لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم المتوفى سنة ٧٢٦ ست وعشرين وسبعائة ومختصر أبي بكر بن أبي المجد الحنبلي المتوفى سنة أربع وثمانمائة ومختصر ابن حجر العسقلاني وهو المذكور آنفاً المسمى بهذيب التهذيب ثم اختصره ثانياً وسماه « تقريب التهذيب » وله فوائد الاحتفال في أفعال الرجال المذكورين في البخاري زيادة على تهذيب الكمال ، ومختصر أبي العباس أحمد بن سعد العسكري المتوفى سنة خمس وخمسين وسبعائة واختصره شمس الدين محمد بن علي الدمشقي مع ضم رجال الموطأ وغيره إليه وسماه « التذكرة في رجال العشرة » وللسيوطي مختصر بزوائد الرجال على تهذيب الكمال ثم قال ابن حجر : وقد كتبت من غير هذا الكتاب غير نسخة ثم إنني في زمن الاشتغال ألحقت فيه أشياء كثيرة تظهر في هوامش هذه النسخة وهي نسخة الأصل فمن له نسخة فليحققها بها ، فإنني ألحقت منها تراجم كثيرة جداً في سنة ست وأربعين وثمانمائة معظمها ممن جرى ذكره في التأليف ، وألحقت أيضاً من ذكره صاحب الكمال وحذفه المصنف لكونه لم يقع له على رواية مع احتمال وجودها فزدت تراجمهم وألحقت من تراجم الترمذي . ومن السنن الكبرى للنسائي من أغفلهم المصنف ، وأرجو أن أجرد جميع ما زاد على التهذيب انتهى .

وقال الحافظ في تمجيد المنفعة : ورجال الكتب الستة قد جمعوا في عدة تصانيف كرجال الصحيحين لأبي الفضل محمد بن طاهر ومن قبله للحاكم ورجال البخاري لأبي نصر الكلاباذي ثم لأبي الوليد الباجي ورجال مسلم لأبي بكر ابن منجويه ورجال الصحيحين وأبي داود والترمذي لبعض المغاربة سماه الزهرة وقد ذكر عدة ما لكل منهم عند من أخرج له وأظنه اقتصر فيه على شيوخهم ورجال أبي داود لأبي علي الفسائي وكذا رجال النسائي ثم جمع الحافظ عبد الغني

ابن عبد الواحد المقدسى رجال البخارى ومسلم وأبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه فى كتابه الكمال . وكان سبب ذلك أن ابن طاهر أهمل أطراف هذه الكتب الستة فأراد عبد الغنى أن يفرد رجالها بالذكر وهو الذى هذبه المزى وسماه تهذيب الكمال ، ثم اختصره الذهبى فى تهذيب التهذيب ثم اختصره فى الكاشف واشتهرت هذه الكتب قديماً وحديثاً انتهى .

وقال صاحب الكشف فى باب الناء : وعلم الثقات والضعفاء من رواة الحديث وهو من أجل نوع وأغخمه من أنواع علم أسماء الرجال فإنه المرقاة إلى معرفة صحة الحديث وسقمه وإلى الاحتياط فى أمور الدين وتمييز مواقع الغلط والخطأ فى بدء الأصل الأعظم الذى عليه مبنى الإسلام وأساس الشريعة وللحفاظ فيه تصانيف كثيرة ، منها ما أفرد فى الثقات ككتاب « الثقات » للإمام الحافظ أبى حاتم محمد ابن حبان البستى ، المتوفى سنة أربع وخمسين وثلاثمائة . وكتاب الثقات ممن لم يقع فى الكتب الستة للشيخ زين الدين قاسم بن قطوبغا الحنفى . المتوفى سنة تسع وسبعين وثلاثمائة ، وهو كبير فى أربع مجلدات . وكتاب الثقات لخليل بن شاهين . وكتاب الثقات للعجلي . ومنها ما أفرد فى الضعفاء ككتاب الضعفاء للبخارى وكتاب الضعفاء للنسائى والضعفاء لمحمد بن عمرو العقيلي ، المتوفى سنة اثنين وعشرين وثلاثمائة ، ومنها ما جمع بينهما كتاب البخارى وتاريخ ابن أبى خيثمة . قال ابن الصلاح : وما أغزر فوائده . وكتاب الجرح والتعديل لابن أبى حاتم انتهى .

وقال فى باب الجيم : علم الجرح والتعديل هو علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بالفاظ مخصوصة وعن مراتب تلك الألفاظ وهذا العلم من فروع علم رجال الأحاديث ولم يذكره أحد من أصحاب الموضوعات مع أنه فرع عظيم والكلام فى الرجال جرحاً وتعديلاً ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم عن كثير من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وجوز ذلك تورعاً وصوناً للشريعة

لا طعنًا في الناس وكما جاز الجرح في الشهود جاز في الرواة والتثبت في أمر الدين أولى من التثبت في الحقوق والأموال فلهذا افترضوا على أنفسهم الكلام في ذلك . وأول من غنى بذلك من الأئمة الحفاظ شعبة بن الحجاج ثم تبعه يحيى ابن سعيد . قال الذهبي في ميزان الاعتدال : أول من جمع كلامه في ذلك الإمام الذي قال فيه أحمد بن حنبل : ما رأيت بعينى مثل يحيى بن سعيد القطان وتكلم في ذلك بعده تلامذته يحيى بن معين وعلى بن المدينى وأحمد بن حنبل وعمر بن ابن على الفلاس وأبو خيثمة وتلامذتهم كأبي زرعة وأبي حاتم والبخاري ومسلم وأبي إسحاق الجوزجاني السعدي وخلق من بعدهم ، مثل النسائي وابن خزيمة والترمذي والدولابي والعقيلي وله مصنف مفيد في معرفة الضعفاء ولأبي حاتم بن حبان كتاب كبير عندي في ذلك ولأبي أحمد بن عدى كتاب الكامل هو أكمل الكتب وأجلها في ذلك وكتاب أبي الفتح الأزدي ، وكتاب أبي محمد ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ، والضعفاء للدارقطني والضعفاء للحاكم وغير ذلك . وقد ذيل ابن طاهر المقدسي على الكامل لابن عدى بكتاب لم أره . وصنف أبو الفرج بن الجوزي كتاباً كبيراً في ذلك كنت اختصرته أولاً ثم ذيلت عليه ذيلًا بعد ذيل انتهى كلام الذهبي . ومن الكتب المصنفة فيه كتاب الجرح والتعديل لأبي الحسن أحمد بن عبد الله العجلي الكوفي نزيل طرابلس المغرب المتوفى سنة إحدى وستين ومائتين ، وكتاب الجرح والتعديل للإمام الحفاظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد الرازي المتوفى سنة سبع وعشرين وثمانمائة وهو كتاب كبير أوله الحمد لله رب العالمين بجميع محامده كلها الخ ذكر فيه أنه لما لم يجد سبيلاً إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله سبحانه وتعالى ولا من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من جهة النقل والرواية وجب أن يميز بين العدول الناقلة والرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والتثبت والإتقان منهم وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الحديث الكاذب

والكذب انتهى . والكامل لابن عدى وهو أكمل الكتب فيه وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي وهو أجمع ما جمع ، ولسان الميزان لابن حجر انتهى . ومن الكتب المصنفة فيه تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة للحافظ ابن حجر رحمه الله .

## الفصل السادس والعشرون

في ذكر أئمة الجرح والتعديل وأسماء الرجال

وذكر مصنفى الكتب التي ذكرها صاحب كشف الظنون

فمنهم شعبة بن الحجاج وهو أول من تكلم في الرجال . قال الحافظ في تهذيب التهذيب : وهو أول من فقه بالعراق عن أسرار المحدثين وجانب الضعفاء والمتروكين وصار علماً يقتدى به وتبعه بعده أهل العراق انتهى . وقال فيه قال صالح جزرة : أول من تكلم في الرجال شعبة ثم أحمد ويحيى انتهى . وستأني ترجمة شعبة في الباب الثاني .

ومنهم يحيى بن سعيد القطان . قال الذهبي في التذكرة قال ابن المديني : ما رأيت أحداً أعلم بالرجال منه ، انتهى . وقال الحافظ في تهذيب التهذيب قال ابن منجويه : كان من سادات أهل زمانه حفظاً وورعاً وفهماً وفضلاً وديناً وعلماً وهو الذى مهد لأهل العراق رسم الحديث ، وأمعن في البحث عن الثقات وترك الضعفاء انتهى . وستأني ترجمته أيضاً في الباب الثاني .

ومنهم يحيى بن معين : قال أحمد بن حنبل : كل حديث لا يعرفه يحيى بن معين فليس هو بحديث ، وكان يقول : ههنا رجل خلقه الله لهذا الشأن يظهر كذب الكذابين ، يعنى يحيى بن معين . وقال حنبل عن أحمد : كان ابن معين أعلمنا بالرجال ، وله كتاب التاريخ في أحوال الرجال ، وستأني ترجمته أيضاً في الباب الثاني .

ومنهم على بن المديني : قال أبو حاتم الرازي ، كان على علماً في الناس في معرفة الحديث والعلل . وقال عبد الرحمن بن مهدي : على بن المديني أعلم الناس بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وستأتي ترجمته أيضاً في الباب الثاني . ومنهم أحمد بن حنبل ، ستأتي ترجمته أيضاً في الباب الثاني .

ومنهم عمرو بن علي الفلاس ، قال الذهبي في التذكرة : عمرو بن علي بن بحر بن كنيز الحافظ الإمام الثبت أبو حفص الباهلي البصري الصيرفي الفلاس أحد الأعلام ، مولده بعيد الستين ومائة ، سمع يزيد بن زريع ، وعبد العزيز ابن عبد الصمد العمي ، وسفيان بن عيينة ، ومعتز بن سليمان وطبقتهما ، فأكثر وأتقن وجود وأحسن وحدث عنه الستة والنسائي أيضاً بواسطة ، وعفان وهو من شيوخه ، وأبو زرعة ، ومحمد بن جرير ، وابن صاعد ، والحاملي ، وأبو روق الهزاني ، وأم سوام . قال النسائي : ثقة حافظ صاحب حديث . وقال أبو حاتم : كان أرشق من علي بن المديني . وقال عباس العنبري : ما تعلمت الحديث إلا منه . وقال حجاج بن الشاعر عمرو بن علي : لانبأني أحدث من حفظه أو من كتابه . وقال أبو زرعة : ذاك من فرسان الحديث ، لم ير بالبصرة أحفظ منه ومن ابن المديني والشاذكوني . وقال ابن أشكاب : ما رأيت مثل الفلاس وكان يحسن كل شيء . مات الفلاس بسامرا في ذي القعدة سنة تسع وأربعين ومائتين ، وقد تردد إلى أصبهان مرات انتهى .

وفي تهذيب التهذيب : حكى ابن مكرم بالبصرة قال : ما قدم علينا بعد علي بن المديني مثل عمرو بن علي . وقال أبو زرعة : كان من فرسان الحديث . وفي الترمذي سمعت أبا زرعة يقول : روى عفان عن عمرو بن علي حديثاً . وقال الدارقطني : كان من الحفاظ ، وبعض أصحاب الحديث يفضلونه على ابن للمديني ويتعصبون له ، وقد صنف المسند والعلل والتاريخ . وهو إمام متقن ، وذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحسين بن إسماعيل الحاملي : حدثنا

أبو حفص الفلاس وكان من نبلاء المحدثين . وقال عبد الله بن علي بن المديني : سألت أبي عنه فقال : كان يطلب ، قلت قد روى عن عبد الأعلى عن هشام عن الحسن : الشفعة لا تورث . فقال : ليس هذا في كتاب عبد الأعلى . قال الحاكم : وقد كان عمرو بن علي أيضاً يقول في علي بن المديني ، وقد أجل الله تعالى محلهم جميعاً عن ذلك ، يعني أن كلام الأقران غير معتبر في حق بعضهم بعضاً إذا كان غير مفسر لا يقدرح انتهى .

ومنهم أبو خيشمة زهير بن حرب بن شداد الحرشي النسائي ، نزيل بغداد ، مولى بن الحريش بن كعب ، روى عن عبد الله بن إدريس ، وابن عيينة ، وحفص ابن غياث ، وحמיד بن عبد الرحمن الرواسي ، والقطان ، وأبي النصر وخلق . وعنه البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه . وروى له النسائي بواسطة أحمد بن علي بن سعيد المروزي وابنه أبو بكر بن أبي خيشمة وأبو زرعة وأبو حاتم ، وبقي بن مخلد وإبراهيم الحربي وموسى بن هارون وابن أبي الدنيا ويعقوب بن شيبة وأبو يعلى الموصلي وجماعة . قال معاوية بن صالح عن ابن معين ثقة . وقال علي بن الجنيد عن ابن معين يكنى قبيلة . وقال أبو حاتم : صدوق . وقال يعقوب ابن شيبة : زهير أثبت من عبد الله بن أبي شيبة . وكان في عبد الله تهاون بالحديث لم يكن يفصل هذه الأشياء ، يعني الألفاظ . وقال جعفر القريابي : قلت لابن نمير أيهما أحب إليك ؟ فقال : أبو خيشمة ، وجعل بطريه ويضع من أبي بكر . وقال الآجري : قلت لأبي داود وكان أبو خيشمة حجة في الرجال ؟ قال : ما كان أحسن علمه . وقال النسائي ثقة مأمون . وقال الحسين بن فهم : ثقة ثبت . وقال أبو بكر الخطيب : كان ثقة ثبتاً حافظاً متقناً . قال محمد بن عبد الله الحضرمي وغيره : مات سنة أربع وثلاثين ومائتين . وقال ابنه أبو بكر : ولد أبي سنة ١٦٠ ستين ومائة ، ومات ليلة الخميس لسمع خلون من شعبان وهو ابن أربع وسبعين سنة . وقال صاحب الزهرة : روى عنه مسلم ألف حديث

ومائتي حديث وإحدى وثمانين حديثاً ، كذا في تهذيب التهذيب  
ص ٣٤٣ ج ٣ .

ومنهم أبو زرعة الرازي : قال ابن وارة سمعت إسحاق بن راهويه يقول  
كل حديث لا يعرفه أبو زرعة ليس له أصل . وستأتي ترجمته في الباب الثاني .  
ومنهم أبو حاتم الرازي : واسمه محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي ، الحافظ  
السكبير أحد الأعلام ، ولد سنة خمس وتسعين ومائة . روى عن محمد بن  
عبد الله الأنصاري ، وعثمان بن الهيثم ، وعفان بن مسلم ، وأبي نعيم ، وعبيد الله  
ابن موسى ، وعبد الله بن صالح كاتب الليث ، وعبد الله بن صالح المجلي ،  
والأصمعي ، وعمر بن حفص بن غياث ، وطبقتهم وخلق ممن بعدهم . روى  
عنه أبو داود والنسائي وابن ماجه في التفسير . وروى البخاري في الصحيح  
في باب المحصر عن محمد بن يحيى بن صالح الوحاظي فذكر الكلاباذي في ترجمة  
يحيى بن صالح أن ابن أبي سعيد السرخسي أخبره أن محمداً هو ابن إدريس أبو حاتم  
الرازي ، وذكر أنه رآه في أصل عتيق . وقال الحاكم أبو أحمد في السكني :  
أبو حاتم محمد بن إدريس روى عنه محمد بن إسماعيل الجعفي ، وابنه عبد الرحمن ،  
وعبدية بن سليمان المروزي ، والربيع بن سليمان المرادي ، ويونس بن عبد الأعلى  
ومحمد بن عوف الطائي وهم من شيوخه ، ورفيقه أبو زرعة الرازي ، وأبو زرعة  
الدمشقي وآخرون . قال أبو بكر الخلال : أبو حاتم إمام في الحديث ، روى  
عن أحمد مسائل كثيرة وقعت إلينا متفرقة كلها غريب . وقال ابن خراش :  
كان من أهل الأمانة والمعرفة . وقال النسائي ثقة . وقال أبو نعيم إمام في الحفظ .  
وقال اللالكائي : كان إماماً عالماً بالحديث حافظاً له ، متقناً ثبتاً .

وقال ابن أبي حاتم : سمعت موسى بن إسحاق القاضي يقول : مارأيت  
أحفظ من والدك ، قلت له : فرأيت أبا زرعة ؟ قال : لا . وسمعت يونس بن  
عبد الأعلى يقول : أبو زرعة وأبو حاتم إماما خراسان ودعاهما وقال : بقاؤهما

صلاح للمسلمين . وقال الخطيب : كان أحد الأئمة الحفاظ الأثبات مشهوراً  
بالعلم مذكوراً بالفضل ، وكان أول كتبه الحديث سنة تسع ومائتين . قال ابن  
أبي حاتم : سمعت أبي يقول : أول سنة خرجت في طلب الحديث أقمت سنين  
أحسب ومشيت على قدمي زيادة على ألف فرسخ ، فلما زاد على ألف فرسخ  
تركته . قال وسمعت أبي يقول : أقمت سنة أربع عشرة ومائتين بالبصرة ثمانية  
أشهر قد كنت عزمتم على أن أقيم سنة ، فانقطعت نفقتي ، فحملت أبيع ثيابي  
شيئاً بعد شيء حتى بقيت بلا شيء . وقال أيضاً سمعت أبي يقول : قلت على  
باب أبي الوليد الطيالسي : من أغرب على حديثاً غريباً مسنداً صحيحاً لم أسمع به ،  
فله على درهم يتصدق به ، وهناك خلق من الخلق أبو زرعة فمن دونه ، وإنما  
كان مرادى أن أستخرج منهم ما ليس عندي ، فاتهاي لأحد منهم أن يفرب  
على حديثاً . وقال أحمد بن سلمة النيسابوري : ما رأيت بعد إسحاق ومحمد بن  
يحيى أحفظ للحديث ولا أعلم بمعانيه من أبي حاتم . قال ابن النادى وغير  
واحد : مات في شعبان سنة سبع وسبعين ومائتين . وقد ذكر ابن أبي حاتم في  
مقدمة الجرح والتعديل لوالده ترجمة مليحة ، فيها أشياء تدل على عظم قدره  
وجلالته وسعة حفظه ، رحمه الله . منها ما قال أبو حاتم : قدم محمد بن يحيى  
النيسابوري الرى فألقيت عليه ثلاثة عشر حديثاً من حديث الزهرى ، فلم يعرف  
منها إلا ثلاثة ، وهذا يدل على حفظ عظيم ، فإن الذهلى شهد له مشائخه وأهل  
عصره بالبحر في معرفة حديث الزهرى ، ومع ذلك فأغرب عليه أبو حاتم ،  
كذا في تهذيب التهذيب . وقال الذهبي في التذكرة : قال - رأى أبو حاتم -  
بقيت بالبصرة سنة أربع عشرة فبعث ثيابي حتى نفدت وجعت يومين فأعلمت  
رفيقي فقال : معي دينار ، فأعطاني نصفه وطلعتنا مرة من البحر وقد فرغ زادنا  
فشيناً ثلاثة أيام لأننا كل شيئاً ، فألقينا بأنفسنا وفينا شيخ فسقط مغشياً عليه ،  
فجئنا نحركه وهو لا يعقل ، فتركناه ومشيناً فرسخاً فسقطت مغشياً على ، ومضى

صاحبي فرأى بعد سفينة فزلاوا الساحل ، فلوح بثوبه فجاءوه فسقوه ، فقال :  
أدركو ارفيقين لى ، فما شعرت إلا برجل يرش على وجهى ثم سقانى ، ثم  
أتوا بالشيخ فبقينا أياماً حتى رجعت إلينا أنفسنا ، انتهى .

ومنهم الإمام البخارى والإمام مسلم : وقد تقدم ترجمتهما .

ومنهم الجوزجاني<sup>(١)</sup> : وهو الحافظ الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب  
ابن يعقوب السعدى ، نزيل دمشق ومحدثها ، سمع الحسين بن على الجمعى ،  
وزيد بن هارون وجعفر بن عون ، وشبابه ، وطبقتهم فأكثر ، وتفقه بأحمد  
ابن حنبل ، حدث عنه أبو داود الترمذى والنسائى ، وأبو زرعة ، ومحمد بن  
جرير ، وابن جوصا ، وأبو بشر الدولابى ، وآخرون . وثقه النسائى ، قال ابن  
عدى : سكن دمشق فكان يحدث على المنبر ويكاتبه أحمد بن حنبل فيتقوى  
بذلك ، ويقرأ كتابه على المنبر ، قال : وكان يتحامل على على رضى الله عنه .  
وقال الدارقطنى كان من الحفاظ الثقات المصنفين ، وفيه انحراف عن على . قال  
أبو الدحداح : مات فى ذى القعدة سنة تسع ، وقال غيره : سنة ست وخمسين  
ومائتين ، وله كتاب فى الضعفاء ، كذا فى التذكرة .

ومنهم النسائى وابن خزيمة : وقد تقدمت تراجمهما .

ومنهم أبو عيسى الترمذى : وتأتى ترجمته مبسوطه فى الباب الثانى .

ومنهم الدولابى ، وهو الحافظ المتقن أبو جعفر محمد بن الصباح البزار ،  
مولى مزينة مصنف السنن ، سمع إسماعيل بن زكريا ، وشريك بن عبد الله ،  
وابن أبى الزناد ، وإسماعيل بن جعفر ، وهشيم وغيرهم . وعنه : أحمد وابنه ،  
وإبراهيم الحربى ، والبخارى ، ومسلم ، وأبو داود ، وحديثه فى الكتب  
الستة ، وآخر من بقى من أصحابه أبو العلاء محمد بن أحمد بن جعفر الهوكيمى ،  
وقد مررت ترجمته فى ذكر السنن .

(١) بضم الجيم الأول وزاى وجيم ١٢ تقريب .

ومنهم العقيلي<sup>(١)</sup> : وهو الحافظ الإمام أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي ، صاحب كتاب الضعفاء الكبير ، سمع جده لأمه يزيد بن محمد العقيلي ومحمد بن إسماعيل الصائغ ، وأبا يحيى بن أبي ميسرة ، ومحمد بن أحمد ابن الوليد بن برد الأنطاكي ، ويحيى بن أيوب العلاف ، ومحمد بن إسماعيل الترمذي ، وإسحاق بن إبراهيم الدبري ، وعلي بن عبد العزيز بن البغوي ، ومحمد بن خزيمة ، ومحمد بن موسى الباخي صاحب عبيد الله بن موسى ، وخلفاء كثيرًا وكان مقيمًا بالحرمين ، حدث عنه أبو الحسن محمد بن نافع الخزازي ، ويوسف بن البرجيل المصري ، وأبو بكر بن المقرئ وآخرون . قال مسلمة ابن القاسم : كان العقيلي جليل القدر عظيم الخطر ، مارأيت مثله . وكان كثير التصانيف ، فكان يقول لمن آتاه من المحدثين اقرأ من كتابك ولا تخرج أصله ، فتكلمنا في ذلك وقلنا إما أن يكون أحفظ الناس ، وإما أن يكون من أكذب الناس ، فاجتمعنا عليه ، فلما أتيت بالزيادة والنقص فطن لذلك ، فأخذ مني الكتاب وأخذ القلم فأصلحها من حفظه ، فانصرفنا من عنده وقد طابت أنفسنا ، وعلمنا أنه من أحفظ الناس . وقال الحافظ : أبو الحسن بن سهل القطان : أبو جعفر ، ثقة ، جليل القدر عالم بالحديث مقدم في الحفظ ، توفي سنة ٣٢٢ اثنتين وعشرين وثلاثمائة كذا في التذكرة .

ومنهم ابن حبان : وهو أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي صاحب التصانيف ، وقد تقدم ترجمته .

ومنهم ابن عدى : وهو الإمام الحافظ الكبير ، أبو أحمد عبد الله بن عدى بن عبد الله بن محمد بن مبارك الجرجاني ، ويعرف أيضاً بابن القطان ،

---

(١) بضم العين المهملة وفتح القاف منسوب إلى عقيل بن كعب منه عبد الله بن شقيق وأبو عطية وأبو نصر بن لقيط بن عامر والعقيلي صاحب تصنيف في معرفة الضعيف والقوى ١٢ معنى .

صاحب كتاب الكامل في الجرح والتعديل ، كان أحد الأعلام ، ولد سنة سبع وسبعين ومائتين ، وسمع سنة تسعين ، وارتحل أواخر سنة سبع وتسعين ، وسمع بهلول بن إسحاق الأنباري ، ومحمد بن عثمان بن أبي سويد ، ومحمد بن يحيى المروزي ، وخلأق . وعنه أبو العباس بن عقدة شيخه ، وأبو سعيد الماليني ، والحسن بن رامين ، ومحمد بن عبدالله بن عبد كويه ، وحمزة بن يوسف السهمي ، وأبو الحسين أحمد بن العال وأخرون ، وهو المصنف في الكلام على الرجال عارف بالعلل . قال أبو القاسم بن عساكر : كان ثقة على لحن فيه . قال السهمي : سألت الدراقطنى أن يصنف كتاباً في الضعفاء فقال : أليس عندك كتاب ابن عدى ؟ فقلت بلى . قال فيه كفاية لايزاد عليه ، قال حمزة السهمي : كان حافظاً متقناً لم يكن في زمانه أحد مثله ، تفرد برواية أحاديث وهب ، منها لابنيه عدى وأبي زرعة وتفرد بها عنه .

قال الخليلي : كان عديم النظير حفظاً وجلالة . سألت عبد الله بن محمد الحافظ أيهما أحفظ ابن عدى أو ابن قانع ؟ فقال : زرقيص ابن عدى أحفظ من عبد الباقي بن قانع ، قال الخليلي وسمعت أحمد بن أبي مسلم الحافظ يقول : لم أر أحداً مثل أبي أحمد بن عدى ، فسكيف فوقه في الحفظ . وكان أحمد قد لقي الطبراني وأبا أحمد الحاكم وقد قال لى : كان حفظ هؤلاء تكلفاً وحفظ ابن عدى طبعاً زاد في معجمه على ألف شيخ . قال أبو الوليد الباجي : ابن عدى حافظ لا بأس به . قال حمزة بن يوسف : توفي أبو أحمد في جمادى الآخر سنة خمس وستين وثلاثمائة ، وصلى عليه الإمام أبو بكر الإسماعيلي .

ومنهم أبو الفتح الأزدي : وهو محمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بريدة الموصلي ، حدث عن أبي يعلى ، ومحمد بن جرير ، والباغندي ، وأحمد بن الحسين بن عبد الجبار الصوفي ، وأبي عروبة الحراني وطبقتهم . وعنه إبراهيم ابن عمر البرمكي ، وأبو نعيم الحافظ ، وأحمد بن الفتح بن فرغان وأخرون . قال

الخطيب : كان حافظاً صنف في علوم الحديث . وسألت البرقاني عنه فضعه .  
وحدثني النجيب عبد الغفار الأرموي قال : رأيت أهل الموصل يوهنونه  
ولا يعدونه شيئاً . قال الذهبي : له مصنف كبير في الضعفاء ، وهو قوى النفس  
في الجرح ، وهام جماعة بلامستند طائل ، مات في سنة أربع وسبعين وثلاثمائة .  
ومنهم ابن أبي حاتم : وهو الإمام الحافظ الناقد أبو محمد عبد الرحمن بن الحافظ  
الكبير أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنفلي الرازي ، وقيل إن  
الحنفلي نسبة إلى درب حنظلة بالري ، قال الذهبي : ولد سنة أربعين ، وارتحل  
به أبوه وأدرك الأسانيد العالية ، سمع أبا سعيد الأشج ، وعلي بن المنذر الطريفي ،  
والحسن بن عرفة ، وأحمد بن سنان القطان ، ويونس بن عبد الأعلى ، ومحمد  
ابن اسماعيل الأحمسي وحيجاج بن الشاعر ، ومحمد بن حسان الأزرق ، ومحمد بن  
عبد الملك بن زنجويه ، وابن وارة ، وأبا زرعة وخلّاق بالأقاليم ، لكنه لم  
يرحل إلى خراسان . روى عنه حسينك التميمي ، ويوسف الميانجي ، وأبو الشيخ  
ابن حبان ، وعلي بن مدرك ، وأبو أحمد الحاكم ، وأحمد بن محمد البصير ،  
وعبد الله بن محمد بن أسد ، وآخرون . قال أبو يعلى : الخليلي : أخذ علم أبيه  
وأبي زرعة . وكان بجرأ في العلوم ومعرفة الرجال ، صنف في الفقه واختلاف  
الصحابة والتابعين ، وكان زاهداً يعد من الأبدال . قال الذهبي : كتابه في  
الجرح والتعديل يقضى له بالرتبة المتقنة في الحفظ ، وكتاباه في التفسير عدة  
مجلدات ، وله مصنف كبير في الرد على الجهمية يدل على إمامته : قال علي بن  
أحمد الفرضي : ما رأيت أحداً ممن عرف عبد الرحمن ذكر عنه جهالة قط .  
ويروى أن أباه كان يتعجب من تعبد عبد الرحمن ويقول : من يقوى على  
عبادة عبد الرحمن ؟ لأعرف له ذنباً . قال ابن أبي حاتم : لم يدعى أبي أطلب  
الحديث حتى قرأت القرآن على الفضل بن شاذان .  
قال أبو الحسن علي بن إبراهيم الرازي الخطيب في ترجمة عملها لعبد الرحمن :

كان رحمه الله قد كساه الله بهاء ونوراً يسر به من نظر إليه . سمعته يقول رحل  
 بي أبى سنة خمس وخمسين وما احتلمت بعد ، فلما بلغنا ذا الحليفة احتلمت ،  
 فسر أبى حيث أدركت حجة الإسلام . قال وسمعت فى هذه السنة من محمد بن  
 أبى عبد الرحمن المقرئ ، وسمعت على بن أحمد الخوارزمى يحكى عن ابن أبى  
 حاتم قال : كنا بمصر سبعة أشهر لم نأكل فيها مرققة ، نهارة نادور على الشيوخ ،  
 وبالليل تنسخ ونقابل ، فأتينا يوماً أنا ورفيقي شيخاً فقالوا هو عليل ، فرأيت  
 سمكة أعجبنا فاشتريناها فلما صرنا إلى البيت حضر وقت مجاس بعض الشيوخ  
 فضينا ، فلم تزل السمكة ثلاثة أيام وكادت أن تنصى وأكلناها نيثة لم نتفرغ  
 نشويها ثم قال : لا استطاع العلم براحة الجسد . ثم قال أبو الحسن رحل مع أبيه  
 وحج مع محمد بن حماد الظهرانى ورحل بنفسه إلى الشام ومصر سنة اثنتين  
 وستين ، ثم رحل إلى أصبهان سنة أربع وستين . وقال لى أبو عبد الله القزوينى :  
 إذا صليت مع ابن أبى حاتم فسلم نفسك إليه يعمل بها ما شاء .

قال أبو الوليد الباجى : ابن أبى حاتم ثقة حافظ قال عمر بن إبراهيم المروى  
 الزاهد أخبرنا الحسين بن أحمد الصفار ، سمعت ابن أبى حاتم يقول : وقع عندنا  
 الغلاء فأنفذ بعض أصدقائى حبوباً من أصبهان فبعته بعشرين ألف وقال :  
 اشتري بها داراً فأنفقتها على الفقراء ، وكتبت إليه اشتريت لك بها قصرأ فى  
 الجنة ، فقال : رضيت إن ضمننت ، فكتبت على نفسى صكاً بالضمان<sup>(١)</sup> فأريت  
 فى المنام قد قبلنا ضمانك ولا تعد . قال الذهبي : الحسين ضعيف . قال محمد بن  
 مهرويه ، سمعت ابن الجنيد ، سمعت يحيى بن معين يقول : إنا لنطعن على أقوام  
 لعلمهم قد خطوا رحالم فى الجنة من مائتى سنة . قال محمد : فدخلت على ابن أبى  
 حاتم وهو يحدث بكتاب الجرح والتعديل فحدثته بهذا فسكى وارتعدت يده

(١) لعله قالها على سبيل التجوز فى الاعتذار ، لأن لم يكن على سبيل التلطف فى الدعابة ،  
 وإلا فالصحيح أنه لا يجوز ولا يصح الضمان على الله ، سيحانه وتعالى عن ذلك .

وسقط الكتاب . وجعل يبكي ويستعيدنى الحكاية . وقال الذهبي : مات .  
فى الحرم سنة سبع وعشرين وثلاثمائة انتهى .

ومنهم الإمام الدارقطنى : وهو أبو الحسن على بن عمر بن أحمد بن مهدي  
البغدادى ، الحافظ الشهير ، صاحب السنن ؛ مولده سنة ست وثلاثمائة ، سمع  
البغوى ، وابن أبى داود ، وابن صاعد ، والحضرى ، وابن دريد ، وابن نبروز ،  
وعلى بن عبد الله بن مبشر ، وخلاتق ببغداد والبصرة والكوفة وواسط ،  
وارتحل فى كهولته إلى مصر والشام ، وصنف التصانيف . حدث عنه الحاكم  
وأبو حامد الأسفراينى ، وتمام الرازى ، والحافظ عبد الغنى الأزدي ، وأبو بكر  
البرقانى ، وأبو ذر المروى ، وأبو نعيم الأصبهاني ، وأبو محمد الخلال ، والقاضى  
أبو الطيب الطبرى ، وأم سواهم . قال الحاكم : صار الدارقطنى أوجد عصره فى  
الحفظ والفهم والورع ، وإماماً فى القراء والنحويين ، وأقت فى سنة سبع وستين  
ببغداد أربعة أشهر ، وكثر اجتماعنا ، فصادفته فوق ما وصف لى ، وسألته عن  
العلل والشيوخ . وله مصنفات يطول ذكرها ، فأشهد أنه لم يخلف على أديم  
الأرض مثله . وقال الخطيب : كان فريد عصره وإمام وقته ، وانتهى إليه علم  
الأثر والمعرفة بالعلل وأسماء الرجال ، مع الصدق والنقة وصحة الاعتقاد ، والأخذ  
من علوم كالقراءات ، فإن له فيها مصنفات سبق فيه إلى عقد الأبواب قبل فهرس  
الحرزوف ، وتأسى القراء به بعده ، ومن ذلك المعرفة بمذاهب الفقهاء . بلغنى أنه  
درس الفقه على أبى سعيد الأصبخري ومنها المعرفة بالأدب والشعر ، فقيل كان  
يحفظ دواوين جماعة ، وحدثنى حمزة بن محمد بن طاهر أنه كان يحفظ ديوان السيد  
الجبرى ، ولهذا نسب إلى التشيع . قال ابن الذهبي : ما أبعد من التشيع .

قال الخطيب : وحدثنى الأزهرى قال : بلغنى أن الدارقطنى حضر فى حديثه  
مجلس إسماعيل الصفار فقعده ينسخ جزءاً والصفار يملئ ، فقال رجل : لا يصح  
سماعك وأنت تنسخ ، فقال : فهمى للإملاء خلاف فهمك أتخفظ كم أملى الشيخ ؟

قال : لا أدري ، قال : أُملي ثمانية عشر حديثًا ، الحديث الأول عن فلان عن فلان ومتمنه كذا وكذا . والثاني عن فلان عن فلان ومتمنه كذا وكذا . ومصر في ذلك حتى أتى على الأحاديث ، فتمعجب الناس منه . أو كما قال : قال رجاء ابن محمد المعدل قلت للدارقطني : هل رأيت مثل نفسك ؟ فقال . قال الله تعالى « فلا تزكوا أنفسكم » قال فألححت عليه فقال : لم أر أحدًا جمع ما جمعت . وقال أبو ذر الحافظ قلت للحاكم : هل رأيت مثل الدارقطني ؟ فقال : هو لم ير مثل نفسه ، فكيف أنا ؟ رواها الخطيب في تاريخه عن أبي الوليد الباجي عن أبي ذر ، وكان عبد الغنى إذا ذكر الدارقطني قال : أستاذي . قال القاضي أبو الطيب الطبري : الدارقطني أمير المؤمنين في الحديث . وقال الخطيب قال لي أبو القاسم الأزهرى : كان الدارقطني ذكيًا إذا ذكر شيئًا من العلم أى نوع كان ، وجد عنده منه نصيب وافر . لقد حدثني محمد بن طلحة البغالى أنه حضر مع الدارقطني دعوة فجرى ذكر الأكلة ، فاندفع الدارقطني يورده نواذر الأكلة حتى قطع أكثر ليلته بذلك .

قال الأزهرى : رأيت الدارقطني أجاب ابن أبي الفوارس عن علة حديث أو اسم ، فقال : يأبأ الفتح ليس بين الشرق والغرب من يعرف هذا غيرى . قال الخطيب في ترجمة الدارقطني : سألت البرقاني هل كان أبو الحسن يملى عليك العلل من حفظه ؟ قال : نعم ، وأنا الذى جمعتها وقرأها الناس من نسختي . وحدثنا العقيق : حضرت مجلس الدارقطني ، وجاءه أبو الحسن البيضاوى برجل غريب وسأله أن يملى عليه أحاديث ، فأملى عليه من حفظه مجلسًا يزيد أحاديثه على العشرين متون جميعها « نعم الشيء الهدية أمام الحاجة » ، فانصرف الرجل ثم جاء من الغد وأهدى له شيئًا فقربه إليه ، فأملى عليه من حفظه سبعة عشر حديثًا متونها « إذا جاءكم كريم قوم فأكرموه » . قال الذهبي : هنا يخضع للدارقطني واسعة حفظه الجامع لقوة الحافظة ولقوة الفهم والمعرفة ، وإذا شئت ( ١٤ — مقدمة تحفة الأحوزى ١ )

أن تبين براعة هذا الإمام فطالع العلل له ، فإنك تندعش ويطول تعجبك . قال السلي : سمعت الدارقطني ، يقول ما شيء أبغض إلي من الكلام . قال ابن طاهر : اختلفوا ببغداد ، فقال قوم على أفضل من عثمان رضى الله عنهما ، فتحاكموا إلى الدارقطني قال : فأمسكت وقلت الإمساك خير ، ثم لم أر لديني السكوت ، وقلت عثمان أفضل لاتفاق جماعة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا ، وهو قول أهل السنة ، وهو أول عقد من الرفض . قال عبد الغني أحسن الناس كلاماً على الحديث ابن المديني في زمانه ، وموسى بن هرون في وقته ، والدارقطني في وقته .

توفي في ثامن ذي القعدة سنة خمس وثمانين وثلاثمائة رحمه الله انتهى قلت (١) : ومنهم الحاكم : وهو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد الضبي النيسابوري ، صاحب المستدرک ، وقد تقدم ترجمته .

ومنهم ابن القطان : وهو الخافظ الناقد أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك ابن يحيى بن إبراهيم الحيمري الكتامي القاسمي الشهير بابن القطان ، قال الأبار في ترجمته : كان من أبصر الناس بصناعة الحديث وأحفظهم لأسماء رجاله ، وأشدهم عناية بالرواية ، رأس طلبة مراکش ، ونال بخدمة السلطان دنيا عظيمة . وله تواليف ، حدث ودرس إلى أن قال : ومات وهو على قضاء سلجاسة في ربيع الأول سنة ثمان وعشرين وستمائة . قال ابن مسدي : كان معروفاً بالحفظ والإتقان ، ومن أئمة هذا الشأن ، مصري الأصل مراكشي الدار ، كان شيخ شيوخ أهل العلم في الدولة المؤمنية ، فتمكن من الكتب وبلغ غاية الأمانة ، ولى قضاء الجماعة . قال الذهبي : طالعت كتابه المسمى بالوهم والإيهام الذي وضعه على الأحكام الكبرى لعبد الحق يدل على حفظه وقوة فهمه ، لكنه تعنت في أحوال رجال فما أنصف ، بحيث أنه أخذ يلين هشام بن عروة ونحوه انتهى .

(١) . هنا يباين و الأصل .

وقال في ميزان الاعتدال ص ٢٢٩ ج ١ في ترجمة حفص بن بعيل : قال ابن القطان : لا يعرف له حال ولا يعرف . قلت : لم أذكر هذا النوع في كتابي هذا ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه إمام عاصر ذاك الرجل أو أخذ عن عصره ما يدل على عدالته . وهذا شيء كثير . ففي الصحيحين من هذا النمط خلق كثير مستوون ماضعهم أحد ولاهم بمجاهيل انتهى : وقال أيضاً في ترجمة مالك بن الحسين الزيايدي المصري : قال ابن القطان هو ممن لم يثبت عدالته ، يريد أنه مانص أحد على أنه ثقة . وفي رواية الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم ، والجمهور على أنه كان من المشائخ . قد روى عنه جماعة ولم يأت إلا بما ينكر عليه أن حديثه صحيح انتهى .

ومنهم الحافظ الذهبي : وهو محمد بن أحمد بن عثمان بن قأماز ، ولد سنة ثلاث وسبعين وستمائة . قال في البدر الطالع : وأجاز له في سنة مولده جماعة بعناية أخيه من الرضاع ، أخذ عن الديمياطي وابن الصواف ومهر في فن الحديث وجمع فيه الجاميع المفيدة الكثيرة . قال ابن حجر : حتى كان أكثر أهل عصره تصنيفاً ، وجمع تاريخ الإسلام ، فأرى فيه على ما قدمه بتحرير أخبار المحدثين خصوصاً انتهى . ولعل تاريخ الإسلام في زيادة على عشرين مجلداً وقفت منه على أجزاء وله الميزان في نقد الرجال جعله مختصاً بالضعفاء الذين قد تكلم فيهم متكلم وإن كانوا غير ضعفاء في الواقع ، ولهذا ذكر فيه مثل ابن معين وعلي بن المديني ، باعتبار أنه قد تكلم فيهما متكلم وهو كتاب مفيد ، وجميع مصنفاته مقبولة مرغوب فيها ، رحل إليه الناس لأجلها وأخذوها عنه ، وتداولوها وقرأوها وكتبوها في حياته ، وطارت في جميع بقاع الأرض ، وله فيها تعبيرات رائعة وألفاظ رشيقة غالباً ، لم يسلك فيها مسلك أهل عصره ، ولا من قبلهم ولا من بعدهم ، وقد أكثر التشنيع عليه تلميذه السبكي وذكره في مواضع من طبقاته ولم يأت بباطل ، بل غاية ما قال : إنه كان إذا ترجم الظاهرية والحنابلة أطال

في تقييدهم ، وإذا ترجم غيرهم من شافعي أو حنفي لم يستوف ما يستحقه . وعندي أن هذا مثل ما قال الأول : \* وتلك شكاة ظاهر عنك عارها \* فإن الرجل قد ملئ حباً للحديث وغلب عليه ، فصار الناس عنده أهله ، وأكثر محققهم وأكبرهم من كان يطيل الثناء عليه لا من غلب عليه التقليد ، وقطع عمره في الاشتغال بما لا يفيد .

ومن جملة ما قاله السبكي : إنه كان إذا أخذ القلم غضب حتى لا يدري ما يقول .

وهذا باطل ، فإن مصنفاته تشهد بخلاف هذه المقالة ، وغالبها الإنصاف والذب عن الأفاضل ، وإذا جرى قلمه بالوقيعه في أحد ، فإن لم يكن من معاصريه فهو إنما روى ذلك عن غيره وإن كان من معاصريه ، فالغالب أنه لا يفعل ذلك إلا مع من يستحقه ، وإن وقع ما يخالف ذلك نادراً فهذا شأن البشر وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا المعصوم ، والأهوية تختلف والمقاصد تتباين ، وربك يحكم بينهم فيما كانوا فيه يختلفون . قال الصفدي : لم يكن عنده جمود المحدثين ، بل كان فقيه النفس له دراية بأقوال الناس . مات رحمه الله تعالى في سنة ٧٤٨ ثمان وأربعين وسبعمائة انتهى .

قلت : قال الحافظ ابن حجر في شرح النخبة في شأن الذهبي : هو من أهل الاستقراء العام في نقد الرجال انتهى .

(تنبيه) أعلم أن الحافظ الذهبي صنف كتابه ميزان الاعتدال في الضعفاء ، لكن ليس كل من ذكره فيه ضعيفاً ، بل ذكر فيه كثيراً من الثقات ، وإنما صنع هذا تبعاً لابن عدي في الكامل ، فإنه قد شرط أن كل من تكلم فيه متكلم يذكروه فيه فتبعه في ذلك الذهبي في ميزانه . قال الحافظ في شرح ألفيته : فيه أي معرفة الثقات والضعفاء لأئمة الحديث تصانيف ، منها ما أفرد فيه الضعفاء ، وصنف فيه البخاري والنسائي والعقيلي والساجي وابن حبان والدارقطني والأزدي وابن عدي ، ولكنه ذكر في كتابه الكامل كل من تكلم فيه وإن

كان ثقة ، وتبعه على ذلك الذهبي في الميزان إلا أنه لم يذكر أحداً من الصحابة والأئمة المتبوعين وفاته جماعة ، ذيلت عليه ذيلًا في مجلد انتهى . وقال السخاوي في فتح المغيث : وجمع الذهبي معظمها في ميزانه نجاء كتاباً نفيساً عليه معول من جاء بعده ، مع أنه تبع ابن عدى في إيراد كل من تكلم فيه ولو كان ثقة انتهى . وقال الذهبي في الميزان في ترجمة ثابت البناني : ثابت ثابت كاسمه ، ولولا ذكر ابن عدى له ما ذكرته انتهى . وقال فيه في ترجمة حماد بن أبي سليمان تكلم فيه للإرجاء ، ولولا ذكر ابن عدى له في كامله لما أوردته ، انتهى .

### الفصل السابع والعشرون

في ذكر علم أصول الحديث ويقال له علم رواية الحديث والأول أشهر وهو علم يبحث فيه عن كيفية اتصال الأحاديث بالرسول عليه الصلاة والسلام من حيث أحوال رواتها ضبطاً وعدالة ، ومن حيث كيفية السند اتصالاً وانقطاعاً وغير ذلك . وقيل هو علم يعرف به أحوال الراوي والمروى من حيث القبول والرد .

وموضوعه : الراوي والمروى من حيث ذلك ، وغايته ما يقبل وما يرد من ذلك .

ومسائله ما يذكر في كتبه من المقاصد كقولهم : زيادة الثقة مقبولة ما لم تناف رواية من هو أوثق منه . وكقولهم : القوى لا يؤثر فيه مخالفة الضعيف .

وقد صنف في هذا العلم كتب كثيرة . قال الحافظ في شرح النخبة : إن التصانيف في اصطلاح أهل الحديث قد كثرت للأئمة في القديم والحديث . فمن أول من صنف في ذلك القاضي أبو محمد الرامهرمزي كتابه الحديث الفاصل لكنه لم يستوعب . والحاكم أبو عبد الله النيسابوري : لكنه لم يهذب ولم يرتب وتلاه أبو نعيم الأصفهاني : فعمل على كتابه مستخرجاً وأبقى أشياء للمتعقب ،

ثم جاء بعدهم الخطيب أبو بكر البغدادي ، فصنف في قوانين الرواية كتاباً سماه « السكفاية » ، وفي آدابها كتاباً سماه « الجامع لآداب الشيخ والسامع » وقل فن من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتاباً مفرداً ، وكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة : كل من أنصف علم أن الحديثين بعد الخطيب عيال على كتبه . ثم جاء بعدهم بعض من تأخر عن الخطيب فأخذ من هذا العلم بنصيب فجمع القاضي عياض كتاباً لطيفاً سماه « الإلماع » ، وأبو حفص الميانجي جزءاً سماه « مالايسع الحدث جهله » وأمثال ذلك من التصانيف التي اشتهرت وبسطت ليتوفر علمها ، واختصرت ليتيسر فهمها ، إلى أن جاء الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمرو عثمان ابن الصلاح عبدالرحمن الشهرزوري نزيل دمشق ، فجمع لما ولى تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية كتابه المشهور ، فهدب فنونه وأملاه شيئاً بعد شيء ، فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب ، واعتنى بتصانيف الخطيب المتفرقة ، فجمع شتات مقاصدها وضم إليه من غيرها نخب فوائدها ، فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره ، فلهذا عكف الناس عليه وساروا بسيره ، فلا يحصى كم ناظم له ومختصر ومستدرك عليه ومقتصر ومعارض له ومنتصر ، انتهى .

قلت : أما القاضي أبو محمد الرامهرمزي صاحب كتاب « الحدث الفاصل » فهو الحافظ الحسن بن عبدالرحمن بن خلاد الفارسي . سمع أباه ، ومحمد بن عبدالله الحضرمي الحافظ ، والقاضي أباحصين الوادعي ، ومحمد بن حبان المازني ، وعبيد ابن غنام النخعي ، والحسن بن المثنى العنبري ، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة ، ويوسف بن يعقوب القاضي ، وموسى بن هارون ، وأبا سعيد عبد الله بن الحسن الحراني ، وأبا خليفة الجحفي ، وجعفر بن محمد الفريابي ، وعبدان بن أحمد الأهوازي ، وطبقتهم . وأول سماعه في سنة تسعين ومائتين حدث عنه أبو الحسين محمد بن أحمد الصيداوي في معجمه ، والحسن بن الليث الشيرازي الحافظ ، وأبو بكر أحمد بن مردويه ، والقاضي أبو عبد الله بن إسحاق النهاوندي ،

وطوائف من أهل فارس . وكان من أئمة هذا الشأن . ومن تأمل كتابه في علم الحديث لاح له ذلك . قال الذهبي : لم أظفر بموته وأظنه بقي إلى حدود الخمسين وثلاثمائة . وأما أبو القاسم بن مندة ، فذكر في كتاب الوفيات له أنه عاش إلى قرب الستين وثلاثمائة بمدينة رمهرمز ، انتهى . وأما الحاكم أبو عبد الله النيسابوري : فقد تقدم ترجمته ، واسم كتابه معرفة علوم الحديث . قال صاحب الكشف ص ١٢٩ ج ١ : معرفة علوم الحديث أول من تصدى له الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري ، المتوفى سنة خمس وأربعمائة ، أوله : الحمد لله ذي المن والإحسان والقدرة . وهو خمسة أشياء مشتملة على خمسين نوعاً وتبعه في ذلك ابن الصلاح فذكر من أنواع الحديث خمسة وستين نوعاً انتهى . وأما أبو نعيم الأصفهاني : فهو الحافظ أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الصوفي الأحول ، سبط الزاهد محمد بن يوسف البناء ، ولد سنة ست وثلاثين وثلاثمائة ، رحلت الحفاظ إلى بابه لعله وحفظه وعلو إسناده ، أول ما سمع في أربع وأربعين وثلاثمائة من مسند أصبهان المعمر أبي محمد بن فارس ، وسمع من أبي أحمد الفسار ، وأحمد بن معبد السمار ، وأحمد بن بندار العشار ، وأحمد بن محمد القصار ، وعبد الله بن الحسن بن بندار ، وأبي بكر بن الهيثم البندار ، وخلاتق بخراسان والعراق ، فأكثر وتبها له من لقيا الكبار ما لم يقع لحافظ . روى عنه كوشيار بن لياليروز الجلي ، ومات قبله ببضع وثلاثين سنة ، وأبو بكر بن أبي علي الذكواني ، وأبو سعيد الماليني ، والحفاظ الخطيب ، وأبو صالح المؤذن ، وأبو علي الوحشي وخلق كثير . قال الخطيب : لم أر أحداً أطلق عليه اسم الحفظ غير أبي نعيم وأبي حازم العبدوي . قال علي بن الفضل الحافظ : قد ذكر شيخنا السلفي أخبار أبي نعيم فسمى نحواً من ثمانين نفساً حدثوه عنه ، ولم يصنف مثل كتابه حلية الأولياء . قال أحمد بن محمد بن مردويه : كان أبو نعيم في وقته مرحولاً إليه ،

لم يكن في أفق من الآفاق أحد أحفظ منه ولا أسند ، كان حفاظ الدنيا قد اجتمعوا عنده وكل يوم نوبة ، وأحدهم يقرأ ما يريده إلى قريب الظهر ، فإذا قام إلى داره ربما كان يقرأ عليه في الطريق جزء لم يكن له غذاء سوى التسميع والتصنيف . وقال حمزة بن العباس العلوي : كان أصحاب الحديث يقولون بقي الحافظ أربع عشرة بلا نظير لا يوجد لا شرقاً ولا غرباً أعلى أستاذاً منه ، ولا أحفظ منه . وكانوا يقولون : لما صنف كتاب الحلية حمل الكتاب في حياته إلى نيسابور فاشتروه بأربعمائة دينار . ولأبي نعيم تصانيف مشهورة : ككتاب معرفة الصحابة ، وكتاب دلائل النبوة في مجلدين ، وكتاب المستخرج على البخاري ، والمستخرج على مسلم ، وكتاب تاريخ أصبهان ، وصفة الجنة ، وكتاب الطب ، وكتاب فضائل الصحابة ، وكتاب المعتقد ، وأشياء صغار يعمل فيها الواهيات ويكاسر عنها كدأب غيره من المحدثين ، والله الموعود .

وأما ابن الصلاح : صاحب كتاب علوم الحديث ، فهو الإمام الحافظ المفتي شيخ الإسلام تقي الدين أبو عمرو عثمان الشهرزوري الشافعي ، ولد سنة سبع وسبعين وخمسائة ، وتفقّه على والده بشهرزور ، ثم اشتغل بالموصل مدة . قال القاضي : فتلقى شمس الدين ، فبلغني أنه كرر عليه جميع المذهب ولم يطر شاربته ، ثم صار معيداً على العلامة العماد بن يونس . قال الذهبي : وسمع من عبيد الله بن السمين ، ونصر الله بن سلامه ، ومحمود بن علي الموصلي ، وعبدالحسن بن الطوسي وارتحل إلى بغداد فسمع من أبي أحمد بن سكينه ، وعمر بن طبرزد . وبهمذان من أبي الفضل بن المغرم . وبنيسابور من منصور ، والمؤيد ، وزينب وطبقتهم . وبمرو من أبي المظفر بن السمعاني وجماعة . وبدمشق من القاضي جمال الدين عبد الصمد بن الخرستاني ، والشيخ موفق الدين المقدسي ، والشيخ نحر الدين بن عساكر . وبحلب من أبي محمد بن علوان . وبحران من الحافظ عبد القادر . ودرس بالمدرسة الصلاحية ببيت المقدس ، فلما هدم المعظم سور البلد قدم دمشق

ودرس بالرواحية ، ثم ولي مشيخة دار الحديث الأشرفية ، ثم تدرّس الشامية الصغرى ، وصنف وأفقي وتخرج به الأصحاب ، وكان من أعلام الدين .

قال ابن خلكان : كان أحد فضلاء عصره في التفسير والفقه ، وله مشاركة في عدة ، وكانت فتاواه مسددة ، وهو أحد الشيوخ الذين انتفعت بهم وأقت عنده مدة للاشتغال ، ولازمته سنة اثنتين وثلاثين ، وله إشكالات على الوسيط قال أبو حفص بن الحاجب في معجمه : إمام ورع وافر العقل حسن السميت متبحر في الأصول والفروع ، بارع في الطلب حتى صار يضرب به المثل ، واجتهد في نفسه في الطاعة والعبادة . قال الذهبي : وكان سلفياً حسن الاعتقاد كافاً عن تأويل المتكلمين مؤمناً بما ثبت من النصوص ، غير خائض ولا معمق ، وكان وافر الجلالة حسن البرة ، كثير الهيبة ، موقراً عند السلطان والأمراء ، تفقه به الأئمة عبدالرحمن بن نوح ، وكال الدين بن سيار ، وكال الدين إسحاق ، وتقى الدين ابن رزين ، والقاضي وغيرهم . وتوفي في الخامس والعشرين من ربيع الآخر سنة ثلاث وأربعين وستمائة .

وأما القاضي عياض : فستأني ترجمته في الفصل التاسع والعشرين .

وأما الخطيب البغدادي : فهو الحافظ الكبير الإمام ، محدث الشام والعراق أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي ، صاحب التصانيف ، ولد سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة ، وكان والده خطيب قرية درزنجان من سواد العراق ، ممن سمع وقرأ القرآن على السكتاني ، فحرص على ولده هذا وأسمعه في الصغر سنة ثلاث وأربعمائة . ثم ألهم طلب هذا الشأن ورحل فيه إلى الأقاليم ، وبرع وصنف وجمع وسارت بتصانيفه الركبان ، وتقدم في عامة فنون الحديث . تفقه بأبي الحسن بن المحاملي والقاضي أبي الطيب . وقال أول ما سمعت في الحرم سنة ثلاث ، واستشرت البرقاني في الرحلة إلى عبد الرحمن بن النحاس بمصر أو أخرج إلى نيسابور ، فقال : إن خرجت إلى مصر إنما تخرج إلى رجل واحد ،

فإن فأنك ضاعت رحلتك ، وإن خرجت إلى نيسابور فقيها جماعة ، فخرجت إلى نيسابور ، وكنت كثيراً إذا ذكر البرقاني بالأحاديث ، فيكتبها عني ويضمنها جموعه ، وحدث عني وأنا أسمع .

قال ابن ماكولا : كان أبو بكر الخطيب آخر الأعيان ممن شاهدناه معرفة وحفظاً وإتقاناً وضبطاً لحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وتفناً في علله وأسانيده ، وعلماً بصحيحه وغريبه ، وفردته ومنكره ومطروحه ، ثم قال : ولم يكن للبغداديين بعد الدارقطني مثله . وسألت الصوري عن الخطيب وأبي نصر السجزي ، ففضل الخطيب تفضيلاً بيناً . وقال مؤتمن الساجي : ما أخرجت بغداد بعد الدارقطني مثل الخطيب . وقال أبو سعيد السمعاني : كان الخطيب مهيباً وقوراً ثقة ، متحرياً حسن الخط كثير الضبط فصيحاً ، ختم به الحفاظ . قال : وقرأ بمكة على كريمة الصحيح في خمسة أيام ، وخرج من بغداد بعد فتنة البساسيري لتشوش الحال إلى الشام . قال مكي الرميلى : مرض الخطيب في رمضان من سنة ثلاث وستين في نصفه إلى أن اشتد به الحال في أول ذي الحجة ، ومات يوم سابعه ، وأوصى إلى أبي الفضل بن خيرون ووقف كتبه على يده ، وفرق ماله في وجوه البر ، وشيعة القضاة والخلق ، وأمهم أبو الحسين بن المهدي بالله ، ودفن بجانب بشر الحافي ، كذا في التذكرة .

ومن أجل كتب أصول الحديث وأحسنها « كتاب علوم الحديث » : للحافظ ابن الصلاح . قال صاحب الكشف : علوم الحديث كتاب لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح الشهرزوري ، الحافظ انشافي الدمشقي ، المتوفى سنة ثلاث وأربعين وستائة . قال الشيخ برهان الدين الإيناسي في « شرح المفتاح من علوم ابن الصلاح » : إن كتابه هذا أحسن تصنيف فيه ، وحصر ذلك في خمسة وستين نوعاً ، وقد اعتنى به العلماء في زمانه إلى هذا الزمان . منهم من اختصره ، ومنهم من اعترض عليه ، فجمع برهان الدين

المذكور في كتابه كلام المصنف بنصه ، وكلام الحافظ زين الدين العراقي وغيره كما مر في الشين ، ومختصره أيضاً لقاضى القضاة بدر الدين بن جماعة ، وشرحه عز الدين محمد بن أحمد بن جماعة ، المتوفى سنة تسع عشرة وثمانمائة ، واختصره الإمام أبو زكريا يحيى بن شرف النووى ، المتوفى سنة ست وسبعين وسبعائة ، وسماه الإرشاد ، ثم اختصره وسماه بالتقريب ، واختصره أيضاً عماد الدين أبو القداء إسماعيل بن عمر القرشى المعروف بابن كثير ، المتوفى سنة أربع وسبعين وسبعائة ، واختصره <sup>(١)</sup> . . . علاء الدين على بن عثمان الماردينى ، المتوفى سنة خمسين وسبعائة ، ونظمه شهاب الدين محمد بن أحمد بن خليل القاضى الجوينى ، المتوفى سنة ثلاث وتسعين وستائة ، وعلى الأصل نكت للشيخ بدر الدين محمد ابن بهادر بن عبد الله الزركشى ، المتوفى سنة أربع وتسعين وسبعائة ، ونكت الإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن على بن حجر العسقلانى ، المتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة ، أوله : الحمد لله الذى لا تنفد مع كثرة الإنفاق خزائنه الخ . قال : وكنت قد بحثت على الفوائد التى جمعها شيخى العراقى على مصنف الشيخ ابن الصلاح ، وكنت فى أثناء ذلك وبعده إذا وقعت لى الفكتة الغريبة والنادرة العجيبة والاعتراض القوى والضعيف ، ربما علقتة على هامش الأصل ، وربما أغفلته ، فرأيت جمع وضم ما يليق به ، فجمعت ورقنت على أوله كل مسألة ، إما « ص » وإما « ع » . الأول لابن الصلاح ، والثانى للعراقى ، ثم كتب كراسة سماها « بالإفصاح بتكميل الفكت على ابن الصلاح » .

قال البقاعى فى حاشية شرح الألفية : قيل إن ابن الصلاح أملى كتابه إملاء فكتبه فى حال الإملاء جمع جم فلم يقع مرتباً على ما فى نفسه ، وصار إذا ظهر له أن غير ما وقع له أحسن ترتيباً ، ويراعى ما كتب من النسخ ويحفظ قلوب أصحابها فلا يغيرها ، وربما غاب بعضها ، فلو غير ترتيب غيره تخالف النسخ فتركها على أول حالها ، انتهى . واختصره الإمام بهاء الدين أحمد بن سعيد

(١) هنا بياض فى الأصل .

الأندلسي ، ذكره البقاعي . قال القاضي أبو البركات عبد العزيز البغدادي :  
في الفنون الجلية ، وأنواع علوم الحديث كثيرة ، وقد أطنب فيها الأئمة حتى  
أن الضعيف وهو نوع منها بلغ به أبو حاتم بن حيان في تقسيمه خمسين قسمًا  
إلا واحداً فما ظنك بغيره .

وشرحه الشيخ الإمام أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، المتوفى  
سنة ست وثمانمائة ، أوله : الحمد لله الذي ألهم لإيضاح ما أبهم الخ سماء ،  
« التقييد والإيضاح ، لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح » . قال فإن  
أحسن ما صنف أهل الحديث في معرفة الاصطلاح ، كتاب علوم الحديث  
لابن الصلاح ، جمع فيه غرر الفوائد ، فادعى أن فيه غير موضع قد خولف  
فيه ، وأما كن آخر محتاج إلى تقييد وتنبيه ، فأردت أن أجمع نكتاً عليه تقييد  
مطلقة وتفتح مغلقة ، ورداً على إيراد ما أورد عليه ، وقد كان الشيخ علاء الدين  
مغلطائي أوقفني على شيء جمعه عليه سماه « إصلاح ابن الصلاح » . وأيضاً قد  
اختصره جماعة وتعقبوه في مواضع منه ، فحيث كان الاعتراض عليه غير صحيح  
ذكرته بصيغة اعترض وسميته « التقييد والإيضاح ، لما أطلق وأغلق من كتاب  
ابن الصلاح » فذكره بالقول الخ . وفرغ من تبييضه يوم الأحد الحادي  
والعشرين من ذي القعدة سنة ست وتسعين وسبعمائة .

قال ابن حجر : وأول كتاب في علوم الحديث كتاب « الحدث الفاصل  
في غالب الظن » وإن كان يوجد قبله مصنفات مفردة في أشياء من فنونه ،  
لكن هذا أجمع ما جمع في ذلك في زمانه ، ثم توسعوا فيه ؛ انتهى ما في الكشف .  
قلت : ومن أحسن مختصرات كتاب علوم الحديث ، مختصر الإمام  
النووي المسمى بالتقريب المذكور . قال صاحب الكشف : التقريب والتيسير ،  
لمعرفة سنن البشير النذير ، في أصول الحديث للشيخ الإمام محي الدين يحيى  
ابن شرف النووي المتوفى سنة ست وسبعين وستمائة ، تلخص فيه كتابه الإرشاد

الذى اختصره من كتاب علوم الحديث لابن الصلاح ، فصار زبدة خلاصته ،  
أوله : الحمد لله الفتاح المنان الخ ، وله شروح : منها شرح الإمام الحافظ  
زين الدين عبد الرحيم بن حسين العراقي ، المتوفى سنة ست وثمانمائة ، وشرح  
برهان الدين إبراهيم بن محمد القباقي الحلبي ثم المقدسى ، المتوفى فى حدود  
سنة إحدى وخمسين وثمانمائة . وشرح الشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن  
أبى بكر السيوطى ، وسماه « تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى » ، وله  
« التذنيب ، فى الزوائد على التقريب » . وشرح الشيخ شمس الدين محمد بن  
عبد الرحمن السخاوى ، المتوفى سنة اثنين وتسعمائة ، قرأه بمكة المكرمة  
فسمعوا عليه ، انتهى .

ومن كتب أصول الحديث « الاقتراح » للشيخ تقي الدين محمد بن على بن  
وهب بن دقيق العيد المنفلوطى الشافعى ، المتوفى سنة اثنين وسبعمائة ، وهو مختصر  
ذكره الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، المتوفى سنة ست  
وثمانمائة فى الغنية ، وأنه نظمه كذا فى الكشف .

ومنها ألفية الحديث للشيخ الإمام الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين  
العراقى المتوفى سنة خمس وثمانمائة أولها :

يقول راجى ربه المقدر عبد الرحيم بن الحسين الأثرى

نلخص فيها كتاب علوم الحديث لابن الصلاح ، وعبر عنه بلفظ الشيخ  
وزاد عليه ، وفرغ منها بطيبة فى جمادى الآخرة سنة ٧٦٨ ثمان وستين وسبعمائة ،  
ثم شرحها وفرغ عنه فى خمس وعشرين رمضان سنة إحدى وسبعين وسبعمائة ،  
وسماه <sup>(١)</sup> . « فتح المغيث ، بشرح ألفية الحديث » ذكر فيه أنه شرع فى شرح

(١) قوله سماه فتح المغيث الخ فى هذا القول نظر فإن شرح الألفية للسخاوى هو الذى  
اسمه فتح المغيث فى شرح ألفية الحديث ، وأما شرح ناظمها فليس اسمه فتح المغيث كما لا يخفى  
على من قتش وبحث عن تسمية شرحى (ناظم والسخاوى) .

كبير ، ثم استطال وعدل إلى شرح متوسط ، وترك الأول وبدأ بقوله : الحمد لله الذى قبل بصحيح النية حسن العمل الخ . وملخص هذا الشرح للسيد الشريف محمد أمين الشهير بأمير يادشاه البخارى نزيل مكة المكرمة ، أوله : الحمد لله الذى أسند حديث الوجود الخ ، فرغ عنه بمكة المكرمة فى رمضان سنة ٩٧٢ اثنتين وسبعين وتسعمائة ، وعلى هذا الشرح حاشية للشيخ قاسم بن قطلوبغا الحنفى ، المتوفى سنة تسع وسبعين وثمانمائة . وحاشية برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعى ، المتوفى سنة خمس وثمانين وثمانمائة ، بلغ إلى نصفه وسماه : « الفتى الوفية ، بما فى شرح الألفية » أورد فيه ما استفاد من شيخه ابن حجر ، أوله : الحمد لله الذى من أسند إليه الخ . ومن شروحها المشهورة شرح القاضى زكريا بن محمد الأنصارى ، المتوفى سنة ثمان وعشرين وتسعمائة ، وهو شرح مختصر ممزوج سماه : « فتح الباقي ، بشرح ألفية العراقى » . فرغ عنه فى رجب سنة ست وتسعين وثمانمائة أوله : الحمد لله الذى وصل من انقطع الخ . قال السخاوى : شرح فى غيبتى فيه مستمداً من شرحى ، بحيث تعجب الفضلاء من ذلك انتهى .

وشرح جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة . وشرح الشيخ إبراهيم بن محمد الحاجى ، المتوفى سنة خمس وخمسين وتسعمائة . وشرح زين الدين أبى محمد عبد الرحمن بن أبى بكر العيى ، المتوفى سنة ٨٩٣ ثلاث وتسعين وثمانمائة . وشرح أبى الفداء إسماعيل بن إبراهيم ابن جماعة الكنانى القدسى ، المتوفى سنة إحدى وستين وثمانمائة ، وهو شرح حسن . وشرح قطب الدين محمد بن محمد الخيضرى الدمشقى ، المتوفى سنة أربع وتسعين وثمانمائة ، سماه صعود المراقى . وشرح شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى ، المتوفى سنة اثنتين وتسعمائة ، وهو شرح حسن لعله أحسن الشروح ، كذا فى الكشف .

ومنها الخلاصة في أصول الحديث لشرف الدين حسن بن محمد الطيبي ،  
المتوفى سنة ٧٤٣ ثلاث وأربعين وسبعائة . وهو مختصر على مقدمة ، وأربعة  
أبواب وخاتمة . ذكر أنه تلخسه من علوم الحديث لابن الصلاح ، ومختصر  
النووى والقاضى بن جماعة ، وأضاف إلى ذلك زيادات مهمة من جامع الأصول  
وغيره ، وعليه حاشية للعلامة السيد الشريف على بن محمد الجرجاني المتوفى  
سنة ٨١٦ ست عشرة وثمانائة .

ومنها المختصر المنسوب إلى العلامة السيد على بن محمد الشريف الجرجاني ،  
أوله : الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله أجمعين ،  
وبعد : فهذا مختصر جامع لمعرفة علم الحديث ، مرتب على مقدمة ومقاصد الخ .  
وشرحه الفاضل الـسكنوى صاحب التعليق المجد ، وقال في آخره : وقد تلخص  
من خلاصته ( أى الطيبي ) ، ومن مقدمته التى أدرجها فى مفتتح حاشيته المسماة  
بالكاشف عن حقائق السنن تلخيصاً مجرداً مصنف هذا المختصر ، كما تلخص  
حاشية المشكاة للطيبي تلخيصاً مجرداً وهو المشهور بحاشية السيد . وقد اختلف  
أبناء عصرنا ومن قبلنا فى مؤلف هذا المختصر ، فقال بعضهم لكمال الدين ابن أبى  
شريف القدسى تلميذ ابن الهمام وهو قول باطل لاسنده ، وقال بعضهم  
للسيد جمال الدين المحدث مؤلف «روضة الأحباب» وإليه نسب مختصر حاشية  
المشكاة للطيبي أيضاً ، وهو أيضاً باطل ، لأن السيد جمال الدين قد نسب مختصر  
حاشية الطيبي إلى السيد الشريف على الجرجاني على ما نقله على القارى المسكى  
فى المرقاة حاشية المشكاة فى شرح حديث أبى سعيد : خرج رسول الله صلى الله  
عليه وسلم على حلقة فقال : ما أجلسكم ؟ قالوا : جلسنا نذكر الله ، قال : آله  
ما أجلسكم إلا ذلك ؟ الحديث . بقوله : قال السيد جمال الدين الصواب بالجر  
لقول المحقق الشريف فى حاشيته همزة الاستفهام وقعت بدلا عن حرف القسم  
ويجب الجر معها انتهى . وكذا هو فى أصل سماعنا من المشكاة وصحيح مسلم ،

ووقع في بعض نسخ المشكاة بالنصب انتهى . وهو يشعر بأن خلاصة الطيبي حاشية من السيد على الجرجاني على المشكاة كما هو مشهور بين الناس وهو بعيد جداً .

أما أولاً : فلأنه غير مذكور في أسامى مؤلفاته . وأما ثانياً : فبأنه مع جلالته كيف يختصر كلام الطيبي اختصاراً مجرداً لا يكون معه تصرف أبداً انتهى كلام القارى . فهذا الكلام كما تراه يدل على أن مختصر حاشية الطيبي ليس للسيد جمال الدين ، فإنه قد نقل عنه بنفسه ونسبه إلى السيد الشريف . ومن المعلوم أن مؤلف ذلك المختصر ، وهذا المختصر واحد على ما يعلم من حوالة مؤلف هذا المختصر ، على ذلك المختصر كما مر ذكره في بحث الموضوع ، فلم قطعاً أن هذا المختصر ليس من مؤلفات السيد جمال الدين ، وأن مؤلف هذا المختصر في أصول الحديث ومختصر حاشية الطيبي واحد ، والمشهور انتسابهما إلى السيد الشريف مؤلف التصانيف المشهورة في المعقول وغيره ، المتوفى سنة ست عشرة بعد ثمانمائة . وما استبعده على القارى غير لائق لأن يعتمد عليه . أما أول وجهي استبعاده : فلأن أسامى مؤلفاته ليست مضبوطة منحصرة في تأليف معتمد حتى يكون عدم ذكره فيها وجهاً لخروجه من مؤلفاته . وأما ثانياً وجهيه : فلأن السيد الشريف ، وإن كان ذا مهارة في العلوم العقلية والأدبية وغيرها ، لكن لم تكن له مهارة في الفنون الحديثة فلا يستبعد منه اختصار كلام الطيبي في هذا الفن اختصاراً مجرداً .

والحاصل أن هذا المختصر ملخص من خلاصة الطيبي ومن مقدمة حاشيته على المشكاة كما لا يخفى على من طالعهما ، وهو مؤلف مختصر حاشية الطيبي وليس واحد منهما للسيد جمال الدين ، ولا لابن أبي شريف . وقد صرح السخاوى في « ضوء اللامع في أعيان القرن التاسع » في ترجمة السيد الشريف الجرجاني نقلاً عنه أن للسيد حاشية على المشكاة أيضاً وذكر كثيراً من تأليفاته ،

فتعين أن هذا المختصر أيضاً من تأليفاته واندفع التردد والاستبعاد انتهى .  
ومنها : « نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر » للحافظ ابن حجر العسقلاني ،  
وهو متن متين في أصول الحديث ، وشرحه المسمى « بنزهة النظر في توضيح نخبة  
الفكر » له أيضاً . وشرح الشرح على بن سلطان محمد الهروي القاري ، وسماه  
« مصطلحات أهل الأثر على شرح نخبة الفكر » وشرح الشرح المسمى « باليوافق  
والدرر » للشيخ محمد المدعو بعبد الرؤوف المناوي الحدادي ، المتوفى سنة إحدى  
وثلاثين وألف ، أوله : الحمد لله الذي جعل أهل الحديث في الحديث والقديم الخ  
قال كنت سئلت مراراً أن أضع شرحاً على شرح النخبة فسودت أكثره ، ثم  
حال دون إتمامه وتبييضه حائل ، فبيضت ما كنت سودته وأبرزت ما عن الناس  
كنته ، ضاماً إليه ما لأسلافنا فأوردت أو لا ترجمة المصنف وقال : قد انتهى شرح  
الشرح مع انتهاء الحرم افتتاح عام سنة أربع وعشرين وألف . وشرح النخبة  
كمال الدين محمد ابن مصنفها ، وسماه « نتيجة النظر في شرح نخبة الفكر »  
ونظمها ابن الصيرفي أحمد بن صدقة ، المتوفى سنة خمس وتسعمائة ، وشرحه  
المولى محمد أكرم بن عبد الرحمن المكي شرحاً ممزوجاً وسماه « إمعان النظر في  
توضيح نخبة الفكر » وعليه حاشية للشيخ إبراهيم اللقاني المتوفى سنة أربعين  
وألف . ونظمها أيضاً محمد الشمني وفرغ منها في شوال سنة أربع عشرة وثمانمائة  
ثم شرح هذا النظم ولده تقي الدين أحمد وسماه « العالي الرتبة في شرح نظم النخبة »  
وعليه تعليقة للشيخ قاسم بن قطلوبغا الحنفي ، ونظم النخبة الشيخ شهاب الدين  
أحمد بن محمد الطوفي ، المتوفى سنة ثلاث وتسعين وثمانمائة . ونظمها منصور سبط  
الناصر الطبلاوي أوله : الحمد لله الذي علم السنن إلخ ، وأتمه سنة عشرة وألف .  
ونظمها القاضي برهان الدين محمد بن أبي إسحاق المقدسي ، المتوفى في حدود سنة  
تسعمائة ، كذا في الكشف .

ومنها : تذكرة في علوم الحديث للحافظ سراج الدين عمر بن لقان الشافعي  
( ١٥ — مقدمة تحفة الأحوذى ١ )

المتوفى سنة أربع وثمان مائة ، أولها : أحمد الله على نعمائه ، وأشكره على آلائه ، وأصلى على أشرف الخلق محمد وآله وأسلم . وبعد : فهذه تذكرة في علوم الحديث يتنبه بها المبتدى ويتبصر بها المنتهى ، اقتضبتها من المقنع تأليف الخ . ثم شرحها شرحاً حسناً كما في الكشف .

قلت : هذه التذكرة موجودة عندنا وهي قلمية على نحو ورقتين . قال المؤلف في آخرها : فرغت من تحرير هذه التذكرة في نحو ساعتين من صبيحة يوم الجمعة سابع وعشرين جمادى الأولى من سنة ثلاث وستين وسبع مائة . ومنها : « بغية النقاد » للإمام الحافظ عبد الله بن المواق .

ومنها : « تنقيح الأنظار في علوم الآثار » للسيد العلامة محمد بن إبراهيم المعروف بابن الوزير الصنعاني ، المتوفى سنة أربعين وثمان مائة ، كذا في إتحاف النبلاء .

ومنها : « الروض المسكّل والورد المملّل » في مصطلح الحديث ، للحافظ السيوطي .

ومنها : « رياض الأزهار في جلاء الأبصار » أوله : الحمد لله الذي وفق العلماء لتحصيل الأحاديث النبوية إلخ ، وهو على مقدمة وستة أبواب وخاتمة : المقدمة : في تحريض الطالب ببيان جل فائدته .

الباب الأول : في الألفاظ المصطلحة لأهل الحديث .

الثاني : في تحمل الأحاديث وروايتها .

الثالث : في آداب المحدثين وغيرهم .

الرابع : في آداب الطالبين واجتهادهم .

الخامس : في معرفة الصحابة والتابعين .

السادس : في تصنيفه بالجواز والوجوب وبيان شرائطه وطرقه .

والخاتمة : في مسائل شتى تتعلق به .

ومنها : « الدرر في مصطلح أهل الأثر » ليونس بن يونس الرشيدى الأنزوى وهو متن مختصر ، ثم شرحه في سنة عشرين وألف وسماه « تحفة أهل النظر » أول المتن : الحمد لله الذى بين بصحيح حديث نبينا إله ، وأول الشرح : الحمد لله الذى شفا قلوبنا إله .

ومنها : « الصفوة في أصول الأحاديث » مختصر على مقدمة وأربعة أقسام لبعض المتأخرين .

ومنها : « معلم الطلاب بما للأحاديث من الألقاب » أرجوزة في أصول الحديث ، لأحمد بن بكر المغربى أولها :

يقول بعد الحمد ثم الشكر عبد الإله أحمد بن بكر . إله

ومنها : « المختصر الجامع لمعرفة مصطلح الحديث النافع » وهو مرتب على مقدمة ومقاصد ، والمقاصد مرتبة على أربعة أبواب :

المقدمة في بيان أصول الحديث واصطلاحاته .

والباب الأول : في أقسام الحديث وأنواعه .

والباب الثانى : في الجرح والتعديل .

والباب الثالث : في تحمل الحديث .

والباب الرابع : في أسماء الرجال .

ومنها : « المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث » في أربع وثلاثين بيتاً ، أولها :

أبدأ بالحمد مصلياً على محمد خير نبي أرسلنا

شرحها السيد العلامة صديق بن حسن القنوجى سماه « العرجون في شرح

البيقون » أوله : الحمد لله الذى رفع أهل الحديث مكاناً علياً ، وشرحها الشيخ

محمد الزرقانى ، أوله : الحمد لله العزيز القوى الغافر إله ، وعلى شرح الزرقانى

حاشية للشيخ العلامة عطية الأجهورى الشافعى الأزهرى ، أولها : الحمد لله

حدأ يوافي نعمه إلخ . قال هذه حواش على شرح الرسالة المسماة بمنظومة البيقوني للعالم الرباني سيدى محمد الزرقاني ، وهى مأخوذة من شرحى الحموى والدمياطى لهذه المنظومة ، ومن شرح شيخ الإسلام على ألفية العراق وبعض حواشها لكاشية الطوخى ، والعلامة العدوى . ومن شرح النخبة للحافظ ابن حجر العسقلانى ، وبعض حواشيه ، ومع يسير من القاموس والختار والمصباح ، وتكملة أحاديث من الجامع الصغير وغيره .

ومنها : « منظومة ابن فرح » شهاب الدين الأشبيلي فى أصول الحديث لامية فى ثلاثين بيتاً أولها : \* غرامى صحيح والرجافيك معضل \* إلخ شرحها عز الدين محمد بن أحمد بن جماعة ، وسماها « زوال الترح » ، وتوفى سنة ست وثمانائة ، وله شرحان غيره ، وشرحها يحيى بن عبد الرحمن القرافى أوله : الحمد لله الذى قبل بصحيح النية إلخ .

ومنها : « ألفية الحديث » للحافظ السيوطى أولها :

|                       |                          |
|-----------------------|--------------------------|
| لله حمدى وإليه أستند  | وما ينوب فعليه أعتمد     |
| ثم على نبينه محمد     | خير صلاة وسلام سرمد      |
| وهذه ألفية تحكى الدرر | منظومة ضمنها علم الأثر   |
| فائقة ألفية العراق    | فى الجمع والإيجاز واتساق |

وقال فى آخرها :

|                          |                         |
|--------------------------|-------------------------|
| نظمتها فى خمسة الأيام    | بقدره المهيمن العالم    |
| ختمتها يوم الخميس العاشر | ياصاح من شهر ربيع الآخر |
| من عام إحدى وثمانين التى | بعد ثمان مائة للهجرة    |

وقد طبع هذا الكتاب بمصر سنة ١٣٥٢ هـ .

ومنها : « توجيه النظر إلى أصول الأثر » للشيخ طاهر بن صالح بن أحمد الجزائرى الدمشقى . قال مؤلفه : قد وقع الفراغ من إتمامه فى سحر ليلة الأربعاء

لثلاث بقين من ذى القعدة ، من شهور سنة ألف وثلاثمائة وثمانية وعشرين من الهجرة ، وذلك في مدينة مصر .

ومنها : « قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث » للشيخ السيد محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم القاسمي الدمشقي ، فرغ من تصنيفه سنة عشرين بعد ألف وثلاثمائة .

## الفصل الثامن والعشرون

### في ذكر كتب غريب الحديث

قال أبو سليمان أحمد بن محمد بن أحمد الخطابي : الغريب من الكلام إنما هو الغامض البعيد من الفهم ، كما أن الغريب من الناس إنما هو البعيد عن الوطن المنقطع عن الأهل . والغريب من الكلام يقال به على وجهين ، أحدهما : أن يراد به أنه بعيد المعنى غامضه ، لا يتناول به الفهم إلا عن بُعد ومعاناة فكر . والوجه الآخر : أن يراد به الكلام من بُعدت به الدار من شواذ قبائل العرب ، فإذا وقعت إلينا الكلمة من كلامهم استغربناها . انتهى .

وفي التقريب وشرحه التدریب : غريب الحديث — وهو ما وقع في متن الحديث من لفظة غامضة بعيدة من الفهم ، لقلة استعمالها ، وهو فن مهم يقبح جهله بأهل الحديث ، والخوض فيه صعب حقيق بالتحري ، جدير بالتوق ، فليتحجر خائضه ، وليتق الله أن يقدم على تفسير كلام نبيه صلى الله عليه وسلم بمجرد الظنون ، وكان السلف يقتنبون فيه أشد تثبت ، فقد روينا عن أحمد أنه سئل عن حرف منه ، فقال : سلوا أصحاب الغريب ، فإنني أكره أن أتكلم في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بالظن . وسئل الأصمعي عن معنى حديث : الجار أحق بسقبه ، فقال : أنا لا أفسر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن العرب تزعم أن السقب اللزيق ، وقد أكثر العلماء التصنيف فيه . قيل أول من

صنفه النضر بن شميل ، قاله الحاكم . وقيل : أبو عبيدة معمر بن المثنى ، ثم النضر ، ثم الأصمعي ، وكتبهما صغيرة قليلة . وألف بعدها أبو عبيد القاسم بن سلام كتابه المشهور ، فاستقصى وأجاد ، وذلك بعد المائتين ، ثم تتبع أبو محمد عبد الله ابن مسلم بن قتيبة الدينوري ما فات أبا عبيد في كتابه المشهور ، ثم تتبع أبو سليمان الخطابي ما فاتهما في كتابه المشهور ، ونبه على أغاليطهما ، فهذه أمهاته ، أى أصوله ، ثم ألف بعدها كتب كثيرة فيها زوائد وفوائد كثيرة ، ولا يقلد منها إلا ما كان مصنفوها أئمة أجلة ، كجمع الغرائب لعبد الغافر الفارسي ، وغريب الحديث لقاسم السرقسطي ، والفائق للزخشري ، والغريبين للهروي ، وذيله للحافظ أبي موسى المديني ، ثم النهاية لابن الأثير ، وهي أحسن كتب الغريب وأجمعها وأشهرها الآن وأكثرها تداولاً ، انتهى .

وقال ابن الأثير في النهاية : وقد عرفت أيدك الله وإيانا بلطفه وتوفيقه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أفصح العرب لساناً ، وأوضحهم بياناً ، وأعذبهم نطقاً ، وأسدّم لفظاً ، وأبينهم لهجة ، وأقومهم حجة ، وأعرفهم بمواقع الخطاب ، وأهداهم إلى طرق الصواب : تأييداً إلهياً ، ولطفاً سماوياً ، وعناية ربانية ، ورعاية روحانية ، حتى لقد قال له علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وسمعه يخاطب وفد بني نهدي : يا رسول الله ، نحن بنو أب واحد وراك تسكلم وفود العرب بما لا نفهم أكثره ، فقال : أدبني ربّي فأحسن تأديبي ، ورؤيت في بني سعد . فكان صلى الله عليه وسلم يخاطب العرب على اختلاف شعوبهم وقبائلهم ، وتباين بطونهم وأغاذم وفصائلهم ، كلا منهم بما يفهمون ويحادثهم بما يعلمون . ولهذا قال صدّق الله قوله : أمرت أن أخطب الناس على قدر عقولهم . وكان الله عز وجل قد أعلمه ما لم يكن يعلمه غيره من بني أبيه ، وجمع فيه من المعارف ما تفرق ولم يوجد في قاصي العرب ودانيه .

وكان أصحابه رضي الله عنهم ومن يفد عليه من العرب يعرفون أكثره

ما يقوله ، وما جهلوه سألوه عنه فيوضحه لهم . واستمر عصره صلى الله عليه وسلم إلى حين وفاته على هذا السنن المستقيم ، وجاء العصر الثانى وهو عصر الصحابة جاريًا على هذا النمط ، سالكًا هذا المنهج ، فكان اللسان العربى عندهم صحيحًا محروسًا لا يتداخله الخلل ، ولا يتطرق إليه الزلل ، إلى أن فتحت الأمصار ، وخالط العرب غير جنسهم من الروم والفرس والحبش والنبط وغيرهم من أنواع الأمم الذين فتح الله على المسلمين بلادهم ، وأفاء عليهم أموالهم ورقابهم ، فاختلطت الفرق وامتزجت الألسن ، وتداخلت اللغات ، ونشأ بينهم الأولاد ، فتململوا من اللسان العربى ما لا بد لهم فى الخطاب منه ، وحفظوا من اللغة ما لا غنى لهم فى المحاوره عنه ، وتركوا ما عداه لعدم الحاجة إليه ، وأهملوه لقله الرغبة فى الباعث عليه ، فصار بعد كونه من أهم المعارف مطرحةً مهجورًا ، وبعد فرضيته اللازمة كأن لم يكن شيئًا مذكورًا ، وتمادت الأيام والحالة هذه على ما فيها من التماسك والثبات ، واستمرت على سنن من الاستقامة والصلاح إلى أن انقضى عصر الصحابة والشأن قريب ، والقائم بواجب هذا الأمر لقلته غريب ، وجاء التابعون لهم بإحسان فسلكوا سبيلهم ، لكنهم قلوا فى الإتقان عددًا ، واقتفوا هديهم ، وإن كانوا مدوا فى البيان يدًا ، فما انقضى زمانهم على إحسانهم إلا واللسان العربى قد استحال أعجميًا أو كاد ، فلا ترى المستقل به والحافظ عليه إلا الآحاد . هذا والعصر ذلك العصر القديم ، والعهد ذلك العهد الكريم ، فجهل الناس من هذا المهم ما كان يلزمهم معرفته ، وأخروا منه ما كان يجب عليهم تقدمته ، واتخذوه وراءهم ظهرًا ، فسار نسيًا منسيًا ، والمشتغل به عندهم بعيدًا قصيًا . فلما أعرض الداء وعن الدواء ، ألم الله عز وجل جماعة من أولى المعارف والنهى ، وذوى البصائر والحجى ، أن صرفوا إلى هذا الشأن طرفًا من عنايتهم ، وجانبًا من رعايتهم ، فشرعوا للناس مواردًا ، ومهدوا فيه لهم معاهدًا ، حراسة لهذا العلم الشريف من الضياع ، وحفظًا لهذا

المهم العزيز من الاختلال . فقيل إن أول من جمع في هذا الفن شيئاً وألف أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي<sup>(١)</sup> ؛ فجمع من ألفاظ غريب الحديث والأثر كتاباً صغيراً ذا أوراق معدودات ، ولم تكن قلته لجملة بغيره من غريب الحديث وإنما كان ذلك لأمرين ، أحدهما : أن كل مبتدئ لشيء لم يسبق إليه ، ومبتدع لأمر لم يتقدم فيه عليه ، فإنه يكون قليلاً ثم يكثر ، وصغيراً ثم يكبر . والثاني : أن الناس يومئذ كان فيهم بقية وعندهم معرفة ، فلم يكن الجهل قد عم ، ولا الخطب قد طم .

ثم جمع أبو الحسن النضر بن شميل المازني<sup>(٢)</sup> بعده كتاباً في غريب الحديث أكبر من كتاب أبي عبيدة ، وشرح فيه وبسط على صغر حجمه ولطفه . ثم جمع عبد الملك بن قريب الأصمعي<sup>(٣)</sup> ، وكان في عصر أبي عبيدة ، وتأخر

- 
- (١) قوله أبو عبيدة معمر بن المثنى : تأتي ترجمته في الباب الثاني في الفصل الرابع عشر .  
 (٢) قوله أبو الحسن النضر بن شميل الخ : قال القاضي ابن خلكان في ترجمة النضر بن شميل هذا : ( كان عالماً بفنون من العلم ، صدوقاً ثقة ، صاحب غريب وفقه وشعر ومعرفة بأيام العرب ورواية الحديث ، وهو من أصحاب الخليل بن أحمد . ذكره أبو عبيدة في كتاب مثالب أهل البصرة فقال : ضاقت المعيشة على النضر بن شميل البصري بالبصرة ، فخرج يريد خراسان فشيعة من أهل البصرة نحو من ثلاثة آلاف رجل ما فيهم إلا محدث أو نحوي أو لغوي أو عروضي أو أخباري ، فلما صار بالمريد جلس وقال : يا أهل البصرة بعز على فراقكم ، والله لو وجدت كل يوم كيلجة باقلى ما فارقتكم ، قال فلم يكن أحد فيهم يتكاف له ذلك ، فسار حتى وصل خراسان ، فأفاد بها مالا عظيماً ، وكانت إقامته بمرو ، وسمع من هشام بن عروة وإسماعيل بن أبي خالد وحيد الطويل وعبد الله بن عوف وهشام بن حبان وغيرهم من التابعين . وروى عنه يحيى بن معين وعلي بن المديني وكل من أدركه من أئمة عصره ، ودخل نيسابور غير مرة وأقام بها زماناً ، وسمع منه أهلها ، وله مع المأمون بن هارون الرشيد لما كان مقيماً بمرو حكايات ونوادر لأنه كان يجالسه . وأخبار النضر كثيرة ، وله تصانيف كثيرة . فمن ذلك كتاب في الأجناس على مثال الغريب ، وسماه كتاب الصفات ، وله كتاب السلاح ، وكتاب خلق الفرس ، وكتاب الأنواء ، وكتاب المعاني ، وكتاب غريب الحديث ، وكتاب المصادر ، وكتاب المدخل إلى كتاب العين للخليل بن أحمد ، وغير ذلك من التصانيف ، وتوفى في سلخ ذي الحجة سنة أربع ومائتين ، وقيل في أولها ، وقيل سنة ثلاث ومائتين بمدينة مرو من بلاد خراسان ، وبها ولد . ونشأ بالبصرة فلذلك نسب إليها رحمه الله تعالى ، انتهى ملخصاً .  
 (٣) قوله عبد الملك بن قريب الأصمعي : تأتي ترجمته في الباب الثاني في الفصل الرابع عشر .

عنه كتاباً أحسن فيه الصُّنْع ، وأجاد ونَيْفَ على كتابه وزاد . وكذلك محمد ابن المستنير<sup>(١)</sup> المعروف بقطرب وغيره من أئمة اللغة والفقه ، جمعوا أحاديث تسكلموا على لغتها ومعناها في أوراق ذوات عدد ، ولم يكد أحدهم ينفرد عن غيره بكبير حديث لم يذكره الآخر . واستمرت الحال إلى زمن أبي عبيد القاسم ابن سلام<sup>(٢)</sup> ، وذلك بعد المائتين ، فجمع كتابه المشهور في غريب الحديث والآثار ، الذي صار وإن كان أخيراً أولاً ، لما حواه من الأحاديث والآثار الكثيرة والمعاني اللطيفة والفوائد الجمّة ، فصار هو القدوة في هذا الشأن ، فإنه أفنى فيه عمره ، وأطاب به ذكره ، حتى لقد قال فيما يروى عنه : إني جمعت كتابي هذا في أربعين سنة ، وهو كان خلاصة عمري . ولقد صدق رحمه الله ، فإنه احتاج إلى تتبع أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم على كثرتها ، وآثار الصحابة والتابعين على تفرقها وتعددتها ، حتى جمع منها ما احتاج إلى بيانه بطرق أسانيدها ، وحفظ روايتها ، وهذا فن عزيز شريف لا يوفق له إلا السعداء . وظن رحمه الله على كثرة تعب وطول نصبه أنه قد أتى على معظم غريب الحديث وأكثر الآثار ، وما علم أن الشوط بطين والمنهل معين ، وبقي على ذلك كتابه في أيدي الناس يرجعون إليه ويعتمدون في غريب الحديث عليه ، إلى عصر

(١) قوله محمد بن المستنير الخ قال ابن خلسكان : أبو علي محمد بن المستنير بن أحمد النحوي اللغوي البصري ، مولى سالم بن زياد المعروف بقطرب ، أخذ الأدب عن سيبويه وعن جماعة من العلماء البصريين ، وكان حريصاً على الاشتغال والتعلم ، وكان يبكر إلى سيبويه قبل حضور أحد من التلامذة فقال يوماً ما أنت إلا قطراب ليل فبق عليه هذا اللقب . وكان من أئمة عصره ، وله من التصانيف : كتاب معاني القرآن ، وكتاب الاشتقاق ، وكتاب التوقي ، وكتاب النوادر ، وكتاب الأزمنة ، وكتاب الفرق ، وكتاب الأصوات ، وكتاب الصفات ، وكتاب العلل في النحو ، وكتاب الأضداد ، وكتاب خلق الفرس ، وكتاب خلق الإنسان ، وكتاب غريب الحديث ، وكتاب الهذرة ، وكتاب فعل وأفع ، وكتاب الرد على الملحدين في تشابه القرآن وغير ذلك ، وهو أول من وضع المثلث في اللغة وتوفى سنة ست ومائتين انتهى .

(٢) قوله إلى زمن أبي عبيد القاسم بن سلام الخ ؛ تأتي ترجمة أبي عبيد القاسم بن سلام في الباب الثاني في الفصل الثالث عشر من غريب القرآن الكريم .

أبي محمد عبد الله بن مسلم<sup>(١)</sup> بن قتيبة الدينوري رحمه الله ، فصفه كتابه المشهور في غريب الحديث والآثار ، حذا فيه حذو أبي عبيد ، ولم يودعه شيئاً من الأحاديث المودعة في كتاب أبي عبيد إلا مادعت إليه حاجة من زيادة شرح وبيان أو استدراك أو اعتراض ، فجاء كتابه مثل كتاب أبي عبيد أو أكبر منه . وقال في مقدمة كتابه : وقد كنت زماناً أرى أن كتاب أبي عبيد قد جمع تفسير غريب الحديث ، وأن الناظر فيه مستغن به ، ثم تعقبت ذلك بالنظر والتفتيش والمذاكرة ، فوجدت ما ترك نحواً مما ذكر ، فتعقبت ما أغفل وفسرته على نحو مما فسر ، وأرجو أن لا يكون بقي بعد هذين الكتابين من غريب الحديث ما يسكون لأحد فيه مقال . وقد كان في زمانه الإمام إبراهيم بن إسحاق<sup>(٢)</sup> الحربي رحمه الله ، وجمع كتابه المشهور في غريب الحديث ، وهو

(١) قوله إلى عصر أبي محمد عبد الله بن مسلم إلخ . قال ابن خلكان : أبو محمد عبد الله ابن مسلم بن قتيبة الدينوري ، وقيل المروزي النحوي اللغوي ، صاحب كتاب المعارف وأدب السكاتب . كان فاضلاً ثقة سكن بغداد وحدث بها عن إسحاق بن راهويه وأبي حاتم السجستاني وتلك الطبقة . وروى عنه ابنه أحمد وابن درستويه الفارسي ، وتصانيفه كلها مفيدة ، منها : غريب الحديث ، وعيون الأخبار ، ومشكل القرآن ، ومشكل الحديث ، وطبقات الشعراء ، والأشربة ، وإصلاح الغلط ، وكتاب النقيض وغير ذلك . وأقر كتبه ببغداد إلى حين وفاته ، وكانت ولادته سنة ثلاث عشرة ومائتين ، وتوفي في ذي القعدة سنة سبعين ، وقيل سنة إحدى وسبعين ، وقيل سنة ست وسبعين ومائتين ، والأخير أصح الأقوال ، وكانت وفاته فجأة ؛ صاح صيحة سمعت من بعد ، ثم أغمى عليه ومات ، وقيل أكل هريسة فأصابته حرارة ، ثم صاح صيحة شديدة ثم أغمى عليه إلى وقت الظهر ، ثم اضطرب ساعة ثم هدأ ، فما زال يشهد إلى وقت السحر ، ثم مات رحمه الله تعالى ؛ انتهى ملخصاً .

(٢) قوله الإمام إبراهيم بن إسحاق إلخ : هو الحافظ الشيخ إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم ابن بشير بن عبد الله بن ديسم ، أبو إسحاق الحربي البغدادي ، أحد الأعلام ، ولد سنة ثمان وتسعين ومائة ، سمع أبا نعيم وهودبة بن خليفة وعفان وعبد الله بن صالح العجلي وأبا عبيد ومسدداً وطبقته ، وتفقه على الإمام أحمد ، فكان من جلة أصحابه . حدث عنه أبو بكر النجاد وأبو بكر الشافعي وعمر بن جعفر الحنظلي وخلق . قال الخطيب : كان إماماً في العلم رأساً في الزهد ، عارفاً بالفقه بصيراً بالأحكام حافظاً للحديث ميمراً للعلة قيماً بالأدب جماعة للغة ، صنف غريب الحديث وكتباً كثيرة ، أصله من مرو . قال القفطي : غريب الحديث له من أنقص الكتب وأكثرها . قال ثعلب : ما فقدت لإبراهيم الحربي من مجلس لغة ولا نحو من خمسين سنة . قل =

كتاب كبير ذو مجلدات عدة ، جمع فيه وبسط القول ، وشرح واستقصى الأحاديث بطرق أسانيدھا ، وأطاله بذكر متونها وألفاظھا ، وإن لم يكن فيها إلا كلمة واحدة غريبة ، فطال لذلك كتابه ، وبسبب طوله ترك وهجر ، وإن كان كثير الفوائد ، جم المنافع ، فإن الرجل كان إماماً حافظاً متقناً عارفاً بالفقه والحديث واللغة والأدب ، رحمة الله عليه . ثم صنف الناس غير من ذكرنا في هذا الفن تصانيف كثيرة ، منهم : شمر بن حمدويه<sup>(١)</sup> ، وأبو العباس أحمد

== السامی : سألت الدارقطني عن إبراهيم الحري فقال : كان يقاس بأحمد بن حنبل في زهده وعلمه وورعه . وقيل إن المعتضد سير إلى الحري عشرة آلاف فردها ، ثم سير إليه مرة أخرى فردها ، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : قال لي أبي : امض إلى إبراهيم الحري حتى يلقي عليك الفرائض . قال الحاكم : سمعت محمد بن صالح القاضي قال : لانعلم أن بغداداً خرجت مثل إبراهيم الحري في الفقه والحديث والأدب والزهد ، يعني من جميع هذه الأشياء . وقال الدارقطني : هو إمام بارع في كل علم ، صدوق . قال إبراهيم الحري : ما شكوت إلى أمي ولا إلى أختي ولا إلى امرأتی ولا إلى بناتي قط حتى وجدتها ؛ الرجل هو الذي يدخل غمه على نفسه ولا يقيم عياله . وكان في شعبة خساً وأربعين سنة ، ما أخبر بها أحداً ولي عشرون سنة أبصر بفرد عين ما أخبر بها أحداً قط ، وأقنيت من عمري ثلاثين سنة برغيفين ، إن جاءني بهما أمي أو أختي أكلت ، وإلا بقيت جائعاً عطشان إلى الليلة الثانية . وأقنيت ثلاثين سنة من عمري برغيف في اليوم والليلة ، إن جاءني به امرأتی أو إحدى بناتي أكلته وإلا بقيت جائعاً عطشان إلى الليلة الأخرى ، والآن آكل نصف رغيف وأربع عشرة تمره إن كان برنياً أو نيفاً وعشرين إن كان دقلاً ، ومرضت ابنتي فضت امرأتی فأقامت عندها شهراً فقام لإفطاري في هذا الشهر بدرهم ودائنين ونصف ، ودخلت الحمام واشترت صابوناً بدائنين ، فقام شهر رمضان كله بدرهم وأربعة دنانق ونصف . مات ببغداد سنة خمس وثمان مائتين ، وصلى عليه يوسف بن يعقوب القاضي في شارع باب الأنبار ، وكان الجمع كثيراً جداً ، وكان يوماً في عقب مطر ووحل ، ودفن في بيته رحمه الله تعالى .

(١) قوله شمر بن حمدويه : هو أبو عمرو . شمر بن حمدويه الهروي ، كان ثقة عالماً ، فاضلاً حافظاً للغريب ، راوية للأشعار والأخبار ، رحل إلى العراق في شببته ، وأخذ عن ابن الأعراني وعن جماعة من أصحاب أبي عمرو الشيباني والفراء منهم الرباشي وأبو نصر وأبو حاتم وأبو عدنان . ثم لما رجع إلى خراسان أخذ عن أصحاب النضر بن شميل والليث بن المظفر ، وألف كتاباً كبيراً على حروف المعجم وابتدأ بحرف الجيم ، لم يسبقه إلى مثله أحد تقدمه ولا أدركه من بعده . ولما أكل الكتاب بخل به فلم ينسخه أحد من أصحابه ، فلم يبارك له فيما فعله حتى مضى لسبيله ، فاخترن بعض أقاربه ذلك الكتاب واتصل بيعقوب بن الليث ، فقلد بعض أعماله واستصحبه إلى فارس ونواحيها ، فحمل معه ذلك الكتاب فأناخ بيعقوب بن الليث بالسبب من السواد فجري الماء من النهروان على عسكره ، وغرق ذلك الكتاب في جملة ==

ابن يحيى <sup>(١)</sup> اللغوى المعروف بشعلب ، وأبو العباس محمد بن يزيد <sup>(٢)</sup> الثمالى المعروف

= ماغرى من سواد العسكر . قال ابن منصور الأزهرى . أدركت أنا من ذلك الكتاب تفريق أجزاء بغير خط شمر ، فتصفت أبوابها فوجدتها على غاية من الكمال . وتوفى سنة خمس وخسين ومائتين ، كذا فى نزهة الألباء فى طبقات الأدباء . وقال السيوطى فى بنية الوعاة : شمر بن حمدويه الهروى أبو عمرو اللغوى الأديب ، رحل إلى العراق . وأخذ عن ابن الأعرابى والفراء والأصمعى وأبى حاتم وسلمة بن عاصم وغيرهم ، وكتب الحديث وألف كتاباً كبيراً فى اللغة ابتدأه بحرف الجيم ، وكان ضئيلاً به لم ينسخ فى حياته ، ففقد بعد موته إلا سيراً ذكره فى البلغة . وقال غيره : كان كتابه الجيم فى غاية الكمال ، أودعه تفسير القرآن وغريب الحديث ، وله أيضاً غريب الحديث كبير جداً وكتاب السلاح والجبال والأودية انتهى .

(١) قوله وأبو العباس أحمد بن يحيى لمخ : كان إمام السكوفيين فى النحو واللغة ، سمع ابن الأعرابى والزيبر بن بكر ، وروى عنه الأخفش الأصغر وأبو بكر الأنبارى وأبو عمرو الزاهد وغيرهم . وكان ثقة حجة صالحاً مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة ، والمعرفة بالعربية ، ورواية الشعر القديم ، مقدماً عند الشيوخ منذ هو حدث . وكان ابن الأعرابى إذا شك فى شيء قال له : ما تقول يا أبا العباس فى هذا ، ثقة بفزارة حفظه . وصنف كتاب الفصيح وهو صغر الحجم كثير الفائدة ، وكان له شعر . ولد ثعلب فى سنة مائتين شهرين مضياً منها ، وقيل سنة أربع ومائتين ، وقيل لإحدى ومائتين ، وتوفى يوم السبت لثلاث عشرة ليلة بقيت من جمادى الأولى ، وقيل لعشر خلون منها ، سنة إحدى وتسعين ومائتين ببغداد ، ودفن بمقبرة باب الشام رحمه الله تعالى . وكان سبب وفاته أنه خرج من الجامع يوم الجمعة بعد العصر ، وكان قد لحقه صمم لا يسمع إلا بعد تعب ، وكان فى يده كتاب ينظر فيه فى الطريق فصدته فرس فألقته فى هوة ، فأخرج منها وهو كالتحطط ، فحل إلى منزله على تلك الحال وهو يتأوه من رأسه فأتى ثانياً يوم . ومن تصانيفه كتاب المصون ، وكتاب اختلاف النحويين ، وكتاب معانى القرآن ، وكتاب مانلحن فيه العامة ، وكتاب القراءات ، وكتاب معانى الشعر ، وكتاب التصغير ، وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف وغير ذلك .

(٢) قوله أبو العباس محمد بن يزيد لمخ : هو الشيخ العلامة أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي الثمالى البصرى ، المعروف بالمبرد النحوى ، نزل ببغداد وكان إماماً فى النحو واللغة ، وله التواليف النافعة فى الأدب ، منها : كتاب الكامل ، ومنها الروضة والمقتضب ، وغير ذلك ، أخذ الأدب عن أبى عثمان المازنى وأبى حاتم السجستاني ، وأخذ عنه قطويه وغيره من الأئمة ، وكان المبرد المذكور وأبو العباس أحمد بن يحيى الملقب بشعلب صاحب كتاب الفصيح عالمان متعارضين ، قد ختم بهما تاريخ الأدباء ، وفيهما يقول بعض أهل عصرهما من جملة أبيات وهو أبو بكر بن أبى الأزهر :

أيا طالب العلم لا تجهلن      وعذ بالمبرد أو ثعلب  
تجد عند هذين علم الورى      فلانك كالجمل الأجرب  
علوم الخلائق مقرونة      بهذين فى الشرق والمغرب

بالمبرد ، وأبو بكر محمد بن القاسم<sup>(١)</sup> الأنباري ، وأحمد بن الحسن السكندی<sup>(٢)</sup> وأبو عمر محمد بن عبد الواحد<sup>(٣)</sup> الزاهد صاحب نعلب ، وغير هؤلاء من أئمة

== وكانت ولادة المبرد يوم الاثنين عيد الأضحى سنة عشر ومائتين ، وقيل سنة سبع ومائتين ، وتوفي يوم الاثنين ليلتين بقيتا من ذى الحجة ، وقيل ذى القعدة سنة ست وثمانين ، وقيل خمس وثمانين ومائتين ببغداد رحمه الله تعالى .

(١) قوله : أبو بكر محمد بن قاسم الخ : هو الحافظ شيخ الإسلام أبو بكر محمد بن القاسم ابن محمد بن بشار الأنباري النحوي ، صاحب التصانيف في النحو والأدب ، سمع أبا العباس السكدي وإسماعيل القاضي وأحمد بن الهيثم البزار وطبقتهما ، صنف التصانيف الكثيرة ، ويرى بأسانيده وعلى من حفظه ، وكان من أفراد الدهر في سعة الحفظ مع الصدق والدين . قال الخطيب كان صدوقاً ديناً من أهل السنة صنف في القرآن والفريب والمشكل والوقف والابتداء ، حدث عنه أبو عمر بن حنبل ، وأحمد بن نصر الشاذلي ، وعبد الواحد بن أبي الهيثم ، والدارقطني ، وأحمد بن محمد الجراح وآخرون . قال أبو علي القالي : كان شيخنا أبو بكر يحفظ فيما قبل ثلاث مائة ألف بيت شاهداً في القرآن . وقال أبو علي التنوخي : كان ابن الأنباري على من حفظه ، وما أملى من دفتر قط . حكى الدارقطني : أنه حضره تصحف ، قال فأعظمت له أن يحمل عنه وهم وهبته ، فعرفت مستمليه ، فلما حضرت الجمعة الأخرى قال ابن الأنباري : إنا صحفنا الاسم الفلاني ونهنا عليه ذلك الشاب على الصواب . قال محمد بن جعفر النعماني : ما رأيت أحداً أحفظ من ابن الأنباري ، ولا أغزر من علمه . وحدثوني أنه قال : أحفظ ثلاثة عشر صندوقاً ، وقيل : كان ممن يحفظ عشرين ومائة تفسير بأسانيد ، ومن جملة تصانيفه : غريب الحديث ، قيل إنه خمسة وأربعون ألف ورقة .

وكانت ولادته يوم الأحد لإحدى عشرة ليلة خلت من رجب سنة إحدى وسبعين ومائتين ، وتوفي ليلة عيد النحر سنة ثمان وعشرين ، وقيل سنة سبع وعشرين وثلاثمائة . والأنباري بفتح الهمزة وسكون النون وبعدها باء موحدة وبعد الألف راء هذه النسبة إلى الإنبار ، بلدة قديمة على الفرات بينها وبين بغداد عشرة فراسخ .

(٢) قوله : أحمد بن الحسن السكندی .

(٣) قوله : أبو عمر محمد بن عبد الواحد الخ : هو الإمام محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم أبو عمر القفوي الزاهد المعروف بفلام نعلب ، سمع إبراهيم الحارثي وأحمد بن عبيد الله الراسي وموسى بن سهل الوشاء وإبراهيم بن الهيثم البلدي وأحمد بن سعيد الجسالي والسكدي وطبقتهما . روى عنه أبو الحسن بن زرقويه والحاكم وابن مندة والقاضي أبو القاسم بن المنذر وأبو الحسين بن بشران وعلي بن أحمد الرزاز ، وأبو علي بن شاذان وعدة . قال أبو القاسم عبد الواحد بن زهران الأسدي : لم يتكلم في علم اللغة أحد من الأولين والآخرين أحسن من كلام أبي عمر الزاهد ، قال وله كتاب غريب الحديث صنفه على مسند أحمد بن حنبل وجعل يستحسنه جداً . قال علي بن علي عن أبيه قال : ومن الرواة الذين لم نر قط أحفظ منهم أبو عمر غلام نعلب أملى من حفظه ثلاثين ألف ورقة لغة فيها بلغني وجيم كتبه إنعاً ملامها بغير تصنيف ولغة حفظه اتهم ، وكان يسأل عن الشيء الذي يقدر السائل أنه وضعه فيجب ، ثم يسأله عنه بعد ==

اللغة والنحو والفقه والحديث ، ولم يخل زمان وعصر ممن جمع في هذا الفن شيئاً ، وانفرد فيه بتأليف ، واستبد فيه بتصنيف . واستمرت الحال إلى عهد الإمام أبي سليمان أحمد بن محمد بن أحمد الخطابي البستي رحمه الله تعالى ، وكان بعد الثلاثمائة والستين وقبلها ، ألف كتابه المشهور في غريب الحديث ، سلك فيه نهج أبي عبيد وابن قتيبة واقتفى هديهما ، وقال في مقدمة كتابه بعد أن ذكر كتابيهما وأثنى عليهما : وبقيت بعدها صُباة للقول فيها متبرض ، توأمت جمعها وتفسيرها ، مسترسلاً بحسن هدايتهما وفضل إرشادهما ، بعد أن مضى على زمان وأنا أحسب أنه لم يبق في هذا الباب لأحد متكلم ، وأن الأول لم يترك للآخر شيئاً ، واتسكل على قول ابن قتيبة في خطبة كتابه إنه لم يبق لأحد في غريب الحديث مقال .

وقال الخطابي أيضاً بعد أن ذكر جماعة من مصنفى الغريب وأثنى عليهم : إلا أن هذه الكتب على كثرة عددها إذا حصلت كان ما لها كالكتاب الواحد إذ كان مصنفوها إنما سبيلهم فيها أن يتوالوا على الحديث الواحد فيعتوره فيما بينهم ، ثم يتباروا في تفسيره ، ويدخل بعضهم على بعض ، ولم يكن من شرط المسبوق أن يفرج للسابق عما أحرزه ، وأن يقتضب الكلام في شيء لم يفسر قبله ، على شاكلة ابن قتيبة وصنيعه في كتابه الذي عقب به كتاب أبي عبيد ، ثم إنه ليس لواحد من هذه الكتب التي ذكرناها أن يكون شيء منها على منهاج كتاب أبي عبيد في بيان اللفظ وصحة المعنى وجودة الاستنباط وكثرة الفقه ، ولا أن يكون من جنس كتاب ابن قتيبة في إشباع التفسير وإيراد

---

== سنة فيجيب بجوابه . كان عمر أحد أئمة اللغة المشاهير المكثرين ، محب أبا العباس ثعلباً زماناً فرف به ونسب إليه وأكثر من الأخذ عنه ، واستدرك على كتابه الفصح جزءاً لطيفاً سماه فائت الفصح وشرحه أيضاً في جزء آخر وله كتاب اليواقيت وكتاب شرح الفصح لثعلب وكتاب الجرجاني وكتاب الموضح ، وغير ذلك . توفي سنة خمس وأربعين وثلاث مائة في ذي القعدة ومولده سنة إحدى وستين ومائتين .

الحجة ، وذكر النظائر وتخليص المعاني ، إنما هي أو عامتها إذا تقسّمت وقعت بين مقصر لا يورد في كتابه إلا أطرافاً وسواقط من الحديث ، ثم لا يوفيهما حقهما من إشباع التفسير وإيضاح المعنى ، وبين مطيل يسرد الأحاديث المشهورة التي لا يكاد يشكل منها شيء ثم يتكلف تفسيرها ويطنب فيها ، وفي الكتابين غنى ومندوحة عن كل كتاب ذكرناه قبل ، إذ كانا قد أتينا على جماع ما تضمنت الأحاديث المودعة فيهما من تفسير وتأويل ، وزادا عليه فصارا أحق به وأملك له ، ولعل الشيء بعد الشيء منها قد يفوتهما .

قال الخطابي : وأما كتابنا هذا فإني ذكرت فيه ما لم يرد في كتابيهما ، فصرفت إلى جمعه عنايتي ، ولم أزل أتتبع مظانها وألتقط آحادها ، حتى اجتمع منها ما أحب الله أن يوفق له ، واتسق الكتاب ، فصار كنحو من كتاب أبي عبيد أو كتاب صاحبه . قال : وبلغني أن أبا عبيد مكث في تصنيف كتابه أربعين سنة ، يسأل العلماء عما أودعه من تفسير الحديث والأثر ؛ والناس إذ ذاك متوافرون ، والروضة أنف ، والحوض ملآن ؛ ثم قد غادر الكثير منه لمن بعده ، ثم سعى له أبو محمد سعى الجواد فأسار القدر الذي جمعناه في كتابنا ، وقد بقي من وراء ذلك أحاديث ذوات عدد لم أتيسر لتفسيرها ، تركتها ليفتحها الله على من يشاء من عباده ، ولكل وقت قوم ، ولكل نشء علم ، قال الله تعالى : ( وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ ) .

قلت : لقد أحسن الخطابي رحمة الله عليه وأنصف ، عرف الحق فقال ، وتحرى الصدق فنطق به ، وكانت هذه الكتب الثلاثة في غريب الحديث والأثر أمهات الكتب ، وهي الدائرة في أيدي الناس ، والتي يعمل عليها علماء الأمصار إلا أنها وغيرها من الكتب المصنفة التي ذكرناها أو لم نذكرها ، لم يكن فيها كتاب صنّف مرتباً ومقفى يرجع الإنسان عند طلب الحديث إليه ، إلا كتاب الحربي ، وهو على طوله وعسر ترتيبه ، لا يوجد الحديث فيه إلا بعد تعب وعناء ،

ولا خفاء بما في ذلك من المشقة والنصب ، مع ما فيه من كون الحديث المطلوب لا يعرف في أى واحد من هذه الكتب هو ، فيحتاج طالب غريب حديث إلى اعتبار جميع الكتب أو أكثرها حتى يجد غرضه من بعضها .

فلما كان زمن أبي عبيد أحمد بن محمد الهروي صاحب الإمام أبي منصور<sup>(١)</sup> الأزهرى اللغوى ، وكان في زمن الخطابي وبعده وفي طبقته ، صنف كتابه المشهور السائر في الجمع بين غريب القرآن للعزير والحديث ، ورتبه مقفى على حروف المعجم على وضع لم يسبق في غريب القرآن والحديث إليه ، فاستخرج الكلمات اللغوية الغريبة من أماكنها ، وأثبتها في حروفها وذكر معانيها ، إذ كان الغرض والمقصد من هذا التصنيف معرفة الكلمة الغريبة لغة وإعراباً ومعنى ، لا معرفة متون الأحاديث والآثار وطرق أسانيدھا وأسماء رواتھا ، فإن ذلك علم مستقل بنفسه ، مشهور بين أهله ، ثم إنه جمع فيه من غريب الحديث ما في كتاب أبي عبيد وابن قتيبة وغيرها ممن تقدمه عصره من مصنفى الغريب مع ما أضاف إليه مما تنبعه من كلمات لم تكن في واحد من الكتب المصنفة قبله ، فجاء كتابه جامعاً في الحسن بين الإحاطة والوضع ، فإذا أراد الإنسان كلمة غريبة وجدها في حرفها بغير تعب ، إلا أنه جاء الحديث مفرقاً في

(١) قوله : أبي منصور الخ : هو الإمام أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهرى الهروي اللغوى كان فقيهاً شافعي المذهب غلبت عليه اللغة فاشتهر بها وكان متفقاً على فضله وثقته ودرايته وورعه . روى عن أبي الفضل محمد بن أبي جعفر المنذرى اللغوى عن أبي العباس ثعلب وغيره ، ودخل بغداد وأدرك بها أبا بكر بن دريد ولم يرو عنه شيئاً ، وأخذ عن أبي عبد الله إبراهيم ابن عرفة الملقب فطويه ، وعن أبي بكر محمد بن السرى المعروف بابن السراج النحوى ، وقيل إنه لم يأخذ عنه شيئاً . وكان قد رحل وطاف في أرض العرب في طلب اللغة ، وكان جامعاً لشتات اللغة مطلعاً على أسرارها ودقائقها ، وصنف في اللغة كتاب التهذيب وهو من الكتب المختارة يكون أكثر من عشر مجلدات ، وله تصنيف في غريب الألفاظ التي استعملها الفقهاء في مجلد وهو عمدة الفقهاء في تفسير ما يشكل عليهم من اللغة المتعلقة بالفقه وكتاب التفسير ، ورأى ببغداد أبا إسحاق الزجاج وأبا بكر بن الأنبارى ولم ينقل أنه أخذ عنها شيئاً وكانت ولادته سنة اثنتين وثمانين ومائتين ، وتوفى في سنة سبعين وثلاثمائة مائة في آخرها ، وقيل سنة إحدى وسبعين بمدينة هراة .

حروف كلماته ، حيث كان المقصود والغرض ، فانتشر كتابه بهذا التسهيل والتيسير في البلاد والأمصار ، وصار هو العمدة في غريب الحديث والآثار ، وما زال الناس بعده يقتفون هديه ، ويتبعون أثره ، ويشكرون له سعيه ، ويستدركون ما فاتته من غريب الحديث والآثار ، ويجمعون فيه مجاميع . والأيام تنقضي ، والأعمار تفتي ولا تنقضي ، إلا عن تصنيف في هذا الفن إلى عهد الإمام أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي رحمه الله ، فصنف كتابه المشهور في غريب الحديث وسماه « الفائق » .

ولقد صادف هذا الاسم مسمى ، وكشف من غريب الحديث كل معنى ، ورتبه على وضع اختاره مقفى على حروف المعجم ، ولكن في العثور على طلب الحديث منه كلفة ومشقة ، وإن كانت دون غيره من متقدمي الكتب لأنه جمع في التقفية بين إيراد الحديث مسروداً جميعه أو أكثره أو أقله ، ثم شرح ما فيه من غريب ، فيجىء شرح كل كلمة غريبة يشتمل عليها ذلك الحديث في حرف واحد من حروف المعجم ، فتزداد الكلمة في غير حرفها ، وإذا تطلبها الإنسان تعب حتى يجدها . فكان كتاب المروى أقرب متناولاً وأسهل مأخذاً ، وإن كانت كلماته متفرقة في حروفها ، وكان النفع به أتم ، والفائدة منه أعم .

فلما كان زمن الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر<sup>(١)</sup> بن أبي عيسى المديني الأصفهاني ، وكان إماماً في عصره ، حافظاً متيقناً ، تشد إليه الرحال ، وتقاط به من الطلبة الآمال ؛ قد صنف كتاباً جمع فيه ما فات المروى من غريب القرآن

(١) قوله ( الحافظ أبو موسى بن محمد بن أبي بكر الخ ، كان إمام عصره في الحفظ والمعرفة وله في الحديث وعلومه تآليف مفيدة ، وصنف كتاب المغيث في جلد كل به كتاب الفريين للهروى واستدرك عليه ، وهو كتاب نافع ، وله كتاب الزبادات في جزء لطيف جملة ذبلا على كتاب شيخه أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي سماه كتاب الأنساب وذكر من أهله وما قصر فيه ، ورحل عن أصفهان في طلب الحديث ثم رجع إليها وأقام بها ، وكانت ولادته في ذي القعدة سنة إحدى وخمسمائة ، وتوفي ليلة الأربعاء تاسع جمادى الأولى سنة إحدى وثمانين وخمسمائة وكانت وفاته ومولده بأصفهان رحمه الله تعالى ) .

والحديث يناسبه قدراً وفائدة ، ويمثله حجماً وعائدة ، سلك في وضعه مسلكه ، وذهب فيه مذهبه ، ورتبه كما رتبه ، ثم قال : واعلم أنه سيبقى بعد كتابي أشياء لم تقع لي ولا وقعت عليها ، لأن كلام العرب لا ينحصر ، ولقد صدق رحمه الله فإن الذي فاته من الغريب كثير ، ومات سنة إحدى وثمانين وخمسمائة .

وكان في زماننا أيضاً معاصر أبي موسى الإمام أبو الفرج عبد الرحمن (١) ابن علي بن الجوزي البغدادى ، رحمه الله ، كان متفنناً في علومه ، متنوعاً في معارفه ، فاضلاً ، لكنه كان يغلب عليه الوعظ .

وقد صنف كتاباً في غريب الحديث خاصة ، نهج فيه طريق الهروى في كتابه ، وسلك فيه محجته ، مجرداً من غريب القرآن ، وهذا لفظه في مقدمته بعد أن ذكر مصنفى الغريب قال : فقويت الظنون أنه لم يبق شيء . وإذا قد

(١) قوله أبو الفرج عبد الرحمن الخ ، كان علامة عصره وإمام وقته في الحديث وصناعة الوعظ صنف في فنون عديدة منها « زاد المسير في علم التفسير » في أربعة أجزاء أتى فيه بأشياء غريبة وله في الحديث تصانيف كثيرة ، وله « المنتظم في التاريخ » وهو كبير ، وله « الموضوعات » في أربعة أجزاء ذكر فيها كل حديث موضوع ، وله « تلقيح فهوم الأثر » على وضع كتاب المعارف لابن قتيبة ، وله « لقط المنافع » في الطب . وبالجملة فكنته أكثر من أن تعد ، وكتب بخطه شيئاً كثيراً والناس يغالون في ذلك حتى يقولوا إن جمعت السكرايس التي كتبها وحسبت مدة عمره وقسمت السكرايس على المدة ، فكان ماخص كل يوم تسع كرايس وهذا شيء عظيم لا يكاد يقبله العقل ، ويقال إنه جمعت براءة أقلامه التي كتب بها حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فحصل منها شيء كثير وأوصى أن يسخن بها الماء الذي يغسل به بعد موته ففعل ذلك فكفت وفضل منها . وله أشعار كثيرة ، وكانت له في مجالس الوعظ أجوبة نادرة ، فن أحسن ما يحكى عنه أنه وقع النزاع ببغداد بين أهل السنة والشيعة في المفاضلة بين أبي بكر وعلى رضي الله عنهما ، فرضى الكل بما يجيب به الشيخ أبو الفرج ، فأقاموا شخصاً سألته عن ذلك وهو على الكرسي في مجلس وعظه ، فقال : أفضلهما من كانت ابنته تحتة ونزل في الحال حتى لا يراجع في ذلك ، فقال السنية هو أبو بكر لأن ابنته عائشة تحت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقالت الشيعة هو على بن أبي طالب رضي الله عنه لأن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم تحتة وهذه من لطائف الأجوبة ولو حصل بعد الفكر التام وإيمان النظر كان في غاية الحسن فضلاً عن البديهة . وله محاسن كثيرة يطول شرحها وتوفي ليلة الجمعة ثاني عشر رمضان سنة سبع وتسعين وخمسمائة ببغداد ، ودفن بباب حرب ذكره ابن خلكان . وأطال الحافظ الذهبي ترجمته في التذكرة فأجاد وأحسن ، وذكره أيضاً الحافظ ابن رجب في طبقاته والعماد الكاتب في الحريدة والحموى وابن النجار وأبو شامة وغيرهم .

فاتهم أشياء ، فرأيت أن أبذل الوسع في جمع غريب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وتابعيهم ، وأرجو أن لا يشذ عني مهم من ذلك ، وأن يغني كتابي عن جميع ما صنف في ذلك . هذا قوله .

ولقد تتبعت كتابه فرأيت مختصراً من كتاب الهروي ، منتزعا من أبوابه شيئاً فشيئاً ، ووضعا فوضعا ، ولم يزد عليه إلا الكلمة الشاذة ، واللفظة الفايدة ، ولقد قايست ما زاد في كتابه على ما أخذه من كتاب الهروي ، فلم يكن إلا جزءاً يسيراً من أجزاء كثيرة .

وأما أبو موسى الأصفهاني رحمه الله : فإنه لم يذكر في كتابه مما ذكره الهروي إلا كلمة اضطر إلى ذكرها ، إما لخلل فيها أو زيادة في شرحها ، أو وجه آخر في معناها ، ومع ذلك فإن كتابه يضاى كتاب الهروي كما سبق ، لأن وضع كتابه استدراك ما فات الهروي . ولما وقفت على كتابه الذي جعله مكملًا لكتاب الهروي ومتمماً ، وهو في غاية من الحسن والكمال ، وكان الإنسان إذا أراد كلمة غريبة يحتاج إلى أن يطلبها في أحد الكتابين ، فإن وجدها فيه وإلا طلبها من الكتاب الآخر ، وهما كتابان كبيران ذوا مجلدات عدة ، ولا خفاء بما في ذلك من الكلفة ، فرأيت أن أجمع ما فيهما من غريب الحديث مجرداً من غريب القرآن ، وأضيف كل كلمة إلى أختها في بابها ، تسهيلاً لسكفة الطلب ، وتمادت بي الأيام في ذلك أقدم رجلاً وأوخر أخرى ، إلى أن قويت العزيمة وخلصت النية ، وتحققت في إظهار ما في القوة إلى الفعل ، ويسر الله الأمر وسهله وسنّاه ووفق إليّه ، فحينئذ أمعنت النظر وأنعمت الفكر في اعتبار الكتابين ، والجمع بين ألفاظهما ، وإضافة كل منهما إلى نظيره في بابها ، فوجدتها على كثرة ما أودع فيها من غريب الحديث والأثر قد فاتهما الكثير الوافر ، فإني في بادئ الأمر وأول النظر ، مرّ بذكرى كلمات غريبة من غرائب أحاديث الكتب الصحاح ، كالبخاري ومسلم ، وكفالك بهما شهرة

فى كتب الحديث لم يرد شىء منها فى هذين الكتابين ، فحيث عرفت ذلك تنبهت لاعتبار غير هذين الكتابين من كتب الحديث المدونة المصنفة فى أول الزمان وأوسطه وآخره فتبعتها ، واستقرت ما حضرنى منها ، واستقصيت مطالعتها من المسانيد والمجاميع ، وكتب السنن والغرائب قديمها وحديثها ، وكتب اللغة على اختلافها ، فرأيت فيها من الكلمات الغريبة مما فات الكتابين كثيراً ، فصدفت حينئذ عن الاختصار على الجمع بين كتابيهما ، وأضفت ما عثرت عليه ووجدته من الغرائب إلى ما فى كتابيهما فى حروفها مع نظائرها وأمثالها وما أحسن ما قال الخطابى وأبوموسى رحمة الله عليهما فى مقدمتى كتابيهما ، وأنا أقول أيضاً مقتدياً بهما ، كم يكون قد فاتنى من الكلمات الغريبة التى تشمل عليها أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وتابعيه . رضى الله عنهم ، جعلها الله سبحانه ذخيرة لغيرى يظهرها على يده ليذكر بها ، ولقد صدق القائل الثانى : كم ترك الأول للآخر ( إلى أن قال ) وقد سميت النهاية فى غريب الحديث والأثر انتهى .

( قال صاحب كشف الظنون : نهاية فى غريب الحديث وهى مجلدات للشيخ الإمام أبى السعادات مبارك بن أبى الكرم محمد المعروف بابن الأثير الجزرى ، المتوفى سنة ست وستمائة ، أخذه من الغريبين للهروى ، وغريب الحديث لأبى موسى الأصبهاني ورتبه على حروف المعجم بالتزام الأول والثانى من كل كلمة واتباعها بالثالث ، وجعل على ما فى كتاب المروى هاء بالجرمة ، وعلى ما فى كتاب أبى موسى سيناً ، وما أضافه من غيرها جعله مهملاً من غير علامة ليميز فيها ؛ أوله : أحمد الله على نعمه بجميع محامده الخ ، ثم ذيله صفى الدين محمود بن أبى بكر الأرموى ، المتوفى سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة واختصره عيسى بن محمد الصفوى ، المتوفى سنة ثلاث وخمسين وتسعمائة فى قريب من نصف حجمه ، واختصره جلال الدين السيوطى وسماه الدر النثير ، وله التذييل

والتذنيب على نهاية الغريب انتهى .

قلت : ومن كتب غريب الحديث « مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار » للعلامة محمد طاهر الهندي الفتني ، وله عليه ذيل وتكملة جرى فيه على طريق نهاية ابن الأثير . قال في خطبته بعد ذكر علو مرتبته علم الحديث وعظمة شأنه ، والإشارة إلى ماصنف في شرح الحديث وغريبه : وقد عنّ لحاظي الفاتر أن همم أهل البلاد إليه فاترة ، والأعمار قاصرة : والعدة معهم يسير ، والأمر خطير . فقطضى أحوالهم أن يكون الكلام مقتصراً على حل الغرائب للقرآن والأخبار ، ومتضمناً لما فيها من الرموز والأسرار ، مشتملاً على وجوه العبر ونظم الفرائد ، محذوفاً عنه ما لا يحظى إلا من تبحر في هذا الفن وتأهل لتلك الزوائد ، مرتباً على ترتيب حروف التهجى ، ليسهل الوصول إلى المعاني ، ويسقط التكرار ويبين المواضع والمباني ، فحركني ذلك أن أصرف زبدة أوقاتي بعد مباحثة أصحابي إلى ذلك الجنب ، ليكون ذلك من قنية عمرى ذخيرة للمآب ، فأسود على ذلك المنهج شرحاً للصحيحين وجامع الأصول ، وآخر للمشكاة ليسهل الوصول ، ثم استطلت أن أحمل الأخلة رفعها ، وأكلفهم جمعها ، كراهة ما فيها من الأشياء المعادة ، وإن كانت لا تخلو عن الإفادة ، فأردت أن أستصفي منها المختصر ، وأنقي عن كل ما تكرّر ، فجعلت كتاب النهاية لابن الأثير أصلاً له ، فلا أذكر منها إلا ما ليس له تعرض دونه ، ولم أغادر منه إلا ما ندر ، أو شاع بينهم وانتشر ، وأضمت إلى ذلك ما في ناظر عين الغريبين من الفوائد ، وما عثرت عليها من غير تلك الكتب من الزوائد ، ليكون للطالب في أكثر الأحاديث ومعظمها كافياً ، بل لجل العوائد في فنون العلم وغرائب القرآن وأفيا .

ومنها مجرد في غريب الحديث ؛ للشيخ أبي محمد عبد اللطيف بن يوسف ابن محمد الملقب بالمطحن الموصلي البغدادى ، المتوفى سنة تسع وعشرين ، وستمائة

أوله : الحمد لله ذى الأبد الخ ذكر فيه أنه لخص فيه كتابه الكبير في غريب الحديث .

ومنها : « جل الغرائب » للقاضى بيان الحق شهاب الدين محمود بن أبى الحسن النيسابورى ، جمع فيه غريب الحديث ، ورتب على أربعة وعشرين باباً ، أوله : الحمد لله الذى بحمده ابتداء كل مقال الخ .

ومنها : « مجمع الغرائب » فى غريب الحديث لعبد الغافر الحنفى ، المتوفى سنة سبع وثلاثين وخسمائة ، ولأبى إسماعيل الفارسى ، المتوفى سنة تسع وعشرين وخسمائة .

ومنها : « تهذيب فى غريب الحديث » لأبى الحسن عبد الواحد بن إسماعيل الشافعى .

## الفصل التاسع والعشرون

### فى ذكر كتب شروح الأحاديث المشهورة

وهى كثيرة جداً ، لا تسع هذه المقدمة المختصرة إحاطتها ، وأنا أكتفى على ذكر بعض الشروح المشهورة .

اعلم أن أساليب الشرح على ثلاثة أقسام :

الأول — الشرح بقال أقول ، كشرح المقاصد ، وشرح الطوابع للأصفهائى ، وشرح العضد ، وأما المتن فقد يكتب فى بعض النسخ بتمامه ، وقد لا يكتب لكونه مندرجاً فى الشرح بلا امتياز .

الثانى — الشرح بقوله كشرح البخارى لابن حجر والسكرمانى ونحوهما وفى أمثاله لا يلتزم المتن ، وإنما المقصود ذكر المواضع المشروحة ، ومع ذلك قد يكتب بعض النساخ متنه تماماً ، إما فى الهامش ، وإما فى السطر فلا ينكر نفعه .

والثالث - الشرح مزجاً ، ويقال له شرح ممزوج ، يمزج فيه عبارة المتن والشرح ، ثم يمتاز إما بالميم والشين ، وإما بنحط يخط فوق المتن ، وهو طريقة أكثر الشراح المتأخرين من المحققين وغيرهم ، لكنه ليس بالأمون عن الخلط والغلط . ثم إن من آداب الشارح وشرطه أن يبذل النصرة فيما قد التزم شرحه بقدر الاستطاعة ، وبذب عما قد تسكفل إيضاحه بما يذب به صاحب تلك الصناعة ، ليكون شارحاً غير ناقص وجارح ، ومفسراً غير معترض ، اللهم إلا إذا عثر على شيء لا يمكن حمله على وجه صحيح ، فحينئذ ينبغي أن ينبه عليه بتعريض أو تصريح ، متمسكاً بذيل العدل والإنصاف ، متجنباً عن النفي والاعتساف ، لأن الإنسان محل النسيان ، والقلم ليس بمعصوم من الطغيان ، فكيف بمن جمع المطالب من محلها المتفرقة ، وليس كل كتاب ينقل المصنف عنه سائلاً من العيب ، محفوفاً له عن ظهر الغيب ، حتى يلام في خطئه ، فينبغي أن يتأدب عن تصريح الطعن للسلف مطلقاً ، ويكتفي بمثل قيل وظن ووهم وأعترض وأجيب ، وبعض الشراح والحشى أو بعض الشروح والحواشي ، ونحو ذلك من غير تعيين ، كما هو دأب الفضلاء من المتأخرين ، فإنهم تأتقوا في أسلوب التحرير ، وتأدبوا في الرد والاعتراض على المتقدمين بأمثال ما ذكر ، تنزيهاً لهم عما يفسد اعتقاد المبتدئين فيهم وتعظيماً لحقهم ، وربما حلوا هفواتهم على الغلط من الناسخين لا من الراسخين ، وإن لم يكن ذلك قالوا لأنه لفرط اهتمامهم بالمباحثة والإفادة ، لم يفرغوا لتكرير النظر والإعادة ، وأجابوا عن لزوم بعضهم بأن ألفاظ كذا وكذا ألفاظ فلان بعبارة ، بقولهم إنا لانعرف كتاباً ليس فيه ذلك ، فإن تصانيف المتأخرين بل المتقدمين ، لاتخلو عن مثل ذلك ، لا لعدم الاقتدار على التغيير ، بل حذراً عن تضيق الزمان فيه وعن مثالبهم بأنهم عزوا إلى أنفسهم ما ليس لهم ، بأنه إن اتفق فهو من توارد الخواطر ، كما في تعاقب الحوافر على الحوافر . هكذا في كشف الظنون ص ٢٨ ج ١ .

فمنها : « مشارق الأنوار على صحاح الآثار » للقاضي عياض ، وهو كتاب مفيد جداً في تفسير غريب الحديث المختص بالصحاح الثلاثة ، وهي الموطأ والبخارى ومسلم . وقد أكثر شراح الصحاح الستة وغيرها النقل عما في هذا الكتاب المفيد من الفوائد في شروحهم ، وقد يذكرون اسمه ويقولون : قال القاضي عياض ، وقد يقولون : قال القاضي فقط . قال العلامة الشاه عبد العزيز في عجالاته النافعة ما معربه : كتاب مشارق الأنوار للقاضي عياض ، كاف وشاف لشرح الموطأ وصحيح البخارى وصحيح مسلم انتهى .

قال ابن خلكان في ترجمته القاضي عياض : هذا هو أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض السبتي ، كان إمام وقته في الحديث وعلومه ، والنحو واللغة وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم ، وصنف التصانيف المفيدة ، منها : « كتاب الإكمال » في شرح كتاب مسلم ، كمل به المعلم في شرح كتاب مسلم للمازرى . ومنها « مشارق الأنوار » وهو كتاب مفيد جداً في تفسير غريب الحديث المختص بالصحاح الثلاثة ، وهي الموطأ والبخارى ومسلم وشرح حديث أم زرع شرحاً مستوفى ، وله كتاب سماه « التنبيهات » جمع فيه غرائب وفوائد .

وبالجملة : فكل تاليفه بديعة ، ذكره أبو القاسم بن بشكوال في كتاب الصلة فقال : دخل الأندلس طالباً للعلم ، فأخذ بقرطبة عن جماعة ، وجمع من الحديث كثيراً ، وكان له عناية كثيرة به ، والاهتمام بجمعه وتقييده ، وهو من أهل اليقين في العلم والذكاء والفطنة والفهم ، واستقصى ببلده — يعنى مدينة سبتة — مدة طويلة ، حدث سيرته فيها ، ثم نقل منها إلى قضاء غرناطة فلم تطل مدته فيها انتهى كلامه . وذكره ابن الأبار في أصحاب أبي على الفسائى وقال : من أهل سبتة ، وأصله من بسطة ، يكنى أبا الفضل ، أحد الأئمة الحفاظ الفقهاء الحديثين الأدباء ، وتواليفه وأشعاره شاهدة بذلك ، كتب إليه أبو على في جماعة جلة ، ولقى أيضاً آخرين مثلهم ، وشيوخه يقاربون المائة ، وكان مولد القاضي عياض

بمدينة سبتة في النصف من شعبان سنة ست وسبعين وأربعمائة ، وتوفي بمراكش يوم الجمعة سابع جمادى الآخرة ، وقيل في شهر رمضان سنة أربع وأربعين وخمسمائة ، رحمه الله تعالى ، ودفن بباب إيلان داخل المدينة . وتولى القضاء بفرناطة سنة اثنتين وثلاثين وخمسمائة ، وعياض بكسر العين المهمة وفتح الياء المثناة من تحتها وبعد الياء ضاد معجمة . واليحصي بفتح الياء المثناة من تحتها وسكون الحاء المهمة وضم الصاد المهمة وفتحها وكسرهما وبعدها باء موحدة ، كذا في وفيات الأعيان للقاضي ابن خلكان .

وقال الذهبي في ترجمته : أجازہ القاضي الحافظ أبو علي الفسافي ، وكان يمكنه السماع منه وهو ابن عشرين سنة ، وإنما دخل القاضي إلى الأندلس بعد موته ، فأخذ عن محمد بن حمدين ، وأبي علي بن سكرة وأبي الحسين سراج وأبي محمد بن عثمان ، وهشام بن أحمد ، وأبي بحر بن العاص ، وخلق . وتفقہ بأبي عبد الله محمد بن عيسى التميمي ، والقاضي أبي عبد الله محمد بن عبد الله المسبل ، وصنف التصانيف التي سارت بها الركبان ، واشتهر اسمه وبعد صيته .

قال ابن بشكوال : هو من أهل العلم واليقين والذكاء والفهم ، استقضى بسبته مدة طويلة حدث سيرته فيها ، ثم نقل عنها إلى قضاء غرناطة فلم تطل مدته فيها ، وقدم علينا قرطبة فأخذنا عنه .

وقال الفقيه محمد بن حمادة السبتي : جلس القاضي للمناظرة ، وله نحو من ثمان وعشرين سنة ، وولى القضاء وله خمس وثلاثون سنة ، فسار بأحسن سيرة وكان هيناً من غير ضعف ، صلياً في الحق ، تفقه على أبي عبد الله التميمي ، وصحب أبا إسحاق بن جعفر الفقيه ، ولم يكن أحد بسبته في عصره أكثر تواليفاً من تواليفه . له كتاب « الشفا في شرف المصطفى » ، وكتاب « ترتيب المدارك وتقريب المسالك في ذكر فقهاء مذهب مالك » ، وكتاب « العقيدة » وكتاب « شرح حديث أم زرع » ، وكتاب « جامع التاريخ » الذي أربى على جميع

المؤلفات ، جمع فيه أخبار ملوك الأندلس والمغرب ، واستوعب فيه أخبار سبعة وعلمائها . وله كتاب « مشارق الأنوار في اقتفاء صحيح الآثار » من الموطأ والصحيحين ( إلى أن قال ) وحاز من الرياسة في بلده ، ومن الرفعة ما لم يصل إليه أحد قط من أهل بلده ، وما زاده ذلك إلا تواضعاً وخشية لله .

قال الذهبي : روى عنه خلق كثير ، منهم عبدالله بن أحمد العصري عمه ، وأبو جعفر بن القصير الغرناطي ، وأبو القاسم خلف بن بشكوال ، وأبو محمد عيسى بن المجري ، ومحمد بن الحسن الجابري انتهى .

ومنها : « مطالع الأنوار » لابن قرقول . قال ابن خلكان في ترجمته : هو أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم بن عبد الله الحمزي المعروف بابن قرقول ، صاحب كتاب « مطالع الأنوار » الذي وضعه على مثال كتاب « مشارق الأنوار » للقاضي عياض . كان من الأفاضل ، وصحب جماعة من علماء الأندلس ولم أقف على شيء من أحواله سوى هذا القدر ، وكانت ولادته بالمرية من بلاد الأندلس ، في صفر سنة خمس وخمسمائة ، وتوفي بمدينة فاس يوم الجمعة أول وقت العصر ، سادس شوال سنة تسع وستين وخمسمائة . وكان قد صلى الجمعة في الجامع ، فلما حضرته الوفاة تلا سورة الإخلاص وجعل يكررها بسرعة ، ثم تشهد ثلاث مرات وسقط على وجهه ساجداً فوقع ميتاً ، رحمه الله تعالى .

وقرقول : بضم القافين وسكون الراء المهملة بينهما وبعد الواو لام . والمرية بفتح الميم وكسر الراء المهملة وتشديد الياء المثناة من تحتها وبعدها هاء ، وهي مدينة كبيرة بالأندلس ، على شاطئ البحر من مراسي المراكب ، وفاس : بالفاء والسين المهملة ، وهي مدينة عظيمة بالمغرب بالقرب من سبتة ، ونسبته الحمزي بفتح الحاء المهملة وبعد الميم الساكنة زاي معجمة إلى حمزة أشير بمد المهمزة وكسر الشين المثناة وسكون الياء المثناة من تحتها وبعدها راء مهملة ، وحمزة هي بلدة بإفريقية ما بين بجاية وقاعة بني حماد ، كذا ذكر لي جماعة من أهل

تلك البلاد انتهى .

ومنها : « شروح صحيح البخارى » وهى كثيرة ، ذكر أكثرها صاحب كشف الظنون وقال : ومن أعظم شروح البخارى شرح الحافظ العلامة شيخ الإسلام ، أبى الفضل أحمد بن على بن حجر العسقلانى ، المتوفى سنة اثنين وخمسين وثمانمائة ، وهو فى عشرة أجزاء ومقدمته فى جزء ، وسماه : « فتح البارى » ومقدمته على عشرة فصول ، سماها : « هدى السارى » ، وشهرته وانفراده بما يشتمل عليه من الفوائد الحديثية ، والفكات الأدبية ، والفرائد الفقهية ، تغنى عن وصفه ، سيما وقد امتاز بجمع طرق الحديث التى ربما يتبين من بعضها ترجيح أحد الاحتمالات شرحاً وإعراباً ، وطريقته فى الأحاديث المكررة أنه يشرح فى كل موضع ما يتعلق بمقصد البخارى ، يذكر فيه ويحيل بيباق شرحه على المكان المشروح فيه ، وكذا ربما يقنع له ترجيح أحد الأوجه فى الإعراب أو غيره ، من الاحتمالات أو الأقوال فى موضع ، وفى موضع آخر غيره ، إلى غير ذلك مما لاطعن عليه بسببه ، بل هذا أسر لا ينفك عنه أحد من الأئمة .

وكان ابتداء تأليفه فى أوائل سنة سبع عشرة وثمانمائة على طريق الإملاء بعد أن كملت مقدمته فى مجلد ضخيم فى سنة ثلاث عشرة وثمانمائة ، وسبق منه الوعد للشرح ، ثم صار يكتب بخطه شيئاً فشيئاً ، فيكتب الكراسة ، ثم يكتبها جماعة من الأئمة المعتبرين ، ويعارض بالأصل مع المباحثة فى يوم من الأسبوع وذلك بقراءة العلامة ابن خضر . فصار السفر لا يكمل منه إلا وقد قوبل وحرر إلى أن انتهى فى أول يوم من رجب سنة اثنين وأربعين وثمانمائة ، سوى ما ألحقه فيه بعد ذلك ، فلم ينته إلا قبيل وفاته . ولما تم مصنفه عمل وليمة عظيمة لم يتخلف عنها من وجوه المسلمين إلا نادراً ، بالمكان المسمى بالتاج والسبع وجوه ، فى يوم السبت الثانى شعبان سنة اثنين وأربعين وثمانمائة ، وقرى .

في المجلس الأخير ، وهناك حضره الأئمة كالأقايي والونائي والسعد الدبري ، وكان المصروف في الوليمة المذكورة نحو خمسمائة دينار ، فطلبه ملوك الأطراف بالاستكتاب ، واشترى بنحو ثلاثمائة دينار ، وانتشر في الآفاق ، ومختصر هذا الشرح للشيخ أبي الفتح محمد بن الحسين المراغي ، المتوفى سنة تسع وخسين وثمانمائة .

ومن الشروح المشهورة أيضاً : شرح العلامة بدر الدين أبي محمد محمود ابن أحمد العيني الحنفي ، المتوفى سنة خمس وخسين وثمانمائة ، وهو شرح كبير أيضاً في عشرة أجزاء وأزيد ، سماه « عمدة القاري » ذكر فيه أنه لما دخل إلى البلاد الشمالية قبل الثمانمائة مستصحباً فيه هذا الكتاب ، ظفر هناك من بعض مشائخه بغرائب النوادر المتعلقة بذلك الكتاب . ثم لما عاد إلى مصر شرحه وهو بخطه في إحدى وعشرين مجلداً بمدرسته التي انشأها بحارة كتامة بالقرب من الجامع الأزهر ، وشرع في تأليفه في أواخر شهر رجب سنة إحدى وعشرين وثمانمائة ، وفرغ منه من نصف الثلث الأول من جمادى الأولى سنة سبع وأربعين وثمانمائة ، واستمد فيه من فتح الباري ، بحيث ينقل منه الورقة بكاملها . وكان يستعيره من البرهان بن خضر بإذن مصنفه له ، وتعقبه في مواضع وطوله بما تعتمد الحافظ ابن حجر حذفه من سياق الحديث بتمامه ، وإفراد كل من تراجم الرواة بالكلام ، وتباين الأنساب واللغات والإعراب والمعاني والبيان ، واستنباط الفوائد من الحديث والأسئلة والأجوبة .

وحكى أن بعض الفضلاء ذكر لابن حجر ترجيح شرح العيني ، بما اشتمل عليه من البديع وغيره ، فقال بديهية : هذا شيء نقله من شرح ركن الدين ، وقد كنت وقفت عليه قبله ، ولكن تركت النقل منه لكونه لم يتم ، إنما كتب منه قطعة ، وخشيت من تعبي بعد فراغها في الإرسال ، ولذا لم يتكلم العيني بعد تلك القطعة بشيء من ذلك ، انتهى .

وبالجملة : فإن شرحه حافل كامل في معناه ، لكن لم ينتشر كانتشار فتح  
البارى في حياة مؤلفه وهلم جرا ، انتهى ما في الكشف .

﴿ تنبيه ﴾ اعلم أن الحافظ ابن حجر قد أجاب عما اعترض عليه العيني في  
شرح عمدة القارى في كتاب مستقل سماه « انتقاض الاعتراض » قال صاحب  
الكشف في ذكر هذا الكتاب بحث فيه عما اعترض عليه العيني في شرحه ،  
لكنه لم يجب عن أكثرها ، ولكنه كان يكتب الاعتراضات ويبيضها ليجيب  
عنها ، فاخترته المنية أوله : اللهم إني أحمدك الخ ، ذكر فيه أنه لما أكمل شرحه  
— يعنى فتح البارى — كثرت الرغبات فيه من ملوك الأطراف ، فاستنسخت  
نسخة لصاحب المغرب أبى فارس عبد العزيز ، وصاحب المشرق شاهرخ ،  
ولملك الظاهر ، فحسده العيني وادعى الفضيلة عليه ، فكذب في رده ، وبيان  
غلطه في شرحه ، وأجاب برمز : ح و ع ، إلى الفتح وأحمد والعيني  
والمعترض ، انتهى .

قلت : نسخة قلمية من كتاب « انتقاض الاعتراض » موجودة في خزانة  
الكتب في رامفور .

ومن شروح صحيح البخارى « إعلام السنن » للإمام الخطابى ، وهو شرح  
لطيف فيه نكت لطيفة ، ولطائف شريفة ، أوله : الحمد لله للنعم ، الخ ، ذكر  
فيه أنه لما فرغ من تأليف « معالم السنن » يبلغ ، سأل أهلها أن يصنف شرحاً  
للبخارى ، فأجاب وهو في مجلد .

والخطابى هذا : هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب ، البستى  
الخطابى ، صاحب التصانيف ، سمع أبا سعيد بن الأعرابى بمكة ، وإسماعيل بن  
محمد الصفار وطبقته ببغداد ، وأبا بكر بن داسة بالبصرة ، وأبا العباس الأصم  
وطبقته بنيسابور . روى عن الحاكم وأبو حامد الإسفرائى ، وأبو نصر محمد  
ابن أحمد البلخى الغزنوى : وأبو مسعود الحسين بن محمد الكرايىسى ، وأبو عمرو

محمد بن عبد الله الزرجاني ، وخلق سواهم . وهم أبو منصور الثعالبي في اليتيمة حيث سماه أحمد بن محمد . أقام مدة بنيسابور يصنف ، فعمل غريب الحديث ، وكتاب « معالم السنن » وكتاب « شرح الأسماء الحسنى » وكتاب « العزلة » ، وكتاب « الغنية عن الكلام وأهله » وغير ذلك . وكان ثقة متثبتاً من أوعية العلم ، قد أخذ اللغة عن أبي عمر الزاهد ببغداد ، والفقه عن أبي علي بن أبي هريرة والقفال ، وله شعر جيد ذكره الذهبي .

وقال ابن خلكان : كان الخطابي فقيهاً أديباً محدثاً . له التصانيف البديعة ، منها : « غريب الحديث » و « معالم السنن » في شرح سنن أبي داود و « إعلام السنن » في شرح البخاري وكتاب « الشجاج » ، وكتاب « شأن الدعاء » وكتاب « إصلاح غلط الحديثين » وغير ذلك . وكان يشبه في عصره بأبي عبيد القاسم بن سلام علماً وأديباً ، وزهداً وورعاً ، وتدريباً وتأليفاً . وكانت وفاته في شهر ربيع الأول سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة بمدينة بستان رحمة الله تعالى .

والخطابي : بفتح الخاء المعجمة وتشديد الطاء المهملة وبعد الألف باء موحدة ، هذه النسبة إلى جده الخطاب المذكور . وقيل إنه من ذرية زيد بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ، فنسب إليه والله أعلم . والبستي : بضم الباء الموحدة وسكون السين المهملة وبعدها تاء مثناة من فوقها ، هذه النسبة إلى بستان ، وهي مدينة من بلاد كابل بين هراة وغزنة ، كثيرة الأشجار والأنهار .

قال الحاكم أبو عبد الله محمد بن أبي الطيب : سألت أبا القاسم المظفر بن طاهر ابن محمد البستي الفقيه ، عن اسم أبي سليمان الخطابي أحمد أو حمد ، فإن بعض الناس يقول أحمد ، فقال سمعته يقول : اسمي الذي سميت به حمد ولكن الناس كتبوا أحمد فتركته عليه .

واعتنى الإمام محمد التميمي بشرح ما لم يذكره الخطابي مع التنبيه على أوهامه .

وكذا أبو جعفر أحمد بن سعيد الداودي ، وهو ممن ينقل عنه ابن التين الآتي .  
ومنها : « شرح ابن بطل » ، وهو الإمام أبو الحسن علي بن خلف الشهير  
بإبن بطل ، المغربي المالكي ، وغالبه فقه الإمام مالك من غير تعرض لموضوع  
الكتاب غالباً . كانت وفاته سنة ٤٤٤ أو سنة ٤٤٩ أصله من قرطبة ، وأخرجه  
الفتنة إلى بلنسية ، وكان عالماً فقيهاً ، عني بالحديث ، وولى قضاء لورقة ، وروى  
عن جماعة ، وله كتاب « الاعتصام » في الحديث .

ومنها : « شرح ابن التين » وهو الإمام عبد الواحد بن التين ، بالتاء  
المثناة فوق ثم بالياء التحتية ، السفاقي .

ومنها : « شرح ابن المنير » وهو الإمام ناصر الدين علي بن محمد بن المنير  
الإسكندراني ، وهو كبير في نحو عشر مجلدات ، وله حواش على شرح ابن  
بطل . وله أيضاً كلام على التراجم « سماه المتواري على تراجم البخاري » .

ومنها : « شرح مغلطائي » ، وهو الإمام الحافظ علاء الدين مغلطائي بن  
قليج التركي المصري الحنفي ، المتوفى سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة ، وهو شرح  
كبير سماه « التلويح » ، وهو شرح بالقول ، أوله : الحمد لله الذي أيقظ  
من خلقه الخ .

ومنها : « شرح الكرماني » وهو العلامة شمس الدين محمد بن يوسف بن  
علي الكرماني ، المتوفى سنة ست وثمانين وسبعمائة ، وهو شرح وسط مشهور  
بالقول ، جامع لفرائد الفوائد وزوائد الفرائد ، وسماه « الكواكب الدراري »  
أوله : الحمد لله الذي أنعم علينا بجلال النعم ودقائقها الخ . ذكر فيه أن علم  
الحديث أفضل العلوم ، وكتاب البخاري أجل الكتب نقلاً وأكثرها تعديلاً  
وضبطاً ، وليس له شرح مشتمل على كشف بعض ما يتعلق به ، فضلاً عن كلها .  
فشرح الألفاظ اللغوية ، ووجه الأعراب النحوية البعيدة ، وضبط الروايات  
وأسماء الرجال وألقاب الرواة ، ووفق بين الأحاديث المتنافية ، وفرغ عنه بمكة

المكرمة سنة خمس وسبعين وسبعائة ، لكن قال الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة : وهو شرح مفيد على أوهام فيه في النقل ، لأنه لم يأخذه إلا من الصحف انتهى .

ومنها : « شرح ابن الملقن » ، وهو الإمام سراج الدين عمر بن علي بن الملقن الشافعي ، المتوفى سنة أربع وثمانمائة ، وهو شرح كبير في نحو عشرين مجلداً أوله : ربنا آتنا من لدنك رحمة ، الآية . أحمد الله سبحانه وتعالى على توالي إنعامه إلخ . قدم فيه مقدمة مهمة ، وذكر أنه حصر المقصود في عشرة أقسام في كل حديث وسماه « شواهد التوضيح » . قال السخاوي : اعتمد فيه على شرح شيخه مغلطائي والقطب ، وزاد فيه قليلاً . قال ابن حجر : وهو في أوائله أقعد منه في أواخره ، بل هو من نصفه انبأ بقايل الجدوى انتهى .

ومنها : « شرح الزركشي » ، وهو الشيخ بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي الشافعي ، المتوفى سنة أربع وتسعين وسبعائة ، وهو شرح مختصر في مجلد ، قصد فيه إيضاح غريبه ، وإعراب غامضه ، وضبط نسب أو اسم يخشى فيه التصحيف ، منتخباً من الأقوال أصحها ، ومن المعاني أوضحها ، مع إيجاز العبارة ، والرمز بالإشارة ، وإلحاق فوائد يكاد يستغنى به اللبيب عن الشروح ، لأن أكثر الحديث ظاهر لا يحتاج إلى بيان ، كذا قال ، وسماه « التنقيح » وعليه نكت للحافظ ابن حجر ، وهي تعلية بالقول ولم تكل . وللقاضي محب الدين أحمد بن نصر الله البغدادى الحنبلى ، المتوفى سنة أربع وأربعين وثمانمائة نكت أيضاً على تنقيح الزركشي .

ومنها : شرح الفاضل العلامة شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني المصري الشافعي ، صاحب المواهب الدنية ، المتوفى سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة ، وهو شرح كبير ممزوج في نحو عشرة أسفار كبار أوله : الحمد لله الذي شرح بما ف عوارف السنة النبوية صدور أوليائه إلخ ، وسماه « إرشاد السارى » قال

الشاه عبد العزيز المحدث الدهلوى ، فى بستان المحدثين ازاجل تصانيف مقبولة قسطلانى ابن شرح است كه فتح البارى وكرمانى رادراى اختصار تمام جمع نموده وبين الإيجاز والإطناب واقع كرديده .

ومنها : شرح العلامة شمس الدين أبى عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسى البرماوى الشافعى ، المتوفى سنة إحدى وثلاثين وثمانمائة ، وهو شرح حسن فى أربعة أجزاء ، سماه « اللامع الصبيح » ، أوله : الحمد لله المرشد إلى الجامع الصحيح الخ ، ذكر فيه أنه جمع بين شرح الكرمانى باقتصار ، وبين التتقيح للزركشى بإيضاح وتنبيه .

ومنها : شرح الإمام محيى الدين يحيى بن شرف النووى ، وهو شرح قطعة من أوله إلى آخر كتاب الإيمان ، ذكر فى شرح مسلم أنه جمع فيه جملاً مشتملة على نفائس من أنواع العلوم .

ومنها : شرح الحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقى ، وهو شرح قطعة من أوله أيضاً .

ومنها : شرح الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلى ، وهو شرح قطعة من أوله أيضاً سماه فتح البارى . قال صاحب الكشف نقلاً عن صاحب « الجوهر المنضد » ، فى طبقات متأخرى أصحاب أحمد ، وصل إلى كتاب الجنائز .

ومنها : شرح العلامة سراج الدين عمر بن رسلان البلقينى الشافعى ، وهو شرح قطعة من أوله أيضاً إلى كتاب الإيمان فى نحو خمسين كراسة ، وسماه « فيض الجارى » .

ومنها : شرح المهلب بن أبى صفرة الأزدي ، وهو ممن اختصر الصحيح .  
ومنها : شروح صحيح مسلم وهى كثيرة أيضاً :

منها : شرح الإمام الحافظ أبى زكريا يحيى بن شرف النووى الشافعى ، المتوفى ( ١٧ — مقدمة تحفة الأحوذى ١ )

سنة ست وسبعين وستمائة ، وهو شرح متوسط مفيد سماه « المنهاج » في شرح مسلم ابن الحجاج . قال : ولولا ضعف الهمم وقلة الراغبين ، لبسطته فبلغت به ما يزيد على مائة من المجلدات ، اسكني أقتصر على التوسط انتهى . وهو يكون في مجلدين أو ثلاثة غالباً ، ومختصر هذا الشرح للشيخ شمس الدين محمد بن يوسف القنوي الحنفي ، المتوفى سنة ثمان وثمانين وسبعمائة .

ومنها : شرح القاضي عياض بن موسى اليحصبي المالكي ، المتوفى سنة أربع وأربعين وخمسمائة ، سماه « الإكمال في شرح مسلم » كمل به المعلم المازري ، وهو شرح أبي عبد الله محمد بن علي المازري ، المتوفى سنة ست وثلاثين وخمسمائة ، وسماه « المعلم بفوائد كتاب مسلم » .

ومنها : شرح أبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي ، المتوفى سنة خمس وستين وستمائة ، وهو شرح على مختصره له ، ذكر فيه أنه لما لخصه ورتبه وبوبه شرح غريبه ، ونبه على نكت من إعرابه على وجوه الاستدلال بأحاديثه وسماه « المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم » ، أول الشرح : الحمد لله كما وجب لكبريائه وجلاله الخ .

ومنها : شرح الإمام أبي عبد الله محمد بن خليفة الوشتاني الأني المالكي ، المتوفى سنة سبع وعشرين وثمانمائة ، وهو كبير في أربع مجلدات أوله : الحمد لله العظيم سلطانه الخ ، سماه « إكمال المعلم » ذكر فيه أنه ضمنه كتب شراحه الأربعة ، المازري وعياض والقرطبي والنووي ، مع زيادات مكملة وتنبيه . ونقل عن شيخه أبي عبد الله محمد بن عرفة أنه قال : ما شق على فهم شيء كما يشق من كلام عياض في بعض مواضع من الإكمال . ولما دار أسماء هذه الشروح كثيراً أشار بالميم إلى المازري ، والعين إلى عياض ، والطاء إلى القرطبي ، والدال إلى الدين النووي ، ولفظ الشيخ إلى شيخه ابن عرفة .

ومنها : شرح عماد الدين عبد الرحمن بن عبد العلي المصري .

ومنها شرح غريبه للإمام عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي ، المتوفى سنة تسع وعشرين وخمسمائة ، سماه « المفهم في شرح غريب مسلم » .

ومنها : شرح شمس الدين أبي المظفر يوسف بن قزأوغلي سبط بن الجوزي ، المتوفى سنة أربع وخمسين وستمائة .

ومنها : شرح أبي الفرج عيسى بن مسعود الزواوي ، المتوفى سنة أربع وأربعين وسبعمائة ، وهو شرح كبير في خمس مجلدات ، جمع من العلم والإكمال والمفهم والمنهاج .

ومنها : شرح القاضي زين الدين زكريا بن محمد الأنصاري الشافعي ، المتوفى سنة ست وعشرين وتسعمائة ، ذكره الشعراني . وقال غالب مسودته بخطي .

ومنها : شرح الشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة سماه « الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج » .

ومنها : شرح الإمام قوام السنة أبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني الحافظ ، المتوفى سنة خمس وثلاثين وخمسمائة .

ومنها : شرح الشيخ تقي الدين أبي بكر محمد الحصني الدمشقي الشافعي ، المتوفى سنة تسع وعشرين وثمانمائة .

ومنها : شرح الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني الشافعي ، المتوفى سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة ، وسماه « منهاج الابتهاج بشرح مسلم بن

الحجاج » بلغ إلى نحو نصفه في ثمانية أجزاء كبار .

ومنها : شرح مولانا علي القاري الهروي نزيب مكة المكرمة ، المتوفى سنة ست عشرة وألف في أربع مجلدات ، كذا في الكشف .

قلت : نسخة قلمية كاملة من كتاب « المفهم شرح مسلم » للقرطبي ، موجودة في خزانة الكتب الجرمنية ، ونسخة قلمية كاملة من كتاب « منهاج شرح مسلم ابن الحجاج » للنووي أيضاً ، موجودة فيها ، ونسخة قلمية كاملة من كتاب

«الديباج على صحيح مسلم بن بن الحجاج» للسيوطي أيضاً موجودة فيها .  
ومن شروح صحيح مسلم «السراج الوهاج» للنواب صديق حسن خان ،  
والى بهوبال ، غفر الله له . ولصحيح مسلم مختصرات عديدة ذكرها صاحب  
الكشف .

وأما شروح جامع الترمذى ، فسيأتى ذكرها فى الباب الثانى .  
وأما شروح أبى داود النسائى وابن ماجه ، فقد تقدم ذكرها  
فى الفصل العشرين .

ومن شروح كتب الحديث شروح موطأ الإمام مالك وهى كثيرة ، وقد  
مر ذكرها فى الفصل الثالث والعشرين .

ومن شروح كتب الحديث شروح المصاييح وهى كثيرة . قال صاحب  
كشف الظنون : مصاييح السنة للإمام حسين بن مسعود الفراء البغوى الشافعى ،  
المتوفى سنة ست عشرة وخمسمائة ، قيل عدد أحاديثه أربعة آلاف وسبعمئة وتسعة  
عشر حديثاً ؛ منها المختص بالبخارى ثلاثمائة وخمسة وعشرون حديثاً ، وبمسلم  
ثمانمائة وخمسة وسبعون حديثاً ، ومنها المتفق عليه ألف وإحدى وخمسون حديثاً ،  
والباقي من كتب أخرى ، أوله : الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى الخ .  
قيل : المؤلف لم يسم هذا الكتاب بالمصاييح نصاً منه وإنما صار هذا الاسم علماً له  
بالغلبة من حيث أنه ذكر بعد قوله أما بعد : إن أحاديث هذا الكتاب مصاييح  
الخ ، لكن ذكر أن عدد الأحاديث المذكورة فيه أربعة آلاف وأربعمائة وأربعة  
وثمانون حديثاً ، منها ماهو من الصحاح ألفان وأربعمائة وأربعة وثلاثون حديثاً ،  
ومنها ماهو من الحسان وهو ألفان وخمسون حديثاً . قاله ابن الملك قال المؤلف :  
هذه ألفاظ صدرت عن صدر النبوة مما أورده الأئمة فى كتبهم جمعتها للمقطعين  
إلى العبادة لتسكون لهم بعد كتاب الله تعالى حظاً من السنن الخ ، وترك ذكر  
الأسانيد اعتماداً على نقل الأئمة ، وقسم أحاديث كل باب إلى صحاح وحسان ،  
وعنى بالصحاح ما أخرجه الشيخان ، وبالحسان ما أورده أبو داود والترمذى

وغيرهما ، وما كان فيها من ضعيف أو غريب أشار إليه ، وأعرض عن ذكر ما كان منكراً أو موضوعاً . هذا هو المشروط في الخطبة . لكن ذكر في آخر باب مناقب قریش حديثاً وقال في آخره منكر ، وقد ألحقه بعض المحدثين .

قال النووي في التقريب : وأما تقسيم البغوي إلى حسان وصحاح ، مریداً بالصحاح مافي الصحيحين ، وبالحسان مافي السنن فليس بصواب ، لأن في السنن الصحيح والحسن والضعيف والمنكر انتهى .

وأجيب أنه اصطلاح عليه في كتابه ولا مناقشة فيه ، واعتنى بشأنه العلماء بالقراءة والتعليق . فشرحه : الشيخ الإمام القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي المتوفى سنة خمس وثمانين وستمائة .

وشهاب الدين فضل الله بن حسين التوربشتي الحنفي ، وسماه « الميسر » أوله : الحمد لله الذي شرع لنا الحق وأوضح دليله الخ .

وشمس الدين محمد بن مظفر الخالجي ، وسماه « التنوير » ، وتوفى سنة خمس وأربعين وسبعمائة .

وعلاء الدين علي بن محمد الشهير « بمصنفك » المتوفى سنة خمس وسبعين وثمانمائة ، ألفه بإشارة حضرة صاحب الرسالة عليه السلام ، لابن قربان بقونية ، سنة خمسين وثمانمائة .

ومحمد بن محمد الواسطي البغدادي ، مدرس المستنصرية ، المعروف بابن العاقولي ، المتوفى سنة سبع وتسعين وسبعمائة .

وشمس الدين محمد بن محمد بن الجزري في ثلاثة مجلدات ، وتوفى سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة ، ألفه بما وراء النهر وسماه « تصحيح المصاييح » .

وظهير الدين محمود بن عبد الصمد الفارق ، وقرأ يعقوب بن إدريس الحنفي الرومي القرماني ، المتوفى سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة .

وقطب الدين محمد الأرنؤقي ، المتوفى سنة أربع وثمانين وثمانمائة .

وشمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا .

وعلى بن عبد الله بن أحمد المعروف بزين العرب ، قيل إنه نجبوانى ؛  
والذى فى شرح على القارى أنه مصرى ، والأول منقول من قاسم زاده ، والمفهوم  
من أول شرحه أنه شرحه ثلاث مرات ، والمتداول الأوسط ، فإنه مشهور  
عن الأول والثالث .

ومظهر الدين الحسين بن محمود بن الحسن الزيدانى ، سماه « المفاتيح  
فى شرح المصاييح » أوله : الحمد لله ملء السموات وملء الأرض الخ ، أورد  
فى أوله مقدمة فى اصطلاح أصحاب الحديث وأنواع علومه ، هكذا وجدت  
فى ظهر نسخة منه .

ومن شروحه « الأزهار » واختصره الشيخ أبو النجيب عبد القاهر بن  
عبد الله السهروردى ، المتوفى سنة ثلاث وستين وخمسمائة ، واختصره الشيخ  
تقى الدين على بن عبد الكافى السبكى فى كتاب سماه « ضياء المصاييح » ، وتوفى  
سنة ست وخمسين وسبعمائة .

وصنف الشيخ مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزابادى ، كتاباً  
سماه « التخاريج فى فوائد متعلقة بأحاديث المصاييح » ، وتوفى سنة سبع عشرة  
وثمانمائة ، ثم إن الشيخ ولى الدين أبا عبد الله الخطيب كمل المصاييح وذيل  
أبوابه ، فذكر الصحابى الذى روى الحديث عنه ، وذكر الكتاب الذى أخرجه  
منه ، وزاد على كل باب من صحاحه وحسانه إلا نادراً فصلاً ثالثاً وسماه « مشكاة  
المصاييح » فصار كتاباً كاملاً . فرغ من جمعه آخر يوم الجمعة من رمضان سنة  
سبع وثلاثين وسبعمائة ، وله أسماء رجال المشكاة .

وشرحه العلامة حسن بن محمد بن الطيبى ، المتوفى سنة ثلاث وأربعين  
وسبعمائة ، وسماه « الكاشف عن حقائق السنن » أوله : الحمد لله مشيد أركان  
الدين الخفيف الخ ، قال : وكنت قبل قد استشرت الأخ فى الدين بقية الأواباء  
قطب العلماء ، ولى الدين محمد بن عبد الله الخطيب فى جمع أصل من الأحاديث ،  
فاتفق رأينا على تكملة المصاييح وتهذيبه ، وتعيين روايته ، فما قصرت فيما أشار

إليه من جمعه الخ ، ثم إنه بذل وسعه . فلما فرغ من إتمامه شمرت عن ساق الجد في شرح معضله بعد تتبع الكتب ، معلماً لكل مصنف بعلامة ، فعلامة معالم السنن وأحكامها خط ، وعلامة شرح السنة « حسن » . وشرح مسلم « مع » . والفائق « فا » ومفردات الراغب « غب » ونهاية الجزرى « نه » والشيخ التوربشتى « تو » والقاضى البيضاوى « قض » والمظهر « مظ » والأشرف « شف » .

وشرحه أبو الحسن على بن محمد المعروف بعلم الدين السخاوى ، المتوفى سنة ثلاث وأربعين وستائة .

وعبد العزيز الأبهري ، المتوفى في حدود سنة خمس وتسعين وثمانمائة لأمير عيشير وسماه « منهاج المشكاة » وهو تاريخ تأليفه ، أوله : إن أصح حديث ترويه الثقات في الأعصار الخ .

وعلى المشكاة حاشية للعلامة السيد الشريف .

وللشيخ نور الدين على بن سلطان محمد الهروى ، المعروف بانقارى ، المتوفى سنة أربع عشرة وألف ، شرح عظيم ممزوج على المشكاة مسمى « بالمرقاة » في أربعة مجلدات ، جمع فيه جميع الشروح والخواشى ، ثم جاء بعده واحد من الفضلاء فزاد في كل باب فصلاً آخر فصار كله أربعة فصول ، مما وجد بعدها في الدواوين المعتبرة للثلاثة السبعة ، أعنى الحميدى ، وابن الأثير ، والصفانى ، والقضاعى ، والإقليشى ، والنوى ، والمدينى ، من كل حديث استدل به مجتهد في مذهبه ، فكان كالشرح لهذين الكتابين ، وسماه « أنوار المشكاة » ، فعدد الكتب فيه تسعة وعشرون ، والأبواب ثلاثمائة وسبعة وعشرون ، والفصول ألف وثمانية وثلاثون .

ومن شروح المصابيح : شرح الشيخ عبد المؤمن بن أبى بكر بن محمد الزعفرانى ، وشرحه خليل بن مقبل الحلبي شرحاً بسيطاً .

ومن شروح المصابيح « مفتاح الفتوح » أوله : الحمد لله الذى قصر الألفهام

عما يليق بكبريائه الخ ، ذكر فيه أنه جمعه من شرح السنة والغريبين والفائق والنهاية ، ووضع حروف الرموز لتلك الكتب ، وفرغ منه في إحدى وعشرين من رمضان سنة سبع وسبعمائة .

وشرحه الشيخ أبو عبد الله إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن عبد الملك بن عمر ، المدعو بالأشرف الفقاعى . وشرحه الشيخ صدر الدين أبو عبد الله محمد ابن إبراهيم السلمى المناوى الشافعى ، وسماه « المناهيج والتفاتيح في شرح أحاديث المصاييح » ، أوله : الحمد لله كاشف مصاييح الهدى الخ ، ذكر أن المصاييح هو الذى عكف عليه المتعبدون ، لكفه لطلب الاختصار لم يذكر كثيراً من الصحابة رواة الآثار ، ولا تعرض لتخريج تلك الأخبار ، بل اصطاح على أن جعل الصحاح هو ما فى الصحيحين أو أحدهما ، والحسان ما ليس فى واحد منهما ، والنزم أن من كان من ضعيف نبيه عليه ، وأن ما كان منكراً أو موضوعاً لم يذكره ولا يشير إليه ، فوقع له بعد ذلك أن ذكر أحاديث من الصحاح ليست فى أحد من الصحيحين ، وأحاديث من الحسان هى فى أحد الصحيحين ، وأدخل فى الحسان أحاديث ولم ينبه عليها ، وهى ضعيفة واهية ، وربما ذكر أحاديث موضوعة فى غاية السقوط متناهية ، فجعلت موضوع كتابى هذا لتخريج أحاديثه ، ونسبة كل حديث إلى مخرجه من أصحاب الكتب الستة ، فإن لم يكن الحديث فى شيء من الكتب الستة خرجته من غيرها ، كمسند الشافعى وموطأ مالك وغيرها .

ومنها « تلفيقات المصاييح » لقطب الدين محمد الفكيدي الأزنيقي ، قال : وسلكت فى النقل منها طريق الاختصار ، وكان جل اعتمادى وغاية اهتمامى بشرح مسلم للنووى ، لأنه كان أجمعها فوائد وأكثرها عوائد ، وما لا ترى علامة فهو من نتائج خاطرى ، وذكر فى أوله مقدمة فى أصول الحديث .

ومن شروحه : « منهل الينابيع » شرحه غياث الدين محمد بن محمد الواسطى ، المتوفى سنة ثمان عشرة وسبعمائة ، وأبو ذر أحمد بن إبراهيم الحلبي ولم يكمله .

ومن شروحه شرح محمد بن عبد اللطيف المعروف بابن الملك ، وهو شرح لطيف ممزوج كشرح أبيه المشارق ، أوله : الحمد لله الذى بصرنا بالصرائط المستقيم الخ . قال صاحب الأنوار : ترتيب الجمع من الصحيحين على فضائل الصحابة الرواة ، ورتبه ابن الأثير على حروف التهجى ، والصفانى والقضاعى والإفلىشى رتبوه على ألفاظ متشابهات فى أوائل الكلمات . والنووى والمدينى وغيرهما رتبوه باعتبار الأخلاق والصفات والأزمنة والأوقات . والمصاييح أحسن ترتيباً من هذا الجمع فإنه وضع دلائل الأحكام على نهج يستحسنه الفقيه ، ووضع الترغيب والترهيب على ما يقتضيه العلم ويرضيه ، ولو فكر أحد فى تغيير باب عن موضعه لم يجد له موضعاً أنسب مما اقتضى رأيه .

ومن شروحه : « تنوير المصاييح » وهو شرح ممزوج كشرح ابن الملك لعبد الرحمن بن خليل أوله : الحمد لله الذى جعلنا من ورثة الأنبياء الخ . وهو من المتأخرين لأنه ينقل عن شرح زين العرب ، وذكر أنه لم يكن له شرح يحتوى مقننه ، ولعله لم ير شرح ابن الملك . وذكر أن فى النسخ اختلافات فنبه عليها ، وأنه أجاب كما ذهب إليه المجتهدون بظاهر الحديث نصرة على أهل رأى على نهج ما سلكوا إليه ، وأنه جمع فوائد الشروح ، ولم يذكر المنقول عنه ، ولا رواة أهل رأى على نهج ضياء المصاييح لفضل الله بن شمس السبواسى ، وهى حاشية على شرح ابن الملك كتبها بإشارة من مفتى عصره ، وحل فيها المواضع المشككة من المتن أولها : الحمد لله الذى جعل العلم أغز الأشياء الخ ، وهى فى مجلد أتمه سنة تسع وألف ، وقال فيه : قد تم هذا الكتاب .

ومن شروح المصاييح : شرح عثمان بن الحاج محمد الهروى ، أوله : الحمد لله الذى شرح صدور العالمين الخ . وهو شرح مختصر متأخر عن البيضاوى لأنه ذكره فيه ، وشرحه أيضاً القاضى البيضاوى ، قيل اسمه « تحفة الأبرار » انتهى ما فى السكشف .

## الفصل الثلاثون

في ذكر كتب الحديث التي صنف في الأحكام وهي كثيرة

فمنها : « بلوغ المرام من أدلة الأحكام » للحافظ ابن حجر .

وهو مختصر في الأحكام نافع جداً . قال الحافظ في أوله ما لفظه : هذا مختصر يشتمل على أصول الأدلة الحديثية للأحكام الشرعية ، حررته تحريراً بالغاً ليصير من يحفظه من بين أقرانه نافعاً ، ويستعين به الطالب المبتدى ، ولا يستغنى عنه الراغب المنتهى ، انتهى . وقد طبع هذا المختصر المبارك شيخنا العلامة محمد بن عبدالعزيز ، المدعو بشيخ محمد الهاشمي الجعفري في المطبع العددي الكائن في بهوپال حين كان قاضياً بها ، نقلنا من نسخة صحيحة مقروءة على شيخ الإسلام القاضي زكريا الأنصاري المصري الأزهرى ، تلميذ المصنف الحافظ ابن حجر ، وقد أعطاني نسخة منه على سبيل المناولة المقروءة بالإجازة ، ثم قرأت عليه أحاديث من أوله ، وأجازني بروايته مشافهة . وقد كتب الإجازة في آخر الكتاب بخطه الشريف هكذا : قد قرأ فيه من أوله أحاديث المولوى عبد الرحمن بن الحافظ عبد الرحيم ، وأجزته أن يرويه عنى بالشروط المقررة عند أهل الحديث وأئمتهم ، ويلزم على نفسه الاتباع ، ويحتنب الابتداع ، وأسأل الله أن يعينى وإياه على ذلك ؛ وكتب هذه الأحرف محمد بن عبد العزيز المدعو بشيخ محمد سنة ١٣١٣ هـ انتهى .

وقد طبع شيخنا العلامة المذكور إسناد هذا الكتاب إلى المصنف الحافظ ابن حجر هكذا : بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله حق حمده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده . أما بعد : فيقول خادم الحديث محمد بن عبد العزيز المدعو بشيخ محمد الهاشمي الجعفري ، والفاطمى الزينبي ، إنى أروى « بلوغ المرام » لشيخ الإسلام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى عن شيخى العلامة الثقة الثبت الشيخ أبى الفضل

عبد الحق الحمدي ، عن الإمام محمد بن علي الشوكاني رحمه الله تعالى ، عن الإمام السيد عبد القادر بن أحمد ، عن السيد أحمد بن عبد الرحمن ، عن السيد الحسين بن أحمد زباره ، عن عبدالعزيز بن محمد الجيشي ، عن إبراهيم بن عبد الله ابن جُمان ، عن محمد بن إبراهيم بن جُمان ، عن إبراهيم بن محمد بن جُمان ، عن السيد الطاهر الأهدل ، عن عبد الرحمن بن الدَّيَّع ، عن الحافظ السخاوي عن مؤلفه الحافظ ابن حجر .

وأرويه أيضاً عن شيخني أبا الفضل عبد الحق الحمدي في جملة ما أجازني مشافهة ، عن الإمام الشوكاني في إجازته العامة لسائر مروياته ، عن السيد علي ابن إبراهيم ، عن حامد بن شاكر ، عن السيد أحمد بن يوسف ، عن السيد إبراهيم بن القاسم بن المؤيد ، عن السيد الحسين بن أحمد زباره ، عن القاضي أحمد بن صالح بن أبي الرجال ، عن محمد البابلي ، عن أبي النجاسالم عن النجم محمد بن أحمد ، عن صاحب هذه النسخة شيخ الإسلام زكريا ، عن المؤلف الحافظ ابن حجر رحمهم الله تعالى ورضي عنهم أجمعين ، وأنا بهم اللجنة بفضلهم آمين ، وصلى الله على رسوله محمد وآله وسلم ، والحمد لله رب العالمين انتهى .

قلت ولكتاب بلوغ المرام شروح :

منها : « البدر التمام » للقاضي العلامة شرف الدين الحسين بن محمد المغربي .

ومنها : « سبل السلام » للعلامة السيد محمد بن إسماعيل الأمير الكحلاني

ثم الصنعاني ، قال في أوله : هذا شرح لطيف على بلوغ المرام ، تأليف الشيخ

العلامة شيخ الإسلام ، أحمد بن علي بن حجر أحله الله دار السلام ، اختصرته

عن شرح القاضي العلامة شرف الدين الحسين بن محمد المغربي أعلا الله درجاته

في عليين ، مقتصراً على حل ألفاظه وبيان معانيه ، قاصداً بذلك وجه الله ، ثم

التقريب للطالبين والناظرين فيه ، معرضاً عن ذكر الخلافات والأقوال ، إلا

أن يدعو إليه ما يرتبط به الدليل ، متجنباً للإيجاز الخلل ، والإطناب الممل ،

وقد ضمت إليه زيادات جمة على ما في الأصل من الفوائد انتهى .

ومنها : « فتح العلام » للعلامة أبي الخير نور الحسن خان بن السيد صديق ابن حسن بن علي الحسيني القنوجي في مجلدين ، فرغ من تأليفه سنة ۱۳۰۲ هـ ، وقد طبع بمصر بالمطبعة الأميرية ونفدت نسخه .

ومنها : « مسك الختام » للسيد العلامة النواب . صديق بن حسن خان رحمه الله تعالى ، وهي بالفارسية ( قال في كتابه « إتحاف النبلاء مسك الختام شرح بلوغ المرام » السكاتب الحروف عفا الله عنه ) وابن نام اورادرمنام الهام شده دو مجلد کلال است اوله الحمد لله عز وجل ودروی بدر تمام وسبل السلام وتلخیص مصنف علام را باختصار وایجاز جمع ساخته وبعبارات فارسی عام فهم نکاشته وجول آخرین شروح واجمع آنها برای أصول وفروع است این نام بدال مناسبت تام دار دوایل شرح أحسن کتب مؤلفه ایل بی بضاعت است وجامع روایت ودرایت تکاد العیون ناکله والقلوب تشر به ) .

ومن المختصرات في الأحكام « منتقى الأخبار » للشيخ الإمام العلامة أبي البركات ، مجد الدين عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الحراني المعروف بابن تيمية ، وقد يلتبس على من لا معرفة له بأحوال الناس مصنف منتقى الأخبار ابن تيمية هذا بحفيده شيخ الإسلام ، تقى الدين أحمد بن عبد الحلیم ، شيخ ابن القيم ، وليس الأمر كذلك ، فإن ابن تيمية مصنف منتقى الأخبار جد ابن تيمية الذي هو شيخ ابن القيم ، فلنا أن نذكر ترجمتهما ههنا فنقول : قال الشوكاني في النيل في ترجمة مصنف المنتقى : هو الشيخ الإمام علامة عصره المجتهد المطلق أبو البركات شيخ الحنابلة ، محمد الدين عبد السلام بن عبد الله ابن أبي القاسم بن محمد بن الخضر بن محمد بن علي بن عبد الله الحراني المعروف بابن تيمية . قال الذهبي في النبلاء : ولد سنة تسعين وخمسة مائة تقريباً ، وتفقه على عمه الخطيب ، وقدم بغداد وهو مرأوق مع السيف ابن عمه ، وسمع من أحمد

ابن سكينه ، وابن طبرزد ، ويوسف بن كامل وعدة . وسمع بحران من حنبل ،  
وعبد القادر الحافظ ، وتلا بالعشر على الشيخ عبد الواحد بن سلطان ، حدث  
عنه ولده شهاب الدين ، والدمياطي ، وأمين الدين بن شقير ، وعبد الغني بن  
منصور ، ومحمد بن البزار ، والواظ محمد بن عبد المحسن وغيرهم ، وتفقه وبرع  
واشتغل وصنف التصانيف ، وانتهت إليه الإمامة في الفقه ، ودرس القراءات  
وصنف فيها أرجوزة . تلا عليه الشيخ القيرواني وحج في سنة إحدى وخمسين  
على درب العراق ، وابتهر علماء بغداد لذكائه وفضائله ، والتمس منه أستاذ دار  
الخلافة محي الدين بن الجوزي الإقامة عندهم ، فتعلل بالأهل والوطن .

قال الذهبي : سمعت الشيخ تقي الدين أبا العباس يقول : كان الشيخ ابن مالك  
يقول : ألين للشيخ المجد الفقه كما ألين لداود الحديد . قال الشيخ : وكانت  
في جدنا حدة ، اجتمع ببعض الشيوخ وأورد عليه مسألة فقال : الجواب عنها  
من ستين وجهاً : الأول كذا ، والثاني كذا ، وسردها إلى آخرها ، وقد رضينا  
عنك بإعادة أجوبة الجميع ، نخضع له وابتهر . قال العلامة بن حمدان : كنت  
أطالع على درس الشيخ وما أبقى ممكناً ، فإذا أصبحت وحضرت ينقل أشياء  
غريبة لم أعرفها قال الشيخ تقي الدين : وجدناه عجيباً في سرد المتون وحفظ  
المذاهب بلا كلفة ، وسافر مع ابن عمه إلى العراق ليخدمه وله ثلاث عشرة سنة  
فكان يبيت عنده ويسمعه ويكرر مسائل الخلاف فيحفظ المسألة . وأبو البقاء  
شيخه في النحو والفرائض . وأبو بكر بن غنيمه شيخه في الفقه ، وأقام ببغداد  
سنة أعوام مكباً على الاشتغال ، ثم ارتحل إلى بغداد قبل العشرين وستمائة ،  
فتزود من العلم وصنف التصانيف ، مع الدين والتقوى وحسن الاتباع . وتوفي  
بحران يوم الفطر سنة اثنتين وخمسين وستمائة . وإنما قيل لجدته تيمية لأنه حج  
على درب تيماء ، فرأى هناك طفلة ، فلما رجع وجد امرأته قد ولدت له بنتاً ،  
فقال يا تيمية يا تيمية ، فلقب بذلك . وقيل إن أم جده كانت تسمى تيمية ،

وكانت واعظة انتهى ما في النيل .

وأما حفيده فقال الذهبي في التذكرة في ترجمته ما لفظه : ابن تيمية الشيخ الإمام العلامة الحافظ الناقد ، المفسر المجتهد البارع ، شيخ الإسلام ، علم الزهاد نادرة العصر ، أبو العباس أحمد بن المفتي ، شهاب الدين عبد الحليم بن الإمام المجتهد شيخ الإسلام مجد الدين عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الحراني ، أحد الأعلام ، ولد في ربيع الأول سنة إحدى وستين وستمائة . وقدم مع أهله سنة سبع ، فسمع من ابن عبد الدائم ، وابن أبي اليسر ، والسكّال بن عبد ، وابن الصيرفي ، وابن أبي الخير وخلق كثير ، وعنى بالحديث ونسخ الأجزاء ودار على الشيوخ وخرج وانتقى وبرع في الرجال ، وعلل الحديث وققهه ، وفي علوم الإسلام وعلم الكلام وغير ذلك ، وكان من مجور العلم والأذكياء المعدودين ، والزهاد الأفراد ، والشجعان الكبار ، والكرماء الأجواد ، أثنى عليه الموافق والمخالف ، وسارت بتصانيفه الركبان ، لعلها ثلاث مائة جلد . حدث بدمشق ومصر والنفر ، وقد امتحن وأوذى مرّات ، وحبس بقلعة مصر والقاهرة والإسكندرية ، وبقلعة دمشق مرّتين ، وسها توفي في العشرين من ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وسبعائة في قاعة معتقلا ، ودفن إلى جنب أخيه الإمام شرف الدين بمقابر الصوفية ، رحمها الله تعالى انتهى .

قال صاحب كشف الظنون بعد ذكر المنتقى لمجد الدين بن تيمية ، هذا ما لفظه : شرحه السراج عمر بن علي بن الملقن الشافعي ، المتوفى سنة أربع وثمانمائة ولم يكمله ، بل كتب منه قطعة انتهى . وقال صاحب البدر المنير : وأحكام الحافظ مجد الدين عبد السلام بن تيمية المسمى بالمنتقى ، هو كاسمه وما أحسنه لولا إطلاقه في كثير من الأحاديث العزو إلى الأئمة دون التحسين والتضعيف . فيقول مثلاً : رواه أحمد ، رواه الدارقطني ، رواه أبو داود ، ويكون الحديث ضعيفاً ، وأشد من ذلك كون الحديث في جامع الترمذي مبيّناً

ضعفه ، فيعزوه إليه من دون بيان ضعفه . وينبغي للحافظ جمع هذه المواضع وكتبتها على حواشي هذا الكتاب ، أو جمعها في مصنف يستكمل فائدة الكتاب المذكور ، انتهى . والحمد لله قد بين ذلك كله ، وزاد عليه محدث اليمن ومجتمدها محمد بن علي الشوكاني ، المتوفى سنة ١٢٥٠ في كتابه نيل الأوطار ، الذي شرح به المنتقى شرحاً وسطاً بلغ ثمانية أجزاء ، وقد جمع فيه من فقه الحديث مالئك لا تعثر عليه في كتاب آخر .

ومنها : « الأحكام الكبرى » للشيخ أبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي الأشبيلي ، المتوفى سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة ببجاية ، وهو كتاب كبير في نحو ثلاثة مجلدات ، انتقاء من كتب الأحاديث . وله « الأحكام الصغرى » ، وشرحه الشيخ صدر الدين محمد بن عمر بن المرحل المصري ، المتوفى سنة ست عشرة وسبعمائة ، كتب منه ثلاثة مجلدات ، وأشيباية وبجاية بكسر أولها : بلدتان بالأندلس .

ومنها : « الأحكام الكبرى » للشيخ محب الدين أحمد بن عبد الله الطبري المكي الشافعي ، المتوفى بمكة المكرمة سنة أربع وتسعين وستائة ، وهو أيضاً كتاب كبير ، جمع فيه الصحاح والحسان ، لكن ربما أورد الأحاديث المضعفة ولم يبين ، كذا قال تلميذه الياقبي . وذكر جمال الدين في المنهل الصافي أن له « الأحكام الوسطى » في مجلد كبير ، و« الصغرى » أيضاً تتضمن ألف حديث وخمسة عشر حديثاً انتهى .

ومنها « الأحكام الصغرى » للإمام الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل ابن عمر بن كثير الدمشقي الشافعي ، المتوفى سنة أربع وأربعين وسبعمائة . ومنها : « عمدة الأحكام » عن سيد الأنام ، لتقي الدين الشيخ الإمام أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن مسرور الجماعلي المقدسي ، المتوفى سنة ستائة في ثلاثة مجلدات عز نظيره ، أوله : الحمد لله أتم الحمد وأكمله الخ .

قال ، وحصرت الكلام في خمسة أقسام :

الأول — التعريف بمن ذكر من رواة الحديث إجمالاً ، وله أسماء رجالها في مجلد ، قال : أفردت هذا بكتاب سميته العدة .

الثاني — في أحاديثه .

الثالث — بيان ما وقع فيه من المهمات .

الرابع — في ضبط لفظه .

الخامس — الإشارة إلى بعض ما يستنبط .

وشرحه أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق القلنسائي المالكي ، المتوفى سنة إحدى وثمانين وسبعمائة في خمسة مجلدات ، أوله : الحمد لله الجبار الخ . قال سألتني البعض اختصار جملة من أحاديث الأحكام ، مما اتفق عليه الإمامان البخاري ومسلم فأجبتهم . قال الحافظ ابن حجر العسقلاني : جمع فيه بين كلام ابن دقيق العيد وابن العطار والفاكهاني وغيرهم .

وشرحه سراج الدين عمر بن علي بن الملحق الشافعي ، المتوفى سنة أربع وثمانمائة سماه بالأعلام ، وهو من أحسن مصنفاته ، وأبو طاهر مجد الدين محمد ابن يعقوب الفيروزابادي الشيرازي ، سماه « عدة الأحكام في شرح عمدة الأحكام » مجلدان ، المتوفى سنة سبع عشرة وثمانمائة .

وشرحه السيد تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن محمد بن حسن بن أبي الوفا العلوي ، المتوفى سنة خمس وسبعين وثمانمائة ، أورد في أوله ست مقالات أوله : الحمد لله الذي نور بصائرنا بنور الإسلام الخ ، سماه « عدة الأحكام » .

وشرحه عبد الرحمن بن علي بن خلف الشيخ زين الدين أبو المعالي الفارسكوري الشافعي ، شرح العمدة شرحاً دل على كثرة فضله ، وولى قضاء المدينة النبوية في سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة ، وتوفى في سنة ثمان وثمانمائة لعل ذلك عمدة الفقه .

وشرحه الشيخ عماد الدين إسماعيل بن أحمد بن سعيد بن محمد بن الأثير الحلبي الشافعي ، أوله : الحمد لله منور البصائر الخ . ذكر فيه أنه حفظ العمدة التي رتبها على أبواب الفقه وفيها خمسمائة حديث ، فقرأ على الشيخ ابن دقيق ، ثم شرحه إملاء وسماه « إحكام الأحكام في شرح أحاديث سيد الأنام » كذا في الكشف .

قلت : كتاب عمدة الأحكام للحافظ عبد الغنى المذكور الذي طبع في المطبعة النيرية مع شرحه لابن دقيق العيد ، وقع في أوله : الحمد لله الملك الجبار الواحد القهار ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، رب السموات والأرض وما بينهما العزيز الغفار ، وصلى الله على المصطفى المختار ، وعلى آله وصحبه الأطهار ، أما بعد : فإن بعض الإخوان سألني اختصار جملة من أحاديث الأحكام ، مما انفق عليه الإمامان ، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري ، ومسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، فأجبت به إلى سؤاله رجاء المنفعة له الخ .

وقال مصحح هذا الكتاب في هامشه : هذه خطبة المؤلف رحمه الله ولم نجد لها في نسخ الشروح الخطية التي بين أيدينا ووجدناها في نسخ المتن مشبوبة ، فأثبتناها في هذه النسخة حفظاً للأصل ، ولعل الشراح لم يتعرضوا لها اختصاراً على المهم المقصود ، انتهى كلام المصحح .

ومنها « المنتقى » في الأحكام لابن الجارود ، وهو الحافظ الإمام الناقد أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود ، النيسابوري ، المجاور بمكة ، سمع أبا سعيد ابن الأشج ، ومحمد بن آدم ، وعلي بن خشرم ، ويعقوب بن إبراهيم الدورقي ، وعبد الله بن هاشم الطوسي ، والحسن بن محمد الزعفراني وخلقا . حدث عنه أبو حامد بن الشرقي ، ومحمد بن نافع المسكي ، ويحيى بن منصور السجزي وآخرون ، وكان من العلماء المتقنين المجودين ، توفي سنة سبع وثلاثمائة .

## الفصل الحادى والثلاثون

### فى ذكر المختصرات فى الحديث

وهى كثيرة منها : « مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية » للإمام رضى الدين حسن بن محمد الصفانى <sup>(١)</sup> المتوفى سنة خمسين وستمائة ، جمع فيه من الأحاديث الصحاح عدداً على تعداد الشارح السكازرونى ، وهو ألفان ومائتان وستة وأربعون حديثاً ، وبين فى أول كل باب أو نوع عدد أحاديثه وقال : هذا كتاب أرتضيه وأستضيء لضياؤه ، والعمل بمقتضاه . ألفته لخزانة المستنصر بن الظاهر بن الناصر بن المستضىء العباسى أوله : الحمد لله بحمى الرمم ، وجرى القلم الخ ، ذكر أنه لما فرغ من مصباح الدجى والشمس المنيرة ، ضمت إليهما ما فى كتاب النجم والشهاب لتجتمع الصحاح . قال : وهذا الكتاب حجة بينى وبين الله فى الصحة والرضاء به ، ورمى فيه بالحروف ، فالحاء إشارة للبخارى ، والميم لمسلم ، والقاف لما اتفقا عليه ، ورتبه بترتيب أنيق جعله اثنى عشر باباً .

الأول على فصلين : الأول - فى ابتداءة بمن الموصولة أو الشرطية .  
و [ الفصل ] الثانى : فيما ابتداءه بمن الاستفهامية .

الثانى - فى أن ؛ وفيه عشرة فصول .

الثالث - فى لا .

الرابع - فى إذ وإذا .

الخامس - فى فصلين : الأول فى ما وأنواعها ؛ والثانى : فى يا وأقسامها .

السادس - فيه اثنا عشر فصلاً فى بعض الكلمات ، كقد ولد وبين وهكذا .

---

(١) بفتح الصاد المهملة وتخفيف النين المعجمة ، ويقال الصاغانى ، قرية بمر ، يقال لها جاغان فمر .

السابع — فيه سبعة فصول كالمبتدأ والمعروف وما أشبه ذلك .

الثامن — فيه ستة فصول .

التاسع — في العدد ونحوه .

العاشر — في الماضي .

الحادى عشر — في لام الابتداء .

الثانى عشر — في الكلمات القدسية كذا في الكشف .

والصفانى هذا : هو أبو الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر بن على العدوى العمرى الحنفى ، حامل لواء اللغة في زمانه . قال الذهبى : ولد بمدينة لاهور سنة سبع وسبعين وخمسائة ، ونشأ بفزنة ودخل بغداد سنة خمس عشرة وستائة ، وذهب منها بالرياسة الشريفة إلى صاحب الهند ، فبقى هناك مدة ، وحج ودخل اليمن . ثم عاد إلى بغداد ثم إلى الهند ثم إلى بغداد ، وكان إليه المنتهى في اللغة . وله من التصانيف « مجمع البحرين » في اللغة ، و « تكملة الصحاح والعباب » وصل فيه إلى فصل بكم حتى قيل :

إِن الصفانى الذى حاز العلوم والحكم

كان قصارى أمره أن انتهى إلى بكم

و « النوادر في اللغة والتراكيب » ، وأسماء القارة ، وأسماء الأسد ، وأسماء الذئب ، ومشارك الأنوار ، وشرح البخارى ، ودر السحابة في وفيات الصحابة ، والعروض ، وشرح أبيات المفصل ، وبنية الصديان وغير ذلك .

وشروح « مشارق الأنوار » كثيرة ، منها : شرح الشيخ أكل الدين محمد بن محمود البارتى الحنفى ، سماه « تحفة الأبرار في شرح مشارق الأنوار » ، وتوفى سنة ست وثمانين وسبعائة . والشيخ مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزابادى الشيرازى ، التوفى سنة سبع عشرة وثمانائة ، وهو في أربعة مجلدات سماه « شوارق الأسرار العلية في شرح مشارق الأنوار النبوية » ، وخير

الدين خضر بن عمر العطوفى من علماء الدولة العثمانية ، سماه « الكشف الشارق » فى ثلاثة مجلدات ، والشيخ الإمام سعيد بن محمد بن مسعود السكازرونى ، سماه « المطالع المصطفوية » وتوفى سنة ثمان وخمسين وسبعائة . ذكر فى آخر كل فصل وباب عدد الأحاديث ، فجمعه على أن يكون ألفين ومائتى حديث وستة وأربعين حديثاً ، والشيخ عبد اللطيف بن عبد العزيز ، المعروف بابن الملك ، شرحه شرحاً لطيفاً سماه « مبارك الأزهار فى شرح مشارق الأنوار » أوله : الحمد لله على هدية الهداية والإسلام .

واعلم أن الشارح ابن الملك التزم أن يبين كل حديث أنه مما انفرد به أحد الشيخين أو اتفقا عليه ، لاختلاف نسخ المشارق فى العلامات ، وعدم العلم بما هو الأصح ، ونبه على ما وقع من المصنف فى بعض المواضع من علامات غير مطابقة للواقع ، بأنه نسب الحديث إلى الصحيحين ولم يكن إلا فى أحدهما ، أو أخرجه غيرهما ، أو لم يوافق اسم الراوى لما فيهما ، وذكر أحوال راوى الحديث ، واقتصر على ذكره مرة ، وعلى شرح ابن الملك حاشية أولها : الحمد لله الذى خلق أرواح الخ ، وعليه حاشية أيضاً لمولانا إبراهيم بن أحمد المعيد ، أولها : الحمد لله الذى خلق أرواح ذوى العقول الخ ، سماها « صواب الأفكار » . وحاشية أخرى لحمد بن أحمد الأرنؤقى الشهير بوحى زاده ، المتوفى سنة ثمان عشرة وألف أولها : الحمد لله الذى هدانا لهذا الخ ، ورتب المولى إبراهيم بن مصطفى شرح ابن الملك على فصول وأبواب كالمصاييح ، وسماه « أنواع البوارق فى ترتيب شرح المشارق » أوله : نحمدك يا من أشرق قلوبنا الخ ، قال رتبته كترتيب المصاييح بلا تغيير ، إلا فى محل الاحتياج ، وربما ألحقت به شيئاً من المصاييح ، وتم ترتيبه فى أول شعبان سنة سبع وثمانين وتسعمائة .

وشرحه المولى شمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا مكرراً ولم يشتهر ، وتوفى سنة أربعين وتسعمائة .

وشرحه وجيه الدين عمر بن عبد المحسن الأرزنجانى ، وسماه « حدائق الأزهار شرح مشارق الأنوار » أوله : الحمد لله على توافر فضله وآلائه الخ ، قال جميع ما أورده فيه من شرح السنة ؛ ونوادير الأصول ، والفائق والنهاية ، ومجمع الغرائب ، ومطالع الأنوار ، وشرح البيضاوى ، والتحفة لبدر الدين الإريلى .

وشرحه شمس الدين بن الصانع محمد بن عبد الرحمن ، الزمردى الحنفى ، المتوفى سنة ست وسبعين وسبعمائة .

والمولى محمد بن مصلح الدين القوجوى المعروف بشيخ زاده الحشى ، المتوفى سنة إحدى وخسين وتسعمائة ، وجلال الدين رسولاً بن أحمد البتانى المتوفى سنة ثلاث وتسعين وسبعمائة كتب عليه قطعة ولم يكملها .

وشرحه وحيد الدين كذا فى الكشف .

ومنها « الجامع الصغير من حديث البشير النذير » للحافظ السيوطى ، قال فى أوله : هذا كتاب أودعت فيه من الكلم النبوية ألوفاً ، ومن الحكم المصطفوية صنوفاً ، اقتصرت فيه على الأحاديث الوجيزة ، ونلخصت فيه من معادن الأثر إبريزه ، وبالغت فى تحرير التخريج ، فتركت القشر وأخذت اللباب ، وصنفته عما تفرد به وضاع أو كذاب . ففاق بذلك الكتب المؤلفة فى هذا النوع : كالفائق ، والشهاب ، وحوى من نفائس الصناعة الحديثية ما لم يودع قبله فى كتاب ، ورتبته على حروف المعجم ، مراعيًا أول الحديث فما بعده تسهيلاً على الطلاب ، وسميته : « الجامع الصغير من حديث البشير النذير » لأنه مقتضب من الكتاب الكبير ، الذى سميته جامع الجوامع ، وقصدت فيه جمع الأحاديث النبوية بأسرها انتهى .

وله شروح عديدة :

منها : « شرح الشيخ شمس الدين محمد بن العلقمى الشافعى » تلميذ المصنف ، المتوفى سنة تسع وعشرين وتسعمائة ، وهو شرح بالقول فى مجلدين ، وسماه :

« الكوكب المنير » لكنه ترك أحاديث بلا شرح لكونها غير محتاجة إليه ، قال حيث أقول « شيخنا » فرادى المصنف ، وحيث أقول « فى الحديث » علامة الصحة أو الحسن ، فمن تصحيح المؤلف برمز صورته « صح » أو « ح » بخطه وحيث أقول و « كتبنا » فالمراد بهما السيد الشريف يوسف الأرسونى وابن مغلطاي .

وشرح الشيخ شهاب الدين أبى العباس أحمد بن محمد ، المتبولى الشافعى ، وسماه « بالاستدراك النصير على الجامع الصغير » أوله : الحمد لله شارح صدور أهل السنة الخ ، ذكر فيه أن ابن العلقمى أطال فيما لا يحتاج إليه ، واختصر فيما يحتاج ، بل ترك أحاديث فشرحها مفصلاً ، وقدم مقدمة فى أصول الحديث فى مجلد .

وشرح الشيخ شمس الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف المنارى الشافعى ، المتوفى سنة ثلاثين وألف تقريباً ، شرح أولاً بالقول كابن العلقمى فاستحسنه المغاربة ، فالتمسوا منه أن يمزجه فاستأنف العمل ، وصنف شرحاً كبيراً ممزوجاً فى مجلدات ، وسماه « فيض القدير » أوله : الحمد لله الذى جعل الإنسان هو الجامع الصغير الخ ، قال : ويليق أن يدعى بالبدر المنير ، وذكر أن مراده من القاضى : هو البيضاوى ، ومن العراقى : هو الزين ، ومن جدى : هو القاضى يحيى المناوى ، ثم اختصره بعضهم وسماه « التيسير » أوله : الحمد لله الذى علمنا من تأويل الأحاديث الخ .

وشرح العلامة نور الدين على القارى نزيل مكة المكرمة ، كذا ذكر هذه الشروح صاحب كشف الظنون .

قلت : وقوله ( ثم اختصره يعنى فيض القدير وبعضهم سماه التيسير ) فيه نظر ، فإن المصنف عبد الرؤوف المناوى هو الذى اختصره وسماه هو بالتيسير لا غيره ، كما صرح به فى أول التيسير .

وشرح الشيخ على بن الشيخ نور الدين بن محمد بن إبراهيم المعروف بالعزيزي ،  
أوله : الحمد لله الذي وقفنا للاشتغال بسنة رسوله ، وتبليغها من رغب فيها ،  
وإجابة لمسئولة ، وهو شرح صغير ممزوج سماه « بالسراج المنير » قال فيه : جمعته  
من شروح الكتاب ، فحيث قلت قال الشيخ ، فرادى به شيخي خادم السنة  
محمد الحجازي الشعراني المشهور بالواعظ ، وإذا لم أعز الكلام لأحد فهو  
عن الشيخ عبد الرؤوف المناوي انتهى .

وشرح العلامة محمد بن إسماعيل الأمير اليماني ، وهو شرح موجز ممزوج  
في مجلدين .

## الفصل الثاني والثلاثون

### في ذكر الكتب المصنفة في تخريج الأحاديث

وهي كثيرة .

فمنها : « نصب الراية لأحاديث الهداية » للعلامة الزيلعي .

ومنها : « الدراية في تخريج أحاديث الهداية » للحافظ ابن حجر العسقلاني ،  
قال صاحب كشف الظنون في ذكر كتاب الهداية : وخرج الشيخ جمال الدين  
يوسف الزيلعي المتوفى سنة ٧٦٢ اثنتين وستين وسبعمائة أحاديثه ، وسماه :  
« نصب الراية » لأحاديث الهداية ، وخلصه الشيخ أحمد بن علي بن حجر  
العسقلاني ، المتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة ، وسماه « الدراية في منتخب  
أحاديث الهداية » . وذكر فيه أن الزيلعي استوعب ما ذكره من الأحاديث  
والآثار ، ثم اعتمد ذكر أدلة المخالفين في كل باب ، وهو كثير الإنصاف ،  
يحكي ما وجده من غير اعتراض ، فكثر الإقبال عليه .

قلت : قال الحافظ ابن حجر في أول الدراية : إني لما تلخصت تخريج  
الأحاديث التي تضمنها شرح الوجيز للإمام أبي القاسم الرافعي ، وجاء مع

اختصاره جامعاً لمقاصد الأصل مع مزيد كثير فيما راجعت عليه تخريج أحاديث الهداية للإمام جمال الدين الزيلعي ، فسألني بعض الأحاب الأعرزة أن أخلص الكتاب الآخر لينتفع به أهل مذهبه ، كما انتفع أهل المذهب ، فأجبتة إلى طلبه وبادرت إلى وفق رغبته ، فاختصته تلخيصاً حسناً ، مبيناً غير مخل من مقاصد الأصل ، إلا ببعض ما قد يستغنى عنه انتهى .

قلت : لو ذكر الحافظ أحاديث الخصوم أيضاً بالاختصار ، لكان أحسن وأجود وأتم فائدة .

والحافظ الزيلعي هذا هو جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد ، وقيل ابن يوسف بن محمد الحنفى ، أحد حفاظ الحديث ، سمع من أصحاب النجيب ، وأخذ عن الفخر الزيلعي شارح الكنز ، والعلاء بن التركمانى ، وابن عقيل ، وألف تخريج أحاديث الهداية ، سماه « بنصب الراية لأحاديث الهداية » ، وتخرج أحاديث الكشف ، سماه « بالكاف الشاف » وغير ذلك . وكانت وفاته فى الحرم سنة اثنتين وستين وسبعمائة . وفى الدرر الكامنة للحافظ ابن حجر : ذكر لى شيخنا الزين العراقى أنه كان مرافق الزيلعي فى مطالعة الكتب الحديثية لتخريج الكتب التى كانا قد اعتنينا بتخريجها . فالعراقى لتخريج أحاديث الإحياء والأحاديث التى يشير إليها الترمذى فى كل باب ، والزيلعي لتخريج أحاديث الهداية والكشاف ، وكل منهما يعين الآخر انتهى .

﴿ تنبيه ﴾ اعلم أنه قد وقع الاختلاف فى تسمية الزيلعي صاحب نصب الراية ، فسماه الكفوى يوسف بن عبد الله ، ووافقه كلام صاحب الكشف عند ذكر الهداية كما تقدم ، وكلامه عند ذكر الكشف يدل على عكس ذلك حيث قال : ومن خرج أحاديثه جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي الخ ، وكذا سماه الشيخ محمد بن على الشنوائى المصرى فى رسالته « الدرر السنية فى ماعلا من أسانيد الشنوائية » والشيخ عابد السندى المدنى فى رسالته « حصر الشارد »

وغيرها ، وهو الموافق لما ذكره السيوطي في حسن المحاضرة .  
ومنها : تخريج أحاديث الهداية لابن التركماني ، وهو علي بن عثمان بن إبراهيم  
المارديني علاء الدين الشهير بابن التركماني أستاذ الحافظ الزيلعي ، كان إماماً في  
الفقه والأصول والحديث ، ملازماً للاشتغال والإفادة ، له تصانيف بديعة ، منها  
« بهجة لأعاريب بما في القرآن من الغريب » ، و « المنتخب في الحديث » ،  
و « المؤلف والمختلف » وكتاب « الضعفاء والمتروكين » ، و « الجوهر النقي في  
الرد على البيهقي » و « المعدن في أصول الفقه » و « مختصر الحاصل في الكلام »  
و « مختصر رسالة القشيري » و « تخريج أحاديث الهداية » وغير ذلك . مات  
يوم عاشوراء سنة خمسين وسبعمائة .

ومنها : تخريج أحاديث إحياء العلوم للإمام الغزالي ، قال صاحب كشف  
الظنون في ذكر كتاب إحياء العلوم : وقد صنف الحافظ زين الدين عبد الرحيم  
ابن حسين العراقي ، المتوفى سنة ست وثمانمائة كتابين في تخريج أحاديثه ،  
أحدهما كبير وهو الذي صنفه سنة إحدى وخمسين وسبعمائة ، وقد تعذر الوقوف  
فيه على بعض أحاديثه ، ثم ظفر كثيراً مما غرب عنه إلى سنة ستين وسبعمائة ،  
فصنف صغيره المسمى « بالغنى عن حمل الأسفار في الأسفار » ، في تخريج ما في  
الإحياء من الأخبار « أوله : الحمد لله الذي أحيا علوم الدين الخ » ، اقتصر فيه  
على ذكر طرق الحديث وصحايه ومخرجه ، وبيان صحته وضعف مخرجه ، وحيث  
كرر المصنف ذكر الحديث اكتفى بذكره في أول مرة ، وربما أعاد لغرض ،  
نم إن تلميذه الحافظ ابن حجر العسقلاني استدرك على ما فاته في مجلد ، وصنف  
الشيخ زين الدين قاسم بن قطولبقا الحنفى المصرى ، المتوفى بها سنة تسع وسبعين  
وثمانمائة أيضاً كتاباً سماه : « تحفة الأحياء » ، فيما فات من تخريج أحاديث  
الإحياء . انتهى ما في الكشف .

قلت : تأتي ترجمة الحافظ زين الدين العراقي ، والحافظ ابن حجر في الفصل  
التاسع من الباب الثانى من هذه المقدمة .

وأما زين الدين قاسم بن قطلوبغا ، فهو أبو العدل قاسم بن قطلوبغا المعروف بقاسم الحنفي ، ولد في المحرم سنة ٨٠٢ اثنتين وثمانمائة بالقاهرة ، ومات أبوه وهو صغير فنشأ يتيمًا ، وحفظ القرآن وكتبًا ، وعرض بعضها على العزيز بن جماعة ثم أقبل على الاشتغال على جماعة من علماء عصره ، كإسماعيل البخاري ، والشرف السبكي ، وابن المهام ، وقرأ في غالب الفنون ، ونصدر للتدريس والإفتاء قديمًا ، وأخذ عنه الفضلاء في فنون كثيرة ، وصار المشار إليه في الحنفية ولم يخلف بعده مثله . وله مؤلفات منها : « شرح منظومة ابن الجزري » في مجلدين ، وحاشية « شرح الألفية للعراقي » و « شرح النخبة » لابن حجر ، وخرج أحاديث « عوارف المعارف » للسهروردي ، وأحاديث « الاختيار شرح المختار » في مجلدين ، وكذلك خرج أحاديث البردوي في أصول الفقه ، وتفسير أبي الليث ، و « منهاج العابدين » و « الأربعين في أصول الدين » ، و « جواهر القرآن وبداية الهداية » ، و « الشفاء » ، و « إتحاف الأحياء » بما فات من تخريج أحاديث الإحياء ، و « منية الأملعي بما فات الزيلعي » ، و « بغية الرائد في تخريج أحاديث شرح العقائد » ، و « نزهة الرائي في أدلة الفرائض » ورتب « مسند أبي حنيفة » لابن المقرئ ، وبوب « مسند أبي حنيفة » أيضًا للحارثي ، و « الأملعي على مسند أبي حنيفة » في مجلدين ، و « الموطأ » برواية محمد بن الحسن ، ومسند عقبة بن عامر الصحابي ، و « عوالي كل من أبي الليث والطحاوي » و « تعليق مسند الفردوس » و « أسئلة الحاكم » للدارقطني ، و « من روى عن أبيه عن جده » في مجلد و « الاهتمام الكلبي بإصلاح ثقات المعجل » في مجلد ، وزوائد رجال كل من الموطأ ومسند الشافعي وسنن الدارقطني على الستة والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة في أربع مجلدات ، و « تقويم اللسان في الضعفاء » في مجلدين ، و « فضول اللسان » وحاشية على كل من المشتبه والتقريب لابن حجر ، والأجوبة على اعتراض ابن أبي شيبه على أبي حنيفة في الحديث ،

و « تبصرة الناقد في كبت الحاسد » في الدفع عن أبي حنيفة ، و « ترصيع  
الجوهر النقي » كتب منه إلى أثناء التيمم ، و « تلخيص سيرة مغلطاي »  
و « تلخيص دولة الترك » ، وكتاب ترجم فيه لمن صنف من الحنفية وسماه  
« تاج التراجم » ، وكتاب ترجم فيه مشايخ ومشايخ شيوخ العصر  
ومعجم شيوخه ، وشرح كتباً من كتب فقه الحنفية كالقندوري والنقاية ،  
ومختصر المنار ، ودرر البحار في المذاهب الأربعة ، وأجوبة على اعتراضات  
العز بن جماعة على أصول الحنفية ، وتعليقة على الأندلسية في العروض ،  
و « مختصر تلخيص المفتاح » ، و « شرح منار النظر في المنطق » لابن  
سيناء ، وله مصنفات غير هذه . وقد برع في عدة فنون ولم ينل ما يليق بجلاله  
من المناصب حتى التدريس في الأمكنة التي صار يدرس بها من هو دونه في  
جميع الأوصاف ، وله نظم كنظم العلماء ، فنه راداً على من قال :

إن كنت كاذبة الذي حدثني فمليك إثم أبي حنيفة أوزفر  
الوابين على القياس تمرداً والراغبين عن التمسك بالآثر  
فقال :

كذب الذي نسب المآثم للذي قاس المسائل بالكتاب والآثر  
إن الكتاب وسنة المختار قد دلا عليه فدع مقالة من فشر  
وتوفي في ليلة الخميس رابع ربيع الآخر سنة ٨٧٩ تسع وسبعين وثمانمائة .  
ومنها : « تخريج أحاديث تفسير البيضاوي » ، قال صاحب كشف الظنون  
في ذكر هذا التفسير : والشيخ عبد الرؤوف المناوي خرج أحاديثه في كتاب  
أوله : الله أحمد أن جعلني من خدام أهل الكتاب الخ وسماه : « الفتح السماوي  
بتخريج أحاديث البيضاوي » انتهى . وقال في ذكر حواشي هذا التفسير  
حاشية الفاضل القاضي زكريا بن محمد الأنصاري المصري ، المتوفي سنة عشرة  
وتسعمائة ، وهي في مجلد سماها « فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل » أولها :

الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب الخ ، نبه فيها على الأحاديث الموضوعة التى فى أواخر السور انتهى .

ومنها : « تخرىج أحاديث الكشف » للعلامة الزمخشري ، قال صاحب الكشف : وممن خرج أحاديثه الإمام المحدث جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي ، وخلص كتابه الحافظ الكبير شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر ، فى كتاب سماه « الكاف الشاف فى تحرير أحاديث الكشف » فى مجلد ، واستدرك عليه فى مجلد آخر . قال ابن حجر : استوعب ما فيه من الأحاديث المرفوعة فأكثر من تبين طرقها وتسمية مخرجيها ، على نمط ما فى أحاديث الهداية ، لكنه فاته كثير من الأحاديث المرفوعة ، فالتى يذكرها الزمخشري بطريق الإشارة ولم يتعرض غالباً لشيء من الآثار المرفوعة انتهى .

ومنها : « تخرىج أحاديث كتاب الطريقة الحمدية » ، قال صاحب الكشف فى ذكر هذا الكتاب : وتخرىج أحاديثه « إدراك الحقيقة فى تخرىج أحاديث الطريقة » ، الإمام العالم على بن حسن بن صدقة المصرى الأصل ، ثم البهائى ، إمام جامع محمد أغا المعروف بإمام بيرام باشا ، وفرغ من تأليفه فى رمضان سنة ١٠٥٠ خمسين وألف ، أوله : الحمد لله المنان الذى حقه الخ ، وهو تأليف مفيد نافع انتهى .

ومنها : « التلخيص الحبير » للحافظ ابن حجر العسقلانى ، قال فى أوله : قد وقفت على تخرىج أحاديث شرح الوجيز ، للإمام أبى القاسم الرافعى شكر الله سميه لجماعة من المتأخرين ، منهم القاضى عز الدين بن جماعة ، والإمام أبو أمانة ابن النقاش ، والعلامة سراج الدين عمر بن على الأنصارى ، والمنفى بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشى ، وعند كل منهم ما ليس عند الآخر من الفوائد والزوائد ، وأوسعها عبارة وأخلصها إشارة كتاب شيخنا سراج الدين ، إلا أنه أطاله بالتكرار ، فجاء فى سبع مجلدات ، ثم رأيت له لخصه فى مجلدة لطيفة ، أخل

فيها بكثير من مقاصد المطول وتنبيهاته ، فرأيت تلخيصه في قدر ثلث حجمه ، مع الالتزام بتحصيل مقاصده ، فمن الله بذلك ، ثم تتبعته عليه الفوائد الزوائد من تخاريج المذكورين معه ومن تخريج أحاديث الهداية في فقه الحنفية ، للإمام جمال الدين الزيلعي ، لأنه ينبه فيه على ما يحتاج به مخالفوه ، وأرجو الله إن تم هذا التتبع أن يكون حاوياً لجل ما يستدل به الفقهاء في مصنفاتهم في الفروع ، وهذا مقصد جليل انتهى .

قلت : الوجيز في الفروع للإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي الشافعي ، المتوفى سنة خمس وخمسة ، أخذه من البسيط والوسيط له وزاد فيه أموراً ، وهو كتاب جليل عمدة في مذهب الشافعي ، وقد اعتنى به الأئمة فشرحه الإمام نضر الدين محمد بن عمر الرازي ، والقاضي سراج الدين أبو الثناء محمود بن أبي بكر الأرموي ، وعماذ الدين أبو حامد محمد بن يونس الإربلي ، وأبو الفتوح أسعد بن محمود العجلي الشافعي ، صنف كتاباً في شرح مشكلات الوجيز والبسيط ، تكلم على المواضع المشككة فيها ، ونقل من الكتب المبسوطة عليهما . والإمام أبو القاسم عبد الكريم بن محمد القزويني الرافعي الشافعي ، للمتوفى سنة ثلاث وعشرين وستمائة ، شرحه شرحاً كبيراً ، سماه « فتح العزيز على كتاب الوجيز » ، وهو الذي لم يصنف في المذاهب مثله . وله شرح آخر أصغر منه وأخصر . قال السلفاني : وقفت للوجيز على سبعين شرحاً ، وقد قيل : لو كان الغزالي نبياً لكان معجزته الوجيز .

ومنها : « تخريج الأربعين النووية » بالأسانيد العالية ، للحافظ ابن حجر ، ذكره صاحب الكشف ، وهو مذكور أيضاً في فهرست تصنيفات الحافظ ابن حجر .

ومنها : « هداية الرواة إلى تخريج المصاييح والمشكاة » ، للحافظ ابن حجر أيضاً ، ذكره صاحب الكشف ، وهو أيضاً مذكور في فهرست

تصانيف الحفاظ .

ومنها : « تخریج أحادیث الخلاصة » للعلامة الزیلعی ، قال فی الكشف : خلاصة الفتاوى للشیخ الإمام طاهر بن أحمد بن عبد الرشید البخاری ، المتوفى سنة اثنتین وأربعین وخمسمائة ، وهو کتاب مشهور معتمد فی مجلد ، وللزیلعی المحدث تخریج أحادیثه انتهى مختصراً .

ومنها : « تخریج أحادیث منهاج الوصول إلى علم الأصول » للشیخ الإمام سراج الدین عمر بن علی بن الملقن ، فی جزء ، وللشیخ شمس الدین عبد الرحیم ابن حسین العراقی ، المتوفى سنة ست وثمانمئة .

قلت : « منهاج الوصول إلى علم الأصول » مختصر للقاضی الإمام ناصر الدین عبد الله بن عمر البیضاوی ، المتوفى سنة خمس وثمانین وستمائة ، وهو مرتب علی مقدمة وسبعة كتب ، أوله : تقدس من تمجد بالعظمة والجلال الخ .

ومنها : « تخریج أحادیث شرح عقائد النسفی » للشیخ جلال الدین السیوطی والولی علی بن محمد القاری المسکی .

ومنها : « تخریج أحادیث الکفاية » قال فی الكشف : وللشیخ شمس الدین محمد بن ظهیر الحموی کتاب الکفاية فی الفقه ، خرج السیوطی أحادیثه ، لكنه لم یتم ذکره فی فهرست مؤلفاته فی فن الحديث .

ومنها : « مناهل الصفای فی تخریج أحادیث الشفا » ، ( أى شفا فی تعریف حقوق المصطفی ، للعلامة الإمام القاضی عیاض ) ، للحفاظ جلال الدین السیوطی .

ومنها : « نشر العبیر فی تخریج أحادیث الشرح الكبير » للحفاظ السیوطی أيضاً .

ومنها : « الوسائل فی تخریج أحادیث خلاصة الدلائل » قال فی الكشف وشرحه ( أى مختصر القدوری ) حسام الدین علی بن أحمد المسکی الرازی ،

وسماه « خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل » ، وتوفى سنة ثمان وتسعين وخمسة ، وهو شرح مفيد مختصر نافع ، وعليه ثلاث تعليقات لابن صبيح أحمد بن عثمان التركمانى ، الأولى : في حل مشكلاته . والثانية : في ما أمهله من مسائل الهداية . والثالثة : في أحاديثه والكلام عليها . وتوفى سنة أربع وأربعين وسبعائة ، وسماه « الطرق والوسائل إلى معرفة أحاديث خلاصة الدلائل » ، فرغ من تبييضه سنة ثلاثين وسبعائة .

## الفصل الثالث والثلاثون

في ذكر الكتب التي صنف في الأحاديث الموضوعة

وهي كثيرة

منها : « الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة » للقاضى الشوكانى رحمه الله تعالى ، قال في خطبته : الحمد لله رب العالمين ، وبه نستعين ، والصلاة والسلام على رسوله الأمين ، وآله الطاهرين ، وبعد : فلما كان تمييز الموضوع من الحديث على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أجل الفنون ، وأعظم العلوم ، وأنبل الفوائد من جهات تكثر تعدادها ، لو لم يكن منها إلا تنبيه المقصرين في علم السنة ، على ما هو مكذوب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليجتنبوه ، ويحذروا من العمل به واعتقاد ما فيه ، وإرشاد الناس إليه ، كأوقع كثيراً للمصنفين في الفقه ، والمتصدين للوعظ ، والمشتغلين بالعبادة ، والمتعرضين للتصنيف في الزهد ، فيكون لمن بين هؤلاء ما هو مكذوب من السنة أجر من قام للبيان الذى أوجبه الله ؛ مع ما فى ذلك من تخليص عباد الله من معرفة العمل بالكذب ، وأخذه على يد المتعرضين لما ليس من شأنهم من التأليف والاستدلال ، والقليل والقال . وقد أكثر العلماء رحمهم الله من البيان للأحاديث الموضوعة ، وهتكوا أستار الكذابين ، ونفوا عن حديث رسول الله

صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انتحال المبطلين ، وتحريف الغالين ، وإفتراء  
المفترين ، وزور المزورين ، وهم رحمهم الله تعالى قسمان :

قسم جعلوا مصنفاتهم مختصة بالرجال الكذابين والضعفاء ، وما هو أعم من  
ذلك ، ويدنوا في تراجمهم ما رووه من موضوع وضعيف ، كمصنف ابن حبان ،  
والعقيلي ، والأزدى في الضعفاء ، وأفراد الدارقطني ، وتاريخ الخطيب ،  
والحاكم ، وكامل ابن عدى ، وميزان الذهبى .

وقسم جعلوا مصنفاتهم مختصة بالأحاديث الموضوعية ، كموضوعات ابن  
الجوزى ، والصفانى ، والجوزقانى ، والقزوينى . ومن ذلك مختصر المجد  
صاحب القاموس ، ومقاصد السخاوى ، وتمييز الطيب من الخبيث للربيع ،  
والذيل على موضوعات ابن الجوزى للسيوطى ، وكذلك كتاب الوجيز له ،  
والآلئ المصنوعة له ، وتخريج الإحياء للعراقى ، والتذكرة لابن طاهر الفتى ،  
وها أنا بعمونة الله وتيسيره أجمع في هذا الكتاب جميع ما تضمنه هذه المصنفات  
من الأحاديث الموضوعية ، وقد أذكر ما لا يصح إطلاق الموضوع عليه ، بل  
غاية ما فيه أنه ضعيف بمرّة ، وقد يكون ضعيفاً ضمناً خفيفاً ، وقد يكون أعلى  
من ذلك ، والحامل على ذكر ما كان هكذا التنبيه على أنه قد عد ذلك بعض  
المصنفين موضوعاً كابن الجوزى ، فإنه تساهل في موضوعاته ، حتى ذكر فيها  
ما هو صحيح فضلاً عن الحسن فضلاً عن الضعيف . وقد تعقبه السيوطى بما فيه  
كفاية ، وقد أشرت إلى تعقباته تارة منسوبة إليه ، وتارة منسوبة إلى كتبه ،  
واختصرتها اختصاراً لا يخل بالمراد ، ودفعت ما يستحق الدفع منها ، وأهملت  
ما لا يتعلق به فائدة ، وسميت هذا الكتاب « الفوائد المجموعة في الأحاديث  
الموضوعية » انتهى .

ومنها : « الموضوعات الكبرى » في أربعة مجلدات ، وهى الموضوعات  
من الأحاديث الرفوعات ، وأوله : الحمد لله على التعليم حمداً إلخ ، ذكر

في أوله أربعة أبواب .

الأول — في ذم الكذب .

الثاني — في حديث من كذب على .

الثالث — في الوصية بانتقاد الرجال .

الرابع — فيما اشتمل عليه هذا الكتاب، وهو خمسون كتاباً من الكتب ، ثم شرحه المقصود وهو الشيخ أبي الفرج عبد الرحمن بن علي ، المعروف بابن الجوزي البغدادى ، المتوفى سنة سبع وتسعين وخمسمائة ذكر فيه كل حديث موضوع . وقد نص ابن الصلاح ومن تبعه في علوم الحديث، على أن ابن الجوزي معترض عليه في كتابه الموضوعات ، فإنه أورد فيه أحاديث كثيرة ، وحكم بوضعها وليست بموضوعة ، بل هي ضعيفة فقط ، وربما تكون حسنة أو صحيحة ، وقال في ألفيته :

وأكثر الجامع فيه إذ خرج لطلق الضعف عنى أبا الفرج  
وقد أورد ابن حجر في الذب عن مسند أحمد جملة من الأحاديث التي  
أوردها ابن الجوزي في الموضوعات ، وهي في مسند أحمد ، ورد عنها أحسن  
الرد ، وأبلغ من ذلك أن منها حديثاً مخرجاً في صحيح مسلم ، حتى قال شيخ  
الإسلام : هذه غفلة شديدة من ابن الجوزي حيث حكم على هذا الحديث  
بالوضع . وقد شرع ابن حجر في تأليف تعقبات على الموضوعات ، وقد تتبع  
جلال الدين السيوطى جملة من الأحاديث ليست بموضوعة ، منها ما هو في  
السنن الأربعة والمستدرک في تأليف سماه « الذکت البديعات على الموضوعات »  
ونلخصها أيضاً في كتاب مع زيادات وتعقبات سماه « اللآلئ المصنوعة في الأخبار  
الموضوعة » كذا في الكشف .

ومنها : « اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة » للحافظ جلال الدين  
السيوطى ، قال في أوله بعد الحمد والصلاة : إن من مهمات الدين العنبيه على

ما وضع من الحديث ، واختلق على سيد المرسلين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين . وقد جمع في ذلك الحافظ أبو الفرج بن الجوزي كتاباً فأكثر فيه من إخراج الضعيف الذي لم ينحط إلى رتبة الوضع ، بل ومن الحسن ومن الصحيح كما نبه على ذلك الأئمة الحفاظ ، ومنهم ابن الصلاح في علوم الحديث وأتباعه ، وطالما اختلج في ضميري انتقاده وانتقاده واختصاره لينتفع به مرثاه ، إلى أن استخرت الله تعالى وانشرح صدرى لذلك ، وهياً إلى أسبابه المسالك ، فأورد الحديث من الكتاب الذى أورده هو منه ، كتاريخ الخطيب ، والحاكم ، وكامل بن عدى ، والضعفاء للعقيلي ، ولابن حبان ، وللأزدى ، وأفراد اللدارقطنى ، والحلية لأبى نعيم وغيرهم بأسانيدهم ، حاذقاً إسناد أبى الفرج إليهم ، ثم أعقبهم بكلامه . ثم إن كان متعقباً نبهت عليه وأقول فى أول ما أريده : قلت . وفى آخره والله أعلم . ورمزت لما أورده الحافظ أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم الجوزى صورة « ج » إعلاماً بتوافق المصنفين على الحكم بوضع الحديث ، وسميته : « الآلىء المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة » .

قال : وإني كنت شرعت فى هذا التأليف فى سنة سبعين وثمانمائة و فرغت منه فى سنة خمس وسبعين ، وكانت التعقبات فيه قليلة وعلى وجه الاختصار ، وكتب منه عدة نسخ ، ومنها نسخة راحت إلى بلاد التكرور ، ثم بدا لى فى هذه السنة ، وهى سنة خمس وتسعمائة استئناف التعقبات على وجه مبسوط ، وإلحاق موضوعات كثيرة فأتى أبا الفرج فلم يذكرها ، ففعلت ذلك ، فخرج الكتاب عن هيأته التى كان عليها أولاً ، وتعذر إلحاق مازدته فى تلك النسخ التى كتبت إلا بإعدام تلك ، وإنشاء نسخ مبتدأة ، فأبقيت تلك على ما هى عليه ، وبطلق عليه الموضوعات الصغرى وهذه الكبرى ، وعليها الاعتماد ، انتهى كلام السيوطى .

وله ذيل على الآلىء . وله أيضاً النكت البديعات على الموضوعات ، وله أيضاً

التعقبات على موضوعات ابن الجوزي ، وقد ذكرت ما قال في أول هذا الكتاب وآخره في الفصل الثاني والعشرين من هذا الباب .

ومنها كتاب : « الموضوعات الكبرى » للعلامة على بن محمد سلطان القاري الهروي .

ومنها : « تذكرة الموضوعات » للعلامة محمد طاهر بن علي الفتني ، قال في خطبته : ومما بعثني إليه أنه اشتهر في البلدان موضوعات الصفاني وغيره ، وظني أن إمامهم كتاب ابن الجوزي ونحوه (إلى أن قال) وأنا أورد بعض ما وقع في مختصر الشيخ محمد بن يعقوب الفيروزابادي ، من كتاب « المغني من حمل الأسفار في الأسفار » للشيخ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي في تخريج الإحياء ، وفي المقاصد الحسنة للشيخ العلامة أبي الخير شمس الدين السخاوي ، وفي كتاب الآلء للشيخ جلال الدين السيوطي ، وفي كتاب الذيل له ، وفي كتاب الوجيز له ، وموضوعات الصفاني ، وموضوعات المصاييح التي جمعها الشيخ سراج الدين عمر بن علي القزويني ، ومؤلف الشيخ علي بن إبراهيم العطار وغير ذلك . فأجمع أقوال العلماء في كل حديث كي يتضح لك الحق الحقيقي بالقبول انتهى .

ومنها : « تذكرة في الأحاديث الموضوعة » للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر ابن علي بن أحمد المقدسي ، المعروف بابن القيسراني ، رتبها على الحروف .

ومنها : « تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة » للشيخ أبي الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني ، المتوفى سنة ثلاث وستين وتسعمائة أوله : الحمد لله الذي من بتنزيه الشريعة الخ ، جمع فيه بين موضوعات ابن الجوزي والسيوطي ، ورتب على ترتيبه وأهداه إلى السلطان سليمان خان .

ومنها : رسالتان للصفاني جمع فيهما الأحاديث الموضوعة وأدرج فيهما كثيراً من الأحاديث الغير الموضوعة ، فقد لذلك من المشددين كابن الجوزي وغيره قال السخاوي في « فتح المغيث بشرح ألفية الحديث » : ذكر أي الصفاني فيها

أحاديث من الشهاب للقضاعي ، والنجم للإقليشي وغيرهما كأربعين ابن ودعان ، والوصية لعلی بن أبی طالب ، وخطبة الوداع ، وأحاديث أبی الدنيا الأشيخ ، ونسطور ، ونعيم بن سالم ، ودينار ، وسمعان . وفيها الكثير أيضاً من الصحيح والحسن وما فيه ضعف يسير انتهى .

## الفصل الرابع والثلاثون

في ذكر الكتب المصنفة في الأحاديث الناسخة والمنسوخة

قال ابن خلدون في كتاب العبر : قد ثبت في شريعتنا جواز النسخ ووقوعه لطفاً من الله بعباده ، وتخفيفاً عنهم باعتبار مصالحهم التي تكفل لهم بها ، قال تعالى : ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ، فإذا تعارض الخبران باللفظ والإثبات ، وتعذر الجمع بينهما ببعض التأويل وعلم تقدم أحدهما ، تعين أن المتأخر ناسخ ، ومعرفة الناسخ والمنسوخ من أهم علوم الحديث وأصعبها .

قال الزهري : أعجب الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من منسوخه . وكان للشافعي رضي الله عنه فيه قدم راسخة انتهى . وقال صاحب الكشف : ألف في ناسخ الحديث ومنسوخه جمع كثير : منهم أبو محمد قاسم بن أصبغ القرطبي النحوي ، المتوفى سنة أربعين وثلاثمائة . وأبو بكر محمد بن عثمان المعروف بالجمع الشيباني . أحد أصحاب ابن كيسان . وأحمد بن إسحاق الأنباري ، المتوفى سنة ثمان عشرة وثلاثمائة . وأبو جعفر أحمد بن محمد النحاس النحوي ، المتوفى سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة . وأبو بكر محمد بن موسى الخازمي الهمداني ، المتوفى سنة أربع وثمانين وخمسمائة . وأبو القاسم هبة الله بن سلامة النحوي ، المتوفى سنة عشرة وأربعمائة . وأبو حفص عمر بن شاهين البغدادي الواعظ المتوفى سنة خمس وثمانين وثلاثمائة .

وقد اختصر كتاب ابن شاهين إبراهيم بن علي المعروف بابن عبد الحق في مجلد ، وتوفى سنة أربع وأربعين وسبعمائة . وللإمام عبد الكريم بن هوازن

القشیری فیہ کتاب ، وألف محمد بن بحر الأصبهانی المتوفی سنة اثنتین وعشرین وثلاثمائة فیہ کتاباً ایضاً انتهى .

فن السکتب المصنفة فی ناسخ الحدیث ومنسوخه : « أخبار أهل الرسوخ بمقدار الحدیث المنسوخ » للإمام أبی الفرج عبد الرحمن بن علی الجوزی .

ومنها : « عدة المنسوخ من الحدیث » للشیخ حسین بن عبد الرحمن الأهدل البینی ، وهو مختصر أخبار أهل الرسوخ لابن الجوزی .

ومنها : « إفاة الشیوخ بمقدار الناسخ والمنسوخ » أی ناسخ القرآن والحدیث ومنسوخهما ، لالسید العلامة الشیخ أبی الطیب ، صدیق بن حسن القنوجی وهی بالفارسیة رتبها علی مقدمة وبابین وخاتمة . المقدمة فی بیان معانی النسخ وأحكامه ، والباب الأول فی ناسخ القرآن ومنسوخه علی ترتیب السور ، والثانی فی ناسخ الحدیث ومنسوخه ، والخاتمة فی ذکر فوائد مهمة .

قال فی أول الباب الثانی ما لفظه : ومجموع آل (أی حدیث منسوخ) بحسب استقرار شیخ إمام أبی الفرج عبد الرحمن بن علی الجوزی ودیکر اجله اهل حدیث واکابر اهل فن بست ویک حدیث است ونزد شیخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام الحرانی ده حدیث ونزد حافظ بن القیم ازده هم کتروا بوالفرج بن جوزی دار اخبار اهل الرسوخ که دریل باب نوشته گفته که جول تخلیط ایشال در ناسخ ومنسوخ حدیث دیدم کتابی مهذب ززلل سلیم از تخلیط جمع نمودم بعده جول آل کتاب دراز شده خواستم که هر قدر احادیث که نسخ آل بصحت رسیده یادروی احتمال نسخ بوده جدا گانه بتوبسم واز آنجه وجهی از برای نسخ واحتمال آل ندارد اعراض کنم یس هر که مخبری رابشنود که دعوی نسخ می کند و آل منسوخ دریل مختصر نیست بدانند که دعوی اوست وتمام این احادیث بست ویک حدیث است انتهى .

ومنها : « كتاب الاعتبار »<sup>(١)</sup> في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار .  
للحافظ الإمام أبي بكر محمد بن موسى الخازمي ، وهو زين الدين محمد بن أبي عثمان  
موسى بن عثمان بن موسى بن عثمان بن حازم الخازمي الهمداني ، أحد الحفاظ  
المتقنين ، وعباد الله الصالحين . حفظ القرآن الكريم وحضر بهمدان أبا الوقت  
عبد الأول بن عيسى السجزي ، وسمع بها من أبي منصور شهردار بن شيرويه  
الديلمي ، وأبي زرعة طاهر بن محمد المقدسي ، وأبي العلاء الحسن بن أحمد  
الحافظ ، وجماعة كثيرة ؛ وتفقّه ببغداد على الشيخ جمال الدين ، ووافق بن  
فضلان وغيره . وسمع الحديث ببغداد من أبي الحسين عبد الحق ، وأبي نصر  
عبد الرحيم ابني عبد الخالق بن أحمد بن يوسف ، وأبي الفتح عبيد الله بن عبد الله  
ابن شاتيل وغيرهم ، ثم غنى بنفسه فارتحل في طلبه إلى عدة بلاد من العراق ثم  
إلى الشام والموصل وبلاد فارس وأصبهان وهمدان وكثير من بلاد أذربيجان ،  
وكتب عن أكثر شيوخ هذه البلاد ، وغلب عليه الحديث وبرع فيه واشتهر  
به ، وصنف فيه وفي غيره كتباً مفيدة .

منها : « الناسخ والمنسوخ في الحديث » ، وكتاب « الفیصل في مشتبهِه  
النسبة » ، وكتاب « العجالة في النسب » ، وكتاب « ما اتفق لفظه واختلف  
معناه » في الأماكن والبلدان المشتبّهة في الخط ، وكتاب « سلسلة الذهب »  
فيما رواه الإمام الشافعي وشروط الأئمة ، وغير ذلك من الكتب النافعة .  
واستوطن بغداد وسكن بالجانب الشرقي ، ولم يزل مواظب الاشتغال ملازم  
الخير إلى أن اخترمته المنية وغصن شبابه نضير ، وذلك في ليلة الاثنين الثامن  
والعشرين من جمادى الأولى سنة أربع وثمانين وخمسمائة بمدينة بغداد ، ودفن  
في المقبرة الشونيزية ، وفرق كتبه على أصحاب الحديث . وكانت ولادته في سنة  
ثمان أو تسع وأربعين وخمسمائة بطريق همدان ، وحمل إليها ونشأ بها .

---

(١) قد طبع هذا الكتاب بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بمحروسة حيدر آباد الدكن .

والحازمى بفتح الحاء المهملة وبعد الألف زاء مكسورة وبعدها ميم ، هذه النسبة إلى جده حازم المذكور .

## الباب الخامس والثلاثون

في ذكر الكتب المصنفة في التفريق والتوفيق

بين الأحاديث المتناقضة ظاهراً

قال في التدريب :

النوع السادس والثلاثون معرفة مختلف الحديث وحكمه ، هذا فن من أهم الأنواع ، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف . وهو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً ، فيوفق بينهما أو يرجح أحدهما ، فيعمل به دون الآخر ( وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه ، والأصوليون الفواصون على المعاني ) الدقيقة ( وصنف فيه الإمام الشافعى رحمه الله تعالى ) وهو أول من تكلم فيه ( ولم يقصد رحمه الله استيفاءه ) ولا إفراده بالتأليف ( بل ذكر جملة منه ) في كتاب الأم ( ينبه بها على طريقه ) أى الجمع في ذلك ( ثم صنف فيه ابن قتيبة فأتى فيه بأشياء حسنة وأشياء غير حسنة ) قصر فيها بابه ( لكون غيرها أولى وأقوى ) منها ( وترك معظم المختلف ) . ثم صنف في ذلك ابن جرير والطحاوى كتابه « مشكل الآثار » . وكان ابن خزيمة من أحسن الناس كلاماً فيه حتى قال : لا أعرف حديثين متضادين فمن كان عنده فليأتني به لأؤلف بينهما ( ومن جمع ما ذكرنا ) من الحديث والفقه والأصول والفصوص على المعاني الدقيقة ( لا يشكل عليه من ذلك إلا النادر في الأحيان ) انتهى . ومن ألف فيه الحفاظ الإمام أبو يحيى زكريا بن يحيى البصرى الساجى ، المتوفى سنة ٣٠٧ ، ولأبى الفرج ابن الجوزى التحقيق في أحاديث الخلاف ، وقد اختصره إبراهيم بن على بن عبد الحق .

## الفصل السادس والثلاثون

في ذكر الكتب المصنفة في أنساب أهل الحديث ورجاله

قال صاحب كشف الظنون : علم الأنساب وهو علم يعرف منه أنساب الناس وقواعده الكلية والجزئية . والغرض منه الاحتراز عن الخطأ في نسب شخص ، وهو علم عظيم النفع جليل القدر ، أشار الكتاب العظيم في ( وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ) إلى تفهمه وحث الرسول الكريم في « تعلموا أنسابكم تصلوا أرحامكم » على تعلمه . والعرب قد اعتنى في ضبط نسبه إلى أن كثرت أهل الإسلام واختلط نسبهم بالأعجم ، فتمعذر ضبطه بالآباء ، فانتسب كل مجهول النسب إلى بلده أو حرفته أو نحو ذلك ، حتى غلب هذا النوع .

قال صاحب الكشف : وهذا العلم من زياداتي على مفتاح السعادة<sup>(١)</sup> والعجب من ذلك الفاضل كيف غفل عنه ، مع أنه علم مشهور طويل الذيل ، وقد صنفوا فيه كتباً كثيرة . والذي فتح هذا الباب وضبط علم الأنساب ، هو الإمام النسابة هشام بن محمد بن السائب الكلبي ، المتوفى سنة أربع ومائتين ، فإنه صنف فيه خمسة كتب : المنزلة ، والجمهرة ، والوجيز ، والفريد ، والملوك . ثم اقتفى أثره جماعة أوردنا آثارهم هنا . منها : « أنساب الأشراف » لأبي الحسن أحمد بن يحيى البلاذري ؛ وهو كتاب كبير كثير الفائدة ، كتب منه عشرين مجلداً ولم يتم . « وأنساب السمعاني » هو الإمام أبو سعد عبد الكريم ابن محمد المروزي الشافعي الحافظ ، المتوفى سنة اثنين وستين وخمسمائة ، وهو كتاب عظيم في هذا الفن ، وتمامه يكون في ثمان مجلدات ، لكنه قليل

---

(١) قال صاحب الكشف في باب الميم ص ٤٨٠ ج ٢ مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم للمولى أحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبرى زاده المتوفى سنة اثنين وستين وتسعمائة ، ذكر فيه مائة وخمسين فناً وأجاد ، ثم ترجمه ابنه المولى كمال الدين محمد المتوفى سنة اثنين وثلاثين وألف بإلحاقات كثيرة في مجلد كبير ، فبلغ فيه من العلوم خمسمائة فن .

الوجود . ولما كان كبير الحجم لخصه عز الدين أبو الحسن على بن محمد بن الأثير الجزرى ، المتوفى سنة ثلاثين وستمائة ، زاد فيه أشياء واستدرك على ما فاتته وسماه « الباب » وهو فى ثلاث مجلدات ، وفرغ فى جمادى الأولى سنة خمس عشرة وستمائة ، وهو أحسن من الأصل على قول ابن خلكان أوله : ( الحمد لله الذى أحسن كل شىء خلقه وبدأ خلق الإنسان من طين ) الخ ، ثم لخصه السيوطى وجرده عن المتنسين ، وزاد عليه أشياء وسماه « لب الباب فى تحرير الأنساب » أوله : الحمد لله المنزه عن الأشباه الخ . قال وقد استقصيت كثيراً مما فاتهما ، واستدركت منه جميعاً غالبه من معجم البلدان لياقوت ، وهو فى مجلد صغير الحجم ، فرغ منه فى صفر سنة ثلاث وسبعين وثمانمائة .

ونخص أيضاً القاضى قطب الدين محمد بن محمد الخيضرى الشافعى ، المتوفى سنة أربع وتسعين وثمانمائة أنساب السمعانى ، وضم إليه ما عند ابن الأثير والرشاطى وغيرهما من الزيادات ، وسماه « الاكتساب » .

وأنساب المحدثين للحافظ محب الدين محمد بن محمود بن الفجار البغدادى ، المتوفى سنة ثلاث وأربعين وستمائة ، وصنف فيه أيضاً أبو الفضل محمد بن طاهر المعروف بابن القيسرانى المقدسى ، المتوفى سنة سبع وخمسمائة ، ثم ذيله تلميذه أبو موسى محمد بن عمر الأصهبانى ، المتوفى سنة إحدى وثمانين وخمسمائة فى جزء ذكر فيه ما أهمله . والذيل على الذيل المذكور للحافظ محمد بن محمد بن نقطة ، الخبلى البغدادى ، المتوفى سنة تسع وعشرين وستمائة ، وفيه « البيان والتبيين فى أنساب المحدثين » لأبى عبد الله محمد بن أحمد الزهرى المتوفى سنة سبع عشرة وستمائة ، انتهى بقدر الحاجة .

وذكر صاحب الكشف ههنا كتباً كثيرة فى الأنساب من شاء الوقوف عليها فليراجعها . والسمعانى هو تاج الإسلام أبو سعد ، ويقال أبو سعيد عبد الكريم بن أبى بكر محمد بن أبى المظفر المنصور التميمى المروذى الفقيه الحافظ ،

رحل في طلب العلم والحديث إلى شرق الأرض وغربها وشمالها وجنوبها ،  
وسافر إلى ما وراء النهر وسائر بلاد خراسان عدة دفعات ، وإلى قومن والرى  
وأصبهان وهمدان وبلاد الجبال والعراق والحجاز والموصل والجزيرة والشام  
وغيرها من البلاد التي يطول ذكرها ، ويتعذر حصرها ، ولقى العلماء وأخذ  
عنهم وجالسهم ، وروى عنهم واقتدى بأفعالهم الجميلة وآثارهم الحميدة . وكان  
عدة شيوخه تزيد على أربعة آلاف شيخ ، وصنف التصانيف الحسنة الفريدة  
الفائدة . فمن ذلك تذييل تاريخ بغداد الذي صنفه الحافظ أبو بكر الخطيب ،  
وهو نحو خمسة عشر مجلداً ، ومن ذلك تاريخ مرو يزيد على عشرين مجلداً ،  
وكذلك « الأنساب » نحو ثمانية مجلدات . وكانت ولادة أبي سعد بمرور يوم  
الاثنين الحادي والعشرين من شعبان سنة ست وخمسة . وتوفي بمرور ليلة غرة  
ربيع الأول سنة اثنتين وستين وخمسة رحمه الله تعالى .

والسمعاني : بفتح السين المهملة وسكون الميم وفتح العين المهملة وبعد  
الألف نون ، هذه النسبة إلى سمعان ، وهو بطن من تميم . قال بعض العلماء :  
ويجوز بكسر السين أيضاً .

﴿ فائدة ﴾ اعلم أن المعروف بابن الأثير الجزري ثلاثة إخوة :

أحدهم : أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن  
عبد الواحد الشيباني ، الملقب عز الدين ، وهو الذي نلخص كتاب الأنساب  
للسمعاني وسماه « الباب » ، وهو الذي صنف الكتاب الكبير في التاريخ  
وسماه « بالكامل » ، وصنف « أسد الغابة في معرفة الصحابة » رضي  
الله عنهم .

وثانيهم : أبو السعادات المبارك بن أبي الكرم ، محمد بن محمد بن  
عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني ، المعروف بابن الأثير الجزري ، الملقب  
بمجد الدين . وله المصنفات البديعة ، منها : « جامع الأصول في أحاديث

الرسول » وكتاب « النهاية في غريب الحديث » وكتاب « الإنصاف في الجمع بين الكشف والكشاف » في تفسير القرآن الكريم .

ونالهم : أبو الفتح نصر الله بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم ابن عبد الواحد الشيباني ، المعروف بابن الأثير الجزري ، الملقب ضياء الدين . وله مصنفات عجيبة ، منها : « المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر » و« الوشى المرقوم في حل المنظوم » وكتاب « المعاني الخترعة في صناعة الإنشاء » وله مجموع اختار فيه شعر أبي تمام والبجترى ودبك الجن والمتنبى وهو في مجلد واحد كبير .

﴿ فائدة أخرى ﴾ قال السيوطي في التدريب ص ٢٦٨ صنف في الأنساب : اخازمي كتاب « العجالة » ، وهو صغير الحجم والرثاطي<sup>(١)</sup> ، ثم الحافظ أبو سعد السمعاني كتاباً ضخماً حافلاً ، واختصره ابن الأثير في ثلاثة مجلدات وسماه « اللباب » وزاد فيه شيئاً يسيراً ، وقد اختصرته أنا في مجلدة لطيفة وزدت فيه الجمل الخفير وسميته « لب اللباب » انتهى .

﴿ فائدة أخرى ﴾ قال في التدريب : قد كانت العرب إنما تنسب إلى قبائلها فلما جاء الإسلام وغلب عليهم سكنى القرى انتسبوا إلى القرى والمدائن كالعجم ، ثم من كان ناقلة من بلد إلى بلد وأراد الانتساب إليهما فليبدأ بالأول فيقول في ناقلة مصر إلى دمشق المصري الدمشقي . والأحسن ثم الدمشقي لدلالة « ثم » على الترتيب ، وله أن ينتسب إلى أحدهما فقط وهو قليل ، قاله المصنف

(١) قال ابن خلدكان ص ٢٦٨ ج ١ أبو محمد عبد الله بن علي بن عبد الله بن خلف بن أحمد ابن عمر اللخمي ، المعروف بالرشاطي الأندلسي المرى ، كانت له عناية كثيرة بالحديث والرجال والرواة والتواريخ ، وله كتاب حسن سماه « اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة » ورواة الآثار » أخذته الناس عنه ، وأحسن فيه ، وجمع وما أقصر ، وهو على أسلوب كتاب أبي سعيد السمعاني الحافظ الذي سماه « بالأنساب » ومولد الرشاطي صبيحة يوم السبت لثمان خلون من جمادى الآخرة سنة ست وستين وأربعمائة ، وتوفي شهيداً بالمرية عند تغلب العدو عليها صبيحة يوم الجمعة ولعشرين من جمادى الأولى سنة اثنتين وأربعين وخمسائة ، رحمه الله تعالى . والرشاطي بضم الراء وفتح الشين المعجمة وبعد الألف طاء مهملة مكسورة ثم ياء مشاة من تحتها .

في تهذيبه . ومن كان من أهل قرية بلدة بإضافة قرية إليها فيجوز أن ينسب إلى القرية فقط وإلى البلدة فقط ، وإلى الناحية التي فيها تلك البلدة . زاد المصنف وإلى الإقليم فقط ، فيقول فيمن هو من حرستا مثلاً وهي قرية من قرى الغوطة التي هي كورة من كور دمشق الحرستائي أو الغوطي والدمشقي أو الشامي ، وله الجمع فيبدأ بالأعم وهو الإقليم ثم الناحية ثم البلد ثم القرية ، فيقال الشامي الدمشقي الغوطي الحرستائي ، وكذا في النسب إلى القبائل يبدأ بالعام قبل الخاص ليحصل بالثاني فائدة لم تكن لازمة في الأول . فيقال القرشي ثم الهاشمي ، ولا يقال الهاشمي القرشي لأنه لا فائدة للثاني حينئذ ، إذ يلزم من كونه هاشمياً كونه قرشياً بخلاف العكس ، ذكره المصنف في تهذيبه . قال : فإن قيل فينبغي ألا يذكر الأعم بل يقتصر على الأخص ، فالجواب : أنه قد يخفى على بعض الناس كون الهاشمي قرشياً ، ويظهر هذا الخفاء في البطون الخفية كالأشهل من الأنصار ، إذ لو اقتصر على الأشهل لم يعرف كثير من الناس أنه من الأنصار أم لا ، فذكر العام ثم الخاص لدفع هذا الوهم . قال : وقد يقتصرون على الخاص وقد يقتصرون على العام ، وهذا قليل . قال : وإذا جمع بين النسب إلى القبيلة والبلد ، قدم النسب إلى القبيلة ، انتهى <sup>(١)</sup> .

## الفصل السابع والثلاثون

### في ذكر الكتب المصنفة في وفيات المحدثين

قال السيوطي في التدریب : النوع الستون التواريخ ، لمواليد الرواة والسماع والقدوم للبلد الفلاني والوفيات لهم ، هو فن مهم به يعرف اتصال الحديث وانقطاعه ، وقد ادعى قوم الرواية عن قوم ، فنظر في التاريخ فظهر أنهم زعموا الرواية عنهم بعد وفاتهم بسنين كما سأل إسماعيل بن عياش رجلاً اختبراً : أي سنة كتبت عن خالد بن معدان ؟ فقال : سنة ثلاث عشرة ومائة ، فقال : أنت

(١) وهنا بياض في الأصل .

تزعم أنك سمعت منه بعد موته بسبع سنين ؟ فإنه مات سنة ست ومائة ، وقيل  
خمس ، وقيل أربع ، وقيل ثلاث ، وقيل ثمان . وسأل الحاكم محمد بن حاتم  
الكسني عن مولده لما حدث عن عبد بن حميد فقال : سنة ستين ومائتين .  
فقال : هذا سمع من عبد بعد موته بثلاث عشرة سنة . قال حفص بن غياث  
القاضي : إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين ، يعني سنة وسن من كتب  
عنه ، انتهى .

وكثير من الكتب الجامعة لرجال الحديث ، يتعرض في الأكثر لذلك  
الوفيات ، وقد أفرد الوفيات بالتأليف جمع من العلماء ، فقد ابتداء أبو سليمان محمد  
ابن عبد الله الحافظ بجمع وفيات النقلة من وقت الهجرة فوصل إلى سنة ٣٣٨  
ثم ذيل على كتابه الإمام أبو محمد عبد العزيز بن أحمد الكتاني الدمشقي الصوفي ،  
المتوفى سنة ست وستين وأربعمائة ، ثم ذيل على الكتاني أبو محمد هبة الله بن  
أحمد الأصفهاني ذيلاً صغيراً يشتمل على نحو عشرين سنة وصل فيه إلى سنة خمس  
وثمانين وأربعمائة ، ثم ذيل على الأصفهاني الحافظ العلامة علي بن الفضل المقدسي ،  
ثم الإسكندراني المالكي ، المتوفى سنة إحدى عشرة وستمائة وصل إلى سنة  
إحدى وثمانين وخمسمائة ، ثم ذيل على ابن الفضل عبد العظيم بن عبد القوي  
المندري ذيلاً كبيراً في ثلاثة مجلدات سماه « التكملة لوفيات النقلة » . ثم ذيل على  
المندري تلميذه الشريف عز الدين أحمد بن محمد الحسيني إلى سنة أربع وسبعين  
وستمائة . وذيل على عز الدين المحدث أحمد بن أبيك الدمياطي إلى سنة تسع  
وأربعين وسبع مائة ، وذيل على ابن أبيك الحافظ أبو الفضل عبد الرحيم  
العراقي ، والكل مرتب على حسب وفياتهم في السنين والشهور ، لأعلى ترتيب  
حروف الهجاء .

ومن الكتب المفردة بوفيات النقلة ، تاريخ الإمام الحافظ القاسم بن محمد  
البرزالي الأشبيلي ، ثم الدمشقي الشافعي ، وقد ذيل عليه الحافظ تقي الدين بن

رافع من سنة ٧٣٧ إلى ٧٧٤ . وذيل الذيل تقى الدين بن حجر ، ومنها « وفيات الشيوخ » لمبارك بن أحمد الأنصارى ، ولإبراهيم بن إسماعيل المعروف بالحبال كتاب « الوفيات » .

## الفصل الثامن والثلاثون

### فى ذكر الكتب المصنفة فى أسماء الصحابة

فأول من يعرف عنه التصنيف فى هذا النوع ، أبو محمد عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى ، أفرد أسماء الصحابة فى مؤلف ، وجمعها مضمومة إلى من بعدهم جماعة من طبقة مشائخه ، كخليفة بن الخياط المحدث النسابة ، ومحمد بن سعد الذى بلغ مؤلفه خمسة عشر مجلداً . ومن قرأه كالإمام الحافظ أبى يوسف يعقوب بن سفيان الفارسى الفسوى ، المتوفى سنة سبع وسبعين ومائتين . والإمام الحافظ أبى بكر أحمد بن أبى خيثمة زهير بن حرب ، المتوفى سنة تسع وسبعين ومائتين . وصنف فى الصحابة خاصة جمع بعدهم ، كالحافظ الكبير أبى القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوى الأصل البغدادى ، والحافظ الكبير أبى بكر عبد الله بن أبى داود السجستانى ، ثم على بن السكن ، وأبو بكر عمر بن أحمد المعروف بابن شاهين ، المتوفى سنة خمس وثمانين وثلاث مائة . وأبو منصور البارودى . والحافظ الإمام أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبرانى ، المتوفى سنة ستين وثلاثمائة .

قال السيوطى فى التدريب : النوع التاسع والثلاثون معرفة الصحابة . هذا علم كبير جليل عظيم الفائدة ، وبه يعرف المتصل من المرسل ، وفيه كتب كثيرة مؤلفة ، ككتاب « الصحابة » لابن حبان ، وهو مختصر فى مجلد . وكتاب أبى عبد الله بن منده ، وهو كبير جليل ، وذيل عليه أبو موسى المدينى .

وكتاب أبى نعيم الأصبهاني ، وكتاب العسكرى . ومن أحسنها وأكثرها

فوائد « الاستيعاب » لابن عبد البر ، لولا ما شانه بذكر ما شجر بين الصحابة وحكايته عن الإخباريين ، والغالب عليهم الإكثار والتخليط فيما يروونه ، وذيل عليه ابن فتحون .

قال المصنف ( يعنى النووى ) زيادة على ابن الصلاح : وقد جمع أبو الحسن على بن محمد بن الأثير الجزرى فى الصحابة كتاباً حسناً أسماه « أسد الغابة » جمع فيه كتباً كثيرة ، وهى كتاب ابن منده ، وأبى موسى ، وأبى نعيم ، وابن عبد البر ، وزاد من غيرها أسماء ، وضبط وحقق أشياء حسنة على ما فيه من التكرار بحسب الاختلاف فى الاسم والكنية .

قال المصنف : وقد اختصرته بحمد الله ولم يشتهر هذا المختصر ، وقد اختصره الذهبى أيضاً فى كتاب لطيف سماه « التجريد » . ولشبخ الإسلام ( يعنى الحافظ ابن حجر ) فى ذلك « الإصابة فى تمييز الصحابة » كتاب حافل ، وقد اختصرته انتهى . وقد ألف كل من البخارى ومسلم كتاباً فى أسماء الوجدان أى الصحابة الذين ليس لهم إلا حديث واحد . وكذلك ألف يحيى بن عبد الوهاب بن منده الأصبهاني ، المتوفى سنة إحدى عشرة وخمسمائة ، كتاباً فى « من عاش من الصحابة ، عشرين سنة ومائة » .

## الفصل التاسع والثلاثون

فى ذكر الكتب المصنفة فى المختلف والمؤتلف والمتفق والمفترق  
والمشتبه من الأسماء والألقاب والأنساب ونحوها

قال السيوطى فى التدريب : هو فن جليل يقبح جهله بأهل العلم لاسيما أهل الحديث ، ومن لم يعرفه يكثر خطأه ويفتضح بين أهله ، وهو ما يتفق فى الخط دون اللفظ ، وفيه مصنعات لجاعة من الحفاظ . وأول من صنف فيه عبد الغنى ابن سعيد ، ثم شيخه الدارقطنى وتلاهما الناس ، ولكن أحسنها وأكملها

«الإكمال» لابن ماكولا . قال ابن الصلاح - على إعواز فيه - قال المصنف (يعنى النووى) : وأتمه الحافظ أبو بكر بن نقطة بذيل مفيد ، ثم ذيل على ابن نقطة الحافظ ، جمال الدين بن الصابوني ، والحافظ منصور بن سليم ، ثم ذيل عليها الحافظ علاء الدين مغلطائي بذيل كبير ، وجمع فيه الحافظ أبو عبد الله الذهبي مجلد أسماء «مشتبه النسبة» فأجحف في الاختصار ، واعتمد على ضبط القلم ، فجاء شيخ الإسلام أبو الفضل بن حجر فألف «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» فضمنه وحرره وضبطه بالحرف ، واستدرك ما فاتة في مجلد ضخيم ، وهو أجل كتب هذا النوع وأتمها : انتهى .

ومن السكتب المؤلفة في ذلك «تلقيح الأفهام في المختلف والمؤتلف» للحافظ الإمام المؤرخ كال الدين أبي الفضائل عبد الرزاق بن أحمد بن محمد الصابوني المعروف بابن القوطي ، المتوفى سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة .  
ومنها : كتاب «المؤتلف والمختلف» للعلامة علي بن عثمان بن إبراهيم المارديني علاء الدين الشهير بابن التركاني ، المتوفى سنة خمس وأربعين وسبعمائة .

ومنها : كتاب «المؤتلف والمختلف» لأبي القاسم يحيى بن علي الحضرمي ابن الطحان المصري المؤرخ ، المتوفى سنة ست عشرة وأربعمائة .

ومنها : كتاب «المختلف والمؤتلف» لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري صاحب التصانيف المفيدة ، كانت ولادته يوم الخميس لست عشرة ليلة خلت من شوال سنة ثلاث وتسعين ومائتين ، وتوفى يوم الجمعة لسبع خلون من ذى الحجة سنة اثنتين وثمانين وثلاثمائة .

ومنها : «كتاب المختلف والمؤتلف» لأبي المظفر محمد بن أحمد المعاوي<sup>(١)</sup>

---

(١) كذا في الأصل - والصحيح هو «الأوى» كذا ورد بقواميس الأعلام «المصحح»

الأيوردي الشاعر المشهور ، المتوفى سنة سبع وخمسة .

وأما « المتفق والمفترق » فهو ما يتفق خطه ولفظه ، ولكن يفترق شخصه كالخليل بن أحمد اسم لعدة أشخاص . وعمن ألف فيه أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب كتابه « المتفق والمفترق » .

وأما المشتبه ، فهو ما تتفق فيه الأسماء خطأ ونطقاً ، وتختلف الآباء أو النسب نطقاً مع ائتلافها خطأً أو بالعكس ، كمحمد بن عقيل بكسر القاف ، ومحمد بن عقيل بفتحها ، وشريح بن النعمان ، وسريح بن النعمان ، الأول بالشين المعجمة والحاء المهملة ، والثاني بالسين المهملة والجيم .

ومن الكتب المصنفة في ذلك كتاب « مشتبه النسبة » للحافظ عبد الغنى ابن سعيد الأزدي المصري أوله : الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وصلى الله على سيدنا محمد رسوله وعلى أبرار عترته وسلم تسليماً ، أما بعد : فإنني لما صنف كتابي في مؤلف أسماء المحدثين ومختلفها ، فنظرت فإذا من ينسب منهم إلى قبيلة أو بلدة أو صنعة قد يقع فيها من التصحيف والتحريف مثل ما يقع في الأسماء والسكنى التي حواها كتاب « المؤلف والمختلف » الذي تقدم تصنيفي إياه قبل هذا الكتاب وغيره ، فاستخرت الله تعالى وألفت كتاباً في المنسوب منهم إلى قبيلة أو بلدة أو صنعة يشبه انتسابه في الخط ويفترق في اللفظ والمعنى على من ليس له بذلك علم ولا له به دراية .

ومنها « تلخيص التشابه » للخطيب وهو من أحسن كتبه .

## الفصل الأربعون

في ذكر بعض الأصول التي ذكرها الحنفية أو غيرهم

رد الأحاديث الصحيحة والكلام عليها

فنها : ما قال بعضهم في مقدمة شرحه للموطأ : إن عمل أحد من الأئمة المعروفين على حديث يكفى لتصحيح الحديث ، سيما لموافقيه ومقلديه ، بل هو فوق تصحيح المحدثين انتهى .

قلت : عمل إمام من الأئمة المعروفين على وفق حديث رواه ، لا يكفي لتصحيح ذلك الحديث البتة ، ولا يكون عمله وفتياه على وفقه حكماً منه بصحته ، وهذا هو الحق ، وأما عمله وفتياه على وفق حديث لم يروه ، فعدم كفايته لتصحيح ذلك الحديث ، وعدم كونه حكماً منه بصحته أظهر وأبين ، لاحتمال أنه لم يبلغه .

قال النووي في التقريب : وعمل العالم وفتياه على وفق حديث رواه ، ليس حكماً بصحته ، ولا مخالفته قدح في صحته ولا في رواته انتهى .

وقال السيوطي في التدريب : وعمل العالم وفتياه على وفق حديث رواه ، ليس حكماً منه بصحته ، ولا بتعديل رواته لإمكان أن يكون ذلك منه احتياطاً أو لدليل آخر وفق ذلك الخبر . وصحح الآمدى وغيره من الأصوليين أنه حكم بذلك . وقال إمام الحرمين : إن لم يكن في مسالك الاحتياط . وفرق ابن تيمية بين أن يعمل به في الترغيب وغيره ، ولا مخالفته له قدح منه في صحته ولا في رواته ، لإمكان أن يكون ذلك لمانع من معارض أو غيره .

وقد روى مالك حديث الخيار ولم يعمل به لعمل أهل المدينة بخلافه ، ولم يكن ذلك قدحاً في نافع راويه . وقال ابن كثير : في القسم الأول نظر إذالم

يكن في الباب غير ذلك الحديث ، وتعرض للاحتجاج به في فتياه أو حكمه ، واستشهد به عند العمل بمقتضاه .

قال العراقي : والجواب أنه لا يلزم - من كون ذلك الباب ليس فيه غير هذا الحديث - أن لا يكون ثم دليل آخر من قياس أو إجماع ، ولا يلزم المقتى أو الحاكم أن يذكر جميع أدلته بل ولا بعضها ، ولعل له دليلاً آخر ، واستأنس بالحديث الوارد في الباب وربما كان يرى العمل بالضعيف وتقديمه على القياس كما تقدم ، انتهى ما في التدريب .

ومن ههنا ظهر أن قول الشعرائي في كشف الغمة : لولا ما صح (أى الحديث) عنده (أى عند المجتهد) ما استدل به ، ولا يقدر فيه تجريح غيره من المحدثين والمجتهدين من طريق روايتهم انتهى . وكذا قوله فيه في موضع آخر ، ولم أعز أحاديثه إلى من خرجها من الأئمة ، لأنى ما ذكرت فيه إلا ما استدل به : الأئمة المجتهدون لمذاهبهم ، وكفانا صحة لذلك الحديث استدلال مجتهد به انتهى . مجرد دعوى لا دليل عليها ، ألا ترى أن الإمام أبا حنيفة قد عمل على وفق حديث : « لامهر أقل من عشرة دراهم » وقد صرح الحنفية بأنه حديث ضعيف . قال في الهداية : ولنا قوله صلى الله عليه وسلم : « ولا مهر أقل من عشرة » .

قال الزيلعي الحنفى في نصب الراية ص ١٩ ج ٢ قال عليه السلام : « لامهر أقل من عشرة دراهم » ، قلت : تقدم في الكفاءة حديث مبشر بن عبيد ، حدثني الحجاج بن أرطاة ، عن عطاء وعمرو بن دينار ، عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تنكحوا النساء إلا الأكفاء ، ولا يزوجن إلا الأولياء ، ولا مهر دون عشرة دراهم » انتهى . وهو حديث ضعيف تقدم الكلام عليه ، انتهى ما في نصب الراية بلفظه .

وقال الفاضل السكونى في عمدة الرعاة في شرح قوله « أقله عشرة دراهم » هذا عندنا ، أى تعيين الأقل بعشرة دراهم مذهبنا لأحاديث وردت بذلك ، ثم

ذكرها ، ثم قال : إن هذه الأحاديث كلها أسانيدھا مجرّوحة غير قابلة لأن يحتاج بها . وأجاب عنه العيني في البناية : بأنه إذا روى الحديث من طرق مفرداتها ضعيفة يصير حسناً ، ويحتاج به . أقول لا يخفى ما فيه ، فإن بكثرة الطرق إنما يصير الحديث حسناً إذا كان الضعف فيها يسيراً فينجبر بالتعدد ، لا إذا كانت شديدة الضعف بأن لا يخلو واحد منها عن كذاب أو متهم ، والأمس فيما نحن فيه كذلك انتهى ملخصاً .

ومنها : أنه لو رأى أحد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام ، وسأله عن حديث لا يعلم صحته هل هو صحيح أم لا ، فقال : هو حديث صحيح ، فهذا الحديث يكون صحيحاً قابلاً للاحتجاج . وكذا تثبت صحة الحديث بالكشف<sup>(١)</sup> والإلهام ، ويجوز الاحتجاج به . قال الشيخ محي الدين محمد بن علي المعروف بابن عربي الطائفي المالكي ، المتوفى سنة ثمان وثلاثين وستمائة : بلغني عن النبي صلى الله عليه وسلم أن من قال لا إله إلا الله سبعين ألفاً غفر له ، ومن قيل له غفر له أيضاً ، فكنت ذكرت التهليل بالعدد المروي من غير أن أنوي لأحد بالخصوص ، بل على الوجه الإجمالي ، فحضرت طعاماً مع بعض الأصحاب وفيهم شاب مشهور بالكشف ، فإذا هو في أثناء الأكل أظهر البكاء ، فسألته عن السبب فقال : أرى أمي في العذاب ، فوهبت في باطن ثواب التهليل المذكورة لها ، فضحك وقال : إني أراها الآن في حسن المسأب . قال الشيخ فعرفت صحة الحديث بصحة كشفه ، وصحة كشفه بصحة الحديث انتهى .

وقد عقد الشيخ باباً في الفتوحات المكية للعارفين والأولياء الآخذين عن

(١) لعمري إن صحة الأحاديث لا تثبت بالكشف والإلهام والأحلام ، بل إن مدار الصحة على العلم والصدق والصحو والتنبيه والتذكر - وإن أكثر ما ورد من كلام ابن عربي في الفتوحات المكية وفصوص الحسك وغيرهما ، لباطل . بل من أبطل الباطل ، فلا يعتد به ، ولا يعول عليه ولا على كلام أمثاله من الصوفية المغالين . المصحح .

باطن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين ما خصوا به من طريق معهود في أخذ الأحكام عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن أحدهم إذا احتاج في واقعة أو سؤال عن حديث ، رأى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، فينزل عليه جبرائيل عليه السلام ، فيسأله عما احتاج إليه الولي ، فيجيبه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، ويسمع هذا الولي ، فيعي ما قال صلى الله تعالى عليه وسلم ، قال وهذا كما سأل جبرائيل عليه السلام من الإيمان وشرائع الإسلام ، فأجابه صلى الله تعالى عليه وسلم ووعوه . قال ونصح من هذا الطريق أحاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، فرب حديث صحيح عند أهل الفن لا يثبت عندنا من هذا الطريق ، ورب موضوع عندهم يصح بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، هذا حديث قلته انتهى .

قلت : إن الحديث الذي لا يعلم صحته لا يكون صحيحاً بتصحيحه صلى الله عليه وسلم في المنام ولا بالكشف والإلهام ، فإن أمثال هذا الحكم لا تثبت بقوله صلى الله عليه وسلم في المنام ، وإنما تثبت بقوله في حياته في الدنيا ، ولأن مدار تصحيح الحديث على الإسناد . قال القارى في شرح النخبة : وأما الكشف والإلهام فخارجان عن المبحث لاحتمال الغلط فيها انتهى .

وقال العيني في بعض أسئلته وأجوبته ما لفظه : منها ما قيل إن رؤيا النبي عليه الصلاة والسلام إذا كانت حقاً فهل يطلق عليه الصحابي أم لا . أجيب بلا ، إذ لا يصدق عليه حد الصحابي ، وهو مسلم رأى النبي عليه الصلاة والسلام ، إذ المراد منه الرؤية المعهودة الجارية على العادة ، أو الرؤية في حياته في الدنيا ، لأن النبي عليه الصلاة والسلام هو المخبر عن الله ، وهو ما كان مخبراً عنه الناس في الدنيا لا في القبر .

ومنها : ما قيل الحديث المسموع منه في المنام ، هل هو حجة يستدل به

أم لا ؟ أجب بلا ، إذ يشترط في الاستدلال به أن يكون الراوى ضابطاً عند السماع ، والنوم ليس حال الضبط .

ومنها : التقرير الذى نقله بعض الحنفية في آخر مقدمة شرحه للموطأ عن بعض مشائخه ، وهو أن المشهور على ألسنة العلماء أن صحيح البخارى أصح الكتب بعد كتاب الله ، وهذا صار كالجمع عليه فيما بينهم ، فإذا عمل أحد الأئمة بحديث خالف ظاهره حديث البخارى ، قالوا يلزم المخالفة بين المشهور وبين هذا العمل ، خصوصاً الحنفية ، فإنهم متهمون بهذا أكثر من غيرهم ، فلهذا تحتاج المقولة المشهورة إلى التوضيح والتشريح ، وطريقته إيضاح معناها بحيث يزول الاشتباه . وأيضاً قد اشتهر عند المحدثين بقاء على المقولة المشهورة أن أقسام الصحيح سبعة ، أحصاها ما اتفق عليه الشيخان ، ثم ما أخرجه البخارى الخ ، فإذا وقع العمل بما يخالف حديث البخارى ألزموا العامل بما لا يلزم . وقد تكلم صاحب فتح القدير في هذا المقام في انحصار أصح الحديث في البخارى ، لكن المقام بعد في خفاء .

وطريق الإيضاح : أن يبين أن المراد بكونه أصح الكتب أن مصنفه في هذا الكتاب اشترط في صحة الحديث ما لم يشترط غيره من المحدثين وشدد فيها ، وإن خالف بعض تلاميذه في هذا الاشتراط ، كالمسلم على ما لا يخفى على القاريين ، ومعناه أن الكتاب بمجموعه أصح من بقية الكتب من حيث المجموع ، وليس معناه أن كل حديث في البخارى فهو أصح من كل حديث مما في غيره من الكتب كما فهموا ، وهذا لا ينافى أن يعمل بحديث خالف حديثاً مما في البخارى ، فإن الفرق بين أحكام الكل الإفرادى والمجموعى مما لا يخفى على الواقف ، فرب موضع يصح الحكم على الكل الإفرادى ولا يصح على المجموعى ، ورب موضع بالعكس ، كما يقال كل إنسان يشبعه هذا الرغيف ، فهنا إن أريد أن هذا الفرد من الرغيف يشبع مجموع أفراد الإنسان فلا يصح وإن أريد أنه يشبع

واحداً من أفراد الإنسان أى فرد كان ، فهو صحيح لا محالة . ومثال العكس كل إنسان يحمل هذا الحجر المخصوص إلى غير ذلك من الأمثلة .

والطريق الثانى : أنه لا يخفى أن فى صحيح البخارى من الأحاديث ما هو صحيح بالاتفاق وضعاف بالاتفاق ، ومختلف فيها ، حتى أن البخارى بنفسه صرح فى الكتاب بالنسبة ببعض الأحاديث أنه لا يصح ، فكيف يدعى كل حديث مما فى البخارى أصح مما فى غيره من الكتب . فلا محالة يضطر إلى التخصيص ببعض الأحاديث التى ليست فى التراجم .

وقد تكلم الدارقطنى على أحاديث البخارى حديثاً حديثاً ، واعترض على كثير من أحاديثه ، وإن أجاب عن أكثرها صاحب فتح البارى فى مقدمة الصحيح ، لكن اضطر إلى الاعتراف بسكون بعض أحاديثه ضعيفاً وأنصف وإن كان مولعاً بتصحيح أحاديثه .

والطريق الثالث : بعد تسليم أصحية أحاديثه ، أن العمل على حديث غيره لا ينافى أصحيته ، فقد يوجد فى المفقود ما يفوق به الفائق ، ويجعل المفضول فاضلاً بل أفضل ، ونظائره فى الشريعة غير قليلة ، كما أن القياس ظنى ، لكن ما كان بعلة منصوصة فهو قطعى ، وكذا خبر الواحد ظنى ، لكن المحفوف بالقرآن قد يكون قطعياً ، صرح به الشيخ صاحب فتح البارى فى شرح النخبة ، فى حديث تحويل قبلة أهل قباء . وكذا لا يخفى على من نظر فى كتب الحديث أن أهل الحديث بصرحون بصحة حديث مع كون العمل على خلافه إجماعاً . فبهذا التقرير ظهر أن أصحية الحديث لا ينافى العمل على خلافه ، وهذا ليس بخلافية بل إجماع من العلماء ، كما إذا صار الحديث الصحيح منسوخاً فهذا ليس فيه خلاف أن العمل ههنا متحقق بخلاف المنسوخ مع كونه صحيحاً إجماعاً . فلو سلمنا أن البخارى أصح الأحاديث لكن فيه المنسوخ والعمل بخلافه لا محالة ، فقد انحل الإشكال وزال الاشتباه .

والطريق الرابع : أن الحكم بصحة الحديث إنما يكون بالاجتهاد لا بالقطع ، فيمكن أن يخالف اجتهاده اجتهاد غيره في تصحيح الأحاديث ، كما هو المشاهد فيما بين العلماء ، فرب حديث ضعيف عند واحد من المحدثين ، وهو صحيح عند غيره انتهى .

قلت : هذا التقرير وإن ذكره هذا البعض مفتخراً به ، وإظهاراً لجلالة شأن بعض مشائخه ، حيث قال في أوله تقرير أنيق أفاده بعض مشائخي أدام الله علوه ، نختتم به هذه المقدمة ، وإن جاء بعض معانيه في الأوراق المتقدمة بمواضع شتى ، لكن جلالة لكلامه ذكرناه بدون التغيير في ألفاظه . وقال في آخره انتهى بلفظه الشريف ، لكنه مخدوش من جهة اللفظ والمعنى ، أما من جهة اللفظ فقوله كالمسلم ، بالألف واللام ليس بصحيح ، والصحيح كسلم بغير الألف واللام ، لأن مسلماً صاحب الصحيح لا يقال له المسلم ، بل يقال له مسلم بدون الألف واللام ، فإن كنت في شك منه فانظر بلوغ المرام ، ومشكاة المصابيح ، والمتقى ، والترغيب والترهيب للمندري ، وتلخيص السنن له ، وآثار السنن للنيموى ، وشرح مسلم للنووى ، وفتح البارى وعمدة القارى ، وغير ذلك من الكتب التى وقع فيها ذكر الإمام مسلم صاحب الصحيح رحمه الله تعالى ، هل وقع فيها المسلم بالألف واللام ، أم وقع فيها مسلم بدون الألف واللام . فإن طالعت هذه الكتب وغيرها من أولها إلى آخرها لا تجد المسلم بالألف واللام البتة ، فالعجب من صاحب هذا التقرير الأنيق أنه كيف قال كالمسلم .

فإن قال قائل : المسلم كالحارث ويجوز فيه الوجهان دخول اللام عليه ، ونزعها عنه ، فكذا في مسلم يجوز دخول اللام ونزعها عنه .

قلنا : دخول الألف واللام على مثل الحارث موقوف على السماع . قال ابن هشام في مغنى اللبيب : أل على ثلاثة أوجه ، ثم قال بعد ذكر الوجهين الأولين : الوجه الثالث : أن تكون زائدة ، وهى نوعان ، لازمة وغير لازمة ، ثم قال بعد

ذكر النوع الأول ، والثانية نوعان كثيرة واقعة في الفصيح وغيرها ، فالأولى الداخلة على علم منقول من مجرد صالح لها ملموح ، أصله كحارث ، وعباس ، وضحاك ، فتقول فيها : الحارث والعباس والضحاك ، ويتوقف هذا النوع على السماع ، ألا ترى أنه لا يقال مثل ذلك في نحو محمد ومعروف وأحمد انتهى . ولا شك أنه ليس مسلم من نحو حارث وعباس ، ولم ينقل عن أحد من المتقدمين إدخال الألف واللام على مسلم ، ولا وقع في كتاب من كتبهم المسلم بالألف واللام ، فلا يصح قول صاحب هذا التقرير كالمسلم بالألف واللام .

وأما قوله : لا يخفى أن في صحيح البخاري من الأحاديث ما هو صحيح بالاتفاق وضعاف بالاتفاق ، ففيه أن قوله ضعاف إما معطوف على ما الموصولة أو على قوله صحيح ، وعلى الأول يجب أن يكون قوله ضعاف بالنصب دون الرفع ، لأن ما في محل النصب على أنه اسم أن ، وعلى الثاني يجب أن يكون قوله ضعاف بالإفراد دون الجمع ، وألا يكون تقدير الكلام أن في صحيح البخاري من الأحاديث ما هو ضعاف وهو فاسد لعدم المطابقة بين المبتدأ وهو لفظ هو ، وبين خبره وهو لفظه ضعاف .

وأما قوله : ومختلف فيها ، ففيه أيضاً أنه إما معطوف على الموصولة وإما معطوف على قوله صحيح ، وعلى الأول يجب أن يكون مختلفاً فيها بالنصب كما عرفت ، وعلى الثاني يجب أن يكون مختلف فيه بتذكير الضمير المجرور لا بتأنيته .

وأما قوله : حتى أن البخاري بنفسه صرح في الكتاب ، ففيه أنه لا حاجة إلى زيادة الباء في قوله بنفسه بل كان عليه أن يقول حتى أن البخاري نفسه صرح في الكتاب ، فإنه لا يقال جاء زيد بنفسه ، بل يقال جاء زيد نفسه .

وأما قوله : « بالنسبة ببعض الأحاديث » ففيه أنه كان عليه أن يقول بالنسبة

إلى بعض الأحاديث ، فإن صلة النسبة تأتي بإلى لا بالباء ، قال في المنجد :  
يقال بالنسبة إلى كذا أى بالنظر إليه ، وبالقياص عليه .

وأما قوله : « فكيف يدعى كل حديث مما فى البخارى أصح مما فى غيره  
من الكتب » ففيه أنه كان عليه أن يقول فكيف يدعى أن كل حديث  
مما فى البخارى أصح مما فى غيره من الكتب بزيادة أن بعد قوله « فكيف  
يدعى » .

وأما قوله : « وإن جاب عن أكثرها صاحب فتح البارى فى مقدمة  
الصحيح » ففيه مسامحة ظاهرة ، فإن الحافظ ابن حجر العسقلانى إنما أجاب  
عن اعتراض الدارقطنى فى مقدمة فتح البارى لا فى مقدمة الصحيح ، بل ليس  
للحافظ ابن حجر مقدمة للصحيح ، فكان لصاحب التقرير أن يقول : وإن  
أجاب عن أكثرها صاحب فتح البارى فى مقدمته

وأما قوله : « وهذا ليس بخلافية بل إجماع من العلماء » ففيه أن اسم ليس  
وهو الضمير المستكن فيه الراجع إلى هذا مذكر وخبره ، وهو قوله بخلافية  
مؤنث ، فلا مطابقة بينهما ، فكان عليه أن يقول ، وهذا ليس فيه خلاف ،  
بل عليه إجماع العلماء أو يقول : هذه المسألة ليست بخلافية ، بل عليها إجماع  
العلماء ، وفيه خدشات أخرى لا تحفى على المتأمل .

وأما كونه مخدوشاً من جهة المعنى فقوله : « المشهور أن صحيح البخارى  
أصح الكتب بعد كتاب الله وهذا صار كالجمع عليه فيما بينهم » ففيه أن قوله  
هذا صحيح وبه صرح العلماء الحنفية أيضاً . قال العيني فى شرح البخارى : اتفق  
علماء الشرق والغرب على أنه ليس بعد كتاب الله أصح من صحيح البخارى  
ومسلم ، فرجح البعض منهم المغاربة صحيح مسلم على صحيح البخارى ، والجمهور  
على ترجيح البخارى على مسلم انتهى .

وقال القارى فى المرقاة ص ١٥ ج ١ : اتفقت العلماء على تلقى الصحيحين

بالقبول ، وأنهما أصح الكتب المؤلفة ، ثم الجمهور على أن صحيح البخارى أرجحهما وأصحهما انتهى .

لكن قوله الآتى ( ومعناه أن الكتاب بمجموعه أصح من بقية الكتب من حيث المجموع وليس معناه أن كل حديث فى البخارى فهو أصح من كل حديث مما فى غيره من الكتب كما فهموا ) فباطل جداً ، بل الحق والصحيح هو ما فهموه من أن معناه أن كل حديث مسند فى البخارى أصح من كل حديث فى غيره من الكتب على سبيل الكل الإفرادى كما فهموا ، فتوضيحه أن المراد بقول العلماء : صحيح البخارى أصح الكتب بعد كتاب الله ، أن كل حديث مسند فى صحيح البخارى الذى هو على شرطه أصح من كل حديث فى غيره من الكتب ، وليس معناه أن كل حديث فى صحيح البخارى مطلقاً مسنداً كان أو معلقاً ، وسواء كان على شرطه أو لم يكن ، هو أصح من كل حديث فى غيره من الكتب .

قال الحافظ فى مقدمة الفتح ص ٤٠١ : الجواب عما يتعلق بالمعلق سهل لأن موضوع الكتابين إنما هو للمسندات والمعلق ليس بمسند ، ولهذا لم يتعرض الدارقطنى فيما يتبعه على الصحيحين إلى الأحاديث المعلقة التى لم توصل فى موضع آخر لعلمه بأنها ليست من موضوع الكتاب ، وإنما ذكرت استيناساً واستشهاداً انتهى .

والدليل على صحة ما فهموه أن هذا الحكم مبنى على شدة شرط البخارى صحيحه ، واشتراطه فيه ما لم يشترط أحد من أئمة الحديث فى كتابه . وقد راعى الإمام البخارى شرطه الشديد ، والتزمه فى كل حديث من مسندات صحيحه على سبيل الكل الإفرادى لافى مجموع أحاديثه من حيث المجموع ، فظهر بهذا كله أن المراد بقول العلماء أصح الكتب بعد كتاب الله صحيح البخارى هو أن كل حديث مسند فى صحيح البخارى أصح من غيره على سبيل

الكل الإفرادى دون الكل المجموعى ، كما فهم صاحب التحرير .  
وأما شرط البخارى الذى راعاه فى كل حديث مسند من مسنده  
والتزمه ، فقد بينه الحافظ فى مقدمة الفتح ص ١٠ مفصلا . قال : وأما من  
حيث التفصيل فقد قررنا أن مدار الحديث الصحيح على الانصال وإتقان  
الرجال وعدم العلل . وعند التأمل يظهر أن كتاب البخارى أتقن رجالا  
وأشد اتصالا ، وبيان ذلك من أوجه :

أحدها — أن الذين انفرد البخارى بالإخراج لهم دون مسلم أربعائة  
وبضعة وثلاثون رجلا ، المتكلم فيه بالضعف منهم ثمانون رجلا ، والذين انفرد  
مسلم بالإخراج لهم دون البخارى ستمائة وعشرون رجلا ، المتكلم فيه بالضعف  
منهم مائة وستون . ولا شك أن التخرىج عن لم يتكلم فيه أصلا أولى من  
التخرىج عن تكلم فيه ، وإن لم يكن ذلك الكلام قادحا .

ثانيها — أن الذين انفرد بهم البخارى ممن تكلم فيه لم يكثروا من تخرىج  
أحاديثهم ، وليس لواحد منهم نسخة كبيرة أخرجها كلها أو أكثرها إلا ترجمة  
عكرمة عن ابن عباس ، بخلاف مسلم فإنه أخرج أكثر تلك النسخ كأتى الزبير  
عن جابر ، وسهيل عن أبيه ، والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه ، وحماد بن سلمة  
عن ثابت وغير ذلك .

ثالثها — أن الذين انفرد بهم البخارى ممن تكلم فيه أكثرهم من شيوخه  
الذين لقيهم وجالسهم وعرف أحوالهم ، واطلع على أحاديثهم ، وميز جيدها  
من موهونها ، بخلاف مسلم ، فإن أكثر من تفرد بتخرىج حديثه ممن تكلم  
فيه ممن تقدم عن عصره من التابعين ومن بعدهم . ولا شك أن الحديث أعرف  
بحديث شيوخه ممن تقدم عنهم .

رابعها — أن البخارى يخرج من أحاديث أهل الطبقة الثانية اتفاقا ، ومسلم  
يخرجها أصولا كما تقدم ذلك من تقرير الحافظ أبى بكر الحازمى . فهذه الأوجه

الأربعة تتعلق بإتقان الرواة ، وبقى ما يتعلق بالاتصال وهو :

الوجه الخامس - وذلك أن مسلماً كان مذهبه على ما صرح به في مقدمة صحيحه ، وبالغ في الرد على من خالفه ، أن الإسناد الممنوع له حكم الاتصال إذا تعاصر الممنوع ومن عنده عنه ، وإن لم يثبت اجتماعهم لا إن كان الممنوع مدلساً ، والبخارى لا يحمل ذلك على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرة . وقد أظهر البخارى هذا المذهب في تاريخه وجرى عليه في صحيحه ، وأكثر منه حتى أنه ربما خرج الحديث الذى لاتعلق له بالباب جملة إلا ليبين سماع راو من شيخه لكونه قد أخرج له قبل ذلك شيئاً معنعناً ، وهذا مما يرجح به كتابه . لأنا وإن سلمنا ما ذكره مسلم من الحكم بالاتصال ، فلا يخفى أن شرط البخارى أوضح في الاتصال ، وأما ما يتعلق بعدم العلة وهو :

الوجه السادس - فإن الأحاديث التى انتقدت عليها بلغت مائتى حديث وعشرة أحاديث ، اختص البخارى منها بأقل من ثمانين ، وبقى ذلك مختص بمسلم . ولاشك أن ما قل الانتقاد فيه أرجح مما كثر انتهى مافى مقدمة الفتح . وأما قوله والطريق الثانى أنه لا يخفى أن فى صحيح البخارى من الأحاديث ما هو صحيح بالاتفاق وضعاف بالاتفاق ومختلف فيها ، ففيه أنه خلاف لما عليه جمهور الحديثين ، ولما نقل عن البخارى ، فقد روى عنه أنه قال : كنا عند إسحاق بن راهويه فقال : لو جمعتم كتاباً مختصراً للصحيح سفة النبي صلى الله عليه وسلم ، فوق ذلك فى قلبى ، فأخذت فى جمع الجامع الصحيح . وعن محمد ابن سليمان بن فارس قال : سمعت البخارى يقول : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وكأنتى واقف بين يديه ، ويبدى مروحة أذب عنه ، فسألت بعض المعبرين فقال لى : أنت تذب عنه الكذب . فهو الذى حملنى على إخراج الجامع الصحيح . وروى الإسماعيلى عنه قال : لم أخرج فى هذا الكتاب إلا صحيحاً ، وما تركت من الصحيح أكثر .

وقال إبراهيم بن معقل النسفي : سمعت البخاري يقول : ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ماصح ، وتركت من الصحيح حتى لا يطول .

وقال أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي . لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ، وبجي بن معين ، وعلي بن المديني وغيرهم ، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث . قال العقيلي : والقول فيها قول البخاري ، ذكره الحافظ .

فعلم من هذا أن جميع ما في البخاري صحيح ، وليس فيه حديث ضعيف ولا يختلف فيه . وأما التعليقات فهي خارجة عن موضوع الكتاب ومقاصده ، ومع ذلك هي محكمة بالصحة إلا ما ورد بصيغة التمرير ، فظهر بطلان هذا القول<sup>(١)</sup> .

(١) وهنا بياض في الأصل ، وقد أجبت عن الطريق الثالث والرابع فقلت قوله : والطريق الثالث بعد تسليم أحجية أحاديثه ، أن العمل على حديث غيره لا يناق أحجيته مخالف للحق والصواب فإن بين تسليم أحجية أحاديث البخاري وبين العمل بمحدث غيره منافاة جداً ، لأنه لما سلم أن أحاديث البخاري أصح الصحاح مطلقاً وجب تقديم أحاديثه وترجيحها على غيرها عند التعارض ولزم العمل بها ، ولا يجوز العدول إلى أحاديث غيره بتأويلات واهية بحاماة المذهب كما هو دأب الحنفية ، فإن في هذا الصنيع إساءة عن تسليم أحجية أحاديث البخاري وخروجاً عن الإجماع .

قال أبو إسحاق الاسفرائيني : أهل الصنعة يجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها ، ولا يحصل الخلاف فيها بحال ، وإن حصل فذاك في طرقها ورواياتها . قال : فن خالف حكمه خبراً منها وليس له تأويل سائق للخبر ، نقضنا حكمه لأن هذه الأخبار تلقفتها الأمة بالقول انتهى . والحاصل أنه يؤخذ من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأصح فالأصح ، ويعمل به ويتسك بما هو أقوى وأسند من سنته .

وأما قوله : فقد يوجد في الفوق ما يفوق به الفائق ، ويجعل المفضول فاضلاً بل أفضل ، فحاصله أن حديث غير البخاري قد يعرضه ما يفوق به حديث البخاري ، ونرجح به عليه . وفيه أنه لا بد حينئذ من أن يكون الحديث الفوق ، أي حديث غير البخاري في المرتبة العليا من جميع الجهات ، وحديث البخاري في المرتبة السفلى من جميع الجهات ، أي لا بد بعد وجود شروط الترجيح وتحققها من أن يوجد في حديث غير البخاري المرجحات ، باعتبار الإسناد والمتن والمرجحات بحسب الأمور الخارجية التي اعتبرها المحققون من فقهاء أهل الحديث . =

ومنها : أن القارى قال فى المرقاة ص ٣٦٤ ج ٢ جهل الراوى المتأخر لا يضر  
لمجتهد حيث ثبت الحديث عنده وقال به انتهى . وقال بعضهم : إن ضعف  
الراوى المتأخر عن المجتهد لا يدل على كون حديثه ضعيفاً عند المجتهد إذا عمل

== قال الحافظ فى شرح النخبة فى ذكر درجات الصحيح : وهذا التفاوت إنما هو بالنظر إلى  
الحثية المذكورة ، أما لو رجح قسم على ما فوقه بأمر أخرى تقتضى الترجيح على ما فوقه ، فإنه  
يقدم على ما فوقه ، إذ قد يعرض المرفوع ما يحمله فائقاً ، كما لو كان الحديث عند مسلم مثلاً وهو  
مشهور قاصر عن درجة التواتر ، لكن حفته قرينة صار بها يفيد العلم ، فإنه يقدم على  
الحديث الذى يخرج به البخارى إذا كان فرداً مطلقاً ، وكما لو كان الحديث لذى لم يخرجاه من  
ترجمة وصفت بكونها أصح الأسانيد ، كالك عن نافع عن ابن عمر ، فإنه يقدم على ما انفرد به  
أحدهما ، انتهى .

وحاصل كلامه أنه إنما يحكم بتقديم حديث غير صحيح البخارى ، إذا كان فى المرتبة العليا  
من جميع الجهات ، على حديث البخارى إذا كان فى المرتبة السفلى من جميع الجهات . ولا شك  
فى أن الأمور التى تجعل حديث غير البخارى فى المرتبة العليا من جميع الجهات ، وتقتضى رجحانه  
وتقديمه على حديث البخارى لم توجد فى حديث من الأحاديث التى رجحها الحنفية على أحاديث  
البخارى ، ولم يصرح أحد من الأئمة النقاد المتقدمين بتحققها فى حديث من أحاديث غيره التى  
تمسك بها الحنفية وقدموها ، كما لا يخفى على من له ممارسة بدلائل المسائل الاختلافية ، فبعد  
إمكان وجود الأمور المقتضية للترجيح واحتمال تحققها ، لا يجدى شيئاً ولا يكفى لإثبات مارامه  
صاحب هذا التقرير .

وأما دعوى الحنفية أنهم إنما خالفوا أحاديث البخارى إذا وجدوا فى أحاديث غيره  
ما ترجحت به على أحاديث البخارى وافقها ، فبطلانها ظاهر على من له خبرة بالمسائل الاختلافية  
فقد خالفوا غير قليل من الأحاديث المخرجة فى الصحيحين التى هى صريحة فى مقصودها ومعكمة  
غير منسوخة بتأويلات فاسدة ، نصرة لمذهبهم .

وأما قوله : كما أن القياس ظنى ، لكن ما كان بعلة منصوصة فهو قطعى ، فقيه : أن هذا  
النوع من القياس أيضاً لم يقل به أحد أنكر القياس مطلقاً كما بين فى محله ، فكيف يكون  
قطعياً عنده .

وأما قوله : وكذا خبر الواحد ظنى ، لكن المحفوف بالقرائن قد يكون قطعياً ، فقيه : أن  
كون الخبر المختلف بالقرائن مفيداً للعلم اليقضى مما لا تنكره ، لكن لا يلزم منه أن يكون  
حديث غير البخارى أرجح من حديثه .

قال الحافظ فى النخبة وشرحها : وقد يقع فى أخبار الآحاد المنقسمة إلى مشهور وعزيز  
وغريب ما يفيد العلم النظرى بالقرائن على المختار خلافاً لمن أبى ذلك ، والخلاف فى التحقيق =

به ، بل عمله به يدل على كونه صحيحاً عنده ، وأمثال هذا الحديث ضعيفة عند المحدث المتأخر لوقوع الراوى الضعيف بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم هي

= لفظى لأن من جوز إطلاق العلم بقده بكونه نظرياً وهو الحاصل عن الاستدلال ، ومن أبى الإطلاق خص لفظ العلم بالتواتر وماعده عنده ظنى ، لسكنه لا يبنى أن ما احتف بالقرائن أرجح مما خلا عنها . والخبر المحتف بالقرائن أنواع ، منها ما أخرجه الشيخان في صحيحهما مما لم يبلغ حد التواتر ، فإنه احتف به قرائن : منها جلالتهما في هذا الشأن وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرها ، وتلقى العلماء لكتابتيهما بالقول ، وهذا التلقى وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر ، إلا أن هذا يختص بما لم ينتقده (١) أحد من الحفاظ بما في الكتابين ، وبما لم يقع التخالف (٢) بين مدلوليه مما وقع في الكتابين حيث لا ترجيح لاستحالة أن يفيد المتناقضان العلم بصديقهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر وماعدا ذلك فالإجماع على تسليم صحته . فإن قيل : لما اتفقوا على وجوب العمل به لأعلى صحته منعاه ، وسند المنع أنهم متفقون على وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يخرج الشيخان ، فلم يبق للصحيحين فيها مزية والإجماع حاصل على أن لها مزية فيما يرجع إلى نفس الصحة . ومن صرح بإفادة ما أخرجه الشيخان العلم النظري الأستاذ أبو إسحاق الأسفرائينى ، ومن أئمة الحديث أبو عبد الله الحميدى وأبو الفضل بن طاهر وغيرهما ؛ ويحتمل أن يقال المزية المذكورة كون أحاديثهما أصح (٣) الحديث ، انتهى .

(١) قلت الأحاديث المنتقدة أيضاً صحيحة داخلة تحت التلقى والإجماع على صحتهما موجود فإن الانتقاد في أكثرها وارد على خصوصية السند والمتن وقد أجابوا عن ذلك بما جعلوه هباء منثوراً حتى حكم المقتنون حكماً كلياً أن كل مضعف من أحاديثهما فهو مبنى على علل ليست بقادرة .

(٢) قلت هذا الاستثناء غير مسلم به ، فإن المتناقضين وكلام الشارع متناقض عندنا وعدم الترجيح عند من فرض عدمه عدمه كائناً من كان لا يدل على عدم الترجيح في نفس الأمر ، وعدم ظهور الجمع عند من لم يظهر له ذلك لا يدل على عدم وجود وجه الجمع في الواقع ، وربما يظهر كلا الأمرين عند من حكم بامتناعهما بحكم حاله فضلاً عن غيره ، وأيضاً الجهل بالتوفيق والنسخ لا ينافى العلم كما لا يخفى ، فالتناقض في الظاهر لا ينافى العلم بالمدلول .

(٣) قلت الإجماع على كون أحاديثهما أصح الأحاديث والتلقى لأحاديثهما بالقول وحده كاف لكونها مقطوعة الصحة والثبوت ، مفيدة للعلم اليقيني . قال الشاه ولي الله المحدث الدهلوى : أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع ، انتهى . وأول من أنكر كون الإجماع مفيداً للعلم ابن الهمام مع تسليمه الإجماع على أصحية أحاديث الصحيحين ، ولما لم يكن هذا وإسقاطاً مال تلميذه شارح التحرير إلى إنكار التلقى فقال لم يقع الإجماع على أن أحاديثهما أصح الصحاح ، وهو أول من خرق هذا الإجماع وسبه مخالفة أحاديثهما للمذهب الحق . وقد بسط للرد على ابن الهمام وتلميذه صاحب دراسات اللبيب فعليك أن تراجمه .

بحجة عند المجتهد المتقدم لأجل عمله به ، ولعدم وقوع الراوى الضعيف بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم . مثال جهل الراوى المتأخر ما رواه الترمذى

== وجملة الكلام أن كون خبر الواحد المخفوف بالقرائن مفيداً للعلم لا يقتضى ترجيح حديث غير البخارى على حديث البخارى ، بل يدل كلام الحافظ على خلاف ما رامه صاحب التقرير ، كما لا يخفى على من له أدنى تأمل .

وأما قوله : كما إذا صار الحديث الصحيح منسوخاً ( إلى قوله ) فلو سلمنا أن البخارى أصح الأحاديث ، لكن فيه المنسوخ والعمل بخلافه لا محالة ، انحل الإشكال وزال الاشتباه . ففيه : أن الكلام إنما هو في الحديث الغير المنسوخ لا المنسوخ ، فالتظير به هو في غير عمله ، فلا يلتزم إليه . مع أن المخفية قد خالفوا أحاديث البخارى التى هي صريحة في مرادها بحكمة غير منسوخة ، بتأويلات باطلة وأهواء زائفة وآراء فاسدة ، حامية للمذهب . وهو ظاهر على من له أدنى اطلاع على المسائل الاختلافية .

وأما قوله : وكذا لا يخفى على من له نظر في كتب الحديث أن أهل الحديث يصرحون بصحة حديث مع كون العمل على خلافه إجماعاً . فهو مردود على فائله ، فإن أئمة الحديث فاطبة قد صرحوا وأمروا بالعمل بالحديث الصحيح ، وقالوا لا يلتفت إلى قول أحد وراءه مع وجود السنة النبوية الصحيحة الثابتة . « إذا جاء نهر الله بطل نهر معقل » .

وأما قوله : الطريق الرابع أن الحكم بصحة الحديث إنما يكون بالاجتهاد لا بالقطع ، فيمكن أن يخالف اجتهاده اجتهاد غيره في تصحيح الأحاديث ، إلخ . فباطل من وجوه :

الأول : أن تصحيح الحديث أو تضعيفه ليس من الأمور الاجتهادية ، فإن بناء هذا الحكم ليس على اجتهاد العلماء واستنباطاتهم ، كما يكون بناء الأحكام الشرعية الغير المنصوصة في الكتاب والسنة على اجتهاد الفقهاء واستخراجاتهم ، فصحة الحديث أو ضعفه يدور على أوصاف تقتضى هذا الحكم ، وهي من الأمور المحسوسة التى تدرك بالسمع والبصر . فكون الراوى ثقة أو ضعيفاً ، وكونه جيد الحفظ تام الضبط ، أو سبيء الحفظ قليل الضبط . وكذا معرفة المعاصرة بين الراوى والمروى عنه ، وثبوت اللقاء والسماع مثلاً ليس مما يحتاج فيه إلى الاجتهاد والقياس والظن والتخمين ، فبين اجتهادات الفقهاء وبين الحكم بصحة الحديث وضعفه بون بعيد ، فإن المحدث يجزم بصحة الحديث أو ضعفه إذا اختبر الحديث ويرى ما حكم عليه بصحة واجب العمل ، فقد اتفقوا على أنه يجب العمل بكل ما صح من الحديث بخلاف ما استنبطه الفقيه ، فإنه لا يجزم به ولا يحكم على سبيل الجزم بأنه يجب العمل بما استخرجه .

وأما اختلاف أئمة الحديث في حديث واحد ، فصحة بعضهم وضعفه البعض الآخر ، فلا يدل على كونه من الأمور الاجتهادية ، لأن هذا الاختلاف إنما ينشأ لأمر لا ترجع إلى الاجتهاد والقياس والظن .

فإنها : أن للحديث إسنادين مثلاً ، أحدهما ضعيف والآخر صحيح ، وبلغ بعضهم بالطريق الضعيف حكم عليه بالضعف ، وبلغ آخر بالطريق الصحيح جزم بصحته .

في جامعه قال : حدثنا محمود بن غيلان ، أخبرنا وهب بن جرير ، عن شعبة عن يحيى إمام بنى تيم الله ، عن أبي ماجد ، عن عبد الله بن مسعود قال : سألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المشي خلف الجنائز ، فقال : « مادون الخلب فإن كان خيراً مجلتموه ، وإن كان شراً فلا يبعد إلا أهل النار . الجنائز متبوعة

= ومنها : أنه بلغ كل واحد منهما بسند ضعيف ، لكن اطلع واحد منهما على شواهد أو متابعاته ، فصححه أو حسنه لشواهد أو متابعاته ، ولم يطلع على هذه الشواهد والمتابعات الآخر ، فاستمر على تضعيفه .  
ومنها : أنه وقف كل واحد منهما على شواهد أو متابعاته ، لكن ضعف من ضعفه بالنسبة إلى سند خاص ومتن خاص .

ومنها : أنه ضعف الحديث لما رأى في سنده راوياً جرحه إمام من أئمة الجرح والتعديل ، ثم إنه رجم الإمام الجرح عن جرحه لما تفحص وبحث عن حاله مرة أخرى ، وتحقق عنده عدالته ، لكن لم يقف على رجوعه عن جرحه من ضعفه معتمداً على جرحه ، وكذا اختلافهم في حق راو واحد ، فإنه قد يكون لاختلاف كيفية السؤال ، وقد يكون لأنه لم يجد فيمن اختبره وبحث عن حاله ما يجرحه بسببه فوثقه لسلامته عن غوائل الجرح ، ثم إنه تفسر حاله وارتسب أموراً تقتضى الجرح بجرحه ، وسمع منه أصحاب الجرح والتعديل كليهما ، أو سمع بعض أصحاب الجرح فقط فنقلوا عنه الجرح . وسمع البعض الآخر تعديله وتوثقه فنقلوا التعديل مع أن التعديل كانا والجرح في زمانين . وقد يكون لأنه لم يقف الباحث عن حاله على ما يجرحه بسببه لتصور تصفحه ، فعده ، ثم وقف إمام آخر على أوصاف فيه تقتضى جرحه لتصفحه التام وبجته البالغ عن أحواله فيجرحه .

والثاني : أن مدار تصحيح الحديث على وجود الأوصاف المقتضية للتصحيح ، وهي : العدالة والضبط والإتقان واتصال السند والسلامة من الشذوذ والعلّة ، فا كان رواته في الدرجة العليا من العدالة والضبط ، وسائر الصفات التي توجب الترجيح ، كان أصح مما دونه . ومن المعلوم أن هذه الصفات المذكورة التي تدور عليها الصحة في كتاب البخاري أتم وأشد منها في غيره ، وشرطه فيه أقوى وأسد ، فيمجرد إمكان مخالفة اجتهاده اجتهاد غيره في تصحيح الأحاديث لا يثبت صحة ما في غير الصحيح ، وضعف ما في الصحيح ، فضلاً عن الترجيح على ما فيه .

والثالث : أن تصحيح الحديث أو تضعيفه ، إنما يقبل ممن له عناية بعلوم الحديث ومهارة تامة وملسكة قوية في معرفة الرجال وأحوال الرواة وعلل الحديث .

ومن الظاهر البين أن جميع من كانوا من أئمة الحديث على هذا الوصف قد رجحوا أحاديث صحيح البخاري على أحاديث سائر الكتب ، ولم يخالف اجتهادهم اجتهاد البخاري في تصحيح أحاديث جامعة ، بل وافقوه ، فجرد إمكان المخالفة لا يضر صحته ولا ينافي أصحته فافهم . وهذان الجوابان بعد ثبوت ما ادعاه صاحب التقرير من أن الحكم بصحة الحديث إنما يكون بالاجتهاد لا بالاطلع ودونه خبط القناد وقلل الجبال .  
أبو الفضل المباركمورى

ولا تتبع ، وليس معها من تقدمها » . فهذا الحديث ضعيف عند الترمذى وعند البخارى أيضاً ، كما ذكره الترمذى لوقوع أبى ماجد ، وهو رجل مجهول بينهما وبين النبى صلى الله عليه وسلم ، وهو صحيح عند أبى حنيفة لعمله به وعدم وقوع أبى ماجد بينه وبين النبى صلى الله عليه وسلم .

ومثال الراوى الضعيف المتأخر مارواه الترمذى أيضاً قال : حدثنا يحيى ابن موسى ، أخبرنا أبو معاوية ، أخبرنا خالد بن إياس ، ويقال خالد بن إياس ، عن صالح مولى التوأمة ، عن أبى هريرة قال : كان النبى صلى الله عليه وسلم ينهض فى الصلاة على صدور قدميه ، فهذا الحديث ضعيف عند الترمذى لوقوع خالد بن إياس ، وهو ضعيف متروك بينه وبين النبى صلى الله عليه وسلم ، وهو صحيح عند أبى حنيفة لعمله به ، ولعدم وقوع خالد بن إياس بينه وبين النبى صلى الله عليه وسلم .

قلت : قد عرفت فيما تقدم أن عمل المجتهد على حديث ليس تصحيحاً له فعمله به لا يدل على أنه كان صحيحاً عنده ، لإمكان أن يكون ذلك منه احتياطاً أو لدليل آخر وافق ذلك الخبر . قال الحافظ بن الصلاح : إن عمل العالم أو فقيهه على وفق حديث ليس حكماً منه بصحة ذلك الحديث ، وكذلك مخالفته للحديث ليست قدحاً منه فى صحته ولا فى رواته والله أعلم .

ومنها أن الشيخ عبد الحق الدهلوى قال فى اللغات : عدم صحة أحاديث الضربتين فى زمن الأئمة الذين استدلوا بها محل منع ، إذ يحتمل أن تطرق الضعف والوهن فيها بعدهم من جهة لين بعض الرواة الذين رووها بعد زمن الأئمة . فالتأخرون من المحدثين الذين جاءوا بعدهم أوردوها فى السنن دون الصحاح ، فلا يلزم من وجود الضعف فى الحديث عند المتأخرين وجوده عند المتقدمين . مثلاً رجال الإسناد فى زمن أبى حنيفة كان واحداً من التابعين يروى عن الصحابى أو اثنين أو ثلاثة إن لم يكونوا منهم ، وكانوا ثقات من أهل الضبط والإتقان

ثم روى ذلك الحديث من بعده من لم يكن في تلك الدرجة فصار الحديث عند علماء الحديث مثل البخارى ومسلم والترمذى وأمثالهم ضعيفاً ، ولا يضر في الاستدلال عند أبى حنيفة فتدبر . وهذه نكتة جيدة انتهى كلام الشيخ . قلت : قد تدبرنا فعلما أنه لا يثبت بهذه النكتة صحة أحاديث الضربتين الضعيفة البتة .

أما أولاً : فلأننا سلمنا أنه يحتمل أن يتطرق الضعف في أحاديث الضربتين بعد زمن الإمام أبى حنيفة وغيره من الأئمة المتقدمين القائلين بالضربتين ، ولكن هذا احتمال محض ؛ وبالاختمال لا يثبت صحة هذه الأحاديث الضعيفة التي ثبت ضعفها عند المتأخرين من حفاظ الحديث ، الماهرين بفنون الحديث ، مثل البخارى ومسلم والترمذى وأمثالهم .

وأما ثانياً : فلأننا لانسلم أن من قال بالقيم بالضربتين ، كالإمام أبى حنيفة وغيره ، استدل بهذه الأحاديث الضعيفة حتى يثبت باستدلالها صحتها ، بل نقول يحتمل أن هذه الأحاديث الضعيفة لم تبلغه ، وإنما استدل ببعض آثار الصحابة رضى الله عنهم ، فما لم يثبت استدلاله بهذه الأحاديث الضعيفة لا يثبت بالنكتة المذكورة صحة هذه الأحاديث الضعيفة .

وأما ثالثاً : فلأنه لو سلم أنه استدل بهذه الأحاديث الضعيفة ، فعلى هذا التقدير أيضاً لا يلزم صحتها لجواز أنه لم يبلغه في هذا الباب غير هذه الأحاديث الضعاف فاستدل بها وعمل بمقتضاها مع العلم بضعفها . قال النووى في التقريب : وعمل العالم وفتياه على وفق حديث ليس حكماً بصحته ولا مخالفته قدح في صحته ولا في رواته . قال السيوطى في التدريب : وقال ابن كثير : في القسم الأول نظر إذا لم يكن في الباب غير ذلك الحديث ، فتمعرض للاحتجاج به في فتياه أو حكمه ، أو استشهد به عند العمل بمقتضاه . قال القارى : والجواب أنه لا يلزم من كون ذلك الباب ليس فيه غير هذا الحديث أن لا يكون ثم دليل

آخر من قياس أو إجماع ، ولا يلزم المفتى أو الحاكم أن يذكر جميع أدلته بل ولا بعضها ، ولعل له دليلاً آخر ، واستأنس بالحديث الوارد في الباب ، وربما كان يرى العمل بالضعيف وتقديمه على القياس انتهى .

وأما رابعاً : فلأن هذه الفسادة ليست بحيدة بل هي فاسدة ، فإن حاصلها أنه لا يلزم من وجود الضعف في الحديث في الزمن المتأخر وجوده فيه في الزمن المتقدم . وعلى هذا يلزم صحة كل حديث ضعيف ثبت ضعفه في الزمن المتأخر لضعف بعض رواته ، فإن الراوى الضعيف إما أن يكون تابعياً أو غيره ممن دونه . فعلى الأول : يقال إن الحديث كان في زمن الصحابة صحيحاً ، والضعف إنما حدث في زمن التابعي . وعلى الثاني يقال : إن الحديث كان صحيحاً في زمن التابعي والضعف إنما حدث في زمن غير التابعي ممن دونه ، واللازم باطل ، فاللزوم كذلك ، فتدبر وتفكر .

ومنها : ما ذكره الشيخ العلامة محمد الملقب بالمعين في كتابه « دراسات اللبيب » : ومن الإغراب البديع معارضة حديث الرفعات من أكثر الحنفية ، بما حكى ابن عيينة أنه اجتمع أبو حنيفة مع الأوزاعي بمكة في دار الحنطين ، فقال الأوزاعي : ما بالكم لا ترفعون عند الركوع والرفع منه ؟ قال لأجل أنه لم يصح عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه شيء . فقال الأوزاعي : كيف لم يصح ، وحدثني الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ، وعند الركوع وعند الرفع منه ؟ فقال أبو حنيفة : حدثنا حماد عن إبراهيم ، عن علقمة عن الأسود ، عن عبد الله بن مسعود : أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان لا يرفع يديه إلا عند افتتاح الصلاة ثم لا يعود بشيء من ذلك . فقال الأوزاعي : أحدثك عن الزهري عن سالم عن أبيه ، وتقول حدثني حماد عن إبراهيم ؟ فقال أبو حنيفة : كان حماد أقره من الزهري وكان إبراهيم أقره من سالم ، وعلقمة ليس بدون ابن عمر في الفقه ،

وإن كان لابن عمر صحة وله فضل صحة ، وللأسود فضل كثير ، وعبد الله عبدالله . قال ابن الهمام : فرجح بفقهِه لرواية كما رجح الأوزاعي بعلمه الإسناد انتهى . وذلك لإغراب من وجوه فذكرها .

ومنها : أن هذه الحكاية عن ابن عيينة معلقة ، ولم أر من أسندها ، ومن عنده السند فليأت به حتى ننظر في رجاله . والمعلقات من أمثالها ليس من الاحتجاج في شيء ، ولهذا لم يتعرض لها الحافظ الزيلعي في تخريج الهداية مع استيفائه حجج المسألة من كل قوى وضعيف يعتبر به ويشهد له . وذلك لأن المعلق من غير الجامع الصحيح كما لا يحتج به ، لا يصلح للاعتبار والشهادة مطلقاً وليس في ذلك كالأضعاف التي تنقسم إلى ما يعتبر بها ، وإلى ما لا يعتبر . ومن هذا سقط ما أشار إليه ابن الهمام من الاعتبار والشهادة بقوله ، ويؤيد صحة هذه الزيادة ، يعني زيلدة بعض الرواة في حديث ابن مسعود ، ثم لا يعود رواية أبي حنيفة من غير الطريق المذكور ، وذلك أنه اجتمع مع الأوزاعي بمكة في دار الحناتين كما حكى ابن عيينة إلى آخرها لما عرفت من تعليقها وحكم التعاليق .

ومنها : أن فقه الرواة لا أثر له في صحة المروى وإنما مدارها على العدالة والضبط ، وكل ما اشترط في صحة الحديث ، إذ قلة الفقه لا توجب الوهن في شرائط التحمل ، وما يلزمه الوثوق بالرواية ، وإذا انتفى ذلك بقي العلم لسند ابن عمر مع ماله من الصحة . والحنفية لا يعتقدون أيضاً أن قلة فقه الراوى مما يتطرق به الوهن إلى مرويه ، بل يرون أن رواية قليل الفقه من الصحابة إذا خالفها القياس من كل وجه ، يقدم القياس عليها ، من غير أن يتطرق عندهم وهن بعدم فقه الراوى في صحة مرويه ، أو يحصل زيادة وثوق بفقهِه الراوى ، لصحة مرويه من مروى من دونه في الفقه ، وما ذهبوا إليه من تقديم القياس على رواية ، مثل أبي هريرة وأنس بن مالك وجابر بن سمرة ، وهم عندهم ممن يقل فقههم من الصحابة قد وقع عليهم بذلك الطعن الشديد ، لاسيما في حكمهم

على أبي هريرة رضى الله عنه بقلة الفقه ، حيث نسبوهم بعظم الجسارة بهذا القول . ثم ذكر صاحب الدراسات ههنا كلاماً طويلاً وهو مفيد نافع جداً ، فعليك أن تراجعهُ .

ومنها : ما قال صاحب الدراسات في الدراسة السابعة : اعلم سدك الله سبحانه على سواء السبيل ، وأذاقك حلاوة صفوة الدليل ، أنك إذا عرفت ما قدمنا في المباحث السابقة من أنه لا حجة لأحد مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وترسخ أساس ما ينفاه من الدلائل ؛ علمت أنه كما يجب ترك قول إمام واحد يخالف بالحديث . كذلك يجب ترك قول مائة إمام مثلاً إذا كان مخالفاً بالحديث الصحيح . فلو وجدنا حديثاً صحيحاً خالفه الأئمة الأربعة رحمهم الله تعالى ، وجب علينا ترك أقوالهم فوراً بعين ما ذكرنا من الدراسات المتقدمة إلى أن يظهر عندنا معارضة منهم لهذا الحديث بحديث آخر رجحوه عليه ، أو جواب يسترون به عن ورود الحديث حجة عليهم ، واحتمال أنه لم يبلغهم الحديث كائن ههنا أيضاً ، ولو على ضعف لاستيفاء المذاهب الأربعة أكثر ما ثبت من السنة الصحيحة .

وكذلك احتمال أن واحداً منهم أو أكثر أخذ بهذا الحديث بعد العلم به في قوله الجديد ، ورجع عما خالفه لم يرتفع بعدم نقله إلينا ، بل ولا بعد وصول ذلك إلى أتباعه جميعاً والشافعي لا يتحقق لقوله خلاف بالحديث الصحيح بعدما قال وصح عنه : إذا وجد الحديث الصحيح فهو مذهبي . وبهذا القول اتخذ أصحابه ، فينسبون إليه ما ثبت في الصحيح أنه مذهبه ، وذلك في عدة مواضع ، وكذلك الأئمة الثلاثة صح عنهم ما صح عن الشافعي ، لكن أتباعه قد خصوا من بين أتباعهم بإقرار ذلك وترك ما خالف الحديث من أقواله . وعلى كل حال نعتقد أن للأئمة الأربعة أعذاراً موجهة عن هذا الحديث ، وذلك مما أوجب حسن الظن إليهم ، لا ترك الحديث لقولهم ، فيعمل بالحديث ويترك

قولهم . وذلك لو تحققت الأمر على ما هو عليه ؛ تركت أقوالهم بقولهم عند صحة الحديث ، أنه يجب ترك قولهم ، وخلاف الأئمة الأربعة ليس مما عُد دليلاً على علة خفية في الحديث ، بل ولا خلاف أكثر منهم من العلماء ، ولا عدم أخذهم للحديث إذا ثبت من حذاق الفن الحكم عليه بالصحة أو بالحسن . وليس أحد من الحديثين يلتفت في صحة الحديث وحسنه إلى اشتراط أخذ أهل العلم له . وأما ما استمر عليه دأب الإمام الجليل أبي عيسى بن عيسى بن سورة الترمذى في أكثر الأحاديث من قوله ، والعمل على هذا عند أهل العلم أو أكثره ، أو بعضه يأتي به بعد الفراغ عن الحكم على الحديث بالصحة أو الحسن أو بهما ، أو غير ذلك مما يحكم به على اصطلاحه ، فهو ليس عنده مما يشترط في صلب ما حكم به .

ولاشك في أن كون الحديث معمولاً به عند الصحابة ومن بعدهم ، مما يؤيد أمر ثبوته . وليس الكلام في ذلك ، وإنما الكلام في أنه ليس مما يشترط في الحسن والصحة ، حتى إذا لم يأخذ به أجلة القوم منهم ، يعد ذلك معمولاً ، وإن كان الترمذى يرى ذلك فهو مما اختص به على خلاف جماهير العلماء .

قلت : قول صاحب الدراسات ( أما ما استمر عليه دأب الإمام أبي عيسى الترمذى في أكثر الأحاديث من قوله ، والعمل على هذا عند أهل العلم ، أو أكثره أو بعضه ( إلى قوله ) فهو ليس عنده مما يشترط في صلب ما حكم به ) هو الظاهر ، وهو الحق والصواب .

## الفصل الحادى والأربعون

فى تذكرة كتب الحديث القامية النادرة وبيان أمكنة وجودها

ليستفيد منها من استطاع إليه سبيلا

فمنها : « صحيح بن حبان » للحافظ أبى حاتم محمد بن حبان البستى ، المتوفى سنة ٣٥٤ أربع وخمسين وثلاثمائة . ويوجد هذا الكتاب فى مواضع عديدة ، فتنسخة صحيحة نفيسة منه مكتوبة بخط الحافظ ابن حجر ، فى خزانة الكتب الجرمنية ، وقد كتب الحافظ على هامشها حواشى مفيدة نافعة جداً . والمجلد الأول منه فى خزانة الكتب المحمودية بالمدينة المنورة .

ومنها : « صحيح ابن خزيمة » للحافظ الإمام أبى بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابورى ، المتوفى سنة ٣١١ إحدى عشرة وثلاثمائة .

يوجد هذا الكتاب أيضاً فى مواضع ، فتنسخة كاملة منه موجودة فى الخزانة الجرمنية ، لكن المجلد الأول منها ناقص ، والمجلدان الأخيران منها سالمان عن النقص ، وقد كتب الحافظ ابن حجر على هامشها أيضاً حواشى نافعة .

ومنها : « صحيح أبى عوانة » للحافظ أبى عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الإسفراينى النيسابورى الأصل ، المتوفى سنة ست عشرة وثلاثمائة . ويوجد هذا الكتاب أيضاً فى مواضع ، فتنسخة كاملة منه مكتوبة بخط يحيى بن نعيم الأنصارى ، موجودة فى الخزانة الجرمنية .

ونسخة صحيحة نفيسة منه موجودة فى خزانة الكتب للعلامة أبى الطيب شمس الحق العظيم آبادى ، مصنف « غاية المقصود وعون المعبود » رحمه الله تعالى وغفر له ، وقد نقلت من هذه النسخة المباركة بعض الروايات فى رسالتى « المقالة الحسنى فى سنية المصاحفة باليد اليمنى » .

ومنها : « الصحيح الممتقى » للحافظ أبى على سعيد بن عثمان بن سعيد بن

السكن البغدادي ، المتوفى سنة ٣٤٣ ثلاث وخمسين وثلاثمائة . لم أقف على وجوده إلا في الخزانة الجرمنية ، فنسخة منه مكتوبة بخط الحافظ السيوطي موجودة فيها .

ومنها : « صحيح الإسماعيلي » وهو مستخرج على صحيح البخاري ، للحافظ الإمام أبي بكر بن أهيم بن إسماعيل الجرجاني ، المتوفى سنة ٣٧١ إحدى وسبعين وثلاثمائة .

نسخة منه مكتوبة بخط الحافظ ابن حجر ، موجودة في الخزانة الجرمنية ، وقد اختصر الحافظ هذا الكتاب وخلصه وسماه « المنتقى » .

ومنها : « المستخرج على صحيح مسلم » للحافظ أبي عوانة يعقوب بن إسحاق المذكور .

نسخة صحيحة من هذا الكتاب ، مكتوبة بخط الحافظ ابن حجر ، موجودة في الخزانة الجرمنية .

ومنها : « المستخرج لابن منده » وهو الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق بن منده المتوفى سنة ٤٧٠ سبعين وأربعمائة .

نسخة صحيحة منه مصححة من الحافظ ابن حجر ، مكتوبة بخط عمر بن يحيى المصرى ، موجودة في الخزانة الجرمنية .

ومنها « المستخرج » لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني ، المتوفى سنة ٤٣٠ ثلاثين وأربعمائة ، نسخة من هذا الكتاب مكتوبة بخط إبراهيم الأندلسي ، مصححة من الحافظ السيوطي ، موجودة في الخزانة الجرمنية .

ومنها : « مسند ابن أبي أسامة » وهو الإمام الحارث بن محمد بن أبي أسامة ، أبو محمد التميمي البغدادي ، المتوفى سنة ٢٨٢ اثنتين وثمانين ومائتين ، ومسنده هذا مرتب على الشيوخ لا على الصحابة .

نسخة كاملة من هذا الكتاب موجودة في الخزانة الجرمنية .

ومنها : «مسند ابن أبي عمرو» وهو الحافظ أبو عبد الله محمد بن يحيى بن أبي عمرو العدني الدراوردي ، المتوفى سنة ثلاث وأربعين ومائتين . نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الملا علي القاري ، موجودة في الخزانة الجرمنية .  
ومنها : «مسند الطيالسي» وهو الإمام سليمان بن داود بن الجارود ، أبو داود الطيالسي البصري ، المتوفى سنة ٢٠٤ أربع ومائتين . نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط إبراهيم الأندلسي ، موجودة في الخزانة الجرمنية .  
ومنها : «مسند أبي عوانة» وهو الحافظ يعقوب بن إسحاق اللذكوري . نسخة كاملة من هذا الكتاب ، مكتوبة بخط الحافظ ابن حجر ، موجودة في الخزانة الجرمنية .

ومنها : «مسند ابن أبي شعبة» وهو الحافظ أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شعبة ، إبراهيم بن عثمان الواسطي الأصل الكوفي ، المتوفى سنة ٢٣٥ خمس وثلاثين ومائتين ، وهو كتاب كبير . نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الحافظ السيوطي موجودة في الخزانة الجرمنية .

ومنها : «مسند أبي يعلى» وهو الحافظ أحمد بن علي بن المثنى ، الموصلي التيمي المتوفى سنة سبع وثلاثمائة . نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الإمام الشوكاني ، موجودة في الخزانة الجرمنية . قال الذهبي في تذكرة الحفاظ ص ٢٧٦ ج ٢ قال السمعاني : سمعت إسماعيل بن محمد بن الفضل الحافظ يقول : قرأت المسانيد كمسند العدني ومسند ابن منيع وهي كالأنهار ، ومسند أبي يعلى كالبحر يكون مجتمع الأنهار .

ومنها : «مسند بقي بن مخلد القرطبي» ، المتوفى سنة ٧٧٢ اثنتين وسبعين وسبعمائة ، نسخة من هذا الكتاب موجودة في الخزانة الجرمنية .

قال في كشف الظنون : مسند الإمام أبي عبد الرحمن بقي بن مخلد القرطبي الحافظ ، المتوفى سنة ٧٧٢ اثنين وسبعين وسبعمائة . قال ابن حزم : روى فيه عن

ألف وثلاثمائة صحابي ونيف ، رتبه على أبواب الفقه ، فهو مسند ومصنف ليس لأحد مثله انتهى .

ومنها : « مسند البزار » وهو الحافظ أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري ، المتوفى سنة ٢٩٢ اثنتين وتسعين ومائتين . ونسخة صحيحة حسنة كاملة من هذا الكتاب ، مكتوبة بخط الحافظ الهيثمي ، موجودة في الخزانة الجرمنية ، وقد كانت هذه النسخة عند الحافظ ابن حجر ومسند البزار هذا معلل .

ومنها : « مسند الفردوس » وهو عبارة عن فردوس الأخبار للدبلي ، وهو الحافظ شيرويه بن شهر دار بن شيرويه بن فناخسرو الدبلي ، المتوفى سنة ٥٠٩ تسع وخمسمائة ، نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الحافظ السيوطي ، موجودة في الخزانة الجرمنية . قال صاحب الكشف : « فردوس الأخبار بمأثور الخطاب الخرج على كتاب الشهاب » في الحديث ، لأبي شجاع شيرويه بن شهر دار بن بشرويه بن فناخسرو الهمداني الدبلي أوله : إن أحسن ما نطق به الناطقون الخ ، ذكر فيه أنه أورد فيه عشرة آلاف حديث ، وذكر فيه أنه أورد القضاء فيه أيضاً عشرة آلاف حديث ، وذكر في الفردوس رواها ورتبها على حروف المعجم مجردة عن الأسانيد ، ووضع علامات مخرجه بجانبه ، وعدد رموزه عشرون ، واقتفى السيوطي أثره في جامع الصغير ، ثم جمع ولده الحافظ شهر دار ، المتوفى سنة ٥٥٨ ثمان وخمسين وخمسمائة أسانيد كتاب الفردوس ورتبها ترتيباً حسناً في أربع مجلدات ، وسماه « مسند الفردوس » انتهى بلفظه .

ومنها : « المسند الكبير » للإمام محمد بن إسماعيل البخاري صاحب الصحيح . نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الحافظ ابن تيمية ، موجودة في الخزانة الجرمنية .

ومنها : « مسند عبد بن حميد » بن نصر الإمام الحافظ السكشي ، المتوفى

سنة ٢٤٩ تسع وأربعين ومائتين . نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الإمام الشوكاني ، موجودة في الخزانة الجرمنية .

ومنها : « مسند الحميدى » وهو الإمام أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى القرشى الأسدى الحميدى المسكى ، المتوفى سنة ٢١٩ تسع عشرة ومائتين .

والحميدى هذا غير الحميدى صاحب الجمع بين الصحيحين . نسخة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الحافظ ابن حجر فى أحد عشر جزءاً موجودة فى الخزانة الجرمنية .

ومنها : « مسند الخوارزمى » وهو الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد بن غالب الخوارزمى البرقانى ، المتوفى سنة ٤٢٥ خمس وعشرين وأربعمائة . نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الإمام يحيى بن ناصر موجودة فى الخزانة الجرمنية .

ومنها : « مسند ابن أبى عاصم » وهو الحافظ الإمام أبو بكر أحمد بن عمرو النبيل أبى عاصم الشيبانى ، المتوفى سنة ٢٨٧ سبع وثمانين ومائتين . نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الحافظ المنذرى ، موجودة فى الخزانة الجرمنية . قال فى كشف الظنون : وهو كبير نحو خمسين ألف حديث انتهى .  
ومنها : « مسند ابن جميع » أبى الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن جميع ، المتوفى سنة ٤٠٢ اثنتين وأربعمائة . نسخة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الحافظ ابن حجر ، موجودة فى الخزانة الجرمنية . وقد كتب الحافظ على هامش هذه النسخة حواشى مفيدة .

ومنها : « مسند ابن راهويه » وهو الإمام إسحاق بن إبراهيم بن مخلد أبو يعقوب الحنظلى المعروف بابن راهويه المروزي ، المتوفى سنة ثمان وثلاثين ومائتين . نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الحافظ السيوطى ، موجودة فى الخزانة الجرمنية . وللحافظ الذهبي تصنيف فى نقد رجال هذا

الكتاب ، ونقله السيوطى على هامش هذه النسخة .

ومنها : « مسند الإمام أبى إسحاق إبراهيم بن نصر الرازى » ، المتوفى سنة ٣٨٥ خمس وثمانين وثلاثمائة ، نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الإمام السيوطى ، موجودة فى الخزانة الجرمنية ؛ قال صاحب كشف الظنون : وللإمام أبى إسحاق إبراهيم بن نصر الرازى ، المتوفى فى حدود سنة خمس وثمانين وثلاثمائة ( مسند ) فى نيف وثلثين جزءاً قاله الخليلى انتهى .  
ومنها : « مسند أبى هريرة » للإمام المحدث أبى إسحاق إبراهيم بن حرب العسكري السمسار ، المتوفى سنة اثنتين وثمانين ومائتين .

نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط العلامة الإمام ابن تيمية ، موجودة فى الخزانة الجرمنية .

ومنها : « مصنف ابن أبى شيبة » للإمام الحافظ أبى بكر عبد الله بن محمد ابن أبى شبة العبسى ، المتوفى سنة ٢٣٥ خمس وثلثين ومائتين .

نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الحافظ السيوطى ، موجودة فى الخزانه الجرمنية . ومجلدان كاملان من هذا الكتاب ، موجودان فى المكتبة الحمودية بالمدينة المنورة .

قال فى كشف الظنون : مصنف فى الحديث للإمام أبى بكر عبد الله المذكور وهو كتاب كبير جداً ، جمع فيه فتاوى التابعين ، وأقوال الصحابة وأحاديث الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ، على طريقة المحدثين بالأسانيد ، مرتباً على الكتب والأبواب على ترتيب الفقه ، ولعبد الرزاق بن همام بن نافع الحميرى الصنعانى أحد الأعلام ، المتوفى سنة ٢١١ إحدى عشرة ومائتين ، وهو أصفه من مصنف ابن أبى شيبة ، وهو كذلك مرتب على الكتب والأبواب على ترتيب الفقه ، ولأبى على الحافظ سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادى ، المتوفى سنة ٣٥٣ ثلاث وخسين وثلاثمائة انتهى .

ومنها : « مصنف عبد الرزاق » ، وهو الإمام عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري الصنعاني ، المتوفى سنة ٢١١ إحدى عشرة ومائتين . نسخة كاملة من هذا الكتاب ، مكتوبة بخط الإمام الشوكاني موجودة في الخزانة الجرمنية .

ومنها : « مصنف ابن السكن » وهو الإمام الحافظ أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي المذكور في كلام صاحب الكشف . نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الإمام السيوطي ، موجودة في الخزانة الحرمية .

ومنها : « معجم ابن قانع » وهو الإمام الحافظ أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق البغدادي ، المتوفى سنة ٣٥١ إحدى وخمسين وثلاثمائة . نسخة كاملة من هذا الكتاب موجودة في الخزانة الجرمنية ، وهي مكتوبة بخط الإمام الشوكاني .

ومنها : « معجم أبي نعيم الأصفهاني » وهو الإمام الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني ، المتوفى سنة ٤٣٠ ثلاثين وأربعمائة ، وهو معجم شيوخه ، قال في كشف الظنون : وجمعه الحافظ أبو بكر محمد بن يوسف بن موسى الغرناطي ، المعروف بابن مسدد ، المتوفى سنة ٦٦٣ ثلاث وستين وستمائة في ثلاث مجلدات ، وهو كثير الفوائد ، إلا أنه لا يكاد يذكر أحداً من الأعيان إلا ثلاثة انتهى مافي الكشف . نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الإمام الحافظ المنذري ، موجودة في الخزانة الجرمنية .

ومنها : « سنن أبي مسلم » الكشي وهو الإمام الحافظ إبراهيم بن عبد الله ابن مسلم البصري ، المتوفى سنة اثنتين وتسعين ومائتين ، نسخة كاملة من هذا الكتاب موجودة في الخزانة الجرمنية ، وهي مكتوبة بخط الشيخ يحيى أفندي . ومنها : « السنن الكبيرة » للإمام النسائي . نسخة كاملة منها مكتوبة بخط الإمام السيوطي ، موجودة في الخزانة الجرمنية .

ومنها : « سنن سعيد بن منصور » ، وهو الحافظ سعيد بن منصور الخراساني ، المتوفى سنة ٢٢٧ سيع وعشرين ومائتين ، نسخة كاملة من هذا الكتاب موجودة في الخزانة الجرمنية ، وهي مكتوبة بخط الإمام الشوكاني .

ومنها : « مبسوط في الحديث » للإمام البخاري ، وهو مكتوب بخط الحافظ ابن منده ، نسخة من هذا الكتاب موجودة في الخزانة الجرمنية ، قال في كشف الظنون : مبسوط في الحديث للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، ذكره الخليلي في الإرشاد ، وأن وهب بن سليم رواه عنه في كتاب العلل ، وذكره أبو القاسم ابن منده أيضاً ، وأنه يرويه عن محمد بن عبد الله ابن حمدون ، عن أبي محمد عبد الله بن الشرقى عنه انتهى .

ومنها : « المختارة في الحديث » للإمام الحافظ ضياء الدين المقدسي . نسخة كاملة من هذا الكتاب موجودة في الخزانة الجرمنية ، وهي مكتوبة بخط الحافظ ابن كثير .

ومنها : « كتاب العلل » للإمام الدارقطني ، نسخة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الحافظ ابن حجر ، موجودة في الخزانة الجرمنية .

قد تم الباب الأول بعون الله وحسن توفيقه